

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 الحمد لله الذي صحح كلامه القديم الذي هو أحسن الحديث فرعا
 واصلنا وضعف أجزائه في كل حرف فيه عشر حسان ورا
 لبعضهم غزلا وفضلا وجعل نال كلامه كلام رسول كطاعة
 إطا عته نوحا وفضلا والصلاة والسلام على من توازت
 سوابق دلائل معجزاته واشتهرت نالوا حق خوارق عاداته
 بأشياء من فوعة متصلة بعنوان كراماته وموصولة
 بتيان كلالته أعني سيد الانبياء وسيد الانبياء محمد
 المصطفى وأحمد المرتضى ومحمود المجتبي وعليه وأصحابه
 الذين أدركوا أسرارهم وشاهدوا آثارهم وأخبروا بخبره
 وأتبعوا نوارده **أما** فيقول الأقرع الكرم الله
 العني الباري على بن سلطان محمد المهدي القاري
 أن بعض أصحابي ومن جملة أصحابي طلب مني أن يقرأ على
 شرح غنية الفكر في مصطلحات أهل الأثر لمؤلفنا وسيدنا
 شيخ مشايخنا وسدنا غنية العلماء بالاعلام وزبدة
 الفضلاء الكرام ومقتدي بالانظام وشيخ الإسلام وخاتمة
 الحفاظ والمحدثين ونادرة المحققين والدقيقين العلماء
 العالم العالم الرباني الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني
 ربح الله روحه وفتح لنا فتوحه فشرح بكتابنا نيران أجمع
 ما يظهر في كلامه مما أظهره بعض الفضلاء في الرقائق
 ليكون نبذة لآولي الالباب وتذكرة للاهباب والاحباب
 فإن أن الورود في العصور فافقوه بعون الله الملك
 المعبود قال الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم علما بالقرآن

المجيد

المجيد وانتزاعا الفرقان المجيد وتأشيكيا بالحديث المشهور
 عند أرباب الأثر كل مردي نال لا يتبدل فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم ففوا بتر واما بالاختصاص به تعالى إلى الزيادة
 عن الحول والقوة وإشارة إلى مرتبة جمع الجمع بين الجمع
 والتفرقة لئلا يؤدي إلى العقلة والرتبة واشتغال بال
 الرد على المعتزلة والزيغية وإرادة للخلاص عن ضيق رتبة
 الشبهة والربط إلى خلاص الذي هو أجل مقام أهل
 الاختصاص لا شك أن هذه المعاني المطلوبة في هذه المباحث
 محتاج إلى ما في أول كل من المتن والشرح في الحال الأول والثاني
 وكان المصنف جمع بينهما لفظا وألفاظا بما هو كتابنا وترك المتن
 والشرح منزلة كتاب واحد وأما ما في بعض النسخ من قوله قال
الشيخ الخ فالظاهر أنه من كلام بعض التلامذة النقاد اعلام
 بأنه تصنف الأستاذ ليصح الاسناد ويصلح للاعتماد والاستناد
 لكنه يوهن أن الشيخ لم يأت بالبسلة مطلقا وهذا لا يطر به حقا
 فكان الواجب أن يأتوا بالبسلة متصلة بالحمد لله على ما في نسخة
 لئلا يؤدي إلى تغيير التصديق وتخريف التاميم ويحتمل أن القاض
 المذبح فقط ملحقه وقد مر الشيخ بالبسلة تعظيما لله تعالى كما فعله
 شيخ مشايخنا الجزري في مقدمة منته حيث قال بعد البسلة يقول
 راجي عفو رب سامع محمد بن الجزري الشافعي الحمد لله وصلى الله على
 نبيه ومطهراته ثم المراد من الشيخ هو القاض فله ولو شأنا وأما
 ما اختار بعضهم من أنه من جسر إلى تأييد وهذا البسلة الذي
 يستحب أن يكون سماع الحديث فيه بلا خلاف لخلاف الصحيح كما سألني
 في محله فأنعم به العزير لم يبلغ أربعين وثلاثين شاهدا

٣

بلغ عمره عشرين عامًا لما حصل له إيراد به شيخ الإسلام وهو ان
 يكون مرجعًا للأحكام ويبدل عليه حديث الشيخ في قومه كالنبي
 في امتداده الديلمي فالشيخ الكبير سكتا أو رثته وما كثر
 كلام القسام طالعك أنك أكرأ لا النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال أنه أكرأ من الإسلام أي المتفندي به وهو امام
 أئمة الأنام كالسيوطي وابن الممام والسجاد والمسططاني
 وملا قاسم الجعفي وغيرهم من علماء الأعلام العالم أي العالم
 الكامل أو العالم المشهور في هذا العلم فإنه له تصانيف
 كثيرة منها تصانيف شهيرة ولعلها فتح الباري في شرح البخاري
 الذي يهوى في هذا الفن غاية بل في كافي العلوم الشرعية
 مناهة الحافظ هو من احاط علمه بما في الف حديث ثم بعد
 الحج وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو
 الذي احاط علمه بجميع الاحاديث المروية متساوًا وادوا جرحا
 وتعد بلا ونا يتأكد اقاله جماعة من المحققين وقال
 العلامة الجزري الراوي ناقلا الحديث بالاسناد والمحدث
 من تحمل الحديث رواية واعني به رواية والحافظ من روي
 ما يعمل به ووعى ما يحتاج له فيه وقال العلامة المحدث
 في عرف الحديث من يكون كتب دقا وسمع ووعى وحل
 إلى المداين قال قري وحصل اصولا من متون الاحاديث وفردعا
 من كتب الحديث والعلوم والتواريخ التي يقرب من الف
 تصنيف انتهى وكانه تعريفه انتهى وقال سيركتاه رحمه الله
 المراد به حافظ الحديث لا القراء قلنا لا بدع ان يكون
 حافظا للكتاب والسنة وانما كاحلا من بين الامم وكانه

صوير

مطل
 تعريف الحافظ والشيخ
 والحاكم والراوي
 والحديث

يقول

يقول شيخنا شيخنا العارف الرباني مولانا اسماعيل الشرواني
 لبعض تلاميذه انا وانت انسان كامل فانك تحفظ القرآن
 ومبناه وانا اعرف تفسيره ومعناه وحيده وهو واوان
 الاصناف المعقوفة والمعنى نادرة زمانه ومنه وادانه
 اي لا نظيره في زمانه عطف تفسيره الاول بحضور من
 والثاني لهوم عصره شباب المسلمة والدين اي مجتمعا
 الذي يستصيان بنوره ويتكسبان بحضوره او اصلهما
 يستتيران به حين حياته ويستفيدان بكنته بعد مماته
 والظاهر ان المراد بالمللة هو طريق التوحيد الا كما في تفسير
 اليه قوله تعالى اتبع مله ابراهيم حنيفا وسمي مله من حيث انه
 على علي الامه وبالكثير احكام الاسلام ويوحى اليه قوله تعالى
 ان الدين عند الله الاسلام وسمي به من حيث انه يتدين به
 وينقاد اليه ويخاضع عليه اتوا الفضل كنيته وهو يحتمل
 ان يكون له ولد سمي بالفضل والمراد به انه صاحب الفضل
 والريادة من الاموال الدينية او ذو القبلية من العلوم
 الاخرية ومنه قوله تعالى ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة
 والمراد بالقيديق الاكبر رضي الله عنه وهذا الذي اختارناه
 اولي بما ذكره صاحب الخلافة من العطف التفسيري فان
 التفسير منها امكن واولي من التاكيد حمد من غلب العقول
 بفتح العين وسكون السين المهملة وفتح القاف نسبة الى بلدة
 بك حجاز الشام التي يسميها المشهور بابن حجر قال البيه اصيل
 الدين هو لقب الشيخ وان كان بصيغة الكنية وذلك شايح
 ووجه تلقبه بذلك كثرة ماله وصياحه والمراد بالحجر

وغيره

المراد بالمللة

الذهب والفضة انتهى ويحتمل انه كان له جواهر كثيرة فسمي
 به وقيل لقب بذلك لجموده ذهنه وصلابة رايه بحيث يرد
 اعتراض كل معترض ولا يتصرف فيها احد من اقرانه ولذا قال
 بعض الظرفاء في حقه دحج بن ابي حجر بن اطراد او عكسا
 نقوله تعالى كل في فلاة وقيل سمي به لكونه اسم ابيه الخامس
 لانه كان حاملا للحجر انا ابي اسم وكان الاولي ذكره كما في نسخة
 وانه كان في الذهن مذكورا الجنة اليه جازاه اعلى درجاتها
 واعلى مقاماتها بعينه وكرمه اي زيادته علي عدله
 بمقابلته عمله وعلمه الحمد لله جوز في لام التبريد ان يكون
 للجنس والاستغراق او العبره وقد سأل الشيخ ابو العباس
 المروسي ابن الخامس النحوي عن الالف واللام في الحمد لله
 احسنه هي ام عهديه فقال يا سيدي قالوا انا جنسية
 فقال لما اتيتني انزل انا عهديه وذلك ان الله تعالى لما
 علم غير خلقه عن كنه حجه وحقه حمد نفسه بنفسه في ازاله
 بيانه عن خلقه قبل ان يحمده فقال ابن الخامس ان هذا انما هو
 الشرح وكانه ايا ان العبرة بذلك لانه منحرفه وليس
 الى التمهيد ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك
 انت كما اثنيت على نفسك لكن قوله الشيخ نبأته عن خلقه
 لما علم غيرهم غير محتاج اليه لان عند العرفية لا يقول عليه اذ الحمد
 ثابت له الا اريد افكانه الشيخ تنزهه عن مقاماته وحالاته
 من انوار الجوهر الى مقام ابن النحاس الحميد بالنحوي لما ورد كلام
 الناس على قدر عقولهم وقال تعالى قد علم كل اناس مشيهم
 ولا اظهر عذبي ان اللام للاستغراق الحقيقي دون العرفي

الحمد

كما

ما قبل به فالمعنى ان كل حمد صدق من كل حامد وهو له حقيقة
 وان كان بعض افراده لغيرة تعالى صور قبل الحمد رب المعنى
 الاعظم من الفاعلية والمفعولية فيفيد ان الله هو الحامد وهو
 المحمود سويا لله ما في الوجود ومنه قوله شيخنا
 استغفر الله مما سوى الله ومنه قوله ابن ابي ارض
 ولو طرقت في سوال ارادة محكي خاطري سواك يرد لي
 ومنه حديث اصدق كلمة قالها الشاعركلمة طيبة
 الاكل سئى لما خلا الله باطله واليه الايا بقوله تعالى كل
 شئ هالك الا وجهه نعم اظهر مظاهر مجددة الحق هو المحمود
 المستحق للحمد المنعوت يا حميد الخلق والمعنى جسر الحمد مستحق
 له تعالى سو احمدا ولم يحمده ويشير اليه بقوله المحمود في كل
 فعالة وقال تعالى وهو الوكيل الحميد واتما ما قيل اذا كان
 اللام للجنس فافاء ته قاصرة اذ لا يلزم من اثنائه الجنس
 لاحد احاطة افراده له قد فوج ههنا بان لا م له للاختصاص
 ولا يخرج فرد من هذا المقام الخاص فيرجع معناه الى الاستغراق
 وقوله صاحب المدارك واللام فيه للاستغراق عندنا خلافا
 للمعتزلة يريدون ان المعتزلة لا يجوزونه بناء على مسئلة
 خلق الافعال وليس معتلة انه كونه للجنس هو مذهب المعتزلة
 فقط كما توهم فان البيضاوي وغيره من المحققين جوزوا للجنس
 بل رجحوه وقد موه على الاستغراق لانه الاعلى في التبريد
 ثم الشهور ان جملة الحمد لله منها اخبارية ومعناها انشائية
 رسل ان التمام عنها فاجاب بانها انشائية فيقبل بل
 خبرية فالحميد ليس لنا حماد ونقبل فاذا البرية حقيقة

هكذا نجد المؤلف

لمن قال

الحمد ثابتة انتهى معنى كلام ابن التمام انه جيبه لا يكون
حامدين مع انه يقال له تعالى حامدا ولو كانت خبرية بمعنى
لم يسم الا محض الملاية من المعلوم انه لا يستحق المحر عن شيء اسمه
فاعدل من ذلك الشيء كما يقال الضرب موم ضارب تكرر
دفعه بانه جاز ان يعد الشرح المحر بنسبة الحمد له تعالى
حامدا ثم الشيخ رحمه الله تعالى بالحمد له بعد البسملة متعلقا
بالاخلافة الربانية وتعلقا بالكلمات السجانية وجمعا
بين الاخبار النبوية والآثار المصطفوية قال كل
امريء يولد لم يبدأ به بالحمد لله وفي رواية بحمد الله
وفي رواية بالحمد فهو قطع وفي رواية اجدهم اي مقطوع
البركة ثم الاستدوا وان كان يحصل بكل من البسملة والحمد له
لما في رواية لا يبدأ بذكر الله الا ان الجمع بينهما افضل وتوابعها
المكرمة الاستد اعرفي بيد الى الشروع في المقصد او الاول
عقبة والثاني اضاف في الاول او في الحقيقة فان الثاني
بمنزلة الشكر على توفيق ذكر الله المعقبي له في حق البسملة
والباقي على ملاحظة المنة وحمل المنة اما حوتة كالتبريد
من الحول والقوة التي الذي لم يزل عالما قد سوا كان الاول
مبني ومعني ان يقول عليما قد كبر اليد على كثرة العلم وسعة
القدرة واما ما قيل لوقال ولا يزال ليشرح بان علمه تعالى
وقدرته ابدى كما ان كلامهما اذ لم يكن كما ان احسن فيجاب عنه
بان ما ثبت قدمه لتمام عدمه وهو احد الاجوبة عن قوله
تعالى انه كان علما وقد برأ حيا فتوما فيقول من القيام
اي القايمة بانه المقيم لغيره فيلما ذكر في المتن انه تعالى

متصف

متصف بالعلم والقدرة اذ لا يمتنع في الشرح علي انه لا يزال
كذلك سرمد ابقوله حيا فتوما لان معناه دايما النفا
وتوحيده انه لا يبدل علي ان ذاقه ابدية ورفعه ظاهر
لان الصفات الذاتية لا تتفك عن الذات الالهية
سميها بصير اقبل اللائق ان يريد مريد امتكلا لتكون
الصفات الذاتية تمامها مذكورة واجبة بان
القدرة تستلزم المازاة والتكلم واعرب تحت جمل فقال
الحال لم يقل متكلم لان التكلم مشكل قال شارح وجبه
قيل اللائق ذكر جميع الصفات الذاتية وسكت عن الجواب
بالكلية ولعل الشيخ اكتفى بالوصفين السابقين في المتن
استغارا بان العلم كنزولة الجزئية والكلية يتضمن السمو
والمبصرات وان القدرة تستلزم بقبية الصفات واستمر
اورد عليه انه عطف الفعلية الاستائية على الاسمية
الاختيارية ورفع بان الحمد له كما تقدم في المعنى استائية
وبان اصله حمدت الله واحمده حمدا فكان في المعنى فعلية
وهذا انما هو بناء على الكلام في الاعتبار ان الرسمية
والا فلا منع من عطف الاسمية على الخبرية وعكسه كما ورد
في كلام اهل العربية ثم معنى استمر اقر عن صميم قلبه واخبر
عن علم يقين فلا يسئل قوله تعالى والله يشهد ان المناقير
لكاذ يكون بعد قوله عز وجل اذ اجاب المناقير قالوا ان شهد
انك لرسول الله لدا قدم دفع الوهم بقوله والله يعلم انك لرسول
ان مخافة من المتقلبة اي انه لا اله الا الله المشهور ان خبره
مخدوف وهو موجود وقال صاحب الكافي يجوز ان يكون

ت

٢

معنى شهود

لا اله الا الله جلالة تامة من غير تقدم بر حذو الخبر يعني لا اله
 مستند او الا الله خبره وقيل كل ملزم ان يكون المتبعا فكرة والخبر
 معرفة قال لبيس الامر كما قيل لان اصل الكلام في التقدير
 الله لا قدم الخبره فعلا لا فكر المنكر فصلا لا اله الله ثم اراد
 نعم اللفظة وانما تارة قطعاً فدخل في صدر الكلام من الجملة
 حرف لا وفي رسله الا يحصل عندهم فصلا لا اله الا الله
 النبي والمؤمنان رفع الجلالة على البدلية من الضمير المستتر
 في الخبر المقدر وجوز نصبها على الاستثناء من الضمير المذكور
 قبل هذه الكلمة كلمة توحيد اجماعاً ولا يستقيم ذلك ما لم
 يكن صدر الكلام نفياً لكل معبود بحق واداء اسم للمعبود
 بالحق ومثله يكون شافضاً في القول وهو محال في كلمة
 التوحيد المجمع على صحتها واداء بانه المنفي في صدر
 الكلام مفهوم كلي كالا له والمأخوذ من مدلول الجلالة فرد
 خاص من مفهوم الالهة يعني ان لفظة الله علم للمعبود بالحق
 الموجود الخالق للعالم لانه اسم لذلك المعبود الكلي
 كالا له وقال السيوطي في الانتقاء وقد توجب الصناعة
 التوحيد التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه
 فقيل لو لم يلا اله الا الله لان الخبر محذوف اي موجود وقد
 انكره الامام الرازي وقال هذا كلام لا يحتاج الى تقدير
 وتقدير الحاجة فاسد لان في الحقيقة مطلقاً ان من يغيبها
 مقيدة قائماً اذا استغنت مطلقاً كان ذلك لا يلزم الا على
 تلك الالهيته مع القيد فاذا استغنت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم
 نفيها مع مقيد اخر ورد بان تقدير برهم موجود يستلزم نفي
 كل

كالا له غير انه قطعاً فان العدم لا كلام فيه هو في الحقيقة
 نعم الحقيقة مطلقاً لا مقيدة ثم لا بد من تقدير خبر
 استتمالة مستند الى الخبر ظاهر ومقدر انما يقدر المحوي
 ليحط بالقواعد متفقاً وان كان المعنى معلوماً انتهى وفيه
 بحالة الاولى ان كلام الامام تحقيق وتدقيق في
 المرام ورده مصادرة بل الكافية بل النظام والخصائي
 ان كلامه لا يدل على نفي القواعد الخوتية بالكلية بل ذهب
 الى مسلك الكفاية في عدم الحاجة الى نفيها بكلمة
 يكون مرفوعة بالخبرية وعلى تقدير التقدير ينبغي ان
 يقدر لنا لا يلزم من عدم التحقيق علينا مراعاة
 التمايزين محافظاً للند هيمن وكان الجمهور ينظرون الى ان
 المعبود لا يظهر وحدونه لا يصلح للالوهية فلا يحتاج الى نفيه
 او نفيه يفهم بالبرهان الاول او ارادوا بوجوده اعرضوا ان
 يكون موجوداً في الحال او الاستقبال ولا بد اعلم بالمال
 وحده حال على مذهب الكوفي او تقديره متوحد او منفرد
 على مذهب البصري وهو حال مؤكدة كقولهم لا شر بكم ليد
 او المراد بالاولي وحدته في الدائم وبالثانية وحدته في الصانع
 واكبره اي اعظمه واعتقد انه اكبر من ان يحاط بكمه
 كبريائه تكبيراً اي تكبيراً كثيراً او مستنداً ان شئنا عبده
 ورسوله كذا في نسخة صحيحة والظاهر انما ملحقة
 من النسخ لعدم اليقين بها يابى المقام من السمع
 كما هو دأب ارباب الكلام ولا يلزم ان يكون ما بعده
 من المنزلة له لوجوده او الفصل لكن يشكر انما الحظي

لا يتم بدون تلك الزيادة اللهم الا ان يتكلف بان يقال
 وصلى الله الخ قام مقامها ثم قيل او رد المقام الشهادة
 في الخطبة عمل بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها
 تشبه فهي كاليد الجذمار واه ابود اورد والترمذي في
 جامعهم ولو قس بأنه كان عليه ان يورد هاتين خطبة المنز
 ايضا ودفع بأنه لم يورد هاتين المنز اشارة الى ان الحديث
 ضعيف فلم يجب العمل به واورد في خطبة الشرح ايا الى ان
 الحديث الهارد في فضائل الاعمال يستحسن العمل به وان كان
 ضعيفا ولا يظهر ان يقال صرح بلفظ الشهادة غير في الشرح
 عملا بظاهر الحديث والى في المنز بعناهما كما قيل فينا ويل
 الحديث علي ما نقل عن التوريشي وعنده من اعادة للايجاز
 والاطناب بحسب ما يليق بكل باب من الكتاب ويمكن ان يقال
 انما ترك الشهادتين في المنز بنا على ان المراد بالخطبة الخطبة
 على المنبر المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم والى بها
 في الشرح عملا بما سبق في خطبة الكتاب لان القصة
 بعموم الاشارة لا بخصوص الاسباب والله اعلم بالصواب
 وصلى الله على سيدنا المهدي خيرة لفظا ودعا ثم معنى
 والصلاة من الله تعالى اذ اراد الرحمة واطهار المذخبة وتعد
 بعمل حصول الاستعلاء ونوهم بعضهم ان علي مطلقا لا ضرر
 واللام للنفع وليس كذلك بل هو محتمل بفعل تارة يتعدى
 باللام ومرة بعلى كدعائه ودعا عليه وحكمه وعليه لا يقال
 صلى بمعنى دعا فانه لا يلزم توافق المتزاد فين في التعدية المتوكل
 انه لا يقال صلى له مع ان الصلاة انما وردت بمعنى الدعاء

بمدله وعليه
 ص

بالخير

بالخيرية فزال الاشكال من اصله محرز هو في اصله اسم مفعول
 من حمد بالتشديد وبالغة حمد بالتحقيق مسمى به رجا ان يكون
 يحمده الاولون والآخرين وكان اسر الله قدرا مقدورا
 ولذا قيل الاسماء ترك من السبب فنقل من الوصفية الى العلمية
 الذي ارسلنا ي جعله رسولا بعد ما صيره نبيا للناس اي لاجل
 نفعهم فالمراد بالناس المؤمنون فانهم المستغفون كما قيل في قوله
 تعالى هدي للمتقين او عام لقيام الحق عليهم كما قيل في قوله تعالى
 هدي للناس سراجا تابع لهم او يطلق الناس عليهم ويختصرون
 تكون اللام بمعنى الى كما في قوله تعالى تسبحه وتقبل بعث الخالق
 جميعا حتى الحيوانات والجمادات كقصة هي من الشرح فيل الى
 ارسال كقصة بمعنى عامة لهم في مفعول مطلق او جامع الصم
 في الاملاغ في حال من الضمير المصوب في ارسله قاله اللبالبقة
 ولا يظهر انما في هذا المقام حال من الناس وانما قاله البيضاوي
 في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس لا يجوز جعلها حالا
 من الناس على المختار لان تقدم حال الجور عليه كتقدم الجور
 على الجار قال ابو حيان هذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي وابو
 كيسان وابن برهان وابن ملكون الى جوارزه وهو الصحيح بشرط
 ان يشير المومنين بالجنة ونذير الكافرين باللعن كما في قوله
 وحذرت مفعولانها الوضوح ما وليد هو كل مذهب وانما
 الى انه لا يمكن بيانها وعلى المسمى اي اقاربه واسعا فاللام
 من جهة التنبيد ما روي عن ابن عباس انه قال هم اولاد علي وجعفر
 وعقيل والعباس من جهة الدين ما روي عنه صلى الله عليه وسلم
 ان محمد كل تنزل واه الطير ابي في الاوسط عن النبي صلى الله عليه وسلم

بيان ان
 من عام الخ

العموم ويحتمل ان يكون تعبير الاول قسما من فناء المعول
 بقربية قوله وصحة لان الاصل في العطف النفي وان احتمل
 التخصيص بعد التعميم بناء على الثاني وفي ذكرها ايما الى رد الخواص
 والروافض وهو اسم جمع وقيل جمع وسياق معناه المصطلح وسلك
 بفتح اللام عطف على صلي وجمع بين القول تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليما والمراد بما يراد تسليما اظها ريادة التعظيم
 فافادة التكميل كما اشار اليه بقوله كثيرا وقد ورد الكثرة الصلة
 على فان صلاتكم علي مغفرة لذنوبكم وفي حديث قدسي من صلي
 عليا ملك عليه ومن سلم عليا سلمت عليه ثم هذا الذي فعله
 من ذكر الصلاة في رسوله بعد الحمد له تعالى هو عادة العلماء على
 ما قاله النووي وعن مجاهد في قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك قال
 لا اذكر الا ذكرت اما بعد ان بعد ما ذكرنا كانت اتماما لثمة
 لمعنى الشرط كما هو متفرقا في الفا الجرائية في قوله فان وقيل رفع
 توفير الاضافة وقوله التماسي جمع تصنيف ما يؤخذ من الصنف
 لان المؤلف يجمع بين انواع الكلام ويجعلها صنفا صنفا تمام
 النظام في امه للاج اهل الحديث اي في عنهم وهو لو افهم
 على التعمال الفاظ مخصوصة نندا لولا تعالى وحيد التعارف
 فيما بينهم اصطلاحا لعلها ذكر ثمة اي التضاف للامنة حان
 من غير كثر في القديم والحديث في قديم الزمان وجديده
 فيما بين المتقدمين والمتأخرين فمن صنف وفي نسخة من ادل
 من صنف في ذلك اي في اصطلاح اهل الحديث القاضي ابو عمر راي
 الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرازي يفتح الميم الاولى ونعم الها
 وسكون الراء ومن الميم الثانية بعد هاء في مهمة بلديجورستان

وفي

وفي الكلام استعارة بوجود تعدد التصنيف في قول القاضي وعدم
 تحقق الاولية وبيان ان من للتعبير طول اسم التخصيص بمعنى
 الجماعة فان افعال التخصيص المتعمل بالاضافة يجوز فيه الافراد
 والمطابقة لمذاهبه فالمعنى من اويل المصنفين في ذلك القاضي
 بان جماعة في عصر واحد متفقوا لم يسمهم احد في التصنيف
 والمصنف لم يعلم اولهم بالحقبة فارد هذه العبارة والحقبة ان يقول
 فاول من صنف في الاول المتقدمين فانه امر اضافي كتابه بالنسبة
 لعلم مقدمه كما انه قيل اي شي صنف ففاد صنف كتابه او اعني بما
 صنف كتابه ولا يصح نسبة بصنف المذكور لان من في من صنف
 قوم من ههنا القاضي كما سبق وتوضيحه ان فاعل صنف المذكور
 ضمير من ولم يصنف هذا الكتاب الا واحد منهم لا جميعهم ثم اورد
 عن كتابه بقوله المحدث بنشر يد الدال الكسوة اية الرازي
 والواعي مجازا الفاصل بالساد اي الفارق بينهما وبين طريقة الحديث
 واسأده كذا اي الثاني او كتابه لم يستوعب اي القنون
 باجمعها من جمع الرازي وجميع المواد الحاكمة عطف على القاضي
 ابو عبد الله النيسابوري بفتح النون والسين المهملة نسبة الى بلد
 مشهور بخولان لكنه اي الحاكم وان استوعب لم يذهب اي
 بالتصنيف والتصحيح ولم يرتب اي لم يجعل الاشياء مراتبا على وفق
 ما رتبها كما ينبغي عند المصنف والتصحيح ولاد اي تتبع الحاكم في ترتيبه
 وعدم لفظية اوجاب بعد ما يوقعهم بفتح النون وفتح العين
 الاسدي في بكرهه ويفتح ويغلق فتوجه في لغة اهل الشرق
 وموجدة في الغرب فعمل اي ابو نعيم على كتابه اي معتزضا
 على كتاب الحاكم او على موال كتابه واما ما قيل ذلك ان تقول

هذه

اي ترا كتابه لكن باباه قوله على كتابه فانما الاس جسيمة ان يقول عليه
 مكان كتابه كتابه كلام غير موجه فاذن قوله على كتابه متعلق بعمل
 لا تلا مع انه لا يستعمل التلاوة بمعنى القراءة في غير القرآن ثم قوله
 مستخرج من كتابه ليس الراجح من فاعله عمل المفعلة منزلة اللازم
 يقللكت فلان مستخرج على العجيبين اي مستدركا عليها
 والفرق بين الاستخراج والاستدراك ان الروايد في المستخرج
 بالفتح من استخراج بالكسر بخلاف المستدرك فالتعبير ههنا
 بالاستخراج اولى من المستدرك وقيل الظاهر انه معناه زاد الوهم
 على كتاب الحاكم اشياء مستدركه عليه ما فاته حينئذ يكون قوله
 مستخرج على ما الفعول مفعول عمل وقوله على كتابه متعلق بقوله
 مستخرج و تفسير مستخرج بالاستخراج بالافتقار وغيره لا للمقام
 مع معارضة نقله يقال كت فلان مستخرج على الدخيل في اي
 معترضا وابقى اي ومع ذلك تركه اشياء كثيرة للمحققين اي
 للذي جاء بعد زمانه او لم يرضه ولو في اوانه ثم جاء اي بمسألة
 بعد ثم اي بعد القاضي والحكام واولوهم المتقدم من الخطيب
 هو اول المتأخرين او امر المتقدمين وهو صاحب النهج
 ابو بكر البغدادي ثم يوزاها بالروايات وما واعدهم الاول
 واهمال الثاني وعكسه وهو الافصح المروي عن الشاطبي فصفه
 في قوانين الروايات اي اصولها وقواعد هذا الكلية المشتقة على
 المسائل الخدمية كتابا با اي كما في افا سماء الكفاية اي
 في قوانين الروايات كما اشار اليه وفي كتابه اي وصف في ادب
 تحمل الرواية وادبها كتابا اي حافظا كما ملاءمة الى امع لادب
 الشيخ اي في الادب والسامع اي في التملذذ واخره لمراعاة السمع

بدر

باب
للمعقب

او

من الجمع ع

او قدم الشيخ لتعليقه ولا يمنع قوله من فنون الحديث وهو خمسة
 وستون فماتت في كتابه على ما ذكره النووي في التمهيد الا وقد
 صنف استنساخا من اعم الاحوال والقله بمعنى السدرة او الكبر
 والعدم اي لا يوجد فنون الحديث بوصف من الاوصاف
 الاحوال كونه متصفا بهذه الصفات اي صنفه هو فيه اي في ذلك الفن
 كتابا مفردا كطست دركاته والستورجات والموتلف كان اي
 الخطيب كما قاله اي في حقه الحافظ ابو بكر بن نقطه بضم
 النون وسكون القاف بعد ما طامه له وهاتان اسم
 جارية ربت حديثه ام ايده عرف بها كل من انصف من الانصاف
 وهو العدل ان الحديث اي من الامور ليس بعد الخطيب اي
 بعد تصانيفه عيال عيال الرجل كبير العبد من يعوله ذلك
 الرجل اي يقوته وينفق عليه والمعنى عيال له معتمدون على
 كنفه وياخذون منها نصيبا هذا نظير قوله الشافعي الخلق
 كلمه عيال اي حبيبة في الفتنة وبيانها ما حكى ان الشافعي سمع
 رجلا يبيع في ليلة حبيبة فدعاها وقال يا هذا لا تنفع في رجل سلمه
 جميع الناس ثلاثة ارباع الفقير وهو لا يسلم كرم الربح قال وكيف
 ذلك قال لا يقفه شوال وجوابه وهو ان الذي ينفرد بوضع المسئلة
 وسلم له نصف العلم من اجاب عن الكل وخصومه لا يتولون انه اخطا
 في الكل فاذا حمل ما وافقوا فيه مقابل لا يخطا فوافقه سلم له ثلاثة
 ارباع العلم وبقي الربع يتركه بين الناس وهذا يبين الفرق بين
 المعيلين والعاليين ولهذا قد يقول بعد الخطيب ثم اشار بقوله
 على كتبه لانه انما العليل المتقدمين وانما ما زاد عليه حديث
 المتأخرين ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب اي من الحديث

علم صح

٣

فاخذ من هذا العلم اي علم اصول الحديث اومن هذا العلم المذكور
 في كتب الخطيب بنديب اي حقا عظيم بنهم قويم والمباذ اجيدة
 فيهم القاصي عما ضا اي من بعض من تخرجه اخذ الحفظ الاخر
 كتابا لطيفا اي موجزا طريقا سهلا / اللامع بكسر الهمزة
 من لعل البرق اصنا كالمع وكان فيه اشارة كالمعاني الى المراد
 و ابو حفص المياجي بفتح الميم قبل النخبة وكسر الهمزة والجيم
 بملحة من ارد سبحان علي سيرة يومين من مراعاة وهو يقرب
 ميانه اي جمع جزا اي رسالة مختصرة سماه اي ذلك الجزء
 ما لا يجمع اي المشي الذي لا يطبق المحدث جملته وفي نسخة
 بنصب المحدث ورفع جملة ما لا لا يبلغ للمحدث جملة وامثال
 ذلك اي هذا وامثال ذلك على انه العطف على سبيل المعنى
 اي التعانيف الكثيرة ما ذكر وامثال ذلك في التقدير
 وامثال ذلك كثيرة على انه مبتدأ خبره محذوف وهو الاظهر
 قبل ويجوز ان يكون عطفا محذوف المعطوف لقوله تعالى
 والذين يتووالدار والايان اي واخلاهوه ومنه قوله علفته
 بنما وما نازد اي وجمع امثال ذلك من التعانيف التي اشهر
 وبسببها تصبغت المجهول اي جعلت التعانيف المجهولة
 في المنزلة المنزلة في الجملة في الشرح مستوية قارة للمنهج
 اي تتكرر على سبب كثرة الفاظها فان الغالب دلالة
 زيادة المباني على اخادة المعاني ولان البسط غالبا يكون
 بالايضاح وجسده يملأ به علم كل احد فيكثر بخلاف الايجاز
 والاجمال والاشارة والايافان كذا احد لا يدركه فيقل العلم
 به واخترت اي مع هذا ايضا تارة لتبليغ ربهما الظاهر

وصفت ذلك
 واثبات ذلك
 ص

ان يقول حفظها لكن لما كان الاختصار سببا لتيسر الحفظ
 وهو يستلزم تيسر الفهم فالتألان التطويل تشتت الفكر
 ويصعب فهم المراد والمقصود الحقيقي هو الفهم وضع
 الحفظ قال ملا قاسم الحنفي تلبيد الفهم اوردت على المعنى
 ان الاختصار لتيسر الحفظ لا لتيسر الفهم فاذا اذاد المراد
 فهم متين لا يزدل سريعا فانها اذا اختصرة سهل حفظها وتبين
 ليسهل فهمها بسبب حفظها ولا كذلك المبسوطة فانه اذا وصل
 الى الاخر قد يضل عن الاول وقوله الى ان جملته لم يقدر
 الى واستمر الامر على ما ذكر من الكثرة والبسط والاختصار
 الى ان جاء في ظاهرها واذا اي للجنة الحقيقية اي للشرعية
 التي الدين اي المتقي بدينه ابو عمر وعثمان بن الصلاح
 الدين وهو لقب لابي عبد الرحمن التبريزي بفتح التبريزي
 المطا ففتح الراوضم الزاوي مدينة ببلاد الراغة بين موصل
 و همدان بناها زورين الصحاك نزل به منق كسر الدال
 وفتح الميم وتكسر على ما في القاموس مدينة عظيمة بالشام
 شهيرة بالشام اي نازلة مسكنة فيه تجمع اي ابن الصلاح
 لما ولي بضم الواو ولشد يد اللام المسورة اي جوعا على
 تدريس الحديث اي علم الحديث اصوله وفروعه بالمدرسة
 اي التي في دمشق والبايعيني في الاشرفية اي التي درس
 فيها النووي كتابه مفعول جمع المشهور اي ببلدة اي
 الصلاح لم يذهب اليه فخر بنه اي اصناف اعلم الحديث را ملا
 تبالاف وفي نسخة صحيحة فاملاه اي كتابه فبالحال
 من المنصوب بعد شي صفة اي واقعا بعده والمعنى قدره

وحرره كما كانت الحاجة اليه وحملت الداعية عليه والبراد
 بالبعدية البعدية العرفية فان العنود يودي الى التفسير
 والتعريف ينسب الشخص فان دفع قول مختصر كل امرئ بعد شي
 وامتنع كلام شائع على اي ترتيب دفع ويؤيد ما ذكرنا قوله
 فلم يذ اي لاجل ان لم يحل العنود في ظاهره ولم يرتبنا اجالا
 في هذه كما هو شأن المصنفين وادب المؤلفين لم يحصل ترتيب
 اي ترتيب ابن الصلاح او ترتيب كتابه على الوضع المتناسب
 اي بين العنود واستثنى اي اهتم الحافظ بقصايف الخطيب اي
 بجميعا المتفرقة اي في العنود وفي نسخة صحيحة المخرقة
 فجمع اي الحافظ شانه مقاصدها بفتح الشين والتا
 المنقضة اي متفرقات مقاصد تصانيف الخطيب والشان
 والتشيت مصدران بمعنى التفريق والافتراق وضم اليها اي
 الى المتصانيف المذكورة اذ المقاصد المستورة من غيرها اي
 من غير تصانيف الخطيب فوايدها بضم الهمزة وفتح الخا
 جمع مختار وفي خيار الشيء منصوب على انه مفعول ضم وصار
 فوايدها للعلم والتأنيث باعتبار كونها مقاراة عن التصانيف
 الباقية او باعتبار انصاف اليه لقوله وما ج الدنيا وسعفت في
 وجوز جمع الضمير الى تصانيف الخطيب اي الفوايد المتعلقة بها
 وقاله شائع اي خيار فوايد فتون الحديث فكانه اراد انها
 من بيان الكلام كما هو معاوم فاجتمع في كتابه اي كتاب ابن الصلاح
 ما تفرق اي من العنود في غيره اي في غير كتابه من كتب الخطيب
 وغيره فلم يذ اي للاجتماع المذكور في كتابه عكف الناس
 عليه اي اتفق المحدثون الذين في الحقيقة هم الناس اذ زبدة

بلغ مقابله

الكتاب

الناس على كتابه وتوجهوا اليه من كل باب فان العكف والعكوف
 اقبال الانسلا على الشيء ملازم له بحيث لا يصرف وجهه منه
 ومنه اخذوا العكف في المسجد وروايسير في بفتح الهمزة
 اليها اي وذهبوا مذهبها واخذوا شربها وبفتح الشين كان يكون
 بكسر العين وفتح الياء اي بطرقه المرضية في جمع متفرقات العنود
 الحديثة ولا يحصر اي لا يحد ولا يجد كما ظاهرا اي لم يحد
 كتابه كالعراقي والقاضى بناب الحولي ومختصر بكسر الصاد
 كالنوري وابن كثير والباهي ومختصر بكسر الهمزة عليه اي زائد
 عليه ما فاته كالبلقيني ومغلطاه ومختصر لكثير من العلماء
 اي تارك فيه ما زاده فالاختصار الانسان بالمقصود كله
 لخصه اقل من الاول والاختصار هو الانسان ببعض المقاصد
 ومعارضة اي كالمخاطبة الدم بالبيان كتابه مثل كتابه او
 بالاعتراض في الفاظه ومما ينيه وترتيب ابوابه وهو الاظهر
 لمقابله قوله ومختصر اي ناصر لكتاب اظهره لبايد كشم
 نقابه ومختصر من لم يتا د ب لاداه كالصنف ومختصره
 بعض الاحوال وفي نسخة بعض احوال اي في الدين او في هذا
 القوم ويحتمل الحقيقة وقيل هو من الدين بن جماعة وقيل هو شيخ
 شمس الدين بن محمد الزركشي وبعض الفضلاء من اهل الادب المطايع
 للمولف وغيره والفا تعنيتم وقيل نسبة لانه لما كانت
 التصانيف بعضها مسوطة وبعضها مختصر ولم يكن في بعضها
 لموصفا صار سائله ان المختصر له اي لئلا لا يفتقر ويحتمل
 التخليب اي ايزله ولغيره المهم اي الامم المقصود قال الشيخ
 تبيين المراد لانه في الاصل ارا له المختصر فيختصر اي القوي من العنود

علي ما في المعاج وقد رتبته في الاختصار لانه حذف الزوائد
 والاكتفاء المقاصد من ذلك مما ذكر في التمهيد في
 الاصطلاح او مما في كتاب ابرار الصلاح فلم يخصصه الي المهر
 وهو الامر الذي يوقع صلاحه في فهم يحصله في اوراق الذمعة
 الي قليلة يسيرة سميت في تلك الاوراق باعتبار ما فيها
 من اللفاظ ومعانيها كمنه الفكر بكسر الفاء وفتح الكاف
 جمع الفكر والظنية بالضم فعلة بمعنى المفعول اي ما يستحق
 ويختار والحاصل ان ما حصل من الافكار في علم الاختصار
 في مدخله اهل الاثر اهل الحديث والخبر فانه السجاء في
 الاثر لغة البقية واصطلاحا الاحاديث مرفوعة كانت او موقوفة
 على القول المعتمد وان قصرو بمصر العقول على الوقوف ويمكن ان
 يراد باهل الاثر من يتبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم علماء وعلماء
 وقالا وحالا على تزايد اي يجب متعلق بالتمسك وجملة
 سببها معتدلة ابتكرته اي اخترعته ولم اسبق بمثله بقاء
 ابتكر الشيء المحدث كورثته وهما وله وسبيل اي دخلي طريق عن سبب
 انتيجته اي جعلته منها ايسبيل كاسماء وطريقا واضحا
 بقاء انتيج الطريقة استبانها مع تامة اليه اي من عندي
 وهو حال من مفعول لخصته اي مقرونا ذلك الماهم المتحد مع
 مسابله فتمت اليه وزد بها عليه وبين المضموم بقوله
 من سوارده الصرايد باضافة الصفة الي الموصوف الي القادر
 الحسنة والفتك المستحقة الصعبة الوصول اليها الفائرة
 عن الذهن لدقة الحصول له بها وفرايد الدرر كجواهرها جمع
 فريدة والكوار جمع ساردة من شدة البعير انقرع عنها التواء
 لا

لا تكثرت ما وعدم انما طها شاد ذ عن الذهن زوايد
 الصرايد ظاهره انه عطف تفسير والتعريف ان المراد
 بالاولى ما يتعلق بكلام القوم من النكت والمعايير اللطيفة
 والمباحث الشريفة وما لثابتة ذوايد المسائل التي فانت
 المتقدمين او حدثت عند المتأخرين ورغب الي ذلك البعض
 من الاخوان بعد تكميل المتن سائلا الي تاييد اي بعد طلبه
 المتن اولاه اذع اي في وضعي عليها اي على النجاة شرحا
 يحل رموزها اي المتعلقة بها فيها ويخرج كنوزها
 اي الموطوعة بمعانيها ويوضح بالتعريف ويثبت الشرح
 وهو تفسير للمجملين المتقدمين اي يظهر ما خفي على الجسد
 من ذلك اي مما ذكر من الرموز والكنوز وما قيد بالمتدي
 لان المستحق يفهم ذلك من المتن ولا اقبل العلم نقطة كثرها
 الجاهلون اي صاروا سببا للتكثير لحصول التيسير ومن ثم
 خراج الشرح الي الشرح وهم جرافا حينئذ اي سائل المتر الي ه
 سواك اي متوجها الي سؤله وما يلا الي كاسوله رجا الاندراج
 اي لرجاء اندراجها وراجيا اندراجي ودخولي في تلك المسالك
 اي مسالك المصنفين ومقاصد المؤلفين لتيسير الشافي الدنيا
 والجزر الحقيقي وقيل اي راجيا اندراج الطالبين لذلك المختص
 في معرفة اصطلاحنا المحدثين وقيل راجيا اندراج هذه
 النكاح في ملك كبت الابنة بان ينفع به كما تنفع بذلك الكتب وهو
 قصد لطيف وملحظ شريف فبالفت الفال للتعريف اي بعد ما فرغت
 من متنها شرحا على وجه المبالغة او على طريق بليغ اجابة لرغوة
 تاييد في شرحها وهو ظرف وقوله في الايقاع متعلق بالفعل

بل

سر

اي في ايصاح لفظها والتوجيه اي في توجيه معناها وقال تلميذ
 الشيخ العاني في الغت تفسيرية لقوله فاجتبه وفاقا جنته
 لتفسيرية للشرح وولم يكن خلاف ما اختاره فلاح له في
 ذلك تنكيب ~~و~~ وهو ان عبارة المتن يجب ان تشرط بقيد
 انه كتب بعض المتن بعد الشرح ونهت على حسابا جمع خبيثة
 وهي ما سترزواياها جمع زاوية اي على نكتا من المعاني
 الشريفة كانت مخفية تحت استار الفاظها اللطيفة لان صاحب
 البيت ادري بما فيه وفي نسخة بالذي فيه اي اعلم بتفاصيل
 ما في بيته من الامور الحسية او في شعره من الامور المعنوية
 وهو حكيم عايلي والافكم من شارح اظهر من العاني ما لم يحيط
 به صاحب المباني ولم يركب اي عند ارادة شرحه ان اراده
 اي الشرح على سورة البسطة التي اي اكثر ملامة كما يدل
 عليه لفظ الشرح بل البسطة متعين وكلمه اراد زيادة البسطة
 على اقل ما يمكن ودفعها بالنصب للعطف على ابراده
 والتضهير راجع الى المخصص المسمى بالفتنة ضمن توجيهها
 بحيث يتميز المتن من الشرح ضمن منصوب بزرع الخافض او نحو
 اي اكثر وفاقا واظهر انفا فافان المبح هو الدخول في البيت
 بقاداد مع الشيء في الشيء موجبا اذا دخل في الشيء واستتر فيه
 فالمعنى ان يكون بداخله ضمن موضعها وشرحها بحيث يكون
 المجموع كتابا واحدا غير متروك من المتن شيئا منفصل عن
 عن بعض كتابي اكثر الشرح اولى واخو قيل فيه تفكيك الضهير
 لان ضمير ابراده الى الشرح وضمير توجيهها الى الفتنة وهو
 مرود اذا محله ان يكون الضهير ان لم يذكر الموضع ورجعها

مختلف

الاول ع

مختلف ومع هذا فالعند جوارحه عند وجود القرينة
 كما في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في اليه
 وقوله عز وجل فارتك الله سيكنته عليه وايداه يحدود
 لم يروها نعم هذا يرد في الجملة على قوله السابق فاجتبه
 فانه بظاهره في المتن جواب السؤال وفي شرح جواب السؤال
 الثاني وايضا كثر في هذا الكتاب باعتبار ترجمته انه جعل
 لفظا معربا باعراب في المتن وباعراب آخر في الشرح واما ان
 ذلك وهذا عيب خفي كما هو ظاهر اذا اقررت في الشرح ان
 لا يتغير اعراب المتن ويتبين الاصل من الفرع وما قبل من ان
 الصواب ها هنا الادماج اي الادراج فليس شيئا لانهما
 في اللغة مترادفان والادماج بعني الادراج خاص بنوع
 من الحديث كما سبقت فسلكت هذه الطريقة في السجدة
 بالدمج التكملة السالكة اي مطلقة او ليد ياره او فيما
 بين الحديثين فاقول العاجزانية اي اذا كان الامر كذلك
 فاقول ويمكن ان تكون غاطفة طاعون الى المضارع باستحضار
 الحاد الماضية طاعنا اي حال كوني سايلا من التوفيق وهو
 جعل الشيء طاعنا للراد وموافقا للامداد فيما هنا كراي في
 بيان هاتين المتن واختار هنا لك بعد مرعاة السجع
 لا يما الى بعد زمان تصنيف الشرح عن زمان تحرير المتن
 براحل او الى رفعة مرتبة كما يدل عليه قوله فرعا الى بعد
 قوله فالتن كما قيل في قوله تعالى الم ذلك كذا قيل
 والانس بقاعدة المزج ومطابقة التوفيق ان تكون الاشارة
 الى مجموع المتن والشرح الذي مر عند هذا الفرض عند

رة

جمهورهم دليل قوله بعد قيل وقيل وفيه إشارة إلى المبالغة
 في كثرة مبلغ القولين الأخيرين قيل وهذا إذا جعل القابل
 وقيل من علم هذا الفن وأما جعل من غيرهم ولا حاجة
 إلى التفسير بالجمهور مراد في خبر الخبر قيل الأولى أنه
 بين معنى الحديث ثم يقول والخبر مراد فيه ويمكن دفعه بأن
 المقابلة للشاركة فيهما ملازمة وترك التعريف للوضع
 إذا اعتبدا على ما يلزم من المتن فكانه قال الخبر إلا في مراد في
 الحديث وهو في اللغة ضد القديم ويستعمل في قليل الكلام
 وكثرة قال تعالى فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين
 وفي أصح الأحكام قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله
 وتقرير وصحته حتى في الحركات والسكنات في البيقطة
 والمقام ذكره السخاوي وفي الخلاصة أو الصمائي أو الشافعي
 إلى آخره فيراد في السنة عند الأكثر وأما الأثر في اصطلاح
 القائلين فأنهم يستعملونه في كلام السلف والخبر في حديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم وأثر الخبر والحديث ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والأثر أعم منهما وهو الأظهر في قول الحديث
 ما جاء من كلام جانا مقولا أو ما نقل عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في قول المتنوع وأما قول الأولى ما تب
 أو هو صادر وظهر عنه صلى الله عليه وسلم قوله أو فعلاوه
 أو تقريرا أو صغارا خلفيا أو ثقتا خلفيا والخبر ما جاء عن غيره
 أي موثوقا عليه لا موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم فأنما يتبين أن
 من ثم أي من أجل هذا الغريب أو من جهة هذا الفرق قيل أي
 يقال لمن يستعمل بالتواريخ جميع الآثار وهو الأعلام

من رتبة الحديث
 في اصطلاحها
 والآثار والخبر

بالوقت

تعريف الشاركة

بالوقت الذي يهيئ به الوقفات والموايد ويعلم به
 ما يلحق بذلك من الحوادث والوقائع التي من أفرادها
 الولايات كالحلافة والتملة ونحوه كالأستبلا على البلاد
 واستبلاصها والطواعين والغلا والمعاملات والأمور
 العجيبة والأحوال العذبية وما شاكلها لا من أخبار أهل
 الكتاب من القصص وحكايات الملوك وغيرهم إلا حكايات
 ولن يستعمل بالسنة النبوية المحمدية فيه إذ يقتضي المقابلة
 أن يكون الحديث مختصا بروايات الأحاديث المرفوعة
 والحكايات لا غير لشموله رواية الصحابة والتابعين وكلمه على
 التقليب وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فالخبر أعم من
 الحديث حيث يصدق على كل ما جاء عن النبي وغيره بخلاف الحديث
 فإنه يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما قاله فكل
 حديث خبر إذا الخبر ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم ولو غيره
 من غير عكس. أنه لا كل خبر حديث لا يختص بالحديث أي صلى
 الله عليه وسلم وفيه مناقشة لأن الخبر لا يعم خبر غيره
 صلى الله عليه وسلم مطلقا بل يختص عند الحديث في الصحابة
 والتابعين ولذا قيل الفاعل للتقليد كاللقرير لعدم ظهور أعم
 الخبر ما ذكره مطلقا حقيقة بل أخصه بطلاحي أصافيا ولهذا
 يندفع المناقشة وقيل الفاعل للتقليد فإنه لما قيل بينهما
 عموم وخصوص مطلق واحتل عموم أحدهما ففعله بقوله فكل حديث
 الخبر وأعم من هذا وقاد وفيه أن الحديث قد يكون شافيا
 بصدقه كل حديث خبر فإن الظاهر أن المراد بالخبر ما يمتثل
 الصدق والكذب فيسما عموم من وجه انتهى وجه غرابته

مطلب
تعريف علم الحديث

مما لا يخفى ثم اعلم ان علم الحديث علم يعرف به حال الراوي
والروى من حيث القبول والرد وتوضويع الراوي والمراد
من حيث ذلك وغايته ما يقبل وما يرد من كذا ما يله
ما يذكر في كتبه من القاصد كذا ذكره الشيخ زكريا في شرح
الفئة العشرية وقال في الجلال السويطي في الفقه شعير
علم الحديث ذو فوائدين تحذيري وما احوال من وسد
في ذلك الموضوع والمقصود ان يتعرف القبول والمردود
وقبيل علم الحديث حده انه علم يشتمل على نقل ما اضيف
الي النبي صلى الله عليه وسلم في نقل والالتزام والتأني
من قوله او نقل او تقرير او اضافة وتوضويع ذات النبي
صلى الله عليه وسلم وغايته الفوز بسعادة الدارين فدخل
فيه الاماكن المتعلقة بصفاته صلى الله عليه وسلم فانها
اخبار من مرفوعة باجماع الحديثين وهمه الحديث انه هم يقاب
الرد في الاستنباط فانه داخل في قسم النقل فان العلم
عمل القلب وعبر اي المؤلف في اي في الخبر ما خبر
اي دون الحديث جواب عن سوال مقدور وهو ان الحديث خاص
به صلى الله عليه وسلم على جميع الاقوال فهو وان يكون له
معرفا في علم الحديث فاجابك **بانه** عبر عنه بالخبر ليكون
اشمل اي على الترتيب الاخير حتى يكون ما ذكره بعده من الاحكام
يختص بالخبر الوصول وغيرها وقال تلميذ المص لانه
يتناول المرفوع عند الجمهور باعتبار الزيادة ويتناول
الموقوف والمنقطع عند من عند الجمهور وقال المص توفي
ليكون الشمل باعتبار الاقوال فاما على الاول فواضح واما على

الثالث

الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبتت الاعم ثبتت الاخص
واما على الثاني فلا تبادا اغتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو
وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلان يعتبر ذلك فيما ورد
عنه وهو الحديث من باب الاولي بخلاف ما اذا اغتبرت في الحديث
فانه لا يلزم اعتبارها في الخبر لانه ادون رتبة من هذا الحديث
على هذا القول قال التلميذ ما ذكرتمنا ولي اذ في هذا التقدير
ما لا يصح وهو قوله فكما ثبتت الاعم ثبتت الاخص مع الاطراف
المحل لكن ويمكن دفعه بان مراده خصوص هذا اللقاع لا يطلق
العام لكن يرد على تعليم الثاني ان الامور العشرة ما عدا
الموافقة غير معتبرة في الخبر الذي يوارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم
فان المشهور والعزير والغريب وما يثبت عليه كما تقرر انفراد
الحديث المصطلح دون غيره وهو اي الخبر باعتبار وصونه
البيان اي باعتبار اوصافه من الصحة والسر والضعف وغيرها
ولا من كونه مرفوعا وموقوفا ومنظوبا ونحوها اما ان يكون
اي يرحله طرق جمع طريق بمعنى سبيل وهو ما يوصل به
المقصود المحسني فيعمل ليرصد الى المطلوب المعنوي ولذا قال
اي الحاشية وهو جمع اسناد والمراد به رجال الحديث فانهم
يسندون الخبر الى ما يستقر اليه السند فصار صحيحا وغيرها عليهم
فالاسناد بمعنى السند الذي عليه الاعتماد ولذا قال ابن المبارك
الاسناد من الذين ولو الاسناد لقال من شلما بنا وقال
ابن سيرين انه هذا الامر من فانظروا في هذا ولا دينكم
وقال ابو نصر من سلام ليس على نقل على اهل الحديث ولا يفتن
اليهم من سماع الحديث وروايته واسناده كما ذكره في الخلاصة

واستشكل بان القرآن ينبغي ان يكون انفع اليهم اوساريا
 للحديث في البعضية واجيب بانه انما حكم بذلك بناء على
 ان الحديث مفسر للقران وقاصي عليه واما قول بعض الصوفية
 حديثا باب من ابواب الدنيا فراه له لمن عرضه عرض من اجل انها
 اول ما افتخر بهوا وسنده لحصول عرض من اعراضها سيرة
 مئة اسانيد ولما لم يلزم من وجود اصل الجمع الكثرة
 الزائدة على اقل الجمع عليه بقوله لا بطرقا جمع طريق
 وهذا واضح وانما ذكره لانه توطئة اد لانه دليل للتفسير
 الطريق بالاسانيد وقيل اي ما يكون على وزن تعجل من
 الاسماء المفردة في الكثرة اي في حال ارادة الكثرة به
 وهي ما فوق العشرة اليها لانها لا تجمع على فعل صنعت
 كما فعل هنا نزل على افادة زيادة الكثرة على اصل الجمع
 وبه تم التعليل لكن تبرع بزيادة افادة قاعدة قتال وفي
 القلة اي وفي حال ارادة القلة وهي ثلاث عشرة وثلاث
 بينهما جمع على فعلة بفتح الهمزة وسكون الفاء كسر العين
 كما طريقة ورغيف وارغفة ثم جملة تعجل الخ خالصة وقوله
 والمراد بالطرق الاسانيد عطف على قوله طرقا فيكون من
 تنمة تعليل تفسير الطريق بالاسانيد الكثرة لكن الانسب
 حينئذ ان يقول المراد بالطريق الاسانيد اي انما في الطرق
 بالاسانيد لان مراده بالطريق انما هو الاسانيد كما قال
 محسن وتوضيحه ما قاله شارح وانما قال والمراد بالطرق
 بالاسانيد وان كان ما سبق مغيبا عنه للتبني على ان
 ما ذكره من التفسير ليس مدلوله حقيقيا للطرق وانما هو

استقارة

استقارة عن السبل التي ولما حفي هذا الادراك على التلمذ
 قال قوله والمراد بالطرق الاسانيد مستدركه والاسانيد
 حكايته لطريق المتن قال التلمذ ما راها ممل ان الطريق
 حكايته الطريق ولما طرق المع هذا الاعتراض قال التحقيق
 ان تكون الاصناف بيانية في قوله حكايته طريق المتن
 فقلت التحقيق خلاف هذا التحقيق لان الحكاية فعل
 والطريق اسم الرواة فلا يصح ان يكون احدهما عن
 الاخر انتهى وقيل يمكن ان توجه العبارة بان تعجل
 من اصناف الصفة الى الموصوف اي الاسانيد هو الطريق
 المحكي للمتن والمنز كما يتجه غاية ما انتهى اليه الاسانيد
 فيوافق ما بياني عنه في بحث الفروع والموقوف تعريف
 الاسانيد بعض الطريق على انه عرف الاسانيد بما هو تعريف
 للسند قيل ذكر الطيبي ان السند اخبار عن طريق المتن وقوله
 رفع الحديث الى قابله واجيب بانه مبني على اقتلاط
 واقع بينهم والظاهر ان موداها واحد وقد قال
 الشيخاوي في شرح تذكرة ابن الملحق الاسانيد والسند
 هو الطريق الموصل للمتن والمنز هو الغاية التي انتهى اليها
 وقيل معناه ان الاسانيد يبين طريق المتن انه متواتر
 او احاد ويوم بانه ما في بعض النسخ والاسانيد
 حكايته عن طريق المتن وقيل المراد بالطريق ما يصل
 الى المتن فلا بد ورواه انما الاستعمال الماض
 من حمل الطريق على المعنى الاصطلاحي وانما اذا حمل
 على المعنى اللغوي فيستقيم التعريف كما في قوله

د

٣

ساد

المصروفين المادني فعمل وجد في المادني وتلك الكثرة
 الى المذكورة في من لم يند كثره احد شرط التواتر
 الى خمسة او الاربعة على ما ياتي واعتراض عليه
 بانه لم يعين معنى الكثرة فانه يصح ان يكون مع الحصر
 وبدونه فكيف يقول وتلك الكثرة احد شرط التواتر
 ودفع بان معناه ان تلك الكثرة انما تكون بشرط
 التواتر اذ كانت بلا عدد معين وكان الاعتراض غفل
 عن قوله اذ اوردت اي الكثرة او الاكثرة بلا حصر
 عدد معين بما صافه الحصر الذي هو من جملة الشرح
 الى عدد الذي هو من جملة المتر وهو مزج عن كثره
 في الاشارة اليه والاعتراض عليه واد السخاوي
 لا يقيد بعدالة ولا اسلام وتركه الشيخ هنا لان التواتر
 لا يبال من حاله كماله في ثم التقدير بلا اعتبار
 حصر عدد معين لانه المراد انه ليس للتعين فيه مدخل
 ولا يكون للمحيط بما كثره عدد والحاصل انه لا يوجد
 في هذه التعيين لان يوجد عدم التعيين قائل فانه
 محال للاقاد الشارح فيما حتمه عن خبر قوم محصورين
 واشارة الى انه لا يشترط في التواتر عدد معين كما هو مذهب
 البعض انتهى ولا يخفى ما فيه من المناقضة بين كلامه وعدوله
 عن منهج المناقضة وقيل وفيه ما ليس للحصر في عدد معين
 من حصر في التواتر فلا فانه قد ورد بلا حصر كما في قوله
 الا ان اوسع حصر ما فوق الاثنين انه قد يكون كذلك في
 العطف نوع حدثنوا ايضا في العطف نظر لان التواتر

والمشهور

اي

والمشهور كليهما مشتركان في انهما مع الحصر ما فوق الاثنين
 واكثر للتعين مدخل فيها الحصر بينهما فرق وهو انه يحصل
 التواتر في مرتبة من مرات ما فوق الاثنين بخلاف التواتر
 فانه يقتضي جميع مرات التواتر والحق انه لا يستغنى
 تعريف التواتر كما له من المتر فتنبيه ان يكون قوله فالشرح
 لا يحصر عدد بل يجعل بالاعتبار فأنزلوا اذ انقضى
 فقال بان تكون العادة بل يكون العادة انما تحت
 اي عدت وجعلت محال لا هو اي توافقهم قصد
 سوا توافقا فيما بينهم ام لا على الكذب بفتح الكاف
 وكثر الذا هو اللغز القصر الواردة في التواتر ويجوز
 كسر الكاف وتكون الذا وقتها لا خير مستحسن اذا ذكر
 في مثال الصدق لحسن للمقابلة الوزنية قال السجدة
 اصل الدين وفيها الطول العجز العقل يا مناع نوا لهم
 على الكذب وكلاهما صحيح لان جزم العقل بواسطة العادة
 والتعريف بالعادة اذ لا الاستعانة بجزم العقل
 وكذا وقوعه اي وكذا الحالة العادة ووقوع الكذب
 منهم اتفاقا اي غلطا او سهوا قاله السخاوي وقوله
 عن غير قصد تأكيد ولذا قاله التاميد قوله اتفاقا
 يعني عن قوله عن غير قصد وخلاصة الكلام ان التواتر
 لا يحصر عدد ويكون ذلك العدد الذي لا يحصر حيث لا يمكن
 عادة فتوافقهم على الكذب وكذا وقوع الكذب منهم اتفاقا
 من غير قصد حتى لا يخرج غير محصور بل يجوز توافقهم على
 الكذب عليه لغرض من الاعراض واتفاق الكذب منهم عليه

لا تكون العادة
 تسبق القول
 قدم

لا يكون متواترا فيحصل ان الكثرة هي الشرط الاول لوجوه
 العادة هل الشرط الثاني والشرط خمسة على مقتضى
 كلام المصنف قال فيما يتبادر في اجماع هذا الشرط
 الاربعه ولا يتصور كونها اربعة بدون جعل هذا ثابتا
 والمحققون على انه تفسير للكثرة وعدم الحصر بمعنى ان المعتبر
 في كثرة المخبرين بلوغهم حدا يتتبع عند العقل تواطؤهم
 على الكثرة لا ان يدخل تحت الضبط كما سبق تحقيقه
 فالشرط عند علم اربعة لاضحية فعلى هذا الوجه غير
 جمع محصور بحسب العقل تواطؤهم على الكثرة من اشرار
 ثم اد كان حد التواتر ما ذكره فلا يرقى ان يفسر العادة
 قال الاميلي داما الصابط حصول العلم في حق هذا
 الجمع وفاد خبرهم العلم عانا انه متواتر والا فلا وقال
 ابن التمام المتواتر خبر جماعة يفيد العلم بالقرآن المتقدمة
 بل بنفسه وقال ابن الملك في شرح المنار عرفة المحققون
 بانه خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه فقول بنفسه
 يخرج خبر جماعة افاد العلم بالقرآن الزائدة عن الخبر كثر
 الجيوب والتجمع في الخبر بمؤدله عن الصحيح اي الذي
 عليه الجمهور وهو مقابل للاقوال الاربعة في قوله ومنهم اي
 من المحدثين او من علماء اصول الحديث او اصول الفقه من
 عينه اربعة المتواتر في الاربعة اعتبارا باربعة شهور ورد
 بانهم لو شهدوا بالزينة لا يفيد قولهم العلم لاحتمال اجماع الي
 التزكية وتوقف القاضي ابوبكر الساماني في الخمسة
 وقيل الخمسة اعتبارا بعدد اللسان وقيل في السبعة

وقيل في الاثر في قوله الاضطربوا قل عدد الجمع الذي
 يفيد خبره العلم عشرة لان ما دونها احاد وقيل
 في الاثر عشر كعدد التبع في قوله تعالى وبعضنا
 منهم اثني عشر نفيا يعني كما في اهل التفسير للكنف
 بالشام طليعة بني اسرائيل المأمورين بمحاربة بني نضير وهم
 بحالهم فلو تم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في الاربعين لانه الله تعالى
 قال يا ايها النبي هكذا الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا
 كما قال اهل التفسير اربعين رجلا كلهم عمر رضي الله عنه
 بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب الله عنهم
 بانهم كانوا ثلثين يستدعي اخبارهم عن انفسهم بذلك
 ليظهر قلبه فانه على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد
 العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل في السبعين لانه الله
 تعالى قال واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا اي
 للاعتداد الى الله تعالى من عبادة العجل ولما علمهم
 كلام من امر ونهى ليخبروا قومهم بما يصحونه فلو تم على
 هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك
 وقيل في غير ذلك فتبين اقله عشرون لانه تعالى قال ان
 يكون منهم عشرون صابرون يعطوا ما نزل فينوقف بعين
 عشرين لما نزل على اخبارهم بصدقه فلو تم على هذا العدد
 ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك وقيل
 اقله ثلاثاثة وبضعة عشر عددا هل عذوة بدو وعذرة
 طام الحمر في غيره وثلاثة عشر وهي البطشة الكبرى

بين

التي بها اعز الاسلام وهذا الاقتضار زيادة اختصار
يستدعي التفتيش عنهم ليعرفوا وانما يعرفون باخبارهم
فكونهم على هذا العدد المذكور ليس الا لانه اقل ما يثبت
العلم المطلوب في مثل ذلك قال المحامي في شرح جمع
المجموع واجيب عن الجميع بمنع اليقينة في الجميع
قال والاصح انه لا يشترط في التواتر اسلام في رواية ولا
عدم اعتوا بلد عليهم فيجوز ان يكونوا كافرا وان يجوز لهم
بلد كان بخبر اهل قطن طيبة يقتل ملكهم لان الكثرة
نافعة من التواطى على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز تواطى
الكفار واهل بلد على الكذب فلا يثبت خبرهم العلم
ومسك كل قائل بدليل اي بائنة او حديث وقول الشارع
اي بخبر مصدرين غير خبر جافيه اي ورد في خصوص ذلك
الدليل ذلك العدد بما يتبين من ادلتهم فاناد الى ذلك
العدد الوجه اي بالنسبة الى ذلك الدليل والى حال انه ليس
بالاصح ان يطرأ في ذلك العدد باخافته العلم في خصوص
ذلك الدليل في خبره اي في غير ذلك الدليل والمخاصة
انه لا يجب ان يثبت ذلك العدد في كل موضع وكذا لا يجب ان لا
يليد اقل منة في غير ذلك الموضع واعزب المحقق فقال ولا مرجع
لضمير طاهر لا احتمال الاحتمال اي اختصاصه اي اختصاصه فافاده
العلم في الاسرار الذي ورد فيه عدد معين لذلك الامور ولي
غيره وابعده الشارع حيث قال في حاشيته اي لا احتمال اختصاصه
هو لا المعدودين دون غيرهم من حيث التفتيش والضمير والمفط
والعدالة كسابر اعيان النبوة والترجيح وقال التلميذ

لم ترد الا دبعة والمستهة والسبعة والعشرة والاربعون في دليل
افاد العلم اصلا فلا يصح ان يقال في يمينه وليس بلازم انه
يطرد في غيره انتهى وانك علت ما تقدم من استدلالك
كل دليل يثبت العلم في الجملة نعم يمكن ان يقال لا يثبت
العلم اليقيني وعليه فتلزم العلم بحمل على التزل مع انه
يحتل اختلاف الافادة باختلاف الاستحاضة قال الجوزي
وقد يكون التواتر نسبيا فيقو اثر عدد قور دون اخر من
كما يصح عنه جماعة دون اجزي فان اورد الخبر كذلك
اي كما ذكر من الكثرة التي هي غير محصورة على وجه الاحالة
المذكورة وانما ان اليه اي انضم اليه وورد كذا والى
الخبر ان يستوي الامر اي امر الخبر في الكثرة وفي نسخة
ان يستوي فيه اي في الخبر الكثرة وهو ظاهر وفي نسخة
ان يستوي الامر فيه في الكثرة المذكورة اي مع الاحالة
المستورة من انما يبر اي الخبر الى انما يبر خبرنا الى يثبت
صلى الله عليه وسلم فانه يشترط ان يشترط الكثرة والاحالة
في الخبر او الاشارة الى انما يبر هذا اذا كان خبرا ابتداء وانما
واما اذا لم يكن له ذلك فالاستحاضة ليس بشرط بل غير ممكن
كما ان اسع من الصحابة على وجه التواتر وهذا انما هي الشروط
على مقتضى كلام المصنف به يخرج الخبر الذي رواه اولا اقل من
عدد التواتر ثم زاد حتى وصل الى عدد التواتر بعده ويروى
ذلك فانه لا يثبت عليه التواتر وامر به الاستواء ان لا يثبت
الكثرة المذكورة في بعض المواضع اليه عن العدد الذي احاطت
العادة الخ كما صرح به في الخلاصة وليس المحي انه لو كان

العدد اولاً الفاضلة ثم نقص واحد منهم مثلاً يبقى متواتر كما
 هو هذه ظاهرة العبادات لا ان لا تزيد ايا الكثرة اذ
 الزيادة ما هي الا في باب الخبر ولو تواتر مطلوبة الزيادة
 الدلالة الحقيقية لقوله تعالى حكايته ولكن يطهر قلبي
 من باب الاول لان العلم اذا حصل بدون الزيادة
 فهو ما لا شك انه اولي بالحصول واحكامه بالوصول والقبول
 للقبول وان يكون عطف على ان يستوي مستدرا انما يد
 بغير التواتر اي محل الشك انتفاء الخبر وموضع اعتداله اثر
 الاكثر المشاهدة اي الرئي المسقون او المسموع اي يكون
 اخر ما يؤول اليه الطريق ويثبت عنده الاسناد مثلاً ايت اوسعت
 من ذلك ان قيل فبما بالذكر اعتبار اللغالب والافال شرط اتاه
 الى مطلق الحسن العام للمعول الخمسة الظاهرة من الذوق
 والسمع والشم والبصر كما يشربه كلام المص فيما بعده
 وقيل فبما كان البحث في المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم
 وفعله وتفسيره لا في مطلق المتواتر والاول من المسموع اتوا الثاني
 والثالث من المسموعات او ترك غيرهما للمقايضة عليهما وقيل
 المراد بالمشاهدة ما يقابل الغيبة فيتبادل مطلق الاحتاسر
 وقوله والسمع تحصيل بعد تعميم لتعلق الخبر اكثر الاخبار
 به وهذا هو الشرط الرابع والمراد انما يجوز نقله عنه صلى الله
 عليه وسلم بشرط ان يستدل بها المحسن لا ما ثبت بفضيلة العقل
 الصرف كوجود الصانع وقد مر في صفة وحدوده العالم
 ومغزاه ومركباته وكرتياً دقة عدد الاثني بالنسبة الى الواحد
 فاذا جمع اي الخبر هذه الشروط الاربعة قيل هذا القول

التي هي

انتفاءهم المحترم في بقوله السابق فاذا ورد الخبر ككنا مبدون
 وقوله الا في هذا هو المتواتر جزئاً لا كلياً كونه مقيداً بقوله
 وانما في الخبر وتفسيره قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله فعدوا
 لما معهم وكانوا من قبل يستغفرون على الذين كفروا فلما جاءهم
 ما عرفوا كفروا به حيث قيل ان جواب الاول دل عليه جواب
 الثانية فظهر ضعف ما قيل من ان قوله فعدوا اجزا لقوله
 فاذا جمع وهو مع جوايه جزا لقوله فاذا ورد لما فيه من عدم
 رابطة لعظيمة ووجود ركاكة معنوية وهي اي الاربعة احدها
 او منها عدد كثير وثانيها المسئلة من قوله بلا غدد
 احاطت العادة قيل له قاله احاطت العقل بحجج الشرط الخامس
 وهو ان يصح خبرهم افادة العلم لسماعه وانما حبيته فلا
 بد منه لان احاطة العادة بما لا يستلزم احاطة العقل اياه
 فلا يكون مستلزماً لمحض العلم البقيين كواطوهم وتواترهم
 نقل عن المص انه قال في الفرق بينهما ان التواتر هو ان يتفق قول
 على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يترك احد
 خلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة
 بينهم ولا اتفاق بعينه سواء يكون عن سهو او غلط او عن قصد
 على الكذب قيل ترك قوله وفوقه منهم اتفاقاً اعتماداً على
 ما ذكرنا من ان المتواتر رواد ذلك عن متكلم من الابد الى الابد
 قال المص في تقرير هذا المحل المراد مثله ان يكون للعاقبة تخيل
 تواطوهم على الكذب وان لم يبلغوا عدد هم فليس هذا العدول
 ظاهراً بل هو مثل العشرة القدر في الظن كمنه في قوله
 بالصفة تقوم مقام الذوات بل قد يفيد قوله بعبارة العلم

لأن

ولا يفيد قوله عشرة دونه في الصلاح فالمراد بغيره المماثلة
في افادة العلم لا في العدد قال التلميذ ه الكلام الاول هو الصحيح
وقوله فالمسبعة الخ ليس بشيء لا دخل لصفاته الخبر من
في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كله انما هو ملاحظ
قولهم من ان التواتر لا يبحث فيه عن رجاله لكن التفتيش ان الاحالة
العادية قد تكون من حيثية الكثرة من غير الملاحظة الوصفية
وقد يكون بانضمامها كما اذا روي عن عشرة المبصرة من
عشرون من التابعين فانه لا شك ان العادة يحيل اتفاق
الاولين على الكذب ولا يحيل اتفاق العشرة من التابعين عليه
ولو كانوا عدولا وكذا اذا عمل عشرون من المفتين والمدبرين
مسئلة يحصل العلم بهم ما لا يحصل ما يتقل عشرون من الطلبة
او عشرون من غيرهم فالمراد الاصل في باب التواتر على الاحالة
والافادة دون اعتبار العدد والعدد انما يفيد انما
الي العدد وصف تقوم به الاحالة فيحصل به الافادة فالخامس
عدم اشتراط معرفة الرجال عند حصول الاكثار لا اشتراط
عدم اعتبارهم في الاحتياط فاعلموا انما هو لا يصح او رابعها
وكانت انما بالاول وهما مع انه ذكرنا سبق بطريق التعديل اشارة
الى ان ما ذكره هو في قوة العطف مستند انتهى بهم احسن الى
من شانه في سماع لان ما لا يكون كذلك لا يحتمل دخول الفاظ
فيه كما اتفق ان لا يلا سالكه مولي العوائد عن غير فله يعطه
خافنا وليخففه او عوائد فاعطاه دينار فقال كما كسابل
وانه لا نستعكسها يا ابا عوانة فلما اصبحوا وارادوا ان يرفع
في الزدقة وقف ذلك السبل على طريق الناس وجعل ينادي

بلغ مقابله

اد

اذ اراد رقيقة من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا لزيد بن
عطاء الله يعني مولي العوائد فانه تقرب اليه تعالى اليوم
يا اي عوائد فاهتفقه لجعل الناس يرون في جوفها الي زيد
يشكرون له ذلك وهو يكره ان يذكر هذا الصنيع منهم
قال ومن يقدر علي رد فهو يكلمهم اذ هتاتت حركه اذ كره
السجادة في شرح الغيبة العريضة وانما في الاضغاث ان ذلك
الي ما ذكر من الشروط الاربعة ان يبحث خبر قسم بالذهب
على المتقولين في الفاعل بل قوله افادة العلم لسا موعده وهذا
معنى قوله بعضهم ان هذا هو الشرط الخامس والمراد بالعلم
هنا الضروري وهو الذي يضطر اليه كما سيجي سوا كان نظريا
او لا يعني عقليا او قلبيا قلنا شاذ ولا يشترط تقدم العلم
بالشرائط عند تلخا فالمراد ان العلم الحاصل عقليا التواتر
نظري بل المناظر العلم بصدقه فلهذا اي هذا الخبر الجامع
للشروط المتقدمة مع الاقياف المذكور هو المتواتر وما
موصوفة او موصولة اي والخبر الذي يتلخا افادة العلم
عنه اي مع وجود الشرائط المتقدمة فيه من ان يشهدوا فقط
قال التلميذ لابد وان يزيد بما روي بلا حصر عدد ولا لصدق
المشهور على جميع المتواتر انتهى والظاهر ان يقول لصدق المتواتر
على جميع المشهور قال وهذا ايضا فيه قوله بعد هذا ان المشهور
نما روي مع حصر عدد بما فوقه بالاشيق انتهى ويدفع كلامه
بان هذه الزيادة ملحوظة في كلام الشيخ كما انما يقولنا
هذه الخبر الجامع للشروط السابقة لان من علمه بالضرورة
بلا حصر عدد فيكون له علم اراد بالمشهور المعنى الاصطلاحي

حصول

٢

ولهذا قال محتوي قوله فكلامه ان ترشده راي الابل العبي
 المقابل للتواتر في الظاهر المتبادر انه اراد المعنى
 المستطاع عليه فان مرجع اليه لكن لا بد من زيادة
 فيه دل على تمام بان يقال فكل متواتر يختلف عنه العلم
 مشهور حينئذ يظهر صحة قوله من غير عكس وهو ان لا يكون
 كل مشهور متواترا بل المعنى المستطاع الجامع للشروط المتضمن
 اليها انما هي افادة العلم به يتدفع بكلام التلميذ هذا اذا
 اخذ المتواتر من غير فصل وهو مختلف افادة العلم وخطا هذا
 مبيح في بحث المباح في الأصول وقد يقال ان الشروط
 الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم قيل الرابع
 من الشروط هو حصول العلم فكيف يكون اربعة بدونه
 حتى يستلزمه فالاول ان يقال الثلاثة وقد اجاب
 بعضهم بما ينبغي ان العدة والكثير مشروط واحالة العادة
 وتواطؤهم شرط اخر كما مررناه سابقا وعلى هذا فانها
 لا تستلزم او لا تستلزم اليها شيئا بعد بدون حصول العلم
 وهذه الجواب معتمد على ما ذكره بعض المنطقيين في بحث
 الدلالة من ان الوصف في التعريف بمنزلة للفظ فهو
 انه لا ان تمام المذكور على الوجه المصور كذلك في الغالب
 اي في غالب الاخبار والكثير لا تشارك في المراد من الاستلزام
 الاستيعاب كما هو مصطلح اهل العربية لا امتناع الانتكاح
 على ما هو اصطلاح المنطوق لانه لا يقبل التجري والعلية
 فيخرج مما علم ضمنا بقوله لكن قد يختلف الى حصول العلم
 عن البعض البعض اخبار المانع قيل كفاية السامع وفيه

انه

انه لا عيرة بدلالة بمنزلة الحيوان او الاصم ووجد بخط
 السخاوي ككونه عالما يقف على بعض الشروط وفيه انه
 تقدم تقدم العلم بل المعتبر هو حصول العلم لكن قد يقال
 ان حصول العلم قد يتوقف على معرفة الشروط وقيل
 كما ذكره في خبر ان متناقصات وفيه ان تواتر التبيين
 محلا عادية وقوله في اي ظهوره هذا ايضا قد مناه من التفسير
 بقرب التواتر ولما لم يمتنع ان كلما يرد بلا حصر
 فهو متواتر فعدم بقوله وخلافه اي غير المتواتر وهو المشهور
 قد يرد بلا حصر ايضا قال التلميذ يقال عليه
 فاد الاسلام في قول وكما سمعنا هذا باسم المشهور الذي يطلق
 على ما اشتهر على الالفة فكيف بل المهور انه ليس المشهور
 على ما سبق في خبره وتقدم خبره وقيل عليه قوله لكن
 مع فقد بعض الشروط انه لا يستلزم طرفة او لا يكون متينا
 الى الحس ويختلف عنه افادته في العلم واعزب التلميذ في قوله
 هذه زيادة زاد هذا الخارج ليقع الراي من لا يراه
 في القرائن عند قوله كالم يجتمع شروط التواتر انهم
 وبيان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقد علم في جملة شروط
 التواتر مع الحصر في شروطه فان كان حاصلا
 الخصاله امام في هذه العقل لا محالة ثم قيل هذا يدل
 على ان عدم اجتماع شروط التواتر شرط في المشهور
 فيكونان متباينين وما ذكره او لا من قوله فكل متواتر
 مشهور يدل على ان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقا وقد
 اجاب بان المقصود من التقسيم بيان ما هو غير المتواتر

انه لا يستلزم

قد جمعنا الشروط
 في هذا التلخيص
 حصول العلم

من المشهور لا ما هو عمن التواتر وغيره وان المشهور التواتر
 داخل في عموم المشهور او مع حصر قبل عطف على قوله اما ان
 يكون الخ والظاهر انه عطف على بلا حصر بما في الاثنين
 اي حصر واقع بعدد كايه اكثر من اثنين كما قاله مبتلا مشه
 فصاعد او بوجه ما لم يجتمع شروط التواتر مستغنى
 عنه لانه اذا كان مع الحصر فلم يجتمع فيشرط التواتر لكن قد
 يقال انه قد نقول فصاعدا اذ قد يصل الى كثرة تقيده التواتر
 او بما في الاثنين فقط او بواحد قبل العطف بحسب
 المعنى والحاصل ان الخبر اما ان يرد بطرق بلا حصر او مع
 حصر بما فوق الاثنين او بالاثنتين او بواحد اما عطف على
 قولنا ان يكون لكن باعتبار حذف العامل الى الخبر اما ان
 يكون له طرق بلا حصر او يكون له طرق مع حصر او يرد بالاثنتين
 او بواحد كما يدل عليه قوله والمواد نقول ان لا يرد
 ما قل من سابقه فمع ما قل ان التقسيم فاسد لفظا ومعنى
 اما لفظا فلان كلمة اما مقبلة بلاحت حيث لم يعطف على يكون
 شي لا باو ولا يا ما واما معنى فلان تقدير التام هكذا
 او يكون له طرق مع الحصر بواحد ولا يجزئ شاذه وقد احيى
 ايضا بانه لعله اياها بطرق الجذر عمارا والجذر يطلق على
 الواحد والاثنتين واما تفسيره باسائه كثيرة بما عباد
 التواتر فاشتمل على الاول ان يقول ان يرد بما عطف في بعض
 المواضع لا في الجميع ولا يرد بما قل منهما في موضع وان ورد
 الى الخبر بكثرة اي برواية اكثر من اثنين وفيه ان هذا القول
 لا يجري في قوله بواحد مع انه مطلق في بعض الاحوال لان

وربما اثنين

يتكلف

يتكلف ويقال المراد باكثر من اثنين او واحد في بعض المواضع
 من السند بيان للبعض الواحد احقر اذا من السند المتعدد
 وقبل الاصر ان يقول من السندين لان الكلام فيه حكم السند
 الواحد وكذا في بعضه على الاكثر لا يضر اي ورود الكثرة او
 الاكثرية اذا لا قل في هذا الذي في هذا الباب والعز في بعض
 السند في هذا العلم يقتضي اي يحكم ويطلب على الاكثر يعني
 الاقل هو الحكم والعز في السند على اذ او في الطبقات
 ما ينقص عن الشروط كما في قوله المتواتر في نظر لان الاول
 وهو ما له طرق بلا حصر ليس يتواتر فانه لم يحصل الشرح في الاول
 لا يسمى متواترا كما صرح في الشرح وهو استاذة اليان ما بعده
 خبر لا منه المفيد للعلم اليقيني الي الضرور كذا في الحصر ايضا
 يعني ان التواتر هو المفيد للعلم اليقيني اي الذي يفطر لانتا
 الذي يجب لا يكن رفعه كما يحقق بعد ذلك فاحرج الي التقييد باليقيني
 الشريك الي الخبر المفيد للعلم النظري عن مفاد المتواتر على
 ما ياتي تقرير بد شروطه التي تقررت في قوله بشرطه
 لقولنا داخل في مفهوم التواتر واجيب بانه متعلق بالاول
 لا بالمفيد كما ذكره شاذ الى الاول مع شروطه المتواتر وهذا
 يندفع النظر السابق والتهويز اي لعله هو الاعتقاد هو شامل
 لجميع التقديرات ووجه حرج الشك واخرج بقوله الجازم
 المراد به القاطع الجازم صاحب بالظن وهو بترجيح احد طرفي
 الحكم مع تجوز الحجاب الاخر ويقال له الوهم واخرج بقوله المتأني
 اي للواقع المجرى اليه فيقول ان الشك اخرج اعتقاد المقلد
 لانه يزول بتسليم الشك كانه او لم يورد في ان المتأني

بعض
 خرج من المروء

بلغ

من إطلاق الجازم لأنه لو جازم أي الجزم ناجي من سبب فيخرج
 التقليد وخاصة إذا مراد العلم الجازم هو الجازم الذي
 لا يقبل التشكيك وهذا لا يكون المتواتر فيفيد العلم اليقيني
 هو المحقق أن الخبر المتواتر أي في أي يفيد وقبل أن يقال
 لقوله هذا أي من أن الخبر يفيد العلم الضروري وهو أي
 العلم الضروري الذي يفيد العلم اليقيني أي اليقيني
 العلم واليقين عليه بحيث لا يمكنه دفع أي دفع علمه
 عن نفسه قبل الضروري كما يطلق مقابلته للنظري يطلق
 المعنى أيضا وليس المراد ههنا هو المقابل للنظري ليس المراد
 من أنه ليس كل ضروري كذلك وأنه قد يكون النظري الحاصل
 بالبرهان كذلك أيضا ولا يصح تقييده فالوجه أن
 يقال أنه بيان أنه المراد بالضروري هو هذا القسم قال
 الأمام الغزالي الحاصل المتواتر ليس نظري ولا ضروري بل
 هو واسطة بينهما وتوقف الأمر عليه وتبين لا يفيد أي
 للتواتر العلم لا ينظر ما لا ضروريات ولا ما يتوهمها
 على ما تقدم والقابل به أمام الحرمين من الأشاعة والمجوز
 البصري والكعبي من المتوهمات وليس أي هذا القول بشي
 يمتنع به لأن العلم أي الذي هو حاصل بالتواتر
 الأول بالتواتر أي بسببه حاصل من ليس له التلبس النظر
 كالأمو منسوب إلى العلم ضد الخاص إذا النظر ترتيب أمور
 معلومة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
 ومعلوم كقولنا المراد من كل ما يلزم فالمراد طابع
 يتوصل بها بالأمور المعلوم أو المظنونة إلى معلوم أو مظن

نشر

نشرت قيل إن كان المراد من العلم اليقيني كما تقدمه المقابلة
 يخرج الأفكار الواقعة في التصورات والتفديقات الخلية فاما
 ليست عن ترتيب أمور معلومة ومع هذا يضطر إليه بحيث
 لا يمكنه دفعه وإن كان المراد منه التصور والتفديقات الخلية
 معا وصرح بهذا الاصطلاح الموافق يرد الاعتراض الثاني
 دون الأول على ما قبله كما وان كان المراد به المعرفات
 يلزم استدراك قوله مضمونة وليس في العلم ما هو كذا
 ذلك وهذا لا يستقيم البتة على الله عليه وسلم ولا على
 وسائر العوالم عز الله لا بد له من العلم على الصانع وصفاته
 حين فرد وهم على ما هم من علموا أنهم لا يعلمون ما قطعوا
 عنه بأنهم كانوا يعلمون أنهم يعلمون لا دلالة لها كما قال
 الأمازيغ البقرة تدل على البعير والقدم على السهر فمما إذا
 أبراج وارحدة أن تحتاج تدل على الصانع اللطيف الخبير وقد
 قال تعالى ولهم ما كنتم من خلق السموات والأرض تعلمون
 الله غاية ما في الكتاب أنهم متقربون من فضل الدلائل الدالة
 عليه ولذا قال بعضهم والأظهر أن يفيد الشئ كالصبي الذي
 لا أهتد به إلى النظر إلى العام كثيرا يكون غلطًا بل كل
 علم يحصل له العلم بالاستدلال فاستدل بطلوع الشمس
 على وجود البرق وهو موهوم للشمس في موضع كذا عند النظر
 وحسب ذلك فلو كان إبقاء التواتر نظريًا لما حصل
 الأمر إلى العوالم المدلول عليه بالعام بل لا حجة أي شئ به
 التبريد إلى التقديم الفرق بين العلم الضروري والعلم
 النظري إذا الضروري يفيد العلم بلا اشتراط والتقليد

الاشارة

قيل
 العلم

الضروري منها صفة العلم فيصير معنى التركيب اذا العلم الضروري
 يعيد العلم بلا استدلال ولا يحكي ما فيها فهو يمكن دفعه بان
 التقدير بالطريق الضروري فكان الاظهر والاضحى ان يقترن
 الضروري بحصول الاستدلال والنظر فيقيد العلم
 مع الاستدلال على الافادة اي على طريق او على ما سبق
 به المطلوب من الادلة هذا دليله انه يستلزم انخفاض
 النظر في الله تعالى فانه قد يكون الضروري مفيد العلم بالاستدلال
 وقد يكون النظري مفيد العلم لا مع الاستدلال فالوجه
 ان يقال معناه ان كل ضروري خاص يفيد علما عاما في
 ضمنه وان استدلال عليه وان كل نظري خاص يفيد علما
 عاما في ضمنه مع استدلال عليه والخاص **الذي** الضرورة
 هو الخاص بكون الاستدلال والنظري هو الخاص
 بالاستدلال والمراد من الاستدلال هو الكسب ليدل على التقدير
 ولو ترك قوله يفيد رايي بكون الاستدلال الكسب كان اولى
 وقيل اقام **فان** الافادة مقام الاستفادة سيما
 لان الافادة سبب الاستفادة ويقض اليها وهذا كما قيل
 في قوله تعالى كما منعك ان لا تشهد ان المعنى ما عاك الى
 السجود لان المنع عن السجود مراع الى تعينه فان قلت
 يرد عليه ما ذكره هو الضروري بالمعنى المتبادل للنظري
 لا بالمعنى المذكور فليست **فان** قوله يفيد العلم ليس تقريرا
 بل هو حكم وان الضروري عطف على ان الضروري فانه في
 معنى ان الضروري يحصل كماله مع والنظري لا يحصل
 الا لمن فيه في نسخة اخرى له اهلينة انظروا ما الجهد

في قوله لا تشهد
 منعك من ان

اي ان شروط المتواتر وفي نسخة التواتر هي الشروط
 الاربع المتضافرة الى الخاص في الاصل اي في المتن وسبقنا
 في الشرح ولا غيب خارج حيث قال بان لم يبين احوال تلك
 الكثرة من العدل المتوقعة لانها في المتن اقول على هذه
 الكيفية المذكورة في الشرح وقول شارح اي احوال الكثرة
 غير مستقيم ليس من ما حيث علم الاسناد في الجواهر
 اصول الحديث علم باصول تعرف بها احوال حديث الرسول
 الله عليه وسلم من حيث صحة النقل عنه وضعفه والتحمل والاداء
 اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث المراد من الصحة
 هنا معناه اللغوي يشتمل الحسن ايضا فان الحسن الاصطلاح
 مناف للصحة او ضعفه اي عمل به اي في غير الضعيف
 او تركه الى العمل في الضعيف الا في بعضا بل من حيث متعلق
 يبحث صفات الرجال اي رجال اسناد الحديث من العدالة
 والقبول وغيرهما وصريح الاله امير القادر في **فان**
 المختبة جمع صيغة وهي سمعت وحدثنا واخبرنا ونحوها
 والمتواتر لا يبحث عن رجاله اي على صفاته بل يبحث
 العمل به من غير بحث لا يجاب به اليقين وان ورد عن الصادق
 عن علي عن الكثرة فلا يرد كما قال في شرحه ان رجاله يجب ان يكون
 بحيث احاطوا بالعادة الخ فيبحث عن رجاله ايضا قال
 التاميم هذا يؤيد ما قلنا من انه لا دخل لسبقنا في الخبر
 في باب التواتر فان حفظنا في ما يحتاج اليه علينا فاقصد
 ان هذه فائدة عظيمة يجب ان تحفظ لبيان المتواتر عن
 ذكر ابن الصلاح وهو الامام الجليل المتوفى في هذا

ايضا ان مثال التواتر على التفسير المتقدم اي المذكور في
ضمير المتن والشرح يعبر وجوده ان يقبل بحسب لا يكاد يوجد
الا ان يرد في مصيعة المجهول ذكر اي التواتر وتلاعيه
بمعنى لعدم الاستتباب مع قطع اي كذا ادعاء التواتر ممكن
في حديث من كذب على اي متعمد اقل يتبعه مقعده من النار
لرواية ازيد من مائة مائة محلي له وفيهم العشرة البسرة ثم لم
تزل روايته في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه ما ادعاه
اي ابراهيم الصلاح من العوة اي القلة ومن يباين لما هو مسموع
وكذا ما ادعاه غيره كما بين جبان والمجازي من العدم لان
ذكر اي كلام الادعاء بن شام من قلة اطلاق على كسرة
الطرف واحوال الرجال ومما هم عطف تفسير قال
التلميذ تقدم ان التواتر ليس من مباحث علم الاسناد وانه
لا يبحث عن رجاله وحديثه فلو لم قللة اطلاق من ذكرهم
المصداق اجوال الرجال ومما هم لم يوجب ما ذكره بقوله
المتقدمة لانها القاعدة الاولى لخالق القاعدة ان
تواظفوا على الكذب او يحجب اي الكذب منهم انظر في
فدا جيب بان ذلك امر اولي كيد عدم تواظفهم على اللبس
وليس بشرط في التواتر كذا فيما لو يوجب قوله المتقدمة ضعف
كل من كثرة الطرق واحوال الرجال والظاهر ان صفات الرجال
عنده ايضا قد تواتر في مثال التواتر فاما كثرة معيونه
كما ينبغي عليه ان الصفات قد تقوم مقام الذات ومن احسن
ما تواتر في التواتر بوقوعه او وجوده كسرة في الاحاد بن
المصنف في التواتر باضافة للوصف الى الصفات مفعول مطلق

لوجود

لوجود ان المتن المستوردة بمع ان متداخلة من احسن
المتداخلة بايدي اهل العلم شرقا وغربا قال التلميذ
لما يراى يتولى البحث في وجود التواتر لا في امكن وجوده
المفتوح بالنصب عند فهم حجة نسبتها اليه فيصير ما كان
التلميذ ان علم القطع فهو بنفس النسبة لا يصحها على الا
بحسب قول وفيه ايضا ان هذا لما يثبت التواتر المعنوي
لا اللفظي والكلام فيه رواية ما ينبغي في وجود التواتر
اللفظي بالنسبة الى صاحب الكتاب كما للحارثي مثلا لا يابعد
الي التواتر على ما عليه علم بل ومن حدث من غالب المصنفين لا يبلغ
مدى اعتبار العادة تواظفهم على الكذب اذا خبر ان اجتمع
اي الكتب على اخرج حديث وتعدون طرفه لعدد الجمل
العامة في تواظفهم على الكذب الى اخر السروط واذا
اي الاجتماع المفهوم من قوله اذا اجتمعت العلم بالحق في
نسبتهم الى قائله قائله التلميذ دعوى بحجته فلاشك
في محل النزاع ومثل ذلك في المتن المشهورة كثر في قال
التلميذ السماع ويذكر شيئا من الاحاديث التي وقعت بالتواتر
حديث الشفاعة والحوض وان عدد روايتها من الصحابة تزايد على
الاربعين ومن رصفها بذلك عيان في الشفا ● وحديث من نبى
لله سبحانه وروية الله في الآخرة والائمة من تواتر كذا ذكر عيان
في الشفا حديث حين الجمع وابن حزم حديث النبي عن الصلاة في
معاطن الابل عن اتخاذ القبور مساجد وابن عمر في حديث
اهتز العرش لوقت سعد وميرة حديث اشفاق النمر وان يقال
حديث النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر والشيخ ابو اسحاق

٢

التوازي قال بعد ذكر الاحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 على رجلين لا يقدح في انما اخبار احاد لان جمهورها
 معتاد وكذا ذكر غيره في التوازي المعنوي كسما على وجود
 خاتمه واخبار الرجال انتهى فبان ان المتعين انما هو التوازي
 اللغوي المستبين جورد التوازي المعنوي فالخلاف لغيره
 اعاد وبما دفع مؤلفه التمسد للشيخ من جملة الفاشدة
 وقفت معترضة بين التبعين طفر حيث قال والثاني اي
 من اقسام الاربعة وهو اول اقسام الاحاد اي المقابلة
 للتوازي ما موصولة او موصوفة اي حديث كد طرف
 مسمو رذ اي لسانه معينة نال من اثنين بان يروي
 جماعة ثلاثا واكثر عن جماعة يعبر كل منهم عن شجرة وقال
 اي عن بعض رواته او في جميع طبقاته وهو المشهور في جملة
 وهو اول اقسام الاحاد لا يخل على الثاني فلا اول اقسام
 والثاني ناله طرق محصور فضال من اثنين وهو اول اقسام
 الاحاد وتترك الواو من قوله هو المشهور واجيب بان قوله
 ناله طرق الخ خبر لقوله والثاني ان كان الخبر في المتن هو قوله
 المشهور وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة معترضة بين المستند
 والخبر فظهر حسن الاول وقوله وهو المشهور الاظهر ان الثاني
 خبر المشهور على الثاني للزوه اول جملة معترضة وماله
 طرق يدل من اوله الاقسام موعاد وهو لظول الفصل بعد الحديث
 احتراز عن المشهور على السفة العامة سمي بذلك لانه لو وجد
 يكون رواته اكثر من اثنين وهو المستقيم على ان خبر واحد لا يقدح
 في اي في المتن وتوفي بالشرح مضاف وهو غير مستحسن في المزج

لكن

لكن لما كان الكتابان بمنزلة واحد كاع ومع هذا كانت الاوليت يترتب
 لجماعة من ائمة القضا من تعيينية او ثبانية والبراد من ائمة
 القضا المصوليون الفقه منهم يستفاد من اضافة الاية الى القضا
 المقصود بهم علماء الفروع فالإضافة بمعنى اللام سمي اي النوع
 الثاني وهو المشهور بذلك اي بالستيفان استشاري اي لا يشهدوا
 من الرواة من انما اي كثر حتى نال على طرف الواحد فيفيض
 نصف قال في شرح العلوم اي زاد حتى خرج من جواب الاما
 وفي التاج استفاض الخبر اي شاع واستفاض الواحد اي شجر اي شاع
 وكثر خبره ومنهم اي ومن ائمة القضا ومن المحدثين ومن مجموعهم
 من عاير اي اظهر للفاير في ابتداء روايتها به وزاد السجدة
 وفيها شيئا فكان الاول بيان بقوله المحدث من ابتداء روايتها به
 سواء المشهور اعلم من ذلك اي بما ذكره غيره يجب ليشمل
 ما كان اوله متفولا عن واحد كحديث انما الاعمال والادب استند
 ان الصلاح في التمثيل به ولا استناد بالنظر لما يقتضيه
 في تعريفه ان الشهادة فيه بجملة وقد ثبت عن ابي اسحاق
 الكوفي كنه عن معاذ بن عبد الله عن جعفر بن محمد عن ابي
 الحافظ ابو القاسم بن محمد فجمعهم بقرينة جمع نحو
 النصف من ذلك ذكر السجدة في ومنهم من عاير في كيفية اخرى
 وهو ان المستيفان ظمنا الجملة وان اعتبار عدد رواة قال
 ابو بكر الجعفي انه هو المتوازي بمعنى واحد قلله السجدة وروى
 قول شيخنا في الستيفان وليس انما الستيفان من مباحث هذا
 الفن يعني انما في التوازي ما رايه لا يثبت فيمن صحت الرجال
 وضعفهم بخلاف المشهور فانه قد اعتمد في هذا العدد والمخصوص

والاظهر ان المقام على الامتناع عن قول كحديث اليهودي وهو اعم
من المتواتر وغيره في الشبهة فيلقوا اي كثيرا على احرار اي ذكر
وكفر من حيث اني سمعت من اهل هذه النسخة وعلى ما استمر
اي وقد يطلق ايضا على حديث اشهر على الالة الستة الالة
العوام فيتمثل اي الحديث بالاطلاق الثاني على ما له وفي
نسخة صحيحة فيتمثل به اسناد واحد فصار اي
علم بغيره في شروط المتواتر والشهور عند الخواص بل يات
اي كثيرا بالاطلاق الثاني على ما لا يوجد في نسخة صحيحة
بل ما لا يوجد له اسناد اي ثابت سواء كان له اسناد موضوع
او لا يكون له اصل ولا مثل السجاء ويعلق ايضا كايابي
اسرائيل وولدت في زمن الملك العادل كسري وتسلم القرابة
فقد اشهر على الالة وفي الداج النبوية انتهى وقد جعلت
عالمه في جزلها التمر عليه الحفاظ على انه موضوع او لا اصل
لعمومها اشهر على الستة العلماء وتنازع في معناه الفضل
في المعرفة من الايمان واما حديث الغزلة فقد تبع السجاء
ابن اليه كثر في انه لا اصل له والصحيح انه ثابت لانه رواه الشيخ
من طرق وضعفه جماعة من الائمة لكن طرقه يروي بعضها
بعضنا وذكره القاضي علي بن السجاء ورواه ابو نعيم في الدلائل
لكن ينادى به ساجد ويا حيلة وهو ضعيف لو كان موضوع
ولا اصل له وقد نقل القسطلاني عن السجاء في هذا انه
في الالة ورد في الجملة في عدة احاديث يروي بعض بعض
اوردها في الاسلام ابن حجر العسقلاني في مسنده اعلم
والثالث الغزير وهو ان لا يرويه الاظهر هو لا يرويه

اقل

اقل من اثنين عن اثنين قال السجاء في تفسيره ما وجد
في بعض نسخاته ثلاثة فاكثرا انتهى كان توالي رواية اثنين
فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد ذلك الوقت على عاز
الشرح فقبل الاولي ان يقول وهو ما يرد ما شين في بعض
المواضع ولا يرد ياقل لموضع حتى لا يند في على المتواتر
وايضا يرد على ما قال انه يروى منه انه ان شين في المروي عنه
شرط وينبغي ان لا يرد فلو قل ان من اثنين عن اقل من اثنين
لم يلزم بذلك ثم اعلم ان العزير اخلف في تفسيره فقال ان
عدة قد رده ابن الصلاح واليروي انه ما يرويه اثنان او ثلاثة
فكذلك يكون بينه وبين الشهور عموم وخصوص بدرجة وحقق بعضهم
المشهور بالثلاثة والعزير بما لا شين واختاره المصنف ولذا قال
فيما سبق او بما فقط سمي اي الحديث المذكور بل لك اي العزير
اما القلة بوجه فانه يقال عن الشيء يعزير العين في الضايح
عزير عزارة اذ اقل بحيث لا يكاد يوجد واما الكونه عزير قوله
عزير يعزير العين في الضايح عزير عزارة اذ اقل وقد روي
ومنه قوله كمال في عزير فاني انما ايقن بها اي هو كاي حديث
لم يثبت بلام العلة وفي نسخة صحيحة اي ليس بوزن ذلك
الحديث بعينه من طريق اي اسناد آخر وفي نسخة اخرى يابا
ان الطريق كالسبيل يذكرونه على ما في كتاب اللغة وليس اي
وكون الحديث عن طريق السجاء في نسخة صحيحة او غيره
اسناد صحيح ولو واصل على الصحيح فلا يمان في حكمه وهو
اي يروى عنه ابو علي الحسائي في كتابه ونسبته اليه
وهو قبل بالنسخة من المعتزلة اي كمالهم بل من النسخة

هذا

ايضا

وباليه الى هذا القول يرمي بكون الواو ههنا في آخره
 ويبدل اي يشير كلام الحاكم عليه عذر الله في علوم الحديث
 القديم كتاب له حيث قال اي فيه الصحيح هو الذي يرويه
 وفي نسخة الصحيح انه يرويه الصحابي اراد به الحسن ولا
 فانه الزايل عنه في المرتفع عن الصحابي اسم الجماعة
 اراد بها من المعرفة التامة للعبارة في حد الصحيح بان يكون
 له ايل للصحابي فيقبل الحديث الذي رواه الصحابي راويان من
 ثم اوله او يتاوه في الرواية عندها هل الحديث اي الخلاق من
 الحديثين اي وقتنا اي في كل لحظة وهو يورد ان يشير له
 الحديث كما يقويه قوله كما ان شهادة على الشهادة اي
 كعادته الشهادة على الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل
 شاهد اذ عفا في عي في الشهادة على الشهادة ان يكون
 لكل من الشاهد من شاهدان على شهادة ومما يورد ان الضمير
 له للصحابي ان قوله بان يكون تقسيم لقوله الزايل عنه اسم
 الجماعة ثم اذا كان ضمير له للصحابي كما هو الظاهر ولا يكون
 انتمية للصحابي معتبرة في الصحيح فيشكل لما عذر ان
 لا يقرن ثمة في الجواب بان جعل الحديث على ما قبل دفعا
 لهذا الذي اراد فلم يظهر وجه تخصيص اسواله بتفرد علقته عن
 عمليته الامر سهل نسبي لهذا امر في تحقيق ومزيد تدقيق
 وقد اشار اليه في ضعف اقتضائهم للحدوث بقوله اليه
 يوم كلام الحاكم وتوضيح ان كلام الحاكم يحتمل الختان تراخيا
 ان يكون الضمير في قوله ان يكون له راويان راجعا الى الحديث
 وتكون الباقي قوله بان يكون بمعنى مع فعلى هذا الصحيح

الذي

الذي رواه الصحابي المشهور بالرواية راويان ورواه عن
 هذين الراويين اربعة وعلم بما ولا يخفى بعده وثانيهما
 ان يكون الضمير راجعا الى الصحابي فعلى هذا الصحيح
 الذي رواه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان
 كان يروي الحديث عنه احدها وكذا الكل من يروي عنه
 راويان وان كان يروي الحديث عنه احدهما ويكون الغرض
 في هذا القدر تركية الرواية واشتداد ذلك الحديث
 بحدوده عن قوم مشهورين بالحديث والرواية عن مشهورين
 بها وهذا هو الظاهر وهو المعتمد عند اهل الحديث على
 الصحيح وشرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري
 بان ذلك ان يكون الحديث له راويان شرط البخاري اي
 في تصحيحه او في صحبه واجاب اي القاضي عما ايقن
 اعتراضا ورد عليه اي في البخاري من صحة او على
 القاضي لضعفه بذلك من ذلك ان من اجل هذا الاستدراك
 بحجرات متعلق باجاب فيه في جوابه نظرا في تامل وجه
 لاشاي القاضي قوله اي في جوابه عن ما يرد عليه فان
 قيل حديث الاعمال بالنسبة اي مع كونه صحيحا بالانواع
 فردا كما مفرد في طبقة الصحابة والتابعين وبينه بقوله
 لم يروه الي ذلك الحديث عن عمر بن الخطاب عنه الائمة
 قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة اي
 حضورهم عند من هو قول لا انهم يعرفون اي الحديث لا يرويه
 فيه انه لا يميز من سكونهم وعدم الكارهم وجود سماعهم
 او عدمه ثم لا سلم انه يميز من عدمه فكل علقه كما هو ظاهر

واراويان

كلاما يخفى مع انه
 لعدم انه يميز من
 كونه عدمه فكل علقه

ولما قال التلميذ حاصل السؤال انه لم يروه عن الادراك
 وحاصل الجواب انه قد رواه غيره فلا يجوز هذا الجواب
 للسؤال بوجه فقلت قد بوجه بان خطبة عمر رضي الله عنه
 ما كانت خالية من حضور التابعين فبالنسبة الى التابعي
 بل الى صحابي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم يخرج علقته
 عن التقرد وبالنسبة الى الصحابة الذين سمعوه من النبي صلى
 الله عليه وسلم على تقدر برسماعهم يخرج عمر عن التقرد ولعله
 خاطبهم وقال انما سمعتموه او قد سمعتم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كذا الحديث عدم انكارهم لمعرفة بالحديث وتخرج
 بالاعتقاد وهذا ما خطر لي بالخاطر القائل انه اعلم بالسرايع
 والظواهر فيكون حاصل كلام القاضي جوازا عن سوالين احدهما
 المذكور الاخر مضاف بل يمكن ان السؤال يتوجه على وجه يرد على
 تقدر عمر وعلقته جميعا بان يقال المراد من قوله فرد انه بالنسبة
 الى رواية الاول وهو عموم من قوله لم يروه انه فرد بالنسبة
 الى علقته من بيتي عليه تقدر من بعد علقته ولذا قال المصنف
 كذا قاله ابي القاسم في الجواب عن السؤال الوارد عليه وتقيب
 بصيغة المجهول اي اعترض عليه من تعقيب الرجل اذا اخذته
 بذي صدر منه وقيل التعقب ابطال الكلام من تعقب على فلان
 اي شئ عليه مما شاء وجعل عقبه موضع عقبه كما نأخره اثر
 مشيئة في طريقهما اي وبطل جوابه بانه لا يلزم من كونهم
 سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه ثم غيره وقد سبق كما يفيد
 وبان هذا لو سلم في موضع في تقدر علقته عنه يعني لو سلم
 ان هذا الجواب يمنع تقدر عمر لكن لا يمنع تقدر علقته وليس مصاه

فرد

ان

ان التقدر ممنوع كما ينو ظاهرا من العبارة قال التلميذ
 ظاهر التعقب انه على استراط التعدد في الصحابي وظاهر
 كلام الحاكم وابن العزلي انه لا يشترط التعدد في الصحابي
 وانما يشترط في مرصده اقول فقد خفت الموت وخفت
 المصونة ثم تقدر محمد بن ابراهيم اي تم منع في تقدره
 به اي بهذا الحديث عن علقته ثم تقدر محمد بن سريدر
 اي منع في تقدره به اي بالحديث عن محمد بن ابراهيم
 بن اسنود بن يحيى بن كبة عن سفيان بن عيينة عن ابي اسحق
 المدكوري والتقرد المسطور بن عيسى بن ابي اسحق المدكوري
 اي المشهور عند المحدثين ولعل اراد به الجمهور قال
 الحاكم لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم الاخر رواية
 عمر رضي الله عنه ولا من عمر الا من رواية علقته ولا من علقته الا من
 رواية محمد بن ابراهيم ولا عن محمد بن اسنود رواية يحيى بن سريدر
 الا تصاريح عن يحيى بن اسنود روي عنه اكثر من باقي ائمة
 اكثرهم ائمة فلذا قال الا يمتثل منهم انرا ان كان شهورا
 عند الخاصة والعامة لانه قد خفي شرط التواتر في اوله كذا
 في شرح سلفي قلت وكذا فقد شرط المشهور بالمصطلح في اوله
 كما سبق في البقايا في النكت الوافية بما في شرح الالباقية قوله
 وتعقب الخ غير مصيب للمعاري القطع من الخ وهو القطع
 والسواب في تعقبه ان يقال ان التقدير من انه المعترض او
 على التقدير علقته بغير عمر رضي الله عنه ثم اجبت بما ظنت انه
 ينبغي تقدر عمره فلا انت اجبت بما اوردته السابرة لاجت بما ظنت
 فان سكتوا الخبر عند اجابا بخبره له ليقول الخبر لا يكون شادكة

سوره

في روايته عن رفاة عما شئني وقد عرفت ما فيه ودفع ما ينافيه
 ثم لما احسن المصباح قد يرد عليه من سوال مستحسن لا غير احسن يقال
 ان الحديث دوي من جهة علقته ومنه غير محمد ومنه غير يحيى فلا
 يكونون منقذين في اجاب بقوله وقد وردت لهم في المنقذين
 في ذلك الحديث معناه انما كانت مخرج الموحدة وهي جمع المناقب
 ويا في معناه ما في علمها ان شاء الله تعالى لا يعثر ابراهيم الحديث
 بها اي بتلك المناقب قال التلميذ افاد المصباح في تقريره
 هذا ان هذا الاشارة الى ان المناقب التي وردت تنظر الحديث
 لا تخرج عن كونه فردا للمصباح وكذا لا نسلم جمل ان يكون
 منقبة كلام المتقرب او من زيادة افادة المولف جوابا
 اي جواب القاضي في غير حديث عمر رضي الله عنه اي في الاحاد
 التي تنقل عن غير عمر الصحابة وغير علقته من التابعين في انهم
 مما اوقفه البخاري وغيره من باب المصباح قال ابن رجب
 بصفة الضعيف والقد كان يكتفي القاضي منسوب علقته بقوله
 في بيان ما ادعى انه اي عدم المنفعة او التقرير وهو بدل من
 ما شرطه البخاري في كماله اول حديث ترفع على انه فاعل
 يكفي كونه ائمة البخاري يعني فانه مروي بالاحاد وهو
 حديث الاحاد بالسياق فانه من اول حديث البخاري وليس
 المراد اول حديث فانه هو حديثه بمراد الحق قال البقاعي
 اخبر محمد بن عبد الله بن وهب عن ابي جعفر عن ابي الحسن
 فان ابا هريرة تفرغ عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 عن ابي هريرة وتفرغ عنه عما روى عن العلقية ولم يفرغه
 عنه محمد بن فضال وعنه اشتتر فرافه عنه اء كتاب وغيره

تأجله

وادع

ياد علي بن حبان بكرا الحقا وتشد يد الموحدة مبين دعواه اي
 حذر دعوى القاضى فقال اي ان حبان ان رواية اشين عن
 اشين اي وهكذا الى ان يثبت اليك احاد الحديث لا توجد اي
 تلك الرواية في الحديث الصحيح او في حلق الحديث اصلا اي
 لا قليل ولا كثير قلت قال بنو المصراع ان اراد اي ان حبان
 ان رواية اشين فقط عن اشين فقط لا توجد اصلا
 فيمكن اي عفلا او قل ان سلم اي ما اراد به واما صورة
 العزيز التي حذرنا بها اي ذكرنا لها وقررنا بها فوجود
 بان كبريه اقل من اشين عن اقل وفي نسخة اقل من اشين
 حوال العبارة تاخير قوله لوجوده اي هنا واما على كلامه
 فتتدبر في موهبة وهي جملة معتبر من غير النبي والنبي
 ومثاله اي مثال العزيز على ما قررناه او مثال ما حذرناه
 والمراد بالمثل الصورة المجردة التي هي فرد من مفهوم القاعدة
 الكلمة فاداد الشبان اي البخاري وسلم لهما من حديث
 اي هزيمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يوم من ايامي ايقظت الا بالان او كما له حتى يكون احب
 اليه من الرد وولد اي جارا اختيارا مائة في الامان
 الحاصل من الاعتقاد لاحبا طبعيا لانه احب الاشياء لنفسه
 وبوالده وولده مكرورا طبع خارج عن حد الاستطاعة والعنى
 لا يصدق في حقي نفسي في طاعة على نفسي ويؤثر على هواه رضي
 وان كاذبة هلاكة الحديث ثلث المسئلة وثلاثة والناس
 اجتمع ورواد اي الحديث كما في الصحيحين عن ابي هريرة
 عنه فاداة وعبد العزيز بن زهير بالتصغير ورواه

اي رضي الله عنه
 اي وحده من حد

عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عبد العزيز بن اسماعيل بن علي
 بنهم العين وفتح اللام وتشد يد التحفة وعبد الوارث
 ورواه عن كل ابي من الرازيين المذكورين جماعة الرازيين
 من اثنين هذا وكما لم يذكر رواية ابي هريرة التقي بما ذكر
 من رواية ابي هريرة من غير رواية فحينئذ يقال ان كان
 المستر في العزة التسمية الصحابي وان يكون لكل منهما
 راويان وهكذا ينبغي ان يبين راوي ابي هريرة ايضا وان لم
 يقتصر في الحاجة الى ذكر ابي هريرة والظاهر ان تعدد
 الصحابي غير معتبر في العزة لان هذا الحديث عزير عند مسلم
 مع انه صحابي واحد والرابع الغريب وهو ما ابي حديث
 بحسب اسناده يتفرد بروايته مستحضر واحد اي عن كل
 واحد من الثقات وغيرهم في اي موضع وقع التفرد به من السند
 ابي من مواضع السند وفي نسخة في السند اي في طرق السند
 الذي فيه الضميمة في الروايات انما يروى على ما سيقسم اليه
 اي في بحث الغرابة الغريب المطلق خبر متداول في الغريب
 الشبه بغير التواتر وسكون السين عطف عليه والجملة بكاء
 لا سيقسم وقوله فابدا الى الغريب ولو قال من الغريب الخ لكان
 اوضح وفي بعض النسخ على ما سيقسم الى الغريب المطلق الى آخره
 فاما مصدريه وكلها في الاقسام الاربع المذكورة وهي التواتر
 والشموع والغريب والاولى اي الفصل الاول
 وهو التواتر احاد كالمرة مدودة اي شمل احاد الجميع احاد
 غير القاموس الا بمعنى الواحد جمع احاد او ليس له جمع ولعل
 ليس للواحد تسمية ولا للتثنية واحد من جنسه وذكر الطبري

عن

عن لا زهرية ان قال سئل احمد بن يحيى عن الاحاد انه جمع احاد
 فقال نعم فان الله ليس للاحد جمع ولا يعرف ان يقال انه جمع واحد
 كما لا شك اد جمع شاهد ويقال لكل ههنا اي من الاحاد
 خبر واحد بالاصالة بقربته خبر الواحد فيكون حمل الاحاد
 على خبر الاقسام الثلاثة بالتشامخ فان الاحاد الرواة لا تروى
 ويحتمل ان يقال للضام في قوله في السلام اي خبر احاد
 وخبر الواحد في اللغة ما يرويه مستحضر واحد في الاصطلاح
 اي اصطلاح المحدثين ما لم يجمع شروط التواتر وتسمية
 التواتر اي كما خبر لم يثبت اليه التواتر سواء رواه واحدا او اثنا
 او جماعة ويسمى ايضا خبر الواحد باعتبار اقل الحركات او باعتبار
 اشتغال السامع في الخبر اي الواحد او باعتبار اقل اوقات الظن بخبر
 الواحد وتسمية الكل بخبر الاحاد باعتبار البعض او سمي الغريب
 خبر الواحد لو حدة راويه في بعض المواضع واما المشهور والاربع
 فانما هي اشياء يصرها الغريب في عدم شروط التواتر قال
 التلميذ الذي يسمي لان الخبر يسمي الى التواتر ولذا وان
 الاحاد مشهور وعزير وعزير وان المشهور راوي مع خبر عدد
 ما فوق المشهور وان العزير هو الذي لا يرويه الا من التواتر
 وان الغريب هو الذي يتفرد به مستحضر واحد في اي موضع
 وقع التفرد به وقد تقدم ان خلاف التواتر قد يروى بلاحص
 عدد وهو خارج عن الاقسام غير معروف الاسم تروى بالظاهر
 انه يسمى بالمشهور الذي يكون من افراد الاطراف لاهل الاحاد ما لم
 يثبت له التواتر غايته انه يكون مشهورا لقلية وكونه
 لم يوضع له اسم على حدة فانما تسميته لفظية لا حقيقة فحينئذ

وغيرها اي في الاجل ساي في جملتها خاصة اذ لا شك في قول
التواتر المقبول وهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة
الراوي وضبطه ومجربا على العمل به قال التلميذ هذا
حكم القبول وهو اثره الترتيب عليه فلا يصح تفرقة به بل هو
الذي ترجح صدقه المخبر به لقوله في المردود هو الذي لم
يرجح له وهو يشمل المنور والمختلف فيه لا ترجيح
فاحفظ هذا فيما ياتي ما يخالفه قلت هذا تعريب
للمحاضرة فهو رسم وقوله عند الجمهور احتراز عن المعزولة
فانهم انكروا وجوب العمل بالاحاد وكذا القائل في الرافضة
وابن داود وقوله مردود لا يجمع الصحابة والتابعين
بل هو وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال
بغير الواحد وعلمهم به في الوقايح المختلفة التي لا تكاد
تختص وقد تكررت مرة بعد اخرى وشاع وداع بينهم
ولم ينكر عليهم احد وما لا تقبل ذلك بوجوب العلم العادي
بما يقتضيه القول الصحيح وبقربها اي الاحاد المردود
وهو الذي لم يترجح صدقه المخبر بكبرها اي بالخبر
سواء صح كذبها بان ذلك على الظن كذب او لم يترجح صدقه
ولا كذبها فيكل منهما مردود اما الاول فظاهر اما الثاني
فلانه في حكم المردود كما سيجي لتوقف الاستدلال بهما
على الاحاد على البحث عن احوال رواة من العدل
والضبط ونحو هذا من الاول الي القسم الذي هو التواتر
لغيره توقف الاستدلال به على البحث المذكور لان مباداه على التواتر
بغير الجمهور وان كان الامر كذلك فكله خبره راجع الى التواتر

لانه

لانه اقرب او الى الاول لانه اصل اي لجميع افرادة فانواعه
مقبول اي قبوله لا قطعيا لا ظاهريا لا قد تدعى الخبر المتواتر
القطعي اي الجزم بدقيق خبره اي خبر المتواتر وكان توجب
المخبر باكثر القوم والخبر او الجمع او على ان الاضافة
جنسية بخلاف غيره اي غير خبر المتواتر من اخبار الاحاد
من يمانية اي بخلاف غير المتواتر الذي هو خبر الاحاد
فانه يتوقف الاستدلال به على البحث عن احوال رواة
فحينئذ يتبين بطلان خبره وورد بعضه على ما سبق من وصف
المقبول والمردود قيل ان جعل قوله لتوقف على الاخصا
المعروف من تقدم به فيها على ما هو الظاهر يكون قوله دون
الاول قيد للتوقف بخلاف مضاف اي دون الاستدلال
بالاول وعلى هذا ينبغي ان يوفق قوله فكله مقبول عن قوله
لا فادته لانه تعليل لعدم توقف الاستدلال بالتواتر
على البحث المذكور ومقبول بطلان كونه مرتبة على هذا لافادة
وان جعل علته لاقتسام الاحاد الى المتصور والمردود فكله مقبول
كان قوله دون قدر اليها اي لا يقتضي اوله وعلى هذا ينبغي
القائل في قوله فكله مقبول ان يكون تفسير الخبر الحكم وتعليله
وعلى هذا قوله لا فادته تعليل للمقبول لكن لا يظهر المتقدم
الخبر اي فيها فائدة اذا قصد الاهتمام غير مناسب بالمقام
كما لا ينبغي على ذلك الاهتمام وايضا لم يكن على هذا لغرض لعل
عدم اقتسام التواتر انهم نسب اليه التعليل كذا وهداه
في حاشيته المولفة وقد علمت ان الاول هو المختار وكما
اشرنا اليه في استناحل هذا المبتغى لكن لما وجب العمل الى دو

الاعتقاد بالقبول منها اي من الاحاد لا بما لتقبلها
 فمن من قوله ولكن انما وجب العمل بالقبول من انقسام
 الاحاد الى المقبول وغيره على وجه يكون اشارة الى وجه
 عليه توقف الاستدلال بها على الحق للانقسام او الاختصار
 على ما دفع في المتن اشارة الى وجه وجوب العمل بالمقبول
 منها وهو ان الاحاد اما ان توجد فيها اي في رجالها
 اصل صفة القول وهو اي الاصل المذكور بثبوت صدق
 الناقل المراد بثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا
 الخبر والاكابر صدق الخبر مجزوا به وكذا الكلام في ثبوت
 او اصل صفة الرد وهو بثبوت كذب الناقل قال
 التلبيذ هم الخالف ما في تفسير الردود اي حيث يشمل
 القسيتين او لا اي اولا يوجد احد من الثبوتين فالاول
 اي ثبوت صدق الناقل يجب بتثبته اللام وقاعله راجع
 الى المستدرك في زعم السامع تخفيف اللام والعايد الى المتدرك
 عند وفي اي يغايب كذا في النظر بثبوت صدق الخبر اي
 صدق خبره من انما يظهر موضع التفسير بثبوت صدق ناقله
 فيوجد به اي يعلم به وينبش خبره فائله وانما قال يغايب
 لان ثبوت صدق الناقل من حيث هو لا يستلزم صدقه في
 الموضوع والناقل اي ثبوت كذب الناقل يغايب على النظر
 بثبوت كذب الخبر بثبوت كذب ناقله فيطرح اي الخبر عن
 العمل بربية القول والثالث وهو عدم وجود احد
 الثبوتين ان وجدت في رتبة اي جالية ادراكه خارجة
 تلحقه بضم التاء وكسر الحاء اي توصله باحد القسيتين

الكذب

وضع

اي

اي المقبول والمراد بالتحقق اي باحدهما او لا اي وان لم توجد
 في رتبة تلحقه باحدهما فيثبت بضم الياء وفي اي في شانه
 من العمل به او التزك او من القول والرد ويوجد الاول
 قوله واذا توقف عن العمل به صار كالمردود اي شائبا
 للمردود لعدم العمل به والقول له لكن لا لثبوت صفة
 الرد لان تقدم انه مما لم يوجد في احد الثبوتين بل لكونه
 لم يوجد فيه صفة توجب القول به بعد دفع ما قبل
 تعريف الردود وهو الذي لم يبرح صدق الخبر به صادق
 عليه ما يفيد التثنية لانه المراد من الردود ما وجد
 فيه صفة الرد لا معناه الاصل لا هو وان اعلم قال
 تلبيذ ظاهر مسوق كلام الشيخ ان قوله لا بما الى اخره يدل
 وجوب العمل بالمقبول وليس كذلك انما هو دليل انقسامها
 الى المقبول والردود وتوكل في من الامر شي ثلثة بعد قوله
 الاول قال وجد فيهم ما يغلب ظن صدقهم قال اول والافان
 ترجح عدم الصدق في الثاني وان تساوى الطرفين فالثالث
 قلت قاله تعالى ليس لك من الامر شيء فلو قال كما قلت لمقات
 ما ذكره من الفوائد المنطوية تحت عبارته وللغراب المحذور
 لسالك الشارحة وقد يقع فيها اي في اخبار الاحاد
 اي المصنوعة للظن المنقضية الى مشهور وعزيز وعرب
 ما يغيب العلم قال القاضي في شرح مختصر ابن الحاجب
 في خبر الواحد العدم للثبوت لانه يفيد العلم بانضمام الغرض
 وقوله قوم يخطئون بالقرآن ويغيرونها ايضا ويتردد الى كمال
 قصد الحصول العلم وقوله الاكثر لا يحصل العلم به لا بقرينة

في قوله قوم يخطئون بالقرآن
 كقولهم لا يثبتون العلم به
 كقولهم لا يثبتون العلم به

ولا غير قريبة انتهى والمراد به العلم اليقيني ووجه المختار
 انه اذا الخبر ملك بمرتبة ولد له مسترد على الموت فانضم
 اليه القرائن من صراخ وجازة وخروج المخدرات على مثال
 منكرة غير معتادة دون موت مثله وكذا خروج الماء
 والحر من مكانه فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ولعلم به
 موت الولد بخلاف ذلك من النفس وبعد انما ضروريا لا ينطق
 اليه الشك واعتبر عليه بان العلم منته لا يحصل بالخبر بل
 القرائن كالعلم بخبر الخجل كسر الحزم وفتح الحار واليم وحمل
 النحل واحيى بانه حصل بالخبر بحكمة القرائن اذ
 لولا الخبر لم نعلم ان موت شخص اخر وفيه لولا القرائن لما حصل
 العلم بخبره الخبر بل لو قامت القرائن على خلاف الخبر كان
 قائدا ملك كذا ولدك ولم يكن له ولد من غيرك ولم يدخل
 عليه طبيب ولم يظهر انما الخبر واصوات البكة على ما جرى
 به العادة فلو لم يخرج جوار تدفق مثال ذلك فان القرائن
 تنقل حينئذ وتغير سببا لتكديس وجه قوله الاكثر
 انه لا يقيد العلم مطلقا فاما يقيد النظر فان ذلكم على
 امتناع افادة العلم لاقرينة وهو كزوم تناقض المعلومات
 اذا الخبر شخصان بامر من متعقبن بالي كونه مفيد الله
 بقربته لزوم تناقض المعلومات هنا اصلا واحيى
 بانه لا يتألف الخبر مع القرائن لان ذلك اذا حصل في
 قضية انتزاعية ام يحصل مثله في يقينها وفيه ان
 الكلام في الخبر مع قطع النظر عن القرائن وجود او عدمه
 ولا شك انه يقيد العلم النظري والله اعلم بالتفصيل في هذا

النظري

النظري اليه مسامحة فانه الحاصل بالنظر انما هو جوار
 وهو ان هذا واقع صادق لانه خبره صادق عن صدوق
 وما هو كذلك وهو واقع كونه ان المتواتر ايضا يقيد العلم
 النظري بهذا المعنى بالقرائن متعلق بيقينه على المختار
 ان بناء على القول الذي اختاره المحققون كما تقدم خلافا
 لمن يلجئ الى ذلك اي ما ذكر من المختار من سبق ذكرهم وقال
 تليده المختار خلافا لهذا المختار كما سأت بيانه قلت ولا يجوز
 عنوانه والتملاق اي الاختلاف السابق في التحقيق الى في
 النظر الدقيق لفظي قال تليده التحقيق خلافا لهذا التحقيق
 كما ياتي بيانه فقلت ولا يجوز برهانه قال الشيخ بعد تسليمه
 ان الاتفاق حاصل على الاحكام انما يقيد النظر لا اليقين
 لان من حوز اطلاق العلم اي على المعنى العلم المتداول
 للنظر قال غير متواتر مفيد للعلم لكن فنده يكونه نظريا
 وفيه انه يوضح ان التقييد خلافا لكون النزاع لفظيا وهو اي
 النظري هو الحاصل من امره لا هو مفيد لا يقيد
 الا بالنظر والقرائن بقوة موكد قللقن ولا فرق بين مرتبة القطع
 فالعلم النظري هو النظر القوي اطلق عليه العلم النظري
 ومن لم يزل الاطلاق اي اطلاق العلم عليه فخص لفظ العلم
 اي المطلق المنصرف الى الفرد الاكمل وهو اليقيني القطعي بالتواتر
 وما عداه اي غير المتواتر كانه عند اي لا ياتي ظني فالنزع
 غايته الى ارادة من لفظ العلم لكن الاولى للمصنف ان يقول
 وما عداه لا تسميه بالعلم حتى يظهر كون النزاع لفظيا لكنه
 ايم من يلجئ الى ان لا يتكبح ان ما اختلف بصره التواتر

نر

الفاعل غير افتقد بالقرائن الباشرا بالي فذلك ضرب
 زبد يعمرو فان القرائن فاعلم معدي بقربينة ذله فيما بعد
 احتف به قرائن ولان الخبر اصله القرائن عوارض فهو سب
 حه ولما اخرج اي اتوى مما خلا عنها اي عن القرائن
 وحاصلا كلامه ان من قال بان خبر الواحد يفيد العلم
 اراد انه يفيد العلم النظري المستفاد بالنظر في القرائن
 لا يفيد خبر الاخاصه ون النظر في القرائن ومن قال بانه
 لا يفيد العلم الا المتواتر وخبر الواحد لا يفيد الا الظن اراد
 انه بدون القرائن لا يفيد الا الظن ولا يفيد انما احتف
 بالقرائن ما دمج ما عداه بحيث يترقى عن مرتبة افادة الظن
 الى افادة العلم فيكون الخلاف لفظيا وانت قد علمت مذهب
 كل من الفريقين ودليلهم وهو يدل على ان النزاع بينهم
 معنوي وهو الحق لانهم قالوا ان خبر الواحد قد يفيد اليقين
 فلا يبعد ان يفيد القطع ومن يبيد الاطلاق صرح بان ما عدا
 المتواتر عنده ظني فالخلاف تحقيقي ولهذا قال تأييده نعم
 ومع كونه ارجح لا يفيد العلم فالخاصة عند من يقول
 بالاحاد لا يفيد العلم ان الدليل الظني على طبقات وليس بها
 ما يفيد انتهى يعني القرائن الخارجية لا دخل لها في
 تفسير الخبر ان يختلف الحكم باختلافها على ما قدمناه والخبر
 المختلف بالقرائن انواع اي باختلاف مراتب القرائن لصحة
 منها اي من ملة الواحد ما اخرج الشك ان اي كراهي صحبه
 احتراز من غيرها من كتبها ما لم يبلغ حد التواتر اي على
 تقديره ان يوجد فيها ما يصل الى حد التواتر في بعض عينه

ويحتمل

ويحتمل ان تكون بيا بنة فانه اختلف به اعيان اخرجه
 الشك ان قرائن اي مقومات خارجية قطع النظر عن
 تصحها منها اي من القرائن جلا لهما اي عظمة مرتبة
 كما احتيا طما في شروطها والتزامها الصحة في كتابه
 في هذا النزاع في هذا الفقه تقدم ما اي منها تقدم
 في تفسير الصحيح اي عن غيره على غيرهما اي من اصحاب
 الصحاح متعلق بتقدمهما وتلقي العلم اي ومنه تلقيهم
 وتلقيهم واخذهم لكاتبهما بالقبول اي اعتقاد او عملا
 وكذا التلقي وحده اي ما يقرأه من بين القرائن اقول
 في افادة العلم اي النظري من مجرد كثرة الطرق اي
 من غيرها الفاصلة عن التواتر الي لم يبلغ حد التواتر
 قال ان الصلاح كالأخرجه الشك ان تقطوع بصحة العلم
 اليقيني النظري واقعه خلافا لمن يفرز ذلك محتملا بانه
 لا يفيد باصلا الا الظن وانما تلحقه الامة بالقبول
 لانه يجب عليهم العمل بالظن فالظن قد يخطئ وقد كنت اصل
 الى هذا واحسبه قويا ثم بان ان المذهب الذي اخترناه
 اولاهو الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخط لا يخطئ
 والامة في اجتماعها معصومة من الخط ولهذا ان الاجتماع
 المبني على الجهاد اي مستند به القياس صحة مقطوعة بها
 واكثر اجماعات العلماء كذلك قال النووي ما ذكره ابن القيم
 خلافا لما قاله المحققون والاكثرون فانهم قالوا احاد
 الصحيحين التي ثبتت بمواترة انما يفيد الظن انما احاد
 والاحاد انما يفيد الظن على كالتواتر ولا فرق بين الخبرين

٥

خ

وغيرهما في ذلك وتلقى الامنة انما افاد وجوب العلم بما فيها
 من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر
 ويوجد فيه شروط الصحة ولا يلزم من اجماع العلماء على
 العمل بما فيها اجماعهم على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي تقليد مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان وكذا عابه
 ابن عبد السلام وسياتي في كلام ابن التمام ما يرد عليه
 لا ينظر لابن الصلاح المص ومن قبله شيخه البليغيني في حال
 تسمية وحديثه فيفرق بين المتواتر والاحاد في كلامه
 في ذلك من ودرجته في العالم وغيره وفي هذا الذي
 لا يحصل الا للعالم بالحديث المستحرف في العالم باحوال الروا
 المطلع على العمل به يكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك
 لا ينفي حصوله له كذا قيل وفيه انه لو كان كذلك لوقع الاختلاف
 بين المجتهدين مع ان كثيرا من الاحاديث فيها مما يقتضي التمسك
 فكيف يبعد العلم القطعي في المسائل اعراضا بانه يقتضيه
 الحديث الضعيف منها قاله الا ان هذا اي ما ذكر من كون
 التلقي فريضة وكونها فريضة من مجرد كثرة الطرق يختص بالم
 ينتقد ه اي لم يرفعه من تقدمه الدرهم واستقدتها اذ اخرج
 منها الزيف والمعني لم يعرض عليها احد من الحفاظ الدار طني
 لما في اكثر من نقد الاجماع على التلقي قاله في هذه دلالة ان العلماء
 لم يلقوا الا في انحاء من القبول انهم وهذا كما استشهد ابن الصلاح حيث قال
 لم يسمروا على تلك الحفاظ وهي رتبة قال السجستاني ودرجته على ما في حديث
 قال النووي انه اجتمع في الروايات السجستاني في الروايات في بابها
 مسوقة قبل ان يبينها في نقل شيخنا في مقدمة شرح البخاري

بما عليه

بما فيه من ذلك قالوا في العري في ما في مسلم وقال الباقون في
 التلقة الوفيه قال شيخنا الدارقطني ضعف من احاد شيخنا
 ما يتر وعشرة يخبر البخاري ثمانية واشتركا في ثلاثين
 واخر مسلم بانه قال وقد ضعف غيره ايضا غيره هذه
 الاحاديث وقال النووي في خطبة شرح صحيح البخاري ان
 ما ضعف من احاد بينهما مبني على عدم لبيت تعارضة قال
 كما انه ما الى انه ليس فيها ضعف وكلامه في خطبة شرح مسلم
 يقتضي تقرير قول من ضعف قاله شيخنا واظن هذا بالنسبة
 الى مقام الرجلين وان الشيخ يدفع عن البخاري بقرينة
 مسلم انه يروي بالجملة هذا مستثنى من التلقي لاختلاف العلماء
 فيه وفيه انه لا بد من النظر للمجتهد في رجاله ما حتى يظهر
 العلول من غيره وهذا يعكس على ما نقله النووي عن الاثرين
 ان تلقي الامنة انما افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على
 النظر فيها بخلاف غيرها فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد
 فيه شروط الصحة انتهى وهو بطا من غير مستقيم لانه مراد
 ان كان اعراض المجتهدين وغيره ففيه ان المجتهدين لا يجب عليه
 ان يقلد غيره وان كان مقصوده المقلد فليس له الا ان
 يتبع مجتهده اللهم الا ان يقال مراده المتقدم المجتهدين
 في المذهب فانه اذا لم يرتضيا عن الحكماء فله ان يقلد
 السلفين في تصحيحهما ويبنى عليه مسألة في عدة رجال
 ويختص ايضا بالمبيع البخاري اي التمسك بما في نسخ
 والراد التعارض بين مدلوليه مما وقع في الكتابين
 قاله في بيده لتايل ان يقول لا حاجة الى هذا الكلام

في افادة العلم بالخبر لا في افادة العلم بضمونه انتهى
والظاهر اننا اخرج الى استناد ذلك لانه لما ادعى ان
العلم اليقيني يحصل بما في الكتابين ولا شك ان مقتضى
ما يوجب التناقض قاضطرا الى هذا القول ليعتبر بصدوره
لكن بقي شيء وهو انه اذا كان مدلول ما في الكتابين
مخالفا لما ذكره غيرهما من الخبر الحق بالقرائن ينبغي ان لا
يعتبر في منها العلم ولم يتعرض للمصداق كذلك ان يتكلم
ويجوز كلامه على ما يشكك به بادي اعتنا وليس في قوله
حيث لا ترجيح بان يكون احدهما ناسخا والاخر منسوخا
وبان لا يرد مدلوله بقوله حديث اخر لا يستعملان
يفيد المنة اقتضاء العلم بغيرهما من غير ترجيح لاحدهما
على الاخر اي فاذا اخرج احدهما كان الرابع هو المعتمد للنظر
القوي لا غير وما عدا ذلك اي ما ذكر من الاستنتاجات
فالاجماع حاصل على تسليم صحة اي وكونه ارجح في افادة
العلم فان قيل انما اتفقوا على وجوب العلم به او لا
فان كانت من لا على صحته قال فلهذه حاصل
السواك انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم
صحة الجميع بالمعنى المتكلم عليه لانه العمل يجب بالاحسن
لا يجب بالاكتمال فثبت ان لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة
اشترط في الجملة فثبت تفصيلا اي وكنك لا تشكك المدعى
فانما يقال على وجوب العمل ذلك غير مستلزم للصحة
ولا يرد عليك على الصحة ومعنى قوله منعناه اي منعنا
عدم دلالة على الصحة وقال تأييده اي منهنا قوله

لا يبع

لا على صحته وحاط به ما ذكره من السند الا في ان مقتضى
العلم به بالمقبول من جهة ما عتار الصحة وقال بعض
المتأخرين هذا السؤال يحتاج الى بيان في ما تاله السالك
على انه الاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا المذكور بل لا
ولما التفتي واخويه ولما لم يسلطوا على ما فيهم لم يتفقوا الا
على قبوله وجوب العمل به وما يجب العمل به لا يكون
صحيحا وهذه المقدمة بطورية والمبع راجع الى المقدمة
الاولى فاعتبار حصرها وهذا هو الاقرب وقيل هذا السؤال
منع للمقدمة القابلة للاجماع حاصل على تسليم صحة ما عدا
المذكور اي لا نسلم ذلك لانه ليس للاجماع الا على وجوب العمل
به وقوله منعناه منع لهذا الذي ذكره المتابع بالاجماع اليه
وانت تعلم ان هذا المنع لا يجدي بطائفة الاول ان يترك
قوله منعناه ويذكر سنده انما في المقدمة المنهية
مع ان فيه نظرا لادقوله الاجماع حاصل على صحة نتيجة
والمنع انما يكون على ما لم يقل قال المصنف وسند المنع انهم
متفقون على وجوب العمل بكل ما فيهم ولم يخرجوا شيئا فلم يبق
هذا انما يتفرع به لاحظة مقدمة اخرى هو ان الاجماع
حاصل على انهما مزية للصحة في هذا مزية والاجماع
الاظهر ان قوله والاجماع على العمل على ان السالك مزية
فيما يرجع الى نفس الصحة قبل ما لا يلزم من ذلك
الاتفاق والاجماع على صحة ما في الكتابين فانه يجوز ان
يتفق الجميع على وجوب العمل بالصحة ولا يكون جميع ما في
الصحة صحيحا ويكون الكذب باعترافهم في العمل

جميع ما فيها صحيحا وغيره قال التلميذ وحاصل الجواب
 ان الشرحين مزينة فيما خرجاه على الخبر واعلم الصحيح فليد
 من الاتفاق على وجوب العمل ما فيها مع مزيتها بالاعتقاد
 على صحة هذا اما امكني في تقرير هذا المبدأ واما العبارة
 فاد انظر ما اليها تجد ما تنوع من لايمة الطبع السليم انتهى
 فالمنع بمعنى الدفع بمحمل على معناه القوي لان ما هو
 المصطلح عند ارباب المناظرة وهو طلب الدليل او المنع لا يثبت
 على المنع ومن صرح بافاضة ما خرج به يستدل به الراي
 بالمرجحة الشبهة ان العمل المشترك اي المتضمن ان يكون
 صحيحا الاستناد لبعض الامور وبالذات الجملة معربا المتضمنة وكانه
 يتوهم من قول العرب استاذ داني فلان قتلوا سيدهم فيرجع
 الى معنى السيد ابواسحاق اي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
 استقر ابي نسبة الجاسقراين بكسر الهمزة وسكون الهمزة
 الهملة ونظرا لفاذا راو كسر التخمينة وبعدها تون بلدة بخراسان
 بنواحي نيسابور في منتصف الطريق الى جرجان وهو من امة
 المتكلمين كما في نسخة ومن اية الحديث الوعيد السند
 في نسخة عندنا احمد بن محمد بن الحسين بن احمد بن احمد
 وهو المندلسي القرطبي وابو الفضل بن طاهر وغيرهما بل الخواص
 طاهر بذلك ما لا ينبغي شرطها فيه وفيه انه لما ذكر ان الاجماع
 حاصرون على وجوب العمل بها الا فائدة في عدد معين فمن
 صرح بذلك والظاهر انه اشارة الى من جوز اطلاق العمل النظري
 على ما اخرجنا الشبهة فيفيد بالضرورة القول بصحة كراه
 سبق لا يما من الله ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كونه

وما حسن ادع
 وجب العمل به
 وان لم تكن من
 مرويهما فليد
 ان اخرجاه

وذكره

احاد بينهما

احاد بينهما احاد الصحيح كما عرفت ان يفرع ذلك على قوله
 فيما يرجع الى الفصل الصحيح ويقدم على قوله ومن صرح وتركه
 الاحتمال ويقول نقول تكون المزية المذكورة اليها خذ ذلك ان
 نقول معنى قوله مزينة فيما يرجع الى الفصل الصحيح ان المماثلة
 من حيث الدقة ومنها اي من انواع الخبر المختلف بالقرائن
 المشهورا في الحديث المشهور عند علماء الحديث لا المشتهر
 على السنة العامة فلو اقال اذا كانت له طرق اي لايمة
 متباينة اي متغايرة سالمة من منفع الرواة والعلل
 الى الفائدة خفية كانت او غيرها ومن صرح بافاضة
 الي المشهور المذكور العلم السطر بالنصب على المفعول
 الاستاذ ابو منصور البغدادي بالدالة الممثلة اولاد العجمة
 فاما وهو اوضح من عكسه ومن الممثلة في المعجمين
 والاشاد ابو بكر بن فورك رتب الفاد فتح الراوي غيرها
 قال المصنف فورك ممنوع الصرف فانهم يدخلون الكاف عوضا
 التصغير ومثله زيكر قال ينفذ هذه اليس غلبة متع
 الصرف على ما عرفت في العربية قلنا هذا عقلة من
 التلميذ لان مراد الشيخ بضمير قوله فانهم الاجماع وبه العلم
 ان عقلة من الصرف هي العجمة مع العلم بالعلومية من المقام
 ومنه السلسل بالاية الحافظ المتقين اي المحققين بان يكون
 رجال اسنادهم الائمة لا يراهم برويه احكام عن امام وكا
 ما هو من سلسلة الحاشي طقة اي صبيحة لان كل من القاي
 الي تلميذه كانه يقبض في جوفه والظاهر انه يريد بالسلسل
 المعنى القوي لا الاصطلاحي ولذا قال حيث لا يكون

صحتها ان لا يكون في الحديث غريباً اي لا يكون غريباً
 وتقدر في سنده ومراده ان يكون عزيزاً لا تقدم ذكر المتواتر
 والشهور لقوله كما حديث الذي يرويه احمد بن حنبل
 مثلاً ويشترك في اي حديث في ذلك الحديث من جهة الرواية
 غيره اي غير لاهد سواء يكون في مرتبته او من هود وسته
 عن الشافعي اي مثلاً ويشترك في الشافعي فيه غيره غير ما
 ابن النسن اي مثلاً عن نافع عن ابن عمر مثلاً ولعل تركه مشترك
 ما لك الظهور مما هنا لكوكذا فجل حديثاً ما لك من رتبة
 الدنيا وكذا مشترك نافع علي خلاف جوفي اعتبار مشترك
 الصحايب فانه اي الحديث جسد بعد الالحاق في النظر في
 عندنا مع اي الحديث مع اسناده الواصل اليه رجال نقاة
 على نحو ما تقدم بالاستفاد لك متعلق بالعلم من جهة حلاله
 روايته متعلق بتفصيله وان فهم اي ومن جهة ان فهم اي روايه
 من الامة من الصفات اللاتية الموجبة للقبول او الكمال
 من ظهور العدالة والفضيلة والافتقار اليهم وغير هذا
 كما يقوم مقام عدد الكثر من غيرهم ولذا يسمى مثله هذا
 كما قال تعالى ان ابراهيم كان امة لا يجمع فيه
 الكالات ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة وكذا قال الشافعي
 ليس من الله مستنكر ان يجمع العالم في واحد وقد قيل في الحديث
 المشهور عندكم بل انوار الاعظم في الاعمى وقد اقام النبي
 في الدنيا عليه وسلم منها ما لا يحصى من الشئ من كون الحديث
 في افادة العلم بالتفسير واما العلم الظني فهو ظاهر انظار العلماء
 والتمسك ولا يتشكك اليه لا يتردد والظاهر انه لم يعمل الشك

في المعنى اللغوي مراده انه لا يتوهم من له ادلى بها وسبق ما علم
 ان يعلم الحديث واخبار الناس اليه من الحديثين في الحديثين
 التواريخ وغيرهم انما يكافئ لاشافعي اي واهله
 ورواه يعبروا سطره بحسب اي حديث من الاحاد يتلوه اي في
 ان ما لك صادق فيه اي في اخباره به قاله تلميذه فان اراد
 انه لم يتجدها المكلف فليس محل النزاع وان اراد انه لا يجوز
 علمه بالسبب والعلل فبقيا الكلام وان اراد انه يعلم عليه
 الحديث ولا عبرة بالقدرة فيسلم لكن لا يفيد العلم كما اذا
 ارتشاق اي انضم اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه اليه
 عند من توفي تلك الدرجة يفهم منها ان الغير مشترك
 ايضا امام قلة الجملة ازداد اي الخبر والمخبر فوة اي في العلم
 او في ان ما لك صادق ويورد اي بعد الخبر او مالمات
 عما يتجس على يد علي غيره من السهو وفيما ان البعد من السهو
 لا يستلزم القرب من العلم بل من الصدوق وليس الكلام فيه
 ولقد هالنا نواح اي الاثبات التي ذكرناها اي ما اتفق
 به القراء لا يحصل العلم بصدق الخبر الا بصدق المخبر
 من انما ايد من حقه وسببها الا للعالم بالحديث اي باصول
 الحديث وفروعه المتحد فيه يقال في تحريف العلم وغيره اي
 يتفق وتوسع المراد الحادث في علم الحديث في العارفين بالحوال
 الرواية من العدالة والتمسك والتمسك بالعلم اليه المتشرف على
 الجليل اي القادر حقه فيه حقيقة كانت ادخلية كما يقال في بيانها
 وكون غيره اي غير المتخصص لا يحصل له العلم بصدق ذلك
 بايد الخبر والمخبر لم يورد اليه لغيره عن الاوصاف المذكورة

اي من معرفتها لا ينبغي حصوله العلم للشيخ المذكور
اي بسبب حصولها لمقال تليده يقال عليه لم يحصل
ما ذكر لم يكن محل النزاع اذا الكلام فيها هو سبب العلم للعلم
والله اعلم ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها
اي ما اختلف به القرائن ان الاول اي النوع الاول منها
مختص بالصحيحين اي بما هو صحيح فيهما جميعا والثاني
اي النوع الثاني مختص بماله طه وحمزة وهما اي الحديث
المشهور والثالث اي النوع الثالث مختص بما رواه الائمة
اي بعضهم من بعض على ما تقدم ويمكن اي عقلا ونقلا
نحتاج الى ثلاثة اي انواعها في حديث واحد ولا يعود
هذا قريب من الحديث في حال اجتماع الانواع الثلاثة
بعد ذلك وفيه حيث يتكرر او الله اعلم والتقوى عليه
اسلم والتعلق بقول الجمهور وفي الفتاوى الطهرية انه
الاخبار الروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث
مراتب متواترة في انكره كقوله مشهور في انكره كقوله عند الكل
الا عند عيسى بن ابيان فانه ينفرد لا يكفر وهو الصحيح وخبر
الواحد فلا يكفر جازمه غير انه بائنه انه الشؤنة في صحيح
حديثا فانه سمعناه كثيرا بطرا والاشهر في انكره كقوله القراء
هذا المصنف لا يجوز له من الحديث ما سمعوا انرا مشهور او غير
او غير يثبتها في محل معرفة حصة والعين بعد ما عرفت تقرق
كل منها وما يثبت عليها من احكامها اعلم ان القرائن اتم
ان تكون في اصل السند قال تليده قال المصنف في معرفة
اصل السند واوله ومثناه وواحد من ذلك بطون واوله

به

به من جهة الصحاح ويراد به الطرف الاخر من المقام انتهى
وكانه اراد به الطرف الاخر من جهة الشيخ كالتجاري ومسلم
وكان الشيخ اختار الطرف الاول ولذا قال اي في الموضع
الذي يرد الاسناد اي الاسناد الذي فيه القرائن عليه
اي على ذلك الموضع من حيث كنهه فان الفرد النسبي يرد
فيه الاسناد على من يرد به لكن بعضه لا كله ويوجب اي
الاسناد ولو تعدد في الطرق اي الاسانيد اليه اي الى ذلك
الموضع وهو اي ذلك الموضع طرفه اي طرف الاسناد الذي
في الصحيح اي يكون القرائن في هذا الطرف فهو ان يروي تابع
واحد عن صحابي ولا يتابع غيره في روايته عن ذلك الصحابي
سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية او لا فانه لا ينفرد الصحابي
عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس عراية ان ليس في الصحاح
ما يوجب قدحا وانفراد الصحابي يوجب تعادلا لعدم عيوبه بل
يكون ارجح قال تليده قوله وهو طرفه الذي فيه الصحيح
قال المصنف اي الذي يروي عن الصحابي وهو التابع وانما لم
يتكلم في الصحابي لانه الممتنع ما يثبت عليه من القبول والرد
والصحابة كلهم عدول وهذا بخلاف ما تقدم في حد القرائن
والمتبررات قالوا ان العزيم فيه ان لا يتحقق عن اثنين من
الاول الى اخره ان اطلاقه يتناول ذلك ووجه ان الكلام
هناك في وصف السند والكلام هنا فيما يتعلق بالقبول والرد
انتهى فيه بالاحتجاج اليه في هذا المقام ثم كلام التليده في ذلك
ما يقتضيه ان عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على ان
وحدة الصحابي لا يقتضي شيئا للقرائن وعبارته شاذة

على ان الوحدة في اي موضع كان فهو قريب وعبارة ابن الصلاح
تدل على ان وحدة الصحابي لا تدل على القرابة حيث قال
الغريب حديث الزهري وغيره من الامة من يجمع على حديثهم
اذ لم يقر بالرجل عنهم بل حديث يسمى عن بيها فاذا روي عنهم
رجالان او ثلاثة يسمى عن تراو او روي جماعة يسمى مشهورا
فانظر فيه حيث يدل على ان اثنينية الامام فضلا عن
اثنيثية الصحابي ليست معتبرة في العزيز ووحدة
الصحابة تجامع المشهور وحاصل الكلام انه ان كان
المعتبر في تقسيم الغريب تفرد التابعي ومن دون ذلك
النظر عن حال الصحابي فالذي تفرد به الصحابي عن سواه
الله صلى الله عليه وسلم ولم يقع التفرد في شيء من المراتب بعده
ان كان عزيزا يكرم ان لا يحضر الغريب في القسمين الاثنان وان
لم يكن عزيزا تفرد بحدوث ما يقرب منه فلا يكون ما بعدهما
يجب ان يكون داخل في ما سوي الغريب من الاجاد ولا يصدق
تفريد شي مما سواه عليه فلا يكون عامعا اللهم الا ان يخصص
الكلام بما سوي الصحابي في التقسيم والترتيب الخارج منه
فقولنا طرفنا زاد به التابعي واما الصحابي وان كان من رجال
الاستاذ الا ان المحدثين لم يعدوه منهم لان كلهم عدول على
الاطلاق من خالط القتر وغيرهم لاطلاق قوله تعالى كذالك
جعلناكم امة وسطا اي عدولا وتولية صلى الله عليه وسلم خير
للغفون قربي واجماع من يعيد به في الاجماع من الامة صلى
ذلك وحكي الامدي وابن حبان في الاثر كغيرهم في لزوم
البيان عن عدالتهم بطلان وقيل انهم عدول في جميع القسوس

فاما

فاما

فاما بعد ذلك فلا بد من البحث عن لفظها هو الحد الذي يقوله
في الصحابي اي في ذلك الطرف من جهة اي يتي في ذلك
الطرف الى الصحابي ويتصل به او لا تكون اي القرابة كذلك
اي في اصل الشدة بان يكون التفرد في اشياء ما يكون
في طرفنا اي في الصحابي كان يروي عن الصحابي اكثر من
واحد ثم تفرد بروايته عز واحد منهم اي من التابعين
وفي نسخة بروايته عنهم من غير واحد قال المصنف اذ روي
عن الصحابي تابعي واحد فهو الفرد المطلق سواء استمر التفرد
ام لا بان رواه من جماعة من رواه عن الصحابي اكثر من واحد
ثم تفرد عن احدهم واحد وهو الفرد النسبي وسمى مشهورا
فاما روي اصله قال تلميذه يستفاد من هذه النقول
فيما تقدم او مع حصر عدد ما فوق الاثنين ليس لازما في الصحابي
فالاول هو الذي يكون القرابة في اصل الحد الفرد المطابق
لاطلاقه الشامل ان يستمر الفرد في اشياء ام لا كحديث النبي
عز يبعثوا لا يفتقر الواو اي ولا الفتحة عز هبة اي الولاية
وهو ما ورد مرفوعا للولامة كقوله النبي لا يوجب
ولا يورث والجمعة في الاصل الى الاختلاف في الولاية باختلاف
في النسب فاما بخبري النسب في السيران تفرد به اي
بالحد من جهة ما هو عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد
يدون بالواو وهو الله عزما وقد تفرد به راوي واحد او اخر
عز ذلك المرفوع كحديث شعب الانبان وهو الايمان
بشع وسبعون سنة فافضل ما قوله لا اله الا الله واحد وادنا
ما طاعة الاذكي عن الطريق والحد من الايمان والصدق

ما بين الفلات الى التسع واما طعة الاذني ازالة ما يوزي من
 نحو شوك وجرد شجر عن طريق المسارين قبل المراد الكثرة
 لا خصوص هذا العدد لكن يا بابه ذكر البضغ فالنقوض
 اسلم والله اعلم ثم قد عابوا على ما تابعي عن ابي الحسن
 ونفرد به عبد الله بن زياد عن ابي جهم عن ابي جهم عن ابي جهم
 الاثران وقد استمر المتفرد في جميع رواته او لا
 وفي مسند البراء بن رباح يد الزاوي والعم الاوسط
 للطبراني وكذا الصغير للطبراني امثلة كثيرة لذلك
 اي لا استمرار للمتفرد في جميع رواته او لا ثم فيه او لمطلق
 التفرد والله اعلم قال السخاوي بل للدارقطني الافراد
 في ماية جزء منها كثيرا وكذا اخرج ابن شاذان عن ابي جهم
 والثاني وهو ان تكون الغزابة في اثنا عشر الف
 النسبي كسر النون وسكون السين ويامسدة في اخره
 سمي في الثاني نسبيا لكون المتفرد فيه اي في مسنده
 حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه
 مشهورا بان يكون في او جدا خرم يتعددها راوي ومثاله
 ان يروي ما كتبه عن مافع عن ابن عمر عن ثوبان يروي واحدا
 عن مالك ذلك الحديث متفردا ولم يتابعه غيره في روايته
 عن مالك وكذا الراوي عن مافع جماعة فانه فرد بالنسبة
 الى الراوي معين ساكنا وان كان مشهورا بالنسبة الى الرواة عن مافع
 عن غيره الى الرواة عنهم اليان وقد يستمر الحديث بان يروي
 عن ابي المتفرد كثيرا فيكون له في الاعمال بالنيات وحاصله
 انه انما سمي نسبيا لانه المتفرد لما حصل فيه بالنسبة الى شخص معين

من

هذه

من طريق واحد ان كان مشهورا في نفسه لكونه دروبا من طريق
 اخرى ففرد بينه بالنسبة الى طريق الاولى ومشهور بينه
 الطريق الاخرى ولذا قال بعضهم الغريب من الحديث
 عليه رأت الغريب من الناس فكما ان غزابة الانسان في البلد
 تكون حقيقية حيث لا يعرف فيها احد انما كلفته وتكون اضافة
 بان يعرف البعض من البلد البعض وقد يصير مشهورا بان يكون
 مشهورا من بعض اهل البلد او كلهم ويقال اطلاق الضرد
 وفي نسخة القروية في طريقها فطالح لانه اعتبر الحبيث
 عليه اي على الفرد النسبي بل يتبادر الى الغريب عما لا يانا
 جانا ايا الفرد الموصوف للفرد المطلق المقيد على الفرد
 النسبي لان الغريب را الفرد متراذ فان وبما قرنا وقرنا
 يذوق فلام يحسن قوله الخ غير مستحسن في الدليل انما هو ما بعد
 الا انهم المعنى ان معناه ادا احد لم يوروا او مثلا لا خاف
 فيه بحث لان الاول مشروع والثاني يا بابه قوله الا ان اهل
 الاصطلاح ووقع بان المراد غير ان اهل الاصطلاح
 عابوا عليه من حيث كثرة الاصطلاح وقلته وقول
 لم يده والله اعلم من حكي هذا الترادف فيقول على منعه الترادف
 اللغوي لقوله وقد قال ابن فارس يحمل اللغة عرب بعد
 والعربية الاعتزاف على الوطن والفرد الوتر والفرد المتفرد
 امزج الظاهر ان مراد الشيخ انما مترادف فانه في مال المعنى
 اللغوي لهما ويلاية حاي في القاموس فرد اي سقر وسجدة
 فارو مستقيمة وطينة فارو مستقيمة عن القطيع والحق
 فلانما اخرج من ميز اصحابه والغرب الرحاب والتميز

من

د

وبالصم التزوج عن الوطن كالغربة والافتراق والتغرب
 قيل حق العبارة ان يقال لان اهل الاصطلاح غايروا بين
 الغريب والفرد فان كانا مترادفين لهما لان يقال قول
 بغير الخ في قوة ويصح اطلاق الفردية عليه من حيث العلة
 وهذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى فالفرد اكثر ما يطلق
 اي اهل الحديث على الفرد المطلق لان اطلاقه عليه اوي
 واحق وما في ما يطلقونه مصدرة وقوله على الفرد خبر قوله
 اكثر الجملة خبر المبتدأ الي فالفرد اكثر اطلاقه اياه ووقع
 على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد
 النسبي لان مترادفه اغرب فهو منه الاسم انبى وهذا اي
 التخصيص الذي ذكرناه عنهم من حيث اطلاق الاسم
 وفي نسخة الاسمية وفيها مستأجرة ايضا كما في الفردية
 على ما اي على نوعي الفردين واما من حيث استعمالها
 اي المحدثين الفعل المشتق اي من اصل هذه المادة فلا
 يفرقون اي بينهما فيقولون اي من غير فرق في المطلق
 اي في الفرد المطلق والنسبي اي في خبرها تفرد به فلا
 واغرب به فلان اي على حد سواء لان معنى الثاني يرجع
 الى الاول فكانه تفرد عن وطنه واقارب به وقريب من هذا اي
 الاختلاف اختلافا في المحدثين في المنقطع والمرسل
 هل هما متغايران اي ياء المنقطع ما سقط من كساده
 واو واحد غير الصماحي المرسل ما سقط من روايه الصحابي
 فقط او لا اي لا يتغايران بالكلمة بل يعتقدان في بعض
 الصور بان المرسل كما سقطوا ومنه ياءه قال ثمر بن

كان

كان قال المرسل اعم من المنقطع لكنه اي التغاير عند اطلاق
 الاسم ان حال نقضه كل منهما بان يقال مرسل الصحابي
 والثاني اي ومن بعده فينصرف اليه او الزاد باطلاق الاسم
 استعمال الوصف الذي هو ايراد اسم المفعول في المرسل
 واسم الفاعل في المنقطع وهذا هو الظاهر لقوله واما
 في استعمال الفعل المشتق اي من مصدرها وهو الارسل
 والانتقطاع وحذف المشتق كان احق وادق فيستعملون
 الارسل اي فعله فقط اي فيجب فيقولون ارسله
 اي الحديث ولان اي من الروايات سواء في ذلك اي الحديث
 مرسل ام منقطع اي على تقدير التغاير بينهما ومن ثم
 اي ومن جهة استعمال الارسل بالفعل على الاطلاق
 اطلق غير واحد اي كثيرون من لا يلاحظ مواقع استعمالهم
 اي جميع مواضع استعمال المحدثين ليعرف اصطلاحهم الفارق بين
 الوصف والفعل اطلق من غير فرق على كثير من المتأخرين
 اي بدو قائلوا يتغاير بها اي نقل غير واحد عن كثير منهم
 انهم لا يتغايرون بين المرسل والمنقطع اي مطلقا وليس
 كذلك اي ليس الامر على اطلاقه كما ظنوا لما حررنا اي حررنا
 ايا الاكثر من غايروا في اطلاق الاسم واما ما يغايروا في استعمال
 المشتق وقيل من يسميه بصيغة الفاعل على ذلك اي على ذلك
 من اختلاف التغاير قيل يستعمل في هذا الفن في النفي
 التكليفي والمعنى لم يسمه احد على التكملة المذكورة في نقاد
 الاستعمال بين الاسم والتعليل مع تحقق الفرق بينهما في نفسه
 ويحتمل ان يكون نسبة مبيها للمفعول اي قل من علم ذلك

وجه هو

نا

واني من القليل المبرين على ذلك واما ما في بعض النسخ
 وقيل من يتنبه على ذلك فهو من قلم الناح لان التنبيه
 لا يتعدى بعلي بل باللام الا ان يقال انما معناها كما قيل
 في قوله تعالى لتكبروا الله عايناهم وحيث لا احد هو
 كانه المتواتر وخصه انه المنقسم الى الصحيح والضعيف
 بالنظر الى ما استقرى عليه اذ جمهور المتقدمين لم يذكروا
 الثاني على ما ذكره السيلوي كما اذا كان مرويا بنقل
 عدل اذ برواية ثقة فخرج من طرق متعينة او جعل عينه
 او حاله كما ينبغي انما والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة
 فلا يختص بالكثر تمام الضبط اي كماله عاين المتداول اذا
 من غير حصول تصور في ضبطه وعروض عارض في ضبطه
 فخرج العقل كثر الخطايا لا يميز الضراب من غيره في رده
 الموقوف ويصل المرسل ويضعف الرواية وهو لا يشترط وكذا
 قليل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مما هو المعتبر في الحسن
 لذاته وهذا ينبغي فحنا قال تلميذه الله اعلم بعني تام الضبط
 مدعي انه لا معنى له ظاهر والله اعلم منقول السند بالنسبة
 على الحال من النقل فانما يقع في العلم على ما اشرنا اليه
 ارض البتة وهو خبر الاحاد على القول بجرازة كما هو راي
 سيوي وقيل صفتان جوار نقدر بالتعلق معرفة ولكن
 منعه الاكثر ولا يخرج المرسل والمنتطح والعصاة والعلق
 للصادق من شرط الصحة فاما من شرط كماله في ان
 تمام البينة المحررة المسبقة للشرائط فممنوع بعد العلق
 عنه لمعا حكم الاتقان وان لم تنق من طريق العلق عنه

فهو لنقصه وما غير معادل بالشدة مبادي معلول طال اخر
 متراخلة او متراخلة فخرج ما فيه علة من العلل حيا وخفا
 كما ياتي ولا ساذ بالجر عطف على معادل ولا ط جتا الى
 قيد ولا متكر لانه عند من يسوي بينه وبين الثاني فكلما هو
 لانه لا يفتني ما هوها عن الاخر وما على ما سمع به بعد
 وهو ان المنكر كما يحالف فيه الجمهور وهو اعين ان يكون
 رواية ثقة او لا فقد خرج بقيد العدالة وتام الضبط
 هو الصحيح هو ضمير فضل او ميثا طالب لاداته احراز
 عن الصحيح كغيره كما ياتي بيانه فحنا صلبه انا الصحيح
 لذاته وكذا لغيره ما سلم من الطعن في اسناده ومثله
 وهذا اول تقسيم القبول اي الصحيح لذاته اول اقل
 حصلت من تقسيم القبول اول هذا الكلام اول تقسيم القبول
 ويحكي له تقسيم آخر بقوله ثم القبول انما سلم من المعارض
 الخ فحنا صلبه ان القبول ينقسم الى اربعة انواع
 انما الحديث اما ان يشتمل من صفات القبول
 كالعدك والضبط على اعلاها اي اعلى مراتب صفاته
 واراد به حاله تنوعية مستعمية بمرتبة فيها التباين لا
 محضية لا يجرى فيها كذا فلا ينافق قوله الا في تنقاده
 بربطة بسبب تفاوت هذه الاوصاف او لا اي لا يشتمل
 من صفات القبول على اعلاها بل على وسطها او ادناها
 فخرج ما لا يشتمل على شي من الاوصاف خاتمة طبعه غير داخل
 في تقسيم القبول الاول المشتمل على اعلاها هو الصحيح
 لذاته والثاني المشتمل على الوسط او الادنى از حد

بصيغة المجهول اي علم فيه ويمكن ان يكون بصيغة الفاعل
على النسبة المجازية اي صارف ما يجبر اي يجوز
الفصول التي عن مرتبة العلو لكثرة الطرق في الاسانيد
وهو الصحيح ايضا اي في المعنى المتقرب للصحة مع قطع النظر
عن المناداة بالخصوص في اصول افضل القسود وهو الصحيح
سواء كان بالبناء واحد او بالبناء متعددة متقوية
بعضها ببعض لكن لا بد ان لا ياتي من حيثية اعادة حضور
وحث لا جبر ان اي لا يجبره لذلك القصور وهو مصدر
جبر لازم مراد ما لا يقدر عليه الجبر على وزن النقص
في واي الحديث حينئذ هو الحسن لذاته وان كان قاربه
ترجح اي تلك القرينة ان الترابين طاب ذنوبك ما توقف
فقد بصيغة المجهول اي تقوية طرق قبول حديث يتوقف
الحديثون في قبوله من جهة المناداة بان يكون ضعيفا في نفسه
لكن كثر طرقنا واعتد به حديث صحيح وهو الحسن لغيره
بل للقيام بقرينة خارجة على حسنه قال السخاوي بان يكون
في الاسناد مستور ولم يحقق اهليته ولكن بالنظر لما ظهر
غيره فقل كثير الخطا في روايته ولا منهم بعد الكذب فيهما
وكاسبه اقره في نفسه بتابع او شاهد وقدم السلام
على الصحيح لان اتيه به غيره من الحسن وغيره لعلمه
دفعته اي لوقع الصحيح بالذات في اعلام ائمة الصفاة
وعلى متعلق قدم لا بالسلام ليجتاج ان يقال التقدير مشتملا
او كائنا او السلام المشتمل على بيان الصحيح وان كان في مكان
عليه كان اظهر كما مشي عليه المحقق وغيره لان ما قدمناه
اظهر

اظهر ما قدم بغير بصيغة الفصول او الفاعل الاول اذ به
والمراد اي عند الحديث بالعدل اي المذكور في تعريف الصحيح
من على ان العدل بمعنى العادل اذ به العدل او على طريق
المبالغة كرجل عدل له ملكة بفتحين اي قوة باطنية
ناشئة من معرفة الله تعالى وتبيل هي كيفية الباطنية
من الصفات المتكافئة فان لم تكن باطنية فهي الخلق
والظاهر انما تقبل الشدة والضعف ثم هل يحصول الملكة
حالة الادان فقط او حالة التمدد الى حالة الادا او حالة
التخلل والادان في الاظهر الاول تخلفه اي تحته الملكة
على ملازمة التقوى وهي على مراتب ادناها التقوى عن
الشرك وارتكاب الاوامر واجتناب الزواجر ومنها ترك
الشبه والمكروهات ومنها ترك الشهوات من المباحات ومنها
ترك الفعلة في جميع الحالات ومجملها الاحتراز عما يذم بها
والمروءة اي وعلى ملازمة المروءة بضم الميم والراء هما
واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل ويدهم وهو كالالامان
صدق اللسان واحتمال عثرات الاخوان وبذلك الامان
الى اهل الزمان وكذا الذي عن الجبران وقيل المروءة التخلل
باخلاق اشمل ما قرانه ولذا في كنيته ومشييه وحركاته
وسكناته وسائر صفاته في المعانيخ حوارم المروءة كالذب
والخيانة والحماكة وما لا يليق به من غير ضرر فهو كالبلد في الظن
وصحبة الاراذل واللعب بالتمام وامثال ذلك ومجملها اللزوم
على مخرجها والمراد بالتقوى اي منها اجتناب الاشياء
السبب من ترك الجبر او خوارق فيترك كاجب او يعمل

بقر

حرام او يذم اي مفضو او داعة من صاحبها الى مذهبه
الماسد والافقد يوجد من رمى بالرفض او النصب في مجال
الصحیح والخطيب اي صنبطان والمراد بالخطيب صنبط
اي اتقان قلب وحفظ وهو اي صنبط الصدر ان ثبت
اي الرلوي في صدره ما لم ينفذ اي من الحديث ورواياته بحيث
يتمكن اي يتقدم من الحقارة اي مسوعة من شيا
الظاهر اذا اشأ الى حين اراد ان يحدث به وصنبط كتاب وفي
نسخة او صنبط كتاب والتسمية مجازية او الاضافة بمعنى
للام او في ولسوا اي صنبط الكتاب فيما تنه اي حفظ الكتاب
له ليه اي عنده من غير ان يعبر لا في الامن من تغيير الصغير
ولا يضر وضعه امانة عنده غيره هذا في نسخة من نسخ
فيه اي من اقتداره ان سمع في ذلك الكتاب وصححه حتى لا يضر
الخلل اليه ان يورد الى الحديث من اي من الكتاب قال
السيروي وانتم بعض الرواية من الكتاب وفي اي القريب
بالتمام اشارة الى الرتبة العليا اي لا الا الصحيح لا يوجد
بدونه فلا يرد ما اورد تلمذه على قوله كرواية يزيد بن عبد
الله كسابي في ذلك اي في صنبط الصدرو المعنى انه لا يكتفي
في الصحيح لذاته بمعنى الصنبط على ما هو المقصود في الحسن
لذاته وكذا في الصحيح كثره يكتفي فيه بحد الصنبط واما صنبط
الكتاب فالظاهر انه كلمة تام لا تصور فيه نقصان ولكذا
لا يفسر الحديث باعتباره وان كان يختلف صنبط الكتاب باختلاف
الكتاب كما قال تلمذه ان كان هذا هو التام ولا يتحقق المراتب
فان من لم يكن له هذه الحبيثة فهو يسي الحفظ او ضعيفه

وليس

وليس حديثه بالصحيح من الخطيب بالكتابة لا تصور فيه تمام
وتصور وبالحلة في الكثرة بتجديد فليست اما الاول
فقد تقدم الجواب عنه بان المراد بالرتبة العليا الحالة
التي هي لا الحالة المخصوصة واما الثاني فمقدم
الاشارة اليه بان يمتثل ان يكون من جملة ذلك هو المذكور
بعينه كما هو مقتضى ذلك فيكون راجعا الى صنبط الصدر
ويتمثل ان يكون راجعا الى ما ذكره في الصنبطين ولا شك
في تصور تمام صنبط الكتاب وتصوره بل في تحقق وقوعه
كما هو مشاهد في الكتب المعصية المفضو على المشايخ
والتمثيل مخرجه عن رباب التكميل الى اصحاب التحصيل
وهو خشي ونعم الوكيل والمقتبل باسليم اساده من سقوط
اي سقوطه او فيه اي في اشياء فيسقط المرفوع والموقوف
بحيث يكون كل من رجا له في حال اساده كمن ذلك الموقوف
المشائنة ومن غير واسطة من شيخه او من اخذه عنه
اجازة على المعتمد ذكره السخاوية وغيره والسنن في
تفريقه الي في ضمن الاسانيد قوله طرق كثير فبما علم
ان السند والاسناد واحد او عند قوله في اصل السند
وفي الممثل السند اما خا عن طريق المتن وهو كما حو
اما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن صغ الجبل لان السند
يرفعه الي قابلها ومن قوله فلا بد من اي معتمد في الخبر
بن طريق المتن سند الاعتماد الحقا في صحة الحديث
وضمقه عليه واما الاسناد فهو رفع الحديث الي قابله
والحديثون يستعملون السند والاسناد لشي واحد انتهى قد

صرح السخاوي بتفاهيرها لكن قالها والمعلل لفته اي من جهة
 اللغة متافيه علتها اي حرف من حروف العلة والاسباب
 ان يقال ما نسب اليه لفته يحصل المناسبة المطلوبة بين عموم
 المعنى اللغوي والاسطلاح كما هو معتبر في نظايره من الحجج
 والعموم والتشريف وامثال ذلك وانما ظاهرا كما فيه البحث
 فصار في هذه علة وهي كما ينبغي عبارة عن عيب خفي
 طرأ على الحديث وقدم في صحته مع ان الظاهر الثلاثة
 منه وتذكر كالعلة تنقذ الراوي بذلك الحديث وعدم
 المتابعة وبما لفته غيره مع تراين منه العارفين وهم
 ارسالا في موصول او وقف في موقوف او دخول حديث في حديث
 كما سياتي في بحث المعلل فيقول خفية قاذرة متفتان
 كما شققت لان كل علة خفية حيث انما الغبوض في تعريف
 العلة لكن لا لاخراج الظاهرة لان الخفية اذا اثرت
 فالخفية اولى ولقد لم يقيد بها ابن الصلاح وقد في الخلاصة
 وانما في ذلك لان الظاهرة راجعة الى ضعف الراوي
 او عدم اتصاف السند وهو محتمل زعمه بما تقدم وكذا قوله
 قاذرة اي في صحة الحديث فانما نعتت العلل وقال الطبري
 ويطلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تقدم كارسال ما وعلته
 الشقة الصابغة حتى قد لا من الصحيح ما هو صحيح معلل والثاني
 لفته الفرد اي بعض المقدم او الخطا كما كان له في
 الراوي من هو ارجح منه اي في الضبط والعدد بخالفة لم يكن
 الجمع بينهما قاله تليده بدخل في تقريبه للمكره الصلح
 ان يقول ما يخالف فيه الثقة من هو ارجح منه قلت يراد عليه

قوله

قوله ارجح فقد يرمح ان بعضهم قالوا الثاني والثالث واحد
 والفارق قد بينهما قلنا المنكر ما يخالف فيه الجمهور وهو
 اعم من ان يكون ثقتهم لا وله تفسير اخر شياني وهو قوله
 ثم سئل المخطان كان رايا للراوي في جميع حالاته هو الثاني
 على رأي وهو هذه التفسير غير مراد هنا لان قوله ثاقر
 الضبط يعني في الاحتمال عنه قال المحشي ببله تفسيره ان
 اخرا ان كما سياتي احدهما ما رواه الموقوف بخالف لما هو الاول
 منه والموقوف اعم من ان يكون ثقة او صدوقا وهو دور
 الثقة وثانيهما ما رواه الثقة بخالف لما رواه من هو الاول
 منه والثالث اخير من الثاني كما ان الثاني اخير من الاول
 وله تفسير رابع وهو ما يكون سؤا الحفظ لاذن الراوي به
 في جميع حالاته وله تفسير خامس وهو ما يتفرد به في
 تفسير كادس وهو ما يتفرد به نفسه ولا يكون له متابع
 وله تفسير سابع ذكره الشافعي رحمه الله وهو ما رواه الثقة
 مخالفا لما رواه الفاسق بالمقايضة فان كل قيد احذر از
 عن تعينه حذرا عن تطويل الكلام فقوله تام الضبط
 احذر از عن التباهي للفعل سوا علم ضبطه او لا والاحذر
 بالعدل هو العدل في نفس الامر سوا علم عدالة ام لا
 فهو احذر از عن غير العدل في نفس الامر في الفاسق كما يشعر
 به عبارة الشيخ وان كان المراد تعريف ما يعلم صحة الراي
 بالعدل ما يعلم عدالة او لم يعلم كما يشعر به عبارة الخلاصة
 وقوله متصل السند احذر از عن المرسل والمنقطع والحاصل
 وهو تقبل حسن قضاة كل تنبيه في هذا تنبيه لك

ثو

له غير المعلل اعتبارا
 فيه علة قاذرة
 بيان المعلل

أما الطالب علميا فقد يجني عليك من فوائد فيود التعريف
 مما القالب قولك ان يقول الماشي وهو المصير الثاني وحده
 الاتحاد أي من تعريف الصحيح كالجنس الي شمل الصحيح
 وعنده وأما جعله كالجنس مع انه هو المعروف بحسب الظاهر
 لان في الحقيقة الصحيح هو خبر الاتحاد فبذلك العبارة
 مثل ان يقال الحيوان انما خلق هو الانسان فالعرف هو
 الصحيح لذاته والتعريف هو خبر الواحد كما به عليه
 بالاشارة اليه فتقوله لذاته من انما المعروف لان احسن
 التعريف لا يوجب دلالته النكته في قضية عكس التعريف
 ايما الى الاختصاص كما يقال في الفرق بين زيد هو المطلق
 وبين المطلق هو زيد وباني فيوده اي فيود الماشي ان
 التعريف كالقصر يخرج ما عدا الصحيح وانما قال كالجنس
 وكالفضل لان الصحيح ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون
 له الجنس والفصل الحقيقيان وقوله ينقل عدل احسن ان
 عما يتقله غير العدل وهو من عرف ضعفا او خيالات عينة
 او حاله فالمراد بالعدل مشهور العدل لا استورها
 واحسن زيا الضبط فاني سنده معقل كثير الخطا وان عرف
 بالصدق والعدل انما لعدم ضبطه وقوله هو ليس في ذلك
 اما بالغة كرجل عدل او بمعنى الفاصل بتوسط استيفاف
 فيه شيئا من تحليل اي لكونه يتوسط بين المبدأ والآخر
 في ذلك همزة ما كنز ويجوز ان يكون الفاصل شيئا من آخر
 او حال اي يعلم بان ما بعده اي بعد هو خبر عما قبله
 وليس اي هو يفت له اي لما قبله قال شاذ والاي لم

الفصل

الفصل في الينق والمنقوت باجني وفيه بحث لا يخفى وتقا
 وحده اخر انه مبتدأ ثان والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله
 لذاته يخرج ما يسمى صحيحا با مر خارج اي غير و يسمى
 صحيحا لغيره كما تقدم اي تحقيقه في الشرح ويتفاوت
 رتبة جمع رتبة اي رتبة الصحيح الي مراتبها لا على
 والاوسط والادنى بسبب تفاوت هذه الاوصاف
 اشار المصنف الي باقي المتن للنسبية وفي نسخة يتفاوت
 هذه الاوصاف عليان البائس من داخله على هذه والمضاف
 الذي هو تفاوت مقدار رتبتهما وهذا مخرج غير مخرج
 فكان الاول ان ياتي بالمتن ويقول يتفاوت هذه
 الاوصاف ثم يقول اليكسها او يقول بهذه الاوصاف
 ثم يقول اي يتفاوتها وهذا امر سهل والمراد بالاوصاف
 العدالة والضبط وغيرها المعتمنة للصحيح في القوة
 متعلق بالتفاوت قال المحشي ظاهر كلامه مشعر بان كل احد
 من هذه الاوصاف قابل للقوة والضعف وفي كون تمام
 الضبط وعدم الشذوذ كذلك نظير في التام والعدل
 التمسد لا علم بعد التمام رتبة وود التمام لم يوجد
 الحد فليطلب لتصور هذه الاوصاف وكيف يتفاوتت قلنا
 قد تقدم ان المراد بالتام تمام نوع الشخص وهذا التام
 هذا التمام من حيث ذلك سواء بطلان هذا حقيقة او مجازا لا شك
 في تحقق تفاوت مراتب العدالة والضبط بين افراد نوع
 الانسان من الدول والنايطين من الصحابة والتابعين
 وبقية السلف والخلف من العلماء العاملين صارا كالبديهي

وقوله من الرتبة العليا ما لقوله ما يطلق ويحوز اطلاق
 الرتبة على الاستاد بمعنى الرتبة او من رتبة الشئ كلام
 والزهر كقولهم انما هو القريب الذي امامنا يعني جليل عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر الجاهلي عن ابي عبد الله بن عمر
 وفي بعض النسخ عن سالم عن عبد الله وحيد لا حاجة الى قوله
 عن ابيه بل يجب تركه ولا يجوز ان يرجع الى عبد الله لانه لم يروه
 هذا الحديث عن عمر رضي الله عنهما والمعنى اصحابنا نبي
 المنتهية الى ابن عمر هو هذا عند بعض كذا في رواية
 واحمد بن حنبل وكذا قوله ولحمد بن سيرين اي الانصار في الخبر
 التابعي المشهور بكثرة الحفظ والاتقان وتغيير الروايات
 عن عبيدة بن نفيع العين وكسر الوحدة ابن عمرو بالواو في آخر
 السليمان في يكون اللام على الصحيح نسبة الى سلمان في روا
 مراد الا وفي التابعي نعم من رواية الاقران بعضهم من بعض
 عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قال قال علي بن ابي طالب
 وعمر بن عبد القلاسي وغيرهما انه اصح الاسانيد وكابرهم
 التميمي مفتي النون والنا المجهدة نسبة الى عن قبلة عن
 علقمة بن قيس في اهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله
 عنه وهذا قول الشافعي وابن معين وعن البخاري انه قال
 اصح اسانيد كل ما من نافع عن ابن عمر وعن علي بن ابي طالب
 عن الزهري عن علي بن الحسن عن ابي عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر
 بن عبد الله بن الرتبة العليا كرواية يروى عن الوحدة
 متغيرا بعد عبد الله بن ابي يروى في بعض الموحدة عن جده
 ابي عبد يروى وفي كلام السوطي عن ابي عبد عن جده وهو ابو هريرة

عن

عن ابيه اي ابي عبد الله اي موسى عطف بيان لابي عبد الله وهو الاستاد
 رضي الله عنه قال التلميذ لكنا يلان يقول ان كان يريد
 ابن عبد الله تمام المصنف فلا يصح جعله في الرتبة الدنيا
 وان لم يكن تمام المصنف فليس حديثه بالصحيح فلم يدخل
 في اصل القسم ~~فليس~~ هو تمام وغيره اتم واصح
 وله ابيهم الصحيح واصح وحاد بقدره المسمى سلمة
 عن ثابت عن اشكره وفيها الظاهر ودون ابي دون
 ودون في الرتبة كسر ميل بالتصغير ان لم يكن صالح عن ابيه
 عن علي بن خزيمة وفيه لعل لا يفتح العين ابن عمر رضي الله عنهما
 عن ابيه هذين وموقف مرابتهم موقوفة على معرفة اسمها
 الرجال وطبقاتهم ولقبيل فضايلهم وصفاتهم فان اجمع
 في جميع من ذكر من هو في المراتب ومن هو في وطبقاتهم
 وغيرهم يستلزم اسم العدالة والضبط الياسم الكافي
 في اصل الصحة والراي بالاضبط تمام الضبط واللام للحد
 لما صرح فينا سبق فلا مرد ما قاله تلميذه هذا ظاهر في ان
 المعتبر في حد الصحيح مطلق الضبط لا الوصف بالتمام
 الا ان في الرتبة الاولى اي المشتملة على الطرق العليا
 من الصفات المرحمة بغيرها المحدثون الخراف ما يفتقر
 تقديم روايته عن ابي الداود بن في الطبقة العليا على
 التي تليها وفي التي تليها اي التي تليها من قوة الضبط
 اي وغيره من المصنفات ما يقتضيه تقدمها على الثالث اي على
 الثالثة وطبقته من الرجال قال تلميذه مناظرة الى حنيف
 مع الاوزاعي عن جده في هذا العار من قلت اسانيد في ذكره

ما
 مع الصف

القبول مع

اعلى درجات القول في كل فرد فرد من ترجمته واحدة بالنسبة
لجميع الروايات كذا حقيقة العراقي وصرح به غيره واحد من المحدثين
وقالت النور كذا المختار لان الاطلاق يتوقف على وجوده
اعلى درجة من التضييق والعدالة ونحوها في كل فرد من رواة
السند المحكوم به بالنسبة لجميع الروايات الموجودة في عصره
ويغز اجتماع سلسلة كذا كذا لا يعلم او يظن ان هذا الراوي
حازا على الصفاة حتى لا يوازي به غيره من كل فرد من راس
جميع من عاصره فان كان لا بد من الاطلاق فيقيد كل ترجمة
بمعاييرها او بالبدل التي منها اصحاب ذلك الترجمة فان قال
اصحابنا بغير ذلك او فلا يميز خاتمة اقل انتشارا واقرب الى
الحضرة لان الاول فانه حصر باب واسع جدا شديد الانتشار
فظهر ان اطلاقم لا يستفاد منها صحة الاسناد المعبر عنه
بستفاد من مجموع ما اظنه عليه ذلك اي ما ذكر من
كونه اصح الاسانيد وليس المراد المجموع من كل ترجمة
اي يستفاد منه ان ما اطلقوا عليه ذلك من اسانيد اذ
على ما لم يطلقوه ان لا يعموا الاسانيد ومطلقا ويطبق
بعد التفاضل الذي عليه مدار علو الاستناد
انفق الشيخان على ترجمته ويقال له المتفق عليه اي
ما اورد على الترجمة التخلل بعد مسلم في صحيحهما الذي لو لم
اصحهما الاكل الامة فان تضمن اتفاقهما التلخيصا لهما
الاما علل ما اصبحت بالقبول قال الشيخان في ما فيها
الاما استعمل في طبعه دون مطلق الصحيح فظن في ان
على مراتبها علاقتها المتفق على تكرهه وان اشترك

مع

مع ما عداه في مسرقة افادة العلم ثم المتنور بالمشاهدة
ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري كذا بالنسبة
الى ما انفرد به مسلم لان اتفاق العلماء بعد قضا على
لمن كتابهما اي على اخذها والاقتداء عليهما بالقبول
اي على ادعلا واخذلاف بعضهم اي ولو وقع اختلاف
بعضهم في ما ارجح قيل الصواب في ان لا يما ارجح
فان فرق الجرايد في الجملة وهذا الاختلاف لا يوجب عدم
تفاضل ما اتفقا على غيره قال المع ما انفرد به البخاري
راجح ايهما الترجيح افضلية فانه اذا اقر واختلفا في
عليهما استقيد ترجوحية غيرهما وترجيحهما اي البخاري
ومسلم اذا اتفقا افاد بصرح الجمهور بتقديم البخاري
قال تلميذه ليس هذا الترمذي في الشرح في المعايير
لكن في اللفظ قلت زيادة المعنى يدل على زيادة المعنى
فانما يكون انه اوضح ما اعلو في الشرح فاما اتفاقا عليه
ارجح من هذه الحكمة قال المع اي من حيث تلقي
كتابهما بالقبول وقد يترض عارض يجعل المعوق ظاهرا
قال تلميذه فيكون من حيثية اخرى وهو المفهوم من
الحديث وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في
التمحيص اذ لا دليل يقدم ما انفرد به البخاري
على ما انفرد به مسلم ولم يوجد من احد التصرح بتقديم
اي بتقديم مسلم على البخاري وبطلان على التوضيح في العرف
ولم يوجد عدم تقديم البخاري على مسلم كما هو متعارف
اهل الاصطلاح يدل عليه قوله الا في علم صحيح يكونه اصح

من صحيح البخاري فان قيل اختلافهم في ايها الوجه
يشعر بقول بعضهم في اوجعية مسلم فهذا الترخيص يقتضيه
قوله العبد ما دل من اختلافهم مني على اطلاق انهم ربما يفهم
من كلامهم ولا يكون منهم بقرح من ذلك وما نقل عن الشافعي
من قوله ما اعلم بعد كتاب الكبر من موطن ما لك قبل
وجود الكتابين كذا في الجواهر واما ما نقل عن علي بن
النيسابوري في دفع النور وكون اليا بعد هاتين هاتين
انه قال ما تحت اسم التسمية اي ظاهرها او جرمها
اصح من كتاب مسلم فلم يصرح فاعلم عايد الى ما نقل
ولا سناد مملوكي او الى ما علي الجواب اما تحذوف وهذا
تقليل للجواب والعين واما ما نقل فلا ينافي ما ذكرناه ذلك
الناقل والمنقول عنه لم يصرح بكونه اي كتاب مسلم اصح
من صحيح البخاري لانه انما يقع وجود كتاب مسلم في الصحيحين
ما يقتضيه صيغة العلم من زيادة صحة كتاب
ما ذكر كتاب مسلم في الصحة بخلاف اي ذلك الكتاب بثلثه
في الزيادة اي على كتاب مسلم ولم ينف ما واد فان قلت
هذا انما هو بحسب اللغة واما بحسب العرف فلا والمعتبر هو
المفهوم العربي كما حقق الحديث ناريت احسن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد صرح السيد في شرح المقاصد وغيره
بان المقصد من مثل هذا التركيب تلميحاً لافضلية المساواة
وذلك لان المتبادر من الكلام قلنا ~~فلا يكون~~ مريحا
بانه مسلم البخاري لاحتمال ان يراد المعنى لغة ولذا
قال فلم يصرح فيه انه شيعي ما قالوا من ان البخاري اصح

صح كتاب
عمر

صح
عمر

من

من مسلم سواء اراد به تلميحاً لافضلية او تفهما مع تقي المناولة
فان للمصنف ان يميل الى العرف يقتضي قولنا ما في البلد
اعلم من زيد يعني من ساويه اي ما قلنا لا سناد ان عرفهم
كذلك قال تلميذه يرد هذا قول الشافعي في العدة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ما طلعوا الشر ولا غرت بهي
النبي عن احد افضل من اليه بكر صلى الله عليه قال النبي
لهذا يقتضي ان ايا بكر افضل من كل من ليس بشي النبي قال
المع سناكن يجوز اطلاق مثل هذه العبارة وان وجد
ساوازه هو مقام مدح ومبالغة وهو تحت لسانه
قال تلميذه خيفون فائدة اختصاصه بالذكر وهو خلاف
القصد انتهى وهو غريب لان كلام الشيخ ان الغاية قد
تكون المبالغة وهذا اصرح العلماء بانه ليس بخرع افضلية
الصديق وعليه رواية رضي الله عنه قال ان القطان
ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه
وسلم ما اقلت الغبار ولا اظلت الحضر اصدق لحي من اليه
د بمتضاه ان يكون ابو ذر اصدق العالم اجمع قال
وليس المعنى كذلك وانما لو ان يكون احدا على رتبة منه
في الصدوق ولم ينف ان يكون في الناس مثله في الصدوق
والا لكان احدا من الصدوق وليس كذلك بل قصار راد امره
المساواة له ولو اراد بهي الله عليه وسلم ما ذهبوا اليه
لقال ابو ذر اصدق من كل ما اقلت واما قول شاذ ويكن
ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينف عن الله
لا العرف والا لكان ابو ذر اصدق من النبي صلى الله عليه وسلم

ما

وكذا من الصحيح بفضيلة عظيم بل ذله جسيمة لان ابا ذر
لا يصح ان ياتي بصدق صدق النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجماع فهو وناير الانبياء مستثنى عقلا وشرعا ويراد
بالحديث انه اصدق من امر الله كما ان كلام الله مستثنى
من كلام النبي بوري والافضل من المساواة قطعاً وهو
خلاف الاجماع وقال الشافعي الحق ان هذه الصيغة
نازلة تستعمل على مقتضى اصل اللغة فتعني الزيادة فقط
ونازلة على مقتضى ما شاع من الحروف فتعني المساواة وتل
قوله صلى الله عليه وسلم لما طلع شمس ولا غربت على احد الحديث
وان كان ظاهرة في افضلية الغير لكنه انما يشاهد لاثبات
افضلية المذكور والشر في ذلك ان الغالب في كل شئ هو
التفاضل دون التساوي فاذا ثبت افضلية احد عما ثبتت
افضلية الاخر وبمثل هذا ينحل الاشكال المشهور على قوله
صلى الله عليه وسلم قال خير يصح وحين يسمى سبطاً ذاه
وغيره مائة مرة لم يات احد يوم القيامة بافضل مما جابه
الا احد قال من ذلك اوزاد عليه فاستثنى انظاره
من النفي وبما يتحقق من الاشياء ويعبر ذلك كما لم يثبت
الذي روي عن ابي الهيثم قال قلت يا بني ان الله علمني افضل
الكلام قال يا ابا الهيثم قل لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل
شئ قدير مائة مرة في كل يوم فانك يومئذ افضل الناس
عملاً الامن قال من مثل ما قلت اني والحاص ~~لان العمل على~~
المعنى اللغوي كان لشيء المصريح ومنعه وكذلك ابي مثل

ما تقدم

ما تقدم في عدم افادة تصريح تقديم صحيح مسلم من جميع
الوجوه ما نقل عن بعض المتأخرين انه افراد الصحيح
باعتبار لفظ البعض المراد ان جمعا منهم فضل صحيح
مسلم على جميع البخاري لكن اوله الجمهور وقالوا ان صحيح
ذلك اني ترجيح مسلم على غيره يرجع الى حسن السياق
اي من الاحاديث وجوده الوضوح اي في الثبوت والترتيب
فانه بيد ابي الهيثم والمشكل والمسوخ والمعنع والمبهم
ثم يرد في ما ليس والناسخ والمصرح والمعنع والمبهم
كما نقله البعض عن شرح السخاوي للتميزة والتبصرة
وقد اختصر مسلم في كتابه ايضا جميع طرق الحديث في مكان
واحد ليسهل الكشف منه بخلاف البخاري كما في شرح
التقريب ولم يفسح اليه سبيح ولم يصرح احد منهم اي من المظاهر
وغيرهم من المحدثين بان ذلك اي التفضل راجع الى
الاشجعية اي المحبة مسلم من البخاري ولو اختلفوا في انه
لما اختلفوا في كونه اصح لربنا اي احضارهم عليهم السلام
لوجود الامانة فكيف يمكن ان يظروا الرخوع التفضل
الى اصحبة لرد شهادته الرخوة الذي انكاره من كرامة
ذلك الرخوع عليهم ودفعة اليهم لانه خلاف ما عليه الوجوه
والصفات التي تذكر عليها الصحة اي من العدالة وتام
الضبط وغيرها من وجوه الاتصال وعدم الشذوذ في
كتاب البخاري انتم مبرها اي من تلك الصفات الواضحة
في كتاب مسلم وابعد بفتح البين المهمة وتشهد بالدلالة
المهمة اي اكثر سردا واذا اظهر صوابا وشرطه اي البخاري

بحسب ما تتبع في صيغته وربما في الصيغة ما قوي واستدما
 رجمانه من حيث الاتصال اي اتصال السند فلا يشترط
 اي البخاري ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه
 ولو مرة يعني فاذا ثبت اللقي فكل ما روي عنه محمول على ان يسمع
 منه بلا واسطة فكذا لا يمكن ان يقال في الاتصال واللفظ
 مسلم بطلان المقاصرة اي وامكان اللقي في غير الطريق الرواية
 على الاتصال فانه قد مر هذا ما ذكره محققنا في قوله كيف يكون ذلك
 مع انه كتاب صحيح ولا بد فيه من الاتصال قلت لعلمه جاهد
 الحديث في كتابه في موضع اخر متصلا او كان اتصاله بين
 روي عنه مستورا فالمراد من روي عنه من روي عنه ظاهرا
 ولو كان بالواسطة انتهى وفيه انه لو كان كذلك لكان الاختلاف
 لفظيا والصواب كون الاختلاف حقيقيا وان هذا يقتضي
 الحمل ما سبق من قوله فالصفات الخ واصله اذا البخاري اشهد
 اتصالا من كتاب مسلم لان اتصالا كان مذهبه ان الاسناد
 المعنعن له حكم الاتصال اذا تعاصر المعنعن والمحدث عنه وامكن
 اجتماعهما والبخاري لم يجعله على الاتصال حتى ثبت اجتماعهما
 ولو مرة واحدة ولهذا قال النووي وهذا المذهب يرجح كتاب
 البخاري والرواية مسلم البخاري يحتاج اي البخاري الى الاتصال
 الصنف هو مصدر المصنوع ما خذ من روي فلا ينعن لان على طريقته
 البسطة والمؤولة وغيرها فالك العرفي في الصنفه مصدرا
 عن طريق الحديث اذا رواد يلفظ من غير بيان للتقديم والاول
 او السماع ان لا يسموا كانت عنفة معاصر او عنفة
 مطلقا ان المقصود من اشتراط اللفظ السماع

والعنفة

والعنفة تختمل عدم السماع فابا له بفعل عنفة الملاقاة
 وما الرمي اي مسلم البخاري به ليس بلازم لان الراوي
 اذا ثبت له اللقاة مرة ولا يجرى في روايته احتمال
 ان لا يكون قد سمع ومرايه ان احتمال عدم السماع
 بعد جحد افترق النبي على وجه الماطلاق لا بد
 المتابعة ويرك عليه تغليبها بقوله لانه يلزم من
 جريانه اي من جريانه الاحتمال على تقدير وقوعه
 ان يكون الي الراوي مرسلنا يستد بد اللام المذكور
 وهو من يروي الحديث عن معاصره وملاقته والحال
 انه ليس له سماع عنه والحمد لله الذي انعم علينا
 معروضة في غير المدلس على ما سياتي ان عنفة
 المعاصر محمولة على السماع الا ان المدلس وبما حررنا ان رفع
 قول تلميذه اعترافا على المص في قوله فلا يجرى في روايته
 احتمال بانه اراد عقلا ممنوع وان اراد اللام المذكور
 فمتممه في عنفة المعاصر الذي لم يثبت عدم لقائه لمعاصر
 علي ما لا يخفى عن ذلك والى ان خلاصا من كلام الشيخ ان العنفة
 ران ثابت تختمل عدم السماع الا انما لا تختمل هنا غير السماع
 والا يلزم ان يكون الراوي مدلسا والمقالة معروضة
 في غير المدلس لان اللام في الصحيح الذي هو من اقسام
 المقبولة والمدلس من اقسام المردوك كما سبق وقال محقق
 قوله والنوم البخاري في اسنادها غير مستعمل على البخاري
 وهو انه يلزم من اشتراط اللقاة ان لا يقبل العنفة مع انه
 كثير في كتابه وهو الذي يقال في سنده فلا عن فلان

وذلك لان المعنعن اما من اجل ما هو قوله الجمهور وهو قوله المتابع
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او منقطع وهو الذي
 لم يتصل بسنده واذا ثبت لقائل الراوي والمروي عنه وقال
 الراوي عن فلان عن فلان قال كذا رايته سمعته منه فيكون
 كذلك وهو مذكور وفيه نظر من وجهين الوجه الاول
 انه يلزم شك لا يثبت ان لا يقبل المعنعن وقد كثر وكثا
 لانه اذا ثبت المصاهرة وقال الراوي عن فلان عن فلان
 قال كذا رايته سمعته منه فيكون كذلك ثانيا من حيث ان
 التدليس لا يثبت الا اذا ثبت ان احد هاتين يروي عن لقيه بالسم
 يسمع منه مرثيا انه سمعه منه والوجه الثاني ان المعنعن
 بهذا المعنى لا يقبله لا مسلم ولا البخاري ولا دخل في عدم
 قبوله وقوله لا شراط الكفاية وعدمه فان سبب عدم
 قبوله عدم الاتصال وحاصل الجواب ان المعنعن يتصل
 اذا امكن لقائل الراوي والمروي عنه مع برائته عن التدليس
 كما صرح به في الخلاصة وقد يري البخاري منه ولما اورد
 المعنعن في كتابه بظهور ان لا شراط الاتصال في قبوله
 المعنعن ان عدم قبوله وانما راجح انه اي كتاب البخاري
 من حيث العدالة والقبول لان الرجال الذين تكلموا
 بصيغة الماضي المجهول اي ظعن فيهم من رجال مسلم
 اكثر عدد من الرجال الذين تكلموا فيهم من رجال
 البخاري فان الذين يروي عن الفرد البخاري هم اربعة
 وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيه منهم بالضعف
 نحو من ثمانية رجال والذين يروي عنهم مسلم ثمانية وعشرون
 رجلا

رجلا والمتكلم فيه منهم مائة وستون رجلا على الضعف
 كما ذكره السيحاوي في شرح الفينة العرفاني قال
 تلميذه اذا راى بالذين اخرج عنهم مسلم في غير المتابعين
 ومن ليس مقرونا بغيره فمتوسع بل هما سوال المتبع ما في
 الكتابين مطلقا ولا شك ان التخرج عن من لم يتكلم فيه اخلا
 ولا من التخرج عن من تكلم فيه مع ان البخاري لم يكثر تضمين
 من اخرج حديثهم الي من حديث الرجال الذين تكلم فيهم
 والمعنى ان الذين انفرد بهم البخاري من تكلم فيه لم يكثر
 من تخرج احادهم بل غالبيتهم من شيوخه اي من شيوخ
 البخاري قال تلميذه اخرج المصنف في المقدمة بخلافه
 الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في العمل
 قال السيحاوي الذين انفرد البخاري عنهم من تكلم فيه
 اكثرهم من شيوخه لقيهم وجوههم وخبر حديثهم بخلاف
 مسلم كما كثر من انفرد به من تكلم فيه من المتقدمين ولا شك
 ان المؤرخ اعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم من تقدم
 عنه انتهى من حاله اقل احتمالا للتكلم من رجال مسلم ولا يغفل
 اكثر من اخرج احاديث الذين انفرد بهم من تكلم فيه
 فتولى بحالهم مبتدأ ومن شيوخه خبره واما الجماعة
 من حيث عدم التدوير والاعلان بفتح الهمزة
 جمع العدل جمع العدل بكسرهما مصدر اعل تلاء ما اتفق
 بصيغة المجهول على البخاري من الاحاديث بما اقل
 عدد اما المتفق على مسلم قال الاحاديث التي
 اتفقت عليها بلغت ما في حديث عشرة احاديث

بن

اختصاص البخاري منها باقل من ثمانين وثلاثين في اثنين
وقلائق وباقها مختص بمسلم كذا في المقدمة قال تكملة
الشيخ وغير مسلم في نفسه ثم انه ليس كالمختصين هذا
اي حقه هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل
من مسلم في العلوم اي عمومها واغرف بحساسة انوارها
بكسر الصاد منه اي من مسلم خصوصها وان اي وعلي
ان مسلما تكملة به وخرجت بكسر الخاء الهمزة والراء
المشددة ان معلما به كذا في المقدمة وفي القاموس الخرج
كعنين بمعنى مفعول ويقال خرج الرجل اصحابه
عليهم واخرجهم من الجمل ولم يزل اي مسلم يستفيد
اي العلوم منه الى البخاري ويتبع آثاره اي في تفرده
في كثرة ما يتردد اليه ويقبل يديه لوصول قوايده
وحصول عوايده حتى قال الداد وطى بفتح الراء
وهو القاف وسكون الطاء الهمزة الى محلة بغداد وهو
امام جليل في حق الحديث لولا البخاري اي وجوده
وجوده لما راج مسلم ولا جاء اي ما ظهر في هذا الفن
ولم يقع فيه القدم بنا على ان الفضل لم تقدم والله اعلم
تسجل ما يتقدم لولا تفصيلي وهذا ليل اجالي واعرض
عليه يانه لا يلزم من ذلك ارجحية المصنف كما انه لا يلزم
من جوديته واجاب عنه السخاوي بانه الاصل وهذا
القدر كاف في المطلوب الظني وفي حاشية تكملة تحت
قوله وانما ما نقل من الحديث التيسر بودي وانما اخرته
الي هنا لان كلامي يخبر الى اخر الحديث قال المصنف في العبارة

اشارة

اشارة الى التكملة على ابن الصلاح في وجهين احدهما
ان ابن الصلاح بعد ان باق كلامه على قائله وهذا
قوله من فضل من تروخ الحديث كتاب مسلم على كتاب البخاري
ان كان المراد به اما كتاب مسلم بين حجة يانه لم يرد فيه غير
المسحوق فلا يارس ولا يلزم ان يكون ارجح فيما يرجع اليه
بغير الكسبية وان كان المراد به انه اصح صحيحا واهم مردود
على قائله فجمع اي ابن الصلاح بين كلامي اليه على بعض
اهل الغرب وكما يدكر بعد هاهنا يكون جوابا عما قيل انما
ذكر ما يكون جوابا عن كلام بعض اهل الغرب فقط وهذا
كلام على غير معلوم الجواب اقول يعلم جوابي على تقدير
تسايم ظاهره الموافق لكلام اهل الغرب فاني قد بينا بالقبول
الى تاويل المصنف ما تضمنه فيه من الاحتمال والتميز والقال
قال المصنف الثاني ان قوله فلهذا امرود علي بن يقطين
لم يبين وجه الرد فيه اقول كانه التقي بالظهور عند اصحابه
والوصوح عند اربابيه قال المصنف وقد بينت بقولي
فالصفات التي ورد عليها الصحة الى ما ذكره من الارض
ان هذا الكلام يتضمن ارجحية البخاري على كتاب مسلم
في كل من شروط الصحة التي هو الاصل والعقد والتميز
والصسط وعدم الجملة والتميز ومن ثم في القاموس
ان ثم بالفتح اسم بشارية المكان بمعنى هاهنا للمبعد
طرد لا يتصرف فيقول من اعد به مفعول لا راس في قوله
تعالى واذا رايتهم يلبث نعيماء ملكا كبيرا وهم اي من هذه
الجمعة هي ارجحية شرط البخاري على غيره اشارة

الى كماله من ان يتفاوت مراتب الصحيح بحسب تفاوت الصحيح
 الارضاني وما كان هو الكثرة في تقديم البخاري من
 الارضية المذكورة في الجملة بانفسها فانه ما قبل
 من انه جعلته اشارة الى ان حجية شرط البخاري ولم تذكر
 في المتن بل في الشرح والانسب بعبارة المتن انه لما
 في تفسيره ان من جهة ان تفاوتت صحة الحديث بتفاوت
 الشرط وذلك ان يقول في المتن كان اشارة الى
 تفاوت المذكور ولعل ما صير المتن والشرح كتابا واحدا
 فجعل من اشارة الى ما ذكر في الشرح فانه امر قد صرح
 البخاري على غيره من الكتب المستقلة في حديثه اي قبله كالقوله
 وبعده كبقية الصحيح والسنن والمسانيد ثم صحيح ما رفع
 مسلم بالخبر عطف على البخاري بخلاف المضاف في المتن
 وقد صرح في الشرح بهذا المذهب فشاركته اي مسلم
 البخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابي مسلم بالقول ايضا
 سوى ما علم من الاخبار المتقدمة المأذون بها انما
 وتلك الاخبار المتقدمة وان كانت في البخاري ايضا
 لا كما تنقلها بالشمعة الى ما في مسلم بغير شرط وان
 يكون قد تقدم في مسلم ما ينسب الى البخاري والوارد من التعليل
 اللغوي ليسل الشاذ فلو قال سوي ما انتقد لكان اولي
 ثم ان بعد الصحيح من تقدم في الارضية من حيث الارجحية
 الى ان خرج اتفاقهم على التلقي لا يختصن بما وافق
 شرطهما قال محمد بن حزم جعل شرطهما معولا لوافقتهما
 قلت لا يجوز لوجود الضمير الراجع الى المفعول وليطابق

المتن

المتن ايضا فانه مطوف على صحيح البخاري وهو يروي
 شيئا الفاعل لتقديمه كما هو الظاهر للبخاري لكونه
 التحقيق ان قوله ثم مسلم وكذا قوله وشم شرطهما
 ينتقد من المفعول مطوف بجميع جملة مع القيد اني على مجموع
 من ثمة قدم صحيح البخاري لا على جملة وقد مر صحيح البخاري
 فلا بد ما قبل في بعض الجوانب ان قوله صحيح مسلم عطف
 على صحيح البخاري فان لم تقدم مسلم وغيره من هذه
 الجملة والحمد لله ليس كذلك على ما لا يخفى لان المراد به الى
 بشرطهما روايتهما مع شرط الصحيح قال النووي في المذاهب
 على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما مع بقا
 شروط الصحة من الصدق والعدالة ونحوها وهما لم
 يخرجوا لان ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا
 نقله عنه العراقي وعليه متى ائتمن العبد والذهبي
 والمصنف قال محمد بن طاهر في كتابه في شروط الامة ان المراد
 به ان يخرج الحديث بالجمع على ثقة نقلته الى الصحابي
 المشهور قال العراقي وهذه السير بعيد لان الشاي ضعف
 جماعة اخرج لهم اي حديثهم الشيخان او احدهما وقد اخرج البخاري
 في شروط الامة كما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل
 اسناده مع كونه رواية ثقات متقنين بلا زعن من احد
 عنه ملازمة طويلة في السفر اذ في الحق وان قد يخرج احبانا
 عن ابيات الطبقة التي تلي هذه بالانصاف والملازمة
 لم يرد عنه فلم يلازمه الا ملازمة لبيعة وان شرط مسلم
 ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث

المراد بتقدم

من لم يعلم من غايل الجرح اذا كان طويل الملام من من اخرج
لجرحه من سلمة وثابت الباني وايوب ورواها قد حصل الاتفاق
على القول بتعدد بلهضم الذي يكون عدله ومنا بطا غير لها
من اوصاف الصحة غالباً بطريق اللزوم اي قولاً مستقلاً
بطريق هو اللزوم اي قوله لا لزماً بجرح ومكانه كذا قاله
بمشر الأظهر ان المراد باللزوم الاكثر ام يعني ان العلم
تلقوا كتاباً بالقبول لزم ان يكون رداً لما على وصف
العدول لزم اي البخاري ومسلم وصاحب شرطها او رداً لما
مقدمون على غير ذلك ورواها لمضم اي عند الترجيح بعلو
الاسناد واصحبه الكتب وارجحه الرجال وهذا اي ما ذكر
من التقديم على الترتيب المذكور اصل اي صابط كلي عند
من يفتي به لا يخرج بصيغة المجهول اي لا يحد عنه الا
بدليل اي خارجي يصر فيه فان كان اخيراً على شرطها معاً
كان دون ما اخرج مسلم قال تلميذه الذي يقتضيه النظر
ان ما كان على شرطها وليس له غلبة مقدم على ما اخرج
مسلم وحده لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى ترجاله لا بالنظر
الى كونه في كتاب كذا وما ذكره المعشاة المتقدمة في الصناعة
لا شأن للعالم بها او مثله قال المعشاة وانا قلت مثله لان
الحديث الذي يرويه ليس عند هاجمه ترجيح على ما كان
عند مسلم وما عند مسلم هاجمه ترجيح من حيث انه في الكتاب
للكو فتعادل فلا قلت او مثله قال تلميذه هذا بنا
على ما تقدم من ان يكون الحديث في كتاب فلا يقتضي ترجيح
على ما روي به حاله وتقدم ما فيه انتهى وقال شارح تردد

المص

المص في انه مثله اود ونه وجزم غيره بانه دونه ولعل وجه
الجزم هو انه تلقى الامية بالقول ووجه تردده انه الدليل
على تقدم مسلم تلقى الامية بالقول وقد قايله بحديثه
على شرط البخاري وتردد نظرنا الى الوجهين انتهى وهو يرجع
الى كلام المعشاة وقاله نحن او للتوقيع او للتردد وفيه انه تردد
ها هنا في التاخير عن مسلم والساداة به وجزم في المنع
بالتاخير عن البخاري ومسلم قيل جعل ما هو على شرطها
معاً موخرهما اخرج البخاري قطعاً وتردد في تاخيره
عما اخرج مسلم وهذا غير معقول بل الظاهر تقدمه على كل
صفاً متقدماً بلساناً به اتفاقاً عليه وتاخيره عما
اتفق عليه لكونه فرعاً له واجيب بان تقدم ما في
هذا العالم غاية التقدير يقتضي ان يحكم بان ما لم يخرجاه
قد وجدوا فيه شيئاً من العلة الخفية التي لم يطلع عليها غيرهما
وان كان على شرطها ظاهرهما وانما انه يجوز ان يوجد حديث
لم يسمعوا من الحسن الظن بآياه وفيه انه ينبغي ان يكون لمسلم
البخاري اود ونه وان كان اي الخبر شرطاً احدهما
فتقدم شرط البخاري على شرط مسلم وحده تبعاً لصلواتهما
قال المعشاة ابن السام في شرح الهداية وقول من قال
اصح احاديث في الصحيحين ما انقرد به البخاري ثم
ما انقرد به مسلم ما اشتمل على شرطها ثم ما اشتمل على
شرط احدهما تحكم لا يجوز التقلد فيه الا لصحة ليست
الا شتمال رواها على الشروط التي اعتبرها فانما فرض
تلك الشروط في حديث في غير المكتايير عن التحكم حكمها

لغاية التقابل

ما يكون
في كتاب
في غير

اولها بان الراوي العيّن مجتمع تلك الشروط مما يقتضيه
 بمطابقة الواقع فيجوز ان يكون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم
 عن كثير في كتابه عن لم يسلم عن عوايل الجرح وكذا في البخاري
 جماعة تكلم فيهم قد ارا امر في الرواية على اجتناب العلماء
 فيهم وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرطاً والقاء اخر يكون
 ما رواه الاخر ما ليس فيه ذلك الشرط عند مكايف المعاصرة
 المتنازع على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راوياً ووثقه
 الاخر نعم تكفي نفس غير المجتهد ومن لم يجزئ راوياً
 بنفسه لا يجمع عليه الاثبات المجتهد في اعتبار الشرط
 وعدمه والذي جيز الراوي فلا يرجع الا الى رأي نفسه
 فاذا اجمع الحديث في غير الكتابين يعارض ما فيها لم يرد
 ظهور لنا من هذا اي الذي ذكر من قوله يتعارض الى هنا
 اقسام احدها ما اخرج البخاري وسلم وهو الذي يعتبر
 عند المتفق عليه وثانيها ما انفرد به البخاري وحده وثالثها
 ما انفرد به مسلم ورابعها ما هو على شرطها ولم يخرجها
 منها وخامسها ما هو على شرط البخاري وحده وسادسها
 ما هو على شرط مسلم وحده ثلثة منها اصول وثلاثة مبرها
 فروع تتفاوت درجاتها في الصحة على ترتيبين وهذان
 تحقق ونظم اي هناك وهو مقام تحقيق الاقسام قسم
 سابع وهو ما احدث صحيح كما في التبريد الاربعة وصحيح
 احمد وغيرهم من الصحيحين ما ليس على شرطها اجتماع
 وانفراد اي من موضوعي الشك في دو اجتماع وانفراد
 والخامس ان ما هو صحيح عند غيرهما من لائمة العيّن

مأبلة

وليس

وليس على شرطها ولا على شرط احدها بان لا يخرج من شيوخيها
 الذين اتفقا فيه ولا من شيوخيها الذين اختلفا فيه كصحيح اخر
 ثم ان حبان الحكم وترتيب هذه الثلاثة في الاحجية هكذا
 قال السخاوي ويظهر فائدة التقسيم عند التعارض بتقديم
 مراتب متفاوتة وهذه متفاوت الى المذكور في تفسير المصنف
 اما صواب النظر الى الحقيقة المذكورة قال السخاوي اي كما نظر
 للمتي بالشرط والافقيد يعرض للمفوق ما يصير فائداً وهذا
 معنى قوله اما الورج قسم اي من الاقسام المذكورة على
 ما هو فوقه اي في المراتب الميسورة بامور اخرى اي يستب
 اسباب اخر من غير ما قد مناه لتقتضي الترجيح اي في التصحيح
 يقدم الى ذلك الترجيح على ما فوقه بان يعلى ويتركز الى اخر
 ولا يرد ان الجزاء عن الشرط اذ قد يعرض بفتح الياء كسر الراء
 يظهر للمفوق اي للمرجوح من فاق الرجل كصاحبه يفوق اي
 علاهم بالشرط كما يجعله فائداً من امور المرجحة كما لو كان الحديث
 عند مسلم مثلاً وهو الى وال حال ان الحديث مشهور فاض
 عن درجة القوائم صفة مرصحة لكن حفته تشديد الفا الى
 الحاطة قرينة او قرين سار اي احدث بها اي بالقرينة
 كان يوافقه على ترجمته شرطوا الصحة بغير العلم اي الظني
 واسناد حديث مسلم حينئذ يقدم على الحديث الذي ترجمه
 البخاري بل على ما اخرجاه عما صرح به السخاوي اذ كان احدث
 البخاري فرداً قبل اعتبار الشهرة في حديث المسلم المتخذ بالقرين
 والقرينة في حديث البخاري لان تقديم الاول على الثاني في هذه
 الصورة متعينة بخلاف ما اذا كان الاول عربياً او فرياً

ان كان الثاني عزيزا او مشهورا والخاص **كل** انه انما جزم
 بتقديم حديث مسلم اذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات
 على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات
 وبما في المرات لا يجزم منها بالتقديم بل اما بالتقديم او التسليم
 او العكس في التقديم وقوله مطلقا بيان للاطلاق وليس
 المراد منه الفرد المطلق المقابل للنسبي كما يتبادر الى الفهم
 فكان الاول تركه لانه يوجب خلاف المقصود وكما لو كان
 الحديث الذي لم يخرج من راس نزاهة يفتح الجيم اي بعض
 ترجمة وصحة يكونها اصح الاسانيد كما لك عن نافع
 عن ابن عمر ويحيى بن خلف الكلب قال ابن مهدي لا اقدم
 احدا على ما لا في صحة الحديث وقيل مروي احمد عن الشافعي
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر اصح الحديث في الدنيا فانه اي
 الحديث الموصوف بكونه اصح كقديم على ما انفرد به
 احمد ثما مثلا اي فضلا عن غيرها وتوضيحه انه يريد به
 انه مقدم على ما انفرد به غيرها ايضا كما لترمذي والشافعي
 وغيرها ولم يرد انه مقدم على ما اتفقا عليه الشيخان
 حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما يعادل هذا فيه
 انه لا حاجة الى ذكر قوله مثلا لانه يلزم التقديم
 على ما انفرد به غيرها بطريق الاول لا سيما اي خصوصية
 اذا كان في اسناده اي لسانه ما انفرد به احدهما
 من فيه مقال الى مطعون وان كان عند جواب لانه من تكلم
 فيه في الجملة ليس من ان يتكلم فيه املا فان خف الضبط عطف
 على ما سبق بالعناية لا بتقديم الكلام ان الصحيح تمام ضبط

راوية

راوية مع ما يشرطه فهو مذهب انه اذا لم يكن الضبط تاما
 لا يكون الحديث صحيحا وهو يحتمل انه حديث حسن او ضعيف فبينه
 لانه حسن بقوله فانه خف الضبط اي منبسطا لراوية المستلزم
 لضبط المزوي فيقال بان كان راوي الحديث متاخرا متاخرا
 ليسوا عند رجحان الحافظ الضابط ولم يبلغ اليه مرتبة الراوي
 الضعيف الفاضل الخطا وناقض تليده بقوله لم يحصل تمييز
 للحسن لان الحقفة المذكورة غير منضبطة انتهى ويمكن دفعه
 بان الضباط مبنين على العرف او على المشهور والمستور كما قالوا
 في العدة لا اذ على العلم بالتبعية في رواياته وبذلك عليه
 قوله ان قل اي ظهر قلة ضبطه ولما كان لم تعال الحقفة
 بضد المتقال مشهورا وبمعنى القلة قليل الوجود في احتياج
 اليه بانه فماله فقال خف القوم خفوا قلوا ويؤيده
 ويؤيده ما في القاموس الخف بالكسر الخفيف والجماعة
 القليلة وكان الحقفة اشتملت في الكيفية والكمية
 والمراد اي من حققة الضبط المستلزمة لفقد تمام الضبط
 الذي هو احد شروط الصحة مع بقية الشروط اي مع
 وجود البقية او مع بقية الكثرة والمقدمة في حسن
 الصحيح بان من انشأ السند والعدالة وعدم التذود
 والعلية ومع كثرة الطرق ايضا كما ينبغي للاموء لك
 ليخرج الصحيح لغيره والخاص **كل** متا كان اسناده
 ولم يفي ببعض ركائز دون الصحيح في الضبط والاتقان فهو
 راو الشرح صير الفصل اي فذلك الخبر هو الحسن لذا منه
 اذا هو الصحيح سواء في تمام الضبط واقاد قايضة

العقل بقوله لا يجوز ان يحصر به حسن غيره وهو
 اي الحسن لا يخرج هو الذي يكون حسنه اي مع
 كونه ضعيفا في نفسه بسبب الاعتقاد اي باستداده
 لكثرة اسناده بخبر حديث المستوراي الراوي الذي
 لم يتحقق عدالته ولا جرحه قال السجواني المستوراي
 لم ينقل فيه جرح ولا نقد بل ذكر اذا تقلد لم يخرج احد
 وفي حاشيته تمبيذه قال المص الراوي اذا لم يسم
 كرجل يسميها وان ذكر مع عدم تمييزه فقولها وان
 لم يرد عنه الا واحد فهو مجهول والا فاستدلوا بما
 ان الراوي الذي لم يتحقق اهليته الملتزم فيها بعلية
 الظن وكذا ما كان ضعفه لسر حفظ راويه مع كونه عدلا
 حديث ضعيف بالنظر الى ان قلنا قد يصير حسنا
 غيره اذا انفردت طريقه فانه حديث المستوراي يتوقف
 فيه وتعدد طرقه فربما تخرج به انه قبيح وهو حسنة لانه
 فكل من الحسن لانه اتهم والصحيح لانه انما يحصل بكثرة
 الطرق الا ان راوي الصحيح ظاهر العدل التوراي الحسن
 مستورا لعدالة ويشكل على هذا قوله التوراي حديث من
 حفظ على ما اتفق اربعين حديثا ورد من طرق كثيرة امان
 متوعدة وانفق الحفاظ على انه حديث ضعيف وان كثرة
 طرقه وبه ما قاله الحافظ المذركي انه ليس في جميع
 طرقه ما يتقوى ويقوم به الحجة اذا لا يخلو طريقها لا يكون
 فيها مجهول او معروفا مشهور بالضعف ثم قال الحافظ
 ابن طاهر السلفي في اربعين حديثه انه راوي من طرق

وتنوب

وتنوب بهما وذكرنا اليها دعوى صحتها وعدولها اليها اجاب
 عند المذركي بانه يمكن ان يكون سلك في ذلك سلكا من
 رايد ان الاحاديث الضعيفة اذا انضم بعضها الى بعضها
 قوة وظاهر ان المسئلة تختلف فيها اما في نفسها او في
 الضعف من القوة والشدة ولذا قال السجواني وغيره الحديث
 اذا اشتد ضعفه لا يعمل به ولا في قضايا الابعاد وكان المراد
 بالشد يد الضعف ان لا يخلو طريق من طرقه عن اربعة او ستة
 بالكذب ويدل عليه وضع المص المسئلة في نحو المستوراي وانه
 اعلم وخارج ما استراط باقي الاوصاف الضعيف
 اي وخارج بقية الشروط الضعيف وهو ما لم يجمع شروط
 القصص والحسن ولو بقدر شرط واحد منها يرجع لطعن الراوي
 ولو بالحق الفة او سقط في السند ويتقارن ضعفه كمتفاوت
 صحيح الصحيح وحسن الحسن فاعلم مراعاة النظر لطعن الراوي
 ما لا يفي الكوناع ثم التزم به من الكتاب ثم التزم من الفاسق
 ثم فاحسن العلة من فاسق من حد من الحد الذي لا يفي
 ثم مجهول العلة والحال والنظر للسقط المعلق حديث
 كله من غير ملتزم الصحة بما لم يرد في من العمل من المنقطع ثم
 المرسل الملقى ثم الخوف ثم المدلول ولا يخفى انه في هذه فتعريف
 الحسن لانه خبر الواحد يستقل عدل خفيف القبط مستل السند
 غير معلل ولا شاد به ثم الضعيف بالسبب الصحيح والآخر وهذا
 القسم من الحسن اي الحسن لانه مشارك بكسر الراء للصحيح
 في الاحتجاج به اي في اصل الاستدلال والعمل به ولهذا اورد
 طائفة من الحديث في نوع الصحيح وان كان اي الحسن

ن

دونه اي دون الصحيح في الرتبة والقوة كما عرفت من حديثهما
 ومشاير له اي للصحيح في اقتسامه الى مراتب بعضها
 فوق بعض وتلك القوة هي قوة اي اما فيه الحسن فيكون
 الحاصل الاول المفتوح اي يثبت الى الصحة ويحكم على كماله
 صحيح قاله السخاوي واما بعده التكررة والجمعية في الطرق
 المتخلطة اما عند السخاوي والرحمان لم يثبت من وجه آخر
 يكفي وحده فان الحديث الحسن لذاته اذا روي من غير
وجه حيث كانت روايته متخذه عن رتبة رواية الاول او من
وجه واحد مساو له او راجح يرتفع عن رتبة الحسن الى درجة
الصحيح ومساوئها في قسمة الصحيح المسمى بالصحيح لغيره وهو
غير صحيح لذاته واما الحكم له بالصحة عند تعدد الطرق
لا او طريق واحد مساو له او راجح لا في الصورة المجمعة
مؤدة بغير منع الموقفة ضمن الوحدة اي ينفع في موضع القدر
الذي يقصر ضمن العباد من القصور الماخوذة من القصر به اي
بسبب ذلك القدر صبطا رايي حسن عن رايي الصحيح
ذكر تلميذه انه قال للمصنف في تفرقه يشترط في التابع اي اذا
كان واحدا ان يكون اقرب او مساويا حتى لو كان الحسن لذاته
يروي من وجه اخر حسن لغيره لم يحكم له بالصحة قلت هذا من قوله
ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته
لو تقرر اي ذلك الاسناد لو كان التعدد بحيث من وجه واحد
اخر عند السخاوي او الرحمان او اكثر عند هدمها وقوليه
اذا تعدد طرق لقوله بطلن وهذا هو ما مر من قوله وحده
الاحاد اليه او الحكم يكون الحديث صحيحا او حسنا بالقطع

حيث

حيث يفرد الوصف اي وصف الصحة والحسن اما اذا جمعا
 فالحكم بالقطع لا بالصحة ولا بالحسن وان جمعا يصيبه لغيره
 اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد بان جمع بينهما
 في اطلاقهما على حديث واحد كقوله الترمذي اي في جامعه
 وغيره كالبخاري على ما نقله السخاوي ويكفي عقوب بن شبيب
 فانه جمع بين الصحة والحسن والعراية في مواضع من كتابه وكما
 على الطوسي فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه
 المسمى بالاحكام على ما ذكره التلميذ حديث حسن صحيح
 وقد يزيد لفظ عزيز ولم يرد الشرح لكون الزايد لا ياتي
 الحسن والصحة فللمتروك داي فالجمع بينهما لعدم القطع بالتردد
 الحاصل من مجتمعه قيل فيه انه ينافي ما ياتي في بعض الجواب
 حيث جعل قائل التردد هو الامة ويمكن ان يقول بان المراد
 بالتردد الحاصل من امة الحديث المجتهد فان تردددهم
 اما هو من اجل المجتهد يعني لو قالوا جميع لا يستدل المجتهد
 به مثل علمه لانه ما يصح به كذا الوقت الواحد فتترددوا
 لا يجوز مجتمعه باحد هاهنا ولا يجرى مجرى الصحيح او مجرى
 الحسن التري وفيما نه جيبه يلزم ان يكون المجتهد مقبلا
 والظاهر انه لم يرد بالمجتهد المجتهد المطلق فقط بل اراد به
 هو وغيره من امة الحديث من يفتقر عن طاعة الاجاديت
 ويحقق ادعائهم من اقسام الاقسام للمقاومة في وجود
 العمل به ليعمل بكل ما يبيح ان يفعل به لان الاجتهاد
 غير محصور وبانه غير مسدود وقوله واسع فتردد ودوكل
 بعد من عباد يوجب على قدر اجتهاد ويدرك على ما قلنا

ناقل
ع

تقدم المجتهدين على الصحيحين في النسخة اي في حق الراوي
واختلاف حاله صفاته هل اجتمعت فيه اي في الناقل
لمحققه شروط الصحة او فسد اي الراوي المروي
عنه اي عن شروط الصحة والمراد بالناقل المقتول
كما يدل عليه قوله فان جمعا فلا يراد انه عند عدم
شروط الصحة ليس مخصوصا بالحسن بل حسن او ضعيف
وقد اجاب بعض عن اصل السؤال بان المراد حسن لذاته
صحيح لغيره وقيل حسن لفظا او لغة صحيح لثباته
صانعة وهذا اي وهذا الجواب ونحوه حيث ايد
في موضع يحصل منه اي من المجتهد وتقول خارج اي من
الناقل بعيد موهوم ولعل هذا من اشاعت التلميد
حيث قال يرد على هذا اذا كان المتفرد قد جمع
شروط الصحة عند هم المتفرد اي الانفراد بتلك
الرواية بان ليس الحديث عنده الا اسناد واحد وقال
فيه حسن صحيح والافضل في جوابه وعرف بعد الذي ذكرناه
من مراد الترمذي وغيره جواب من استشكل الجمع بين
الوسفين اي المتخالفين على موصوف واحد فقال اي
معترضا الحسن قايما عن الصحيح اي في مرتبة المرتبة
على تفرقة وصفته وفي الجمع بين الوسفين اثبات لذلك
المقصود ونفيه اي وتقول وكان الا نسب انه يقول انما
ذلك المقصود ونفيه او التقدير بامانة نفيه اي لنفي ذلك
المقصود في كتابه ثم يبيده قال الم في تفسيره
استشكل الجمع بين الصحة والحسن فاجيب بانه يجب
لما بين

او
ع

اسنادين فاورد احد قول حسن صحيح لمفوض الامن هذا
الوجه فاجيب بما ذكره ومنهم من اجاب بالنزاد في المعنى
يعني انه يصح الاستدلال بكل منهما ويحسن العلم بها تفصيل
ليس ينبغي انه خلاف المتعارف وقيل يرد باصل القضية
ومحصل الجواب اي المتقدم ان تردد اية احد بيت
اي اختلاف حدائقهم متفادهم العاديين بالجرح والتعديل
في حال ناقله اية الحدرواية حيث يرفقه بعضهم الى مرتبة
الصحة ويحيط بعضهم عنها الى مرتبة الحسن اقتضى الجملة
اي كالتزموا في واما المراد لا يتصف باحد الوصفين
اي يجب لما حصل من التردد الحاصل من اختلافهم
فيقال الاظهر فيقول في حسن باعتبار وصفه اي وصف
الحسن عند قوم اي من الحذاق صحيح باعتبار وصفه
اي الصحيح عند قوم اي اخرين منهم وفيما يلزم ان يكون
التردد في كل البخاري مقلدا في التصحيح والتفسير والمفهوم
من الجواب اولا هو انه الجمع بين الوصفين انما هو حصول التردد
الناشئ من المجتهد كالبخاري والترمذي في مثل ما هو الراوي ولم
يترد عنه ما يبرح احد ما على الاخر والافضل الصحة عند قديم
الجامع الحسن عند قوم اخر فالظاهر ان ذلك جوابا عن تفرقة
معنى قولهم حسن صحيح انه حسن عند قوم صحيح عند اخرين وفيما
ما قبلنا في الجواب من ان ما فيه من الحسن كرايا انه حذف
منه حرف التردد وفي نسخة انه حذف اي المجتهد حرف
التردد ومع ان كلاما لشيخنا صحيح وموداهما واحد وهو
قولك حذف ما بيننا لعلنا لا نقول بانه اعتنا والمراد

الذي جمع

بحرف التزويد وحرف الشك او التويع وهو اولان حقه
 ان يقول حشر صحيح في الرضي قد حذف واو العطف قاله
 ابو علي في قوله تعالى ولا على الدين اذا ما انكسرت لهما
 قلت اذ قلت وحكي ابو زيد اكلت سكا لينا ثم اوقد
 بحذف او كما تقول لن قال اكل السمك والدين كل سكا لينا
 لهما ولسا وذلك لقياس ترتيبه الى على ان المراد احدهما
 وهذا الى هذا الحذف كما حذف حرف العطف من الذي
 بعد بضم التثنية وفتح العين ونشتر يد الدال مضارع
 يهول من عده قاله شارح اي كما حذف من الخبر المتعدد
 بخوزيد عالم جاهل والظاهر كما قاله محشر كما يقال دار
 غلام جاريد ثوب وفيه انهم قالوا ليس في التعدد تركيب
 وهذا يدل على انه فيه تركيب وعامل وفي نسخة من
 الذي بعده اي من المعطوف الواقع بعد حرف العطف
 وتيل المعنى كما حذف حرف العطف من القسم الثاني
 الذي يحى بعده اي بعد هذا القسم وهو ما يذكرون فيه
 الوصفان باعتبار اسادين وفيه موافقة لقولنا ان
 حيث اقتران ما لك على الواو فقط فيتم كون هذا
 تنظيرا للحذف السابق وعلى هذا اي ما ذكر من اجوا
 فما قيل فيه حشر صحيح مبتدأ خبره و ان ما قيل فيه صحيح
 لان الجزم ما قوي من التردد وهذا اي ما ذكرنا من
 الجواب بالتردد حيث التردد اي للاسناد دون
 التعدد والاي اذا لم يحصل التقيد بما يشاء التعدد
 والاحزان به فكذا وان لا يحصل فانه حذف الفعل

وقلب

وقلب التويع لاما واد غم تضار والافا طلاق الوصفين
 المتباينين معا اي مختلفين على الحديث اي الواحد يكون
 اي يصح ويحوز ان يكون اطلاقهما باعتبار اسناد من اي
 مختلفين لانه يجب لجوانه لا يلزم صحة من الاسنادين
 في بعض المواد فحينئذ يجري فيه التوجيه الاول دون الثاني
 وبما قدنا اندفع ما قاله تلميذه يرد على هذا اذا كان
 كلا الاسنادين على شرط الصحيح وتتبع بعد صدق ما قلتم
 فيها احدتها صحيح والآخر كس و على هذا اي الجوا
 او التقدير والتقدير بر ما قيل فيه صحيح فوق ما قيل فيه صحيح
 فقط اذا كانا في الصحيح فردا وانما ينده بذلك لانه لو لم يكن
 فردا بل كان شهورا مثلا لم يصح الجزم بفوقية ما قيل فيه
 حشر صحيح على اطلاقه بل انما يصح بالنسبة الى احد قسميه
 وهو ما يكون الصحيح في كلا الوجهين فيه مشهورا والدليل
 عليه تعليله بقوله ذلك كثره التفرق لقولك الحديث
 من ترتيب الصحيح الى مرتبة الاصح فان قيل قد صرح الترمذي
 بكسر المشاة والجمع وتيل بينهما وتيل بفتح ثم كسروهما
 بالجرام الدال نسبة لمدينة قديمة على طرف جيكون من ربح
 كما ذكره السخاوي وغيره بان شرطه ان يروى من
 غير وجه اي من غير طريق واحد فاقوله ان يكون من كتابين
 فكيف يقول في بعض الاحاد بغير ترتيب لان قوله الاثر هذا هو
 انما هذا يقتضي ان يروى بوجه واحد فقط كما هو شرطه
 الفريق في الجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا اي هذا
 الترمذي وانما عرف بوجه خاص منه وفتح في كتابه الظاهر

٢

وجه

ان بقوله وانما عرفنا الخ او عرفنا نوعا خاصا منه وقال شيخ
الطائفة هو ان يقال لنوع باللام الا انهم يتساهلون بنا على جواز
الاستعارة في الحروف فيستبدلون بعض الحروف ببعض اخر
انتهى وحاصله **صحيح** انه انما يقال بمعنى اللام وهي للعلمة الا لاجل
دفع ويكر ان يقال انما للتسمية وهي تفيد العلمية فلا يحتاج
الى العارية وحذف المنقول شايع وكما يتبع في العربية
فيما لا يحسن ان يعرفه مفيد انواع خاص منه ولذا ان جعله
مفرا لا مفر له للام اي اوقع التعريف بنوع خاص ونوعه زيادة
البا يرد عليه انما في غير الخبر في التوسيع انتهى ويرد عليه
ان زيادة انما في غير الخبر سواء يكون تقييما او اثباتا خارجا
غير توقف على السماع على ما هو المفهوم من المعنى كقوله تعالى
وهي الى كبرياء الخلة من يرد فيه بالحداد ولا يلقوا بها
الى التملكة وامثالها وقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
الشيء بمهمل اي نادى القاسوس بالتركيد هي الزائدة وتكون
زيادة واجبة في خبر يوجب كاليه وهي فاعل كفي بالند
شديد وهو اي ذلك النوع المرفوع ما يقول ولا من غير صفة
الخبر كاي مضموم اليه من صحيح او غريب وقد ذكر
اي دليل او تفصيله انه بقوله اي الترمذي في بعض
الاحاديث اي من جامع حسن اي فقط وفي بعضها
صحيح كذا وفي بعضها غريب كذا وفي بعضها حسن صحيح
وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب بالجمع شيئا
وفي بعضها حسن صحيح غريب بالجمع بين الثلاث
وتعريفنا المذكور اولا فاما وقع على الاوله اي على النوع

الاول

الاول وهو حسن فقط اي دون سائر الانواع وعبارته اي النوع
ترشد اليه ذلك اي ترك على ما ذكرناه من ان تعريفنا
وتبعه على الاول فقط حيث قال طرف لعارته في آخر كتابه
اي الجامع وما قلناه في كتابنا حديث حسن فاما اردنا
بداية بالحسن حسن اسناده عندنا صفة فقط لاجل السير على انه
صفة مشبهة فالنون موزون ويعنى السين وفهم النون على انه
فعل ما صنف وعليهما اسناده مرفوع بالفاعلية وفيه الحكا
وسكون السين على انه مصدر منصوب على المفعولية مضافا
الى طائفة واعلم انه لم يصح في تعريف الحسن شي العليل
وكما بان في السند ولا يتحقق الضبط كما ذكره الشيخ سابقا
وزاد الرواية من غير وجه ولعل هذا اصطلاح اخبر به
عموم من وجه فكل حديث يروي ولا يكون راويه مهتم
بالكذب ويروي من غير وجه اي لم يكن قد ابل جازم وجه
اخر فاكثر عود لك بالجر صفة غير وبال نصب حال منه
ومعناه انه لا يكون راويه الطريق الثاني منها بالكذب
قال السخاوي اي يكون الراوي خفيفا ومثله لادونه
ليترجم به احد الاحتمالين لان سمي الحفظ من لاجل يروي
يتمثل ان يكون ضبط المروي ويحتمل ان لا يكون ضبطه
فان اورد بمثل ما رواه او معطاه من وجه اخر عليه على
الظن انه ضبطه وكلما اكثر التابع توي الظن انتهى وجواب
كونه نوقه يعلم بالا ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث
حسن انتهى كلام الترمذي ولا يخفى ان بعض افراد الصحاح
بالمعنى المتعارضة عند اهل الحديث داخل في تعريف الحسن

على هذا التقدير فينبغي ان يعرف الصحيح بنوع اخر فانه الشيخ
وقوله بهذا انه اعرف الذي يقول فيه اي في حقه
حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن محض
بالجمع بينهما او حسن صحيح فليس بالجمع بين الكل كالم
يخرج مستند الى الراي المتكسرة من التفرج على الشيء وهو
الاقامة عليه اي فام يقول على تعريفه كما يخرج على
ثم بعد ما يقول فيه صحيح فقط ام عربي فقط وكان
تركه لك استغناء الشبهة عند اهل الفن والبيان
بمثل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي ينفرد فيها
حسن عربي ويحذف لك وعرفه ما راي انه مشكك لانه يخرج
لحديث احيانا ويقول فلان ضعيف في سنده ثم يقول هذا
حديث حسن حتى ان يترك ذلك على الناظر فيعترض عليه
بانه كيف يحسن ما يبرح يصف راويه اذا فقط بعد وجود ذلك
فقره انه اما حسنه لكونه اعتقد في تعدد طرقه انتهى
وهو يفسد جوار ان يراى يقول عوده لك ما يسلدونه
ايضا وامتنع منه ان يراى بالحسن المطلق الحسن لغيره
وهذا معنى قوله واقترن في تعريف ما يقول فيما ي
في حقه في كتابه اي الجامع حسن فقط اما لموضعه
اي لحفظه كما اثرنا اليه في كلام عليه وقال
تارج اعل وجهه بغير حدوده ولم يحصل به حد فقال
الخطايي ما عرفه في خبره واشهر حاله والمخرج الموضح
الذي خرج منه الحديث وهو كونه تاميا عرافيا مكيالوفيا
كان يكون الحديث من رواته راو وقد اشهر بروايته حديثا

م

اهل

اهل بيده كبتادة ونحوه في البصرين فان حديث
البصرين اذا جاعل قنادة ونحوه كان مخرجه معروفا
بخلقه عن غيره وذلك كناية عن الاتصال اذا المراد
والمقطع والمفضل لعدم ظهور حالها لا يعلم مخرج الحديث
والمراد بالشبهة الشبهة بالعدالة والخطيئة قال ابن
دقيق العيد ليس في عبارة الخطايي كثير للخصيص فان
الصحيح ايضا ما عرفه من جهة فخره في الصحيح في حديثه
وقال ابن الجوزي كما فيه ضعف قريب من حيث هو اعترض
ابن دقيق العيد على هذا الحديث ايضا بانه ليس بمشهور
بنايط يميز به القدر والمجتمعات على غيره واذا اضطررنا
هذا الوصف لم يحصل التعريف المستر للحقيقة وايضا
يشمل تعريف الترمذي ما اذا كان له بعض رواته سمي
الحفظ من وصف بالغلط والخطا غير الفاخر واستور
لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا انا نقله ولم يترجحه احد
على الاخر او من لسا باليعنفة لعدم منافاته كافي
استراط الكذب قال ابن الصلاح بعد ذكر هذه
الحدود الثلاثة كل هذا استنبهم لاشفي العلل وليس
في كلام الترمذي غير الخطايي ما يغسل الحسن من صحيح
ويقان ان الحسن لذاته اذا غارض الصحيح كان مخرجا
وشعنا بالنسبة اليها هو ارجح منه وهذا الذي
ذكرناه ذكره السخاوي في كتابه ومع ما نقلناه في توجيه
الاقوال الثلاثة ما حصل به احد جامع للحسن بل هو
مستبهم لا يستقيم العليل لعدم ضبط القدر المحتمل

من غيره لصا بط في اخلاقه وكذا الشرة في اوطاعها وغير
 ذلك فيمنها وفي تعريف الترمذي الذي راعى بعض الحفاظ انه
 اجود بها واما لانه اصطلاح جديد اي خاصة له ولا
 مشاحة فيه حزم ان سيد الناس بالتالي خاصة بل يخص
 هذا الاصطلاح بما هو متروك المص في سبب اقتباده
 ورجحنا الثاني بقوله ولذلك اي للتقليل الثاني فيه
 اي التعريف بقوله عندنا ولم ينسبه بفتح الياء وكرهنا
 اي لم ينسبه الى اهل الحديث اي صريحا كما فعل الخطابي بفتح
 الخاء الفحة وتشديد الهمزة المثلثة هو لو سلمنا ذلك
 ابن حجر بن ابراهيم من خطاب نسب الرجوة ويقال انه من مبالاة
 زيد بن الخطاب كان تفعه على القتال والهيمنة وغيرها
 كذا في المنتقى قال السجواني وثنا به الاول بقوله المص في اليم
 الظاهر انه لم يرد بقوله عندنا فكذلك اصطلاحه مع نفسه
 واما اراد عندنا هل الحديث كقول الشافعي وارسال ان السبب
 عندنا اهل الحديث فانه كل متفق عليه بينهم ويعد قوله
 وما قلنا وكذا قوله فانما اردنا تحسنة اللون لا لغة
 التلبس بالعلم لما كد في تنظيم اهل علمه فلا بقوله تعالى واتقوا
 ربكم عذبت مع الامم من الاجاب وحقه المذموم معه مثل هذا
 وبهذا التفسير وهو اعتبار تعدد الطرق في الحق والتفصيل
 في الجواب فيقال له لعل واحد ويقال له لعل ان الجهد في
 كثير من الارادات التي طال البحث فيها وهي في اورددها في الخلاصة
 ولم يبق في بعض الحقيقة وكما قالوا في كل وجه نرجحها
 من اخروجها اي اشرف ومنه قوله تعالى وجود يومئذ مسفرة

اي مصيبة والله الحمد على ما اورد في غير واسطة وعلم بالمعنى
 الاخر ومجمل الارادات على الواردات ان ابن الصلاح قال ان
 الاختلاف يرجع الى الاسناد فاذا روي الحديث باسناد واحد
 حسن والآخر صحيح استقام ان يقال انه حديث حسن
 حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر على انه غير
 مستكران يراى بل الحسن معناه اللغوي وهو ما قيل اليه النقص
 ولا ما ياه القلب ودون المعنى لانه مطلق الذي عن يمينه
 وقال ابن دقيق العيد يرد عليه الاحاديث التي قيل فيها حسن
 صحيح لانها لا من هذا الوجه بل من عليا ان يطلق على الحديث
 المرفوع اذا كان حسن اللفظ اي حسن من اجاب عن المشكالات
 المذكورة بعد رد الجوابين بان الحسن لا يشترط فيها لغو وعدا
 الصحة الا حيث انفرد الحسن فيبطل بالحسن معناه الاصطلاحي
 واما ان الحسن في درجة الحقيقة الجسدية كما في الحالة تتكافأ
 للصحة لان وجود الدرجة العليا هي الحقيقة والاتقان لا ياتي
 وجود المرتبة الا بتأثيرها في الحقيقة الجسدية باعتبار الصحة
 التي يصحها عند المصحة العليا ويكفي على هذا ان يكون
 كل صحيح حسنا قال ابن مواب كل صحيح عند الترمذي حسن وكثير
 كل حسن صحيح قاله ابن سبويه الناصر قد بقي عليه ان يشترط في الحسن
 ان يروي عن موثقة جرحه لم يشترط ذلك في الصحيح فانما ان
 يكون كل صحيح حسنا فالافراد العصبية ليست بحسنة عنه
 الترمذي في الحديث انما الاله بالبيان متواجبة عنه العلم الى
 بان الترمذي يشترط في الحديث الحسن عليه من وجه افراد العلم
 يبلغ مرتبة الصحيح فاذا بلغنا لم يشترط ذلك بل قوله

في مواضع هذا حديث حسن صحيح قال السجواني لكنه
 منقطع من جهة اخرى انتهى وجهه بان الحسن والصحيح
 متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي
 في الحسن غير السبط الذي في الصحيح وهو المعلوم من كلام
 الشيخ علي ما عثر في هذه من التصريح وزيادة او بيا
 وفي نسخة رواها اي الصحيح والحسن مقبولة اذ
 ليس فيها سبب الرد واصاف الراوي اليها لاد التمام في الثقة
 فزيادتها غيرهما بل روايته مطلقا غير مقبولة ما لم تقع
 اليه الزيادة متناهية لرواية من اشارت في الشرح اليه
 تفيد مضاف الى المتن هو او تلقى اي من راوها في التفضيلة
 مقدرة مع مدحها وبين من يقوله بقوله من لم يذكر
 تلك الزيادة لوقوعه بانه لو وقعت الزيادة متناهية
 لرواية من هو مساو له في التوقف لا يقبل بل يتوقف في رابع انه
 يصدق عليها لانها لم تقع متناهية لرواية من هو او تلقى ودفع بان
 المراد من قوله مقبولة غير مردودة قطعاً فتصدق على ما وقع
 الزيادة متناهية للمساوي في الثقة انما غير مردودة قطعاً
 والظاهر في الجواب انما التوقف يقتضي عدم العمل بالرد لا الرد
 انما سبب من تقسيم القول الى مقبول به وغير مقبول
 لان الزيادة اما ان تكون لائتلاف اي لا تعارض
 بينهما في غير رواية من ذكر الزيادة وبين روايته
 من لم يذكرها هذه اي الزيادة تقبل مطلقا اي روا
 كانت في العظام في المعنى تعلق بها حكم شرعي ام لا غير
 الحكم الثاني ام لا اوجبت تقصيصا من احكام ثبتت بخلاف

ام لا

ع
قطعا

ام لا علم اتحاد المجلس ام لا اكثر الساكنون عليها ام لا ذكره السجواني
 وزاد العراق بقوله وسواها كان ذلك من ضعف واحد بان رواه
 مرة ناقضا ومرة بتلك الزيادة او كانت الزيادة من
 غيره رواه ناقضا لانها اي الزيادة عينية في حكم الحد
 المستقبل الذي يتفرده به اي بروايته الثقة اي المتخذ
 في المنطق والعدالة ولا يرويه عن شيخه غيره عطف
 تفسير للثقة فاما ان تكون اي الزيادة متناهية
 بان تعارض رواية من ذكر الزيادة رواية من لم يذكرها
 تعارضا لا يمكن الجمع بينهما اصلا بحيث يلزم من قبولها
 اليه الزيادة رد الرواية الاخرى كما انه يلزم من قبول
 الرواية الاخرى رد الزيادة عليها فلهذا هو الذي يقع
 الترجيح ويظهر معارضتها يعني ان هذه الزيادة قد
 يقع الترجيح بينها وبين منافيتها فيقبل الراجح لكون
 راويه او تلقى او شي اخر فيها اذا كانت متناهية لرواية من هو
 مساو ويورد المخرج سوا كان المخرج في جانب راوي الزيادة
 او غيره وهذا اذا وجد المخرج واما ان لا يوجد كما اذا كان
 زيادة الراوي متناهية لرواية من هو مثله من جميع الجهات
 لا اد يضمن ولا او تلقى لا يقع الترجيح هناك بل يتوقف فيها
 كما قررنا فيما سبق ثم هذا الذي حررناه بشئ ما اذا كان
 قوله لان الزيادة التي تنسبها للزيادة او تلقى التي المتر
 وقوله تنسبها هذه هي تقسيم للزيادة لا تعليل لما وقع في المتر
 هذا هو الظاهر من السور فان اشترط المص تعليلها فهو اعم
 مما في المتر انتهى مناقشة في غير محله فاذا عينا رالا علم

بينها هو

لا شك انه انتم مع انه قد تقدم ان البور حده الله جعل سنة
 وترجمه ككتاب واحد بالضم من قول الخليل وكان الداني
 بالتقليل ان يقول ان المتألفين لرواية من هو وثق
 معا ومنه بارج فلم يقبل والتي لم تناف بمزلة حديث
 مستقل ويؤم من ان ما نافي وليس باوثق انه يقدم
 انتهى غير لائق لما تقدم انه ان بمباراة شاملة للتعليل
 والزيادة مع زيادات من الافادة الدالة على ان ما نافي
 وليس باوثق باحتسابه غير مقدم على ما تحقق واعلم
 ان معرفة زيادة الثقة من لطيف يستخرج العناية به لما
 يستفاد بالزيادة من الاحكام وتقييد الاطلاق وايضا
 المعاني وغير ذلك وانما يعرف بجمع الطرق والابرار وقد
 كان امام الامة ابن خزيمة يجمع بين الفقه والحديث مشارا
 اليه بحيث قال تليده ابن حبان ما رايت على اديم الارض
 من يحفظ الصحاح بالفاظها ويقوم بزيادة كل لفظ زاد
 في الخبر ثقة غير ذلك كالتنصيب عينه واشترط جمع
 من الحكماء في جمهور الفقهاء واصحاب الحديث كالحكا في الخطيب
 القول بقبول الزيادة مطلقا اي على ما سبق في
 الاطلاق من غير تفصيل اي بزيادة وزيادة ويزعم
 وحكمه ويزعمه ويزعمه ويزعمه ويزعمه ويزعمه ويزعمه
 وتقبل من غيره من الثقافات لاشعاره بخلافه في ضبطه وحفظه
 وقسم الى الصلاح الى ثلاثة اقسام احدها ما يقع بمخالفا
 منافيا لما رواه كبار الثقات في هذا حكم الرد الثاني ما لا مخالفا
 وفيه اصل فيقبل الثالث ما يقع بين هاتين الرتبةين وهو زيادة

لفظ

لفظة في حديث لم يذكرها كايروا انه لم يثبت جعلت في الارض
 مسجورا وظهر ان الفرد يوم الكا لا يجمع عن ساير روايات فقال
 وجعلت تربتها طهورا فهذا القسم ليس به الاو لمناقاة
 لظاهر ما الى به الجمهور وبشيء الثاني للونه بالجمع بينهما
 منادكا الواحد و زال الثاني انتهى كلام ابن الصلاح يوم يجمع
 حكم هذا القسم قال النووي والصحيح قبول هذا الاخير يعني
 وهو كما يمكن الجمع بينهما بان يقال متكاملا مراده بالترتبة
 الارض هي الصعيد المطابق للآية والحديث الواور فبذلك
 اللفظ الموافق لذهب امامنا من الاغصود من تبعه لا بان يقال
 المراد بالارض التربة كما اشار به الشافعي والتابعين على
 ان المطلق يقيد فان رد رواية المفرد الى رواية الجمهور
 اوله من عكسه مع احتمال انه تقبل المعنى واختار المذهب تقسيم
 ابن الصلاح وادرج الثالث في القسم الاول وادرج الاشكال
 على الجمهور بقوله ولا ينافي ذلك اي لا يستقيم ما ذكره
 من الاطلاق من غير تفصيل في طريق الحديث ان ما جمعهم
 او المصريحين بالحدود وبزيادة قوله الذين يثبتون في
 الصحيح ان لا يكون اي الحديث او راو يد شاذ اذ انه على
 تقدير قبول الزيادة مطلقا يلزم رد الصحيح مع ان الحديث
 يعوز به الصحيح **ففيما يفتشرون الشذوذ** وفيما يفتشرون
 الثقة من هو اوثق منه فبما ان مطلق الشذوذ ليس
 منافيا للصحة كما سبق اليه الاشارة قيل مجرد اشتراط عدم
 الشذوذ المضمرا ذكر في الصحيح لا ينافي في قبول الزيادة
 مطلقا لعدم انحصار المقول في الصحيح بل منه الحسن وانما

المتناهي اشتراطه في الصحيح والحسن جميعا واجيب بان
 اشتراطه في الحسن ايضا كمراده كما يدل عليه قوله الا في وكذا
 الحسن وفي حاشية التلمذ عند قوله ولا يشاي ذكر الخ
 قال المص في تقريره لانه المتخالف تصديق علي زيادة هـ
 لا تنافيها فلا يحسن اطلاق وليس الشاذ ما يخالفه فلذلك
 قيدت بقولنا لم يقع منافية قلت ليس فيها زيادة
 فائدة وما في الشرح غير هذا والعجب من الغفل ذلك
 اي الشرط الذي ذكره المحدثون في الصحيح ان لا يكون شاذ
 بان اصله ولم يذكره بفعله انقل الشاذ ان تركه على ذكر منه
 له كذا في شرح العلوم فلا يرد انه لا يؤخذ على الغفلة
 منهم اي من المحدثين بيان لمن اغفل وغفل شارح هنا عن
 المعنى المراد بذلك فتا له ما تركه قبول الزيادة مطلقا
 انتهى في بطلان قوله الشرح مع اعترافه ان الغفلة منهم في وضع
 اخر باشتراط انتفاء الشذوذ في حمل الحديث الصحيح
 اي تعريفه وكذا وفي نسخة صحيحة وكذلك الحسن بالجر
 على انه عطف على الصحيح وبالرفع وهو الصحيح على انه مبتدأ
 قدم خبره اي وجه الحسن بشرط بانتفاء الشذوذ
 كما سبق في حد الصحيح قال التلمذ قال المص اعاده اي
 الصحيح لا يدل ذكر الحسن فانه اول ما يشترط في الصحيح
 انتهى وحاصله ان الكلام ان الملازم كذهب من يقول بالزيادة
 مطلقا مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ مطلقا ان
 يفصل او يفصل والمنقول عن ائمة الحديث المتقدمين
 كعبه الرحمن ممدية يقع عليهم وتكون المتأخرين

المتخينة

العقبية ويحيى القفال بفتح الفاء وتشديد الطاء
 واحمد بن حنبل ويحيى بن معين بفتح الميم وكثير عيسى
 وعلي بن المديني بكسر الهمزة والفتحة والياء ساكنة مشوب
 الى المدينة المنورة على الصحيح والبخاري كذا في روضة
 بضم راءه يكون الرازي وانما حاتم بكسر الفوقية
 والهمزة بفتح نون الشاي بالمد والقصر مشوب الى
 بفتح النون والاهتمام بكسر ونا بالمد مشهور في خراسان
 واكد ارقطبي بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة
 الى الحملة ببغداد وغيرهم اي غير المذكورين المستفاد
 من قوله كعبه الرحمن فيقول التكايد او الغفلة باعتراف
 ان غيرهم ليسوا في مرتبتهم كما قيل في قول الصريين من نحو
 حبيب واخوانه اعتبار الترجيح بالرفع على انه خبر
 المنقول والجملة الحالية فيما يتعلق بتعلق بالاغتبار
 او الترجيح اي في حكم يتعلق بالزيادة اي اذا كانت
 منافية وغيرهما مما يعارض كما سبق ولا يعرف بالبيان
 للمجهول وضمنه معنى التقليل ولا يتفاد عن احد منهم
 اطلاق قوله الزيادة اي ولو سمع من يلقنهم وفيه
 من المطابقة ان زيادة الثقة مقبولة فاذا اطلاق
 امرزاد على التبيين الله هو اعتبار الترجيح والحق
 مرد كذا في من ذلك الوجه اطلاق كثير من الساقية
 اي التابعين للتأخر المشوب الى جده شلق القول بالنصب
 بقوله زيادة الثقة المتأخر لتفسير المحدثين الشذوذ
 بخالفه الثقة من هو او ثبوته اللازم من انه لا يقبل زيادة

هذا الفرد من الثقة مع ان نفي الشافعي يدل على غير
 ما دللنا على عدم اطلاق القول بقوله ما يقتضيه
 وجه الامعية ان في كلام الشافعي وحده التصريح وهذا قد
 لم يصرح به بل لزم مما اعترف به فيقال التمسك ليس هذا
 محل ما ذكره امامهم لانه فيمن يثبت ضبطهم وكلامهم في
 الثقة وهو عندهم العدل الصابط فلا يعجزوا عنه اي
 الشافعي قال في استلامه على ما يعتز به حال الراوي
 على ما تعلق بكلامه في التمسك متعلق بغيره ما نفي
 بالرفع اي ما هو كلام الشافعي بلفظه او ما هذا نصه
 وهو تأكيد لما سبق وهو مقول قال وما بعده يدل على
 وقايدته انه لا يثبتهم انه نقل بالمعنى قال محسن كلمة
 ما في نصه مقول قال ونصه مبتدأ خبره وما بعده
 اي قوله ويكون الخ والجملة صلة ما او صفته والمعنى ان
 الشافعي قال كلاما نصه ومعناه القطعي قولنا ويكون الخ
 وعلى هذا فالمنقول ليس عبارة الشافعي بل محمله ما كان
 محل عمل انه عبارة لا يخلو الكلام من كذا وكذا وهو قوله
 ما نصه بل الاو كى تركه لا ينام بخلاف المقصود فليست
 وفيه انه كان يقوت المقصود كما قدمناه مع انه لو لم يقبل
 ما نصه لكان نصه لقوله السابق مع انه نفي الشافعي وقوله
 الاخر انتهى كلامه فتمت برؤنا مل والحق
 ان الايمان ويكون اي الراوي اذا اشرك بكسر الراء احد
 من الحفاظ لم يخالفه ان حقه ان لا يخالفه الراوي
 لا بالزيادة ولا بالنقصان وقبل معناه اذا اشرك لم يكن

مخالفنا

مخالفا له اذ المراد بالشركة هي الشركة في التمام فان
 خالفه اي الراوي مخالفا ولم يراع ما هو حقه بخالفه
 بعد شركة في اصل الرواية فالمخالفة بالنقصان مقبولة
 وبالزيادة مردودة وهذا معنى قوله فوحدنا بالفا
 التعمينية او التفصيلية حديث اي الراوي انقص
 من رواية الحفاظ كانه في ذلك اي وحدنا المخالفة
 بالنقصان دليل على صحة خرج حديثه بفتح الميم
 والراي خروجه وظهوره او سنده وضبطه في بعض
 الشروح بضم الميم وتشديد الراء وصره بالراء في بيان
 الحكم عام والمخرج خاص كالتجاري ونحوه من المصنفين
 مع انه لا يقال ذلك على صحة الراوي وانما كان التقصير
 دليلا على صحة حديثه لاحتماله في روايته قبل هذا اذا
 لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحفاظ وانما اذا كان
 منافيا لما رواه الحفاظ ومخالا لمقصود الحفاظ في
 ذلك حديثه ومن خالف اي الراوي ما وسعت اي ما ذكرته
 من وحدنا حديثه انقصنا اي يكون زائدا او كذا ما يكون
 ما وصفا كما سبق ويشير اليه قول الشيخ فيما بعد قد خلت
 الخ فانه يدل على ان النقص ليس محض زيادة
 اضرد لك اي ما ذكر من المخالفة بالزيادة حديثه
 وفيها انه هو ان الزيادة على الحفاظ مطلقة غير
 مقبولة مع ان المضر هو انما هو الزيادة المضافي للاول
 انتهى كلامه قبل حاصل كلامه رضي الله عنه ان العدل الذي
 لم يعرف ضبطا اذا عرض حديثه على حديث من شاركه من

من الحفاظ فلم يخالفه كان منا بطاوتين انه ثقة لانه
جمع مع العدد التي الضبط وان خالفه تبين انه غير
صائب فليس بثقة لانه توهيمه اولى من توهيم الحفاظ
واذا كان كلامه رخصي الله عنه فيما لم يعرف منه خطه
فلا ينافيه اطلاق اصحابه قبول زيادة الثقة
والله اعلم ومقتضى اي ما يقتضيه كلام الامام
انه اي الراوي اذا خالف اي احد من الحفاظ فحكم
حديثه اي حديث الراوي ازيد اي من حديث الحفاظ
اضرب ذلك اي وجد ان مخالفة بالزيادة بحديث اي
حديث الراوي فذلك اي كلام الامام علي ان زيادة
العدل عند ان يذهب لا يلزم قبولها مطلقا
وفيه انه باطلا في الثاني ما اختاره الشيخ من ان الزيادة
مقبولة في كل ما يقع فيها من هو وثق وبخالف القواعد
المشهوره من ان الشيخ مقدم على الثاني فكيف على السادة
فان من حفظ حجة على من لم يحفظ وانما يقبل من الحفاظ
بغير قبول الزيادة كون من رواه حافظا قاله العلامة
شرط ابو بكر الصيرفي من الشافعية وكذا الحنلي في قبول
الزيادة كون من رواه حافظا انتهى وهذا لا ينافي اطلاق
اصحابه القول بقبول الزيادة فان الخلاف عند من في زيادة
من لم يعرف بالحفظ وامان من عرف بالحفظ وهو المراد بكونه
ثقة اي عدلا بلا خلاف عند من هو في قبول زيادته
مع احتمال الاطلاق والتقييد بكونه لا يخالف من هو وثق
منه وهذا ما سألنا شيخنا في ما علم بحال وما في قال المحسن

بشرط

فان

فان قلت كيف جعله من مدلول كلام الشافعي مع انه
لم يذكره وكيف جعل فضلا بينه وبين مدعيه عامة قلت
هو من مدلوله باعتبار انه لما خصص المصنف بالحفظ الراوي
الحافظ فقد دل على ان زيادته الحافظ مقبولة فان
قلت ان كان ان المراد ان الزيادة مطلقة
تقبل من الحافظ برده عليه ان زيادة الحافظ اذا كانت
سابقة لحافظ اخر يلزم ان لا يقبل وان اراد ان يقبل
في الجملة من الحافظ برده عليه ان الزيادة الثقة على الثقة
والتصا مقبولة فلا يستقيم المحرر قلت يمكن
المراد من خص قبول الزيادة كما خص عدم رد ها عليه لكن
هذا الجواب انما يتم اذا ادعى ان حافظا لا يكون او وثق من
حافظ مع انه يتفاوت حال الحفاظ والزيادة المتأينة
من المرجوح مردودة فانه اي الشافعي وهو دليل بقوله
لا يلزم قبولها مطلقا عن ان يكون حديث هذا الخالف
انقص من حديث من خالفه من الحفاظ الظاهر ان من ينافي
من وفيه ان هذا دليل من الشيخ الى مذهبه من التقييد في مخالفة
المردودة بالوثق والافلاذ لانه في كلام الشافعي على
ذلك بل قوله اذا شكا احد من الحفاظ صرح على خلافه ان
فيتمتع ان يكون من تعصية وجعل اي الشافعي يقتضيه
عند الراوي من الحديث دليل على صحة اي صحة
حديثه وكذا منبسط لانه اي نقصان حديثه يدل على كونه
بشك يدار اي طلبه الاولي والاعرج قاله تلميذه لا يجوز
ان يكون نقصانه عن الحافظ دليل على نقصان حفظه انتهى

والجواب ان هذا قيل لم يعرف بالحفظ فانه لا يقتصر من الحديث
 علم انه تخري واجتهاد فيكون مقتضاه بالاجتهاد فينبغي
 ولا يخالف قولهم من حفظ حجة على من لم يحفظ اي من حفظ من
 الحفاظ المعروفة بالحفظ او ثبتت خالف من او ثوق فيه
 وجعل اي الشافعي ما عدا ذلك اي النقصان مضر بحديثه
 وقد ثبت فيه اي فيما عدا ذلك الزيادة وانما قال ذلك
 الزيادة لانه النقصان ايضا قد يكون مضر كما ذكرناه
 اي الزيادة عنده اي الشافعي مقبولة مطلقا اي اعم
 مما ان يكون الراوي مخالفا لحافظ او لم هو او وثق او لمثله
 علم صنعة اوله لم تكن اي الزيادة المذكورة مضر بحديث
 صاحبها لاجل ما اشتهر به على ضعف مخرج حديثه والله اعلم
 قال تلميذه اذ اصل كلام الامام علي ما يخرج فيه فظاهره قبول
 منع الزيادة مطلقا لا على التفصيل المذكور وسنذكر من
 سوق الكلام في قوله زيادة روايتها الى هنا ان مخالفة
 من حيث الزيادة ان يزيد الثقة مخالفا لم هو او وثق
 مستلزم لزيد الضعيف مخالفا للثقة والواقع ان المراد
 مجرد مخالفة الثابت والظاهر ان كلام الامام يدل على النوع
 الثاني وهو ان يزيد الضعيف مخالفا للثقة ويغيرهم
 منه مخالفا لا وثق بالاول ويخرج منه مخالفة الثقة
 للثقة من اطلق فنورد زيادة الثقة فقد خالف الامام
 وكذا من قبله بالنوع الاول فقامل فانه موضع ذلك
 فان خالف ابا الراوي والمراد الراوي الصحيح والحسن
 بالزيادة او النقصان السند والمتر على ذكر السماع

بارج

بارج اي سب وجود لا وارجح حالة المخالفة منه
 اي من الراوي المخالف للرجوح فخرج المساوي لما فيه
 من التوقف لمزيد صنعة متعلق بارجح او كثرة عدد
 وان كان كل منهم دونه في الحفظ والاعتقاد لانه العدد
 الكثير اولى بالحفظ من الواحد ونظروا الخطا للواحد
 اكثر منه للجماعة او غيره لك من وجود الترجيح كما في
 التيسيرات ذكرها ومن جعلها ثقة الراوي وعلو سنده
 وكونه في كتاب تلقاه الامة بالقبول للتلازم والراجح
 اي من الحديثين المتخالفين يقد له اي في عرف المحققين
 المحفوظ لانه الغالب انه محفوظ عن الخطا ومقابلته بكسر
 الباء اي تقبضه وهو الرجوح يقال له الشاذ لانما يفرد
 عن رواية تقنية الرواة وبعد عن باب الترجيح مثال ذلك
 اي مثال السندون في السند ما رواه الترمذي والنسائي
 وابن ماجة من طريق ابن عبيدة بن عبد العزيز وفيه التقنية
 الاولى وهو سفيان وثقه لهما في جليل او من بالتحليل
 عن عمرو بن دينار عن عوسجة بن ميمونة عن رسول الله
 ميمونة وجيمع عن ابن عباس ان رجلا توفي بعثتين ولشد به
 القائل كسوره وفيه التقنية اي مات على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الي في زمانه ولم يزد اي لم يترك وارثا
 الا تولى اي معتقده بالقبول اي الرجل اعتقده اي بذلك الرجل
 مالا لغيره يثبته في اعدائه مثلنا ومثله فقال صلى الله عليه وسلم
 هله اخذ والوالا غلام اعتقده فجعل صلى الله عليه وسلم
 ميراثه له كذا في فرائض الشكاة وتابع ابن عبيدة

بالنسبة على انه نفوذ مقدم على وصلة اي على فعل هذا الحديث الى ان عباس
ابن جريح الجبيل مصنف در رفع ابن علي الله فاعل وغيره عطف عليه وخالفه
اي لم يملكه ولا يجرى وغيره خارج في يد فرواه ان مراسلا عن عمرو بن دينار
عن عروة بن مسعود عن ابن عباس قال ابو احاتم الجعفي في حديث لا يجيء
تخريجه من هذا الحديث يطلع على مجموع كلام الراوي المركب من الرواة وكلاهما
على الله عليه ولم يأت كلاما في نسخة والضمير راجع الى الحاشية في رواية
من اهل العدل والوسط ومع ذلك في رواية اخرى من موصول
صليها به اورد باعتبار لفظ من في نسخة من جهة رعاية المعنى من هو مستل
خبر ما كثر عند راسد اي من جوار قال التلميذ لما في المثال ان يكون
بمن خالف في الثقة غير هذه الامور من الشذوذ ونحوه انما
هي دافعة بالذات على المتن لما فيه ادين طريقة ما يقتضيه
المتن ويمكن دفعه بان تعدد المثال غير لازم وبانه من باب
الاكتفاء وبانه اذا كانت المصلحة في السند فمقتضى احكامه
فكيف اذا كانت في المتن وبان المصلحة في المتن فادارة
وبالتقاييد كلها كل واحد وبالمضاهاة من بحث زيادة الثقة
ثم مثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق
ايام اكل وشرب فان الحديث من جميع طرقه بدونه وانما جازها
موسم من شاي من رباح من ابيه عن عديته من غمار كما اشار اليه
ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا كثرت كانت اثبت من الواح
الشاذ وقد يهتم الحافظ احيانا على انه قد صحح حديثه وسحق
خرجه عن ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي
انه حسن صحيح قلنا لعلمهم غفوا عن شذوذ المتن ونظروا الى الاسانيد
فقط فحاشوا عليه باحكامهم اسئل هذا يقع كثيرا من اهل العدينية

انهم

انهم ياتون بوجه صحيح من الاعراب لكنه اذا لوحظ المعنى يتبين
انه على خلاف الصواب وذلك الاستلزام وكان ذلك لا ينافي زيادة
ثقة غير منافية لامكان جعلها على خاصية عرفة انتهى ويريد
ان الصوم لم يتركوه ولا غيرهم مستنون ولا يجيء بعد وجوبه
من وجود الاوك اطلاقا يوم عرفة والثالث ان الكراهة
مختصة بمن تجوز عن ذكره والدعا ومن لم يكن عليه صوم لقرا
والتمتع والثالث ان الكراهة في يوم عرفة تنزع بعبادة
بالالتحاق والصوم في ايام التشريق حرام بالاجماع فلا
مناسبة لذكره معها وعرف اي علم علما جزئيا ولذا لا يقال
لده عارف من هذا انتظر يراي المرسوم في ضمن المتن
والمتراد به تقرب من المتن حيث فرع قوله فان حلف على قوله
وزيادة راويها الى الحسن الصحيح فعلم ان فاعله انما هو راوي
الحسن والصحيح وهو مقبول لانه تقرب من الشيخ لان الحكم يكون
راوي في مثال محض ثقة ومقبول لا يدل على وجوب كونه
مقبولا في جميع الصور كذا الحكم يكون راويا في حديث
لا يلزم منه كونه غير مقبول في جميع الاحوال ولذا قال فيما
سبق فساد بزبد من اهل العدالة والضبط الخواص المأمور
ان تحقق ما ذكرنا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا
اي في نفس المتن او في سنده بالزيادة او النقصان او في منه
اي في السبب حقيقة او حكما كما في التعداد وفي كلام الشرح
الشاذة الى ذلك حيث قال يارحم من اذ يفهم منه ان المخالف
ينبغي ان يكون له رجحان من الجهات المذكورة والمراد
بالمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ بالمعنى المذكور

المعرفة العلم الجرح

هذا الخصم تادكري في تعريف الصحيح قبل هذا امنا فاما سيقوم
 حصر المقتول في أربعة أقسام الصحيح والحق يقسمها مع
 بقي الشدة وذلك المعنى الاعم في تعريفها واجب بان حصر
 فيما سبق المروي المقتول فيها وهما انما جعل راوي الشاهد
 اي الراي بد على الحسن والصحيح بسبب المخالفة لمن هو اوثق
 مقبولا ولا يلزم من مقبولية الراي مقبولية المروي عنه
 فلا ياتي وهذا اي الذي قرنا هو المعتمد في تعريف
 الشاهد بحسب الاصطلاح اي المطابق للمعنى القوي
 الذي هو المتفرد وبه عرف الشاهد واهل الحجاز وقال
 الخليلي وعلية حفاظ الحديث الشاهد باليسر له الاستاد
 ولعله يشهد به شئ ثقة او غيره لما كان عن غير ثقة متروكا
 لا يقبل وما كان عن ثقة يوقف ولا يجهل به فلم يعتبر المخالف
 ولا اقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاهد هو الحديث الذي
 يتفرد به ثقة من الثقات وليس له اصل يتابع له تدعيم
 الثقة فلم يعتبر المخالفة ولكن قدده بالثقة قال ابراهيم
 لما حكى الشاهد في عليه بالشدة وذلك فلا اشكال فيه واما
 ما ذكره اي الخليلي والحاكم فيشكل بما يقره به العدل والمواظ
 الضابط كحديث انما الاعمال بالنية وحديث انه يبع
 الولا وهبته وان وقعت المخالفة كذا في نسخة مصححة
 وفي نسخة الواو متن في الثاني شرح مع الضعيف بان كان
 الراي في المخالف من ضعف الشرح حفظه او جهلته او نحوها
 وهذا الشاهد ضعيف ام لا والظاهر ان الشاهد والمنكر كلاهما
 ضعيف لكن الشاهد راوي قد يكون مقبولا والمنكر راوي ضعيف

قال الراي

قال الراي اي من الحديثين بقا له اي عند الحديثين المعروف
 لكونه معروفا عندهم ومثلا بلما يصدق به يقال له اي
 عندهم المنكر لانهم انكروه وقالوا لا يستجوي فانكرنا رواه
 الضعيف بخلاف مثاله اي المنكر ما رواه ابن ابي حاتم
 من طريق جيب وفي نسخة نعم خاسمة وقدره واحدة
 ونشد يد تحية مكسورة ابن حبيب بفتح فكسر وهو اخو
 حمزة ابن جيب وفي نسخة نعم الخال المجرى وقدره واحدة
 وسكون الياء في الثلاثة والظاهر انه سهو قلم الزيادة نشد
 التحية بايع الزيت او ضاعه الموقوف بضم ميم وسكون
 قاف وهز في آخره يبدل على مذهبه ونفا وهو امام الفراء
 ومن انتاخ التابعين عرض له فليبدله ما في يوم حار
 فاني نورعنا وقال انا لا اخذ احرا على القرآن ارجوا
 بذلك الفردوس قرا على جعفر الصادق باسناده المسمى
 بسلسلة الذهب وعلي جماعة اخرى رضي الله عنهم اجمعين
 والخاص بالاداءه روي عن ابي اسحاق اي السبيعي
 بفتح ميم وكسر موحدة بعد ها ياء ساكنة ثم عين ميملة
 عن العيزار بفتح ميملة وسكون تحية والفيزر براء ورا
 ابن حزميت بضم ميملة ورا مفتوحة ويا ساكنة بعد ها
 متانة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من اقام الصلاة ايام المكتوبة واتي اياها على الركعة
 اي المفروضة وحج ابي بيت الله الحرام ووقف بالشاعر العظيم
 وصام ايام شهر رمضان بالتام وقدره الضعيف بفتح القا
 والراي اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة

اي رواه اذ لا سلام قال ابو حاتم في معجمه هو الحديث
 المذكور منكر اي بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا
 لان غيره اي غير حبيب من الثقات اي الذين رووا هذا
 الحديث ورواه افرديا عن ابي حاتم عن ابي حاتم موقر
 اي على ابن عباس رواه حبيب مرفوعا وهو اي وغير
 حبيب المعروف اي هذا المنكر في تعاليله نظر لانه لا يرد على
 ان الضعيف معتبر في المنكر قال ابن الصلاح المنكر قسما
 الاول الفرد المخالف لما رواه الثقات والثاني الفرد الذي
 ليس له راوية من الثقات لا نقان ما يحتل معه ثقة وقال
 التلمذ هذا خلاف ما قدمه عن الشافعي لانه التقصان
 من جهة بيته ولم يكن ذلك ليل تحريمه عرف ان المراد
 ما قلته لا ما فهمه المصنفين ويمكن دفعه بان كلامه هناك
 مبني على زيادة في المتن وهنا على زيادته في الاسناد
 مع ان الظاهر من كلام الشافعي انه اراد به من لم يعرف كونه
 ثقة كما استحسن الكلام في وانه اعلم وعرف بمطاري بما
 ذكرناه من التقدير الاول على الفرق بين السناد والمنكر اذ بين
 السناد والمنكر عموميا وخصوصيا من وجه اي بمجموع المفهوم
 وهو ان يعتبر في كل منهما شي لا يعتبر في الاخر وبغير ذلك
 شي اخر حيث اعتبر في كليهما مخالفة الاربع وفي السناد
 مقولية الراوي وفي المنكر ضعفه واما بحسب الصدوق
 فيهما ما بينة كلية فان دفع اعتراض التلمذ به بان يشترط
 في العموم والخصوص من وجه ان يكون بين المذكورين مادة
 اجتماع يصدق فيها كل منهما وليس المذكور منهما كذا وما

ثقة

ذكره

ذكره في ترجمته ليس على حده عند القوم انتهى وكان
 الدفع ان النسبة تعتبر تارة بحسب الصدوق وتارة بحسب
 الوجود كما في القضايا وتارة بحسب المفهوم كما يقال
 المفهوم ان لم يشارك في ذاتي فتباينان والافان
 تشارك في جميع الذاتيات فتباينان كالحمد والمجود
 وان شارك احداهما الاخر في ذاتيات دون العكس فيهما
 عموم وخصوص مطلقا وان تشارك في بعضهما في بعضهما
 عموم وخصوص من وجه كما في شرح الطالع للأصري
 وعلى الاصطلاح الاخير تنزل كلام المصنف ان يقال اراد ان
 بينهما عموميا وخصوصيا من وجه لغة معني اجتماعيهما
 من وجه واقتراعهما من وجه ويؤيده قوله لا بينهما
 اجتماعا في اشتراط مخالفة ذاتي اوراقا في ان
 السناد رواية ثقة بالامانة وفي نسخة راوية
 ثقة وصدوقا في الجرح والرفع اعلم يتقل عنه كذب لكنه
 غير ضابط والمنكر رواية ضعيفة بالامانة وفي نسخة
 راوية ضعيفة اي بسو حفظه او بحالته او بحود ذلك على
 ما ذكره الشيخ اوي وقيل ليس ثقة ولا صدوقا وقد عطل
 اي عن هذا الاسم طلاح او عن هذا التحقيق من سوي
 اراد به ابن الصلاح فانه سوي بينهما حيث لم يميز بينهما
 وقال المنكر معني السناد قال التلمذ قد اختلفوا في غير
 موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره
 ومن ذلك حديث شرح الخاتم حيث قال ابو داود وهذا
 حديث منكر مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة اجمع

اي دخول لا وليا سلام قال ابو حاتم في محروجه هو الحديث
 المذكور منكر اي بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا
 لان غيره اي غير حبيب من الثقات اي الذين رووا هذا
 الحديث رواه افرد باعتبار لفظ غير عن اي لم يوافق موقوف
 الي علي بن عباس روى رواه حبيب مروي عن عاصم بن علي وغيره
 حبيب المعروف اي ضد المنكر في تعابيره نظر لانه لا يزل على
 ان النصف معتبر في المنكر قال ابن الصلاح المنكر قسمان
 الاول الفرد المخالف لما رواه الثقات والثاني الفرد الذي
 ليس له راويه من الثقات الانفاق ما يختل مع غيره وقيل
 التلميد هذا خلاف ما قدمه عن الشافعي لانه الثقاتان
 صرح به فيهما ولم يكن ذلك ليل تحريمه به غرض ان المراد
 ما قلته لا ما فهمه المصنف انتهى يمكن دفعه بان كلامه هناك
 مبني على زيادة في المنز وهما على زيادة في الاسناد
 مع ان الظاهر من كلام الشافعي انه اراد به من لم يعرف كونه
 ثقة كما استمعنا الكلام فيروا عنه اعلم وعرف بهما اي بما
 ذكرناه من التفرس والاداء على الفرق بين السناد والمنكر ان
 السناد والمنكر عموميا وخصوصيا من وجه اي بحسب المقوم
 وهو ان يعتبر في كل منهما شي لا يعتبر في الاخر وبغير في كليهما
 شي اخر حيث اعتبر في كليهما مخالفة الارواح وفي السناد
 مقبولية الراوي وفي المنكر ضعفه واما بحسب الصدق
 فيهما ما بينة كلية فان دفع اعتراض تلميذه بانه يشترط
 في العموم والخصوص من وجه ان يكون بين المذكورين مادة
 اجتماع يصدق فيهما كل منهما وليس المذكور منهما كذلك وما

الثقة

ذكره

ذكره في توجيهه ليس على حده عند الضوم انتهى ويان
 الدفع ان النسبة تعتبر تارة بحسب الصدق وتارة بحسب
 الوجود كما في القضايا وتارة بحسب المقوم كما يقال
 المقوم ان لم يشارك في ذاتي فتساياذ والاقان
 تشارك في جميع الذاتيات فتساوياذ كالحرد والمحدود
 وان شارك احدهما الاخر في ذاتية دون العكس فيهما
 عموم وخصوص مطلقا وان تشارك في بعضهما فيهما
 عموم وخصوص من وجه كذا في شرح المطالع للأصوري
 وعلي الاصطلاح الاخير تنزل كلام المصنف اذ يقال اراد ان
 بينهما عموم مطلقا وخصوصا من وجه لغة بمعنى اجتماعهما
 من وجه واقتراهما من وجه ويؤيده قوله لا يميز بينهما
 لاجتماعهما في اشتراط المجامعة واقتراهما في ان
 السناد رواية ثقة بالاضافة وفي النسبة راويه
 ثقة او صدوق بالجور والرفع اعلم يتقل عنه كذا لكنه
 غير ضابط والمنكر رواية ضعيفة بالاضافة وفي نسبه
 راويه ضعيف اي بسوء حفظه او بحالته او بخوذه لذكره على
 ما ذكره السخاوي وقيل ليس ثقة ولا صدوقا وقد عفا
 اي عن هذا الامة طلاح او عن هذا التحقيق من سوي
 اراد به ابن الصلاح فانه سوي بينهما حيث لم يميز بينهما
 وقال المنكر يعني السناد قال التلميذ قد اطلقوا في غير
 موضع التباينة على رواية الثقة مخالفا لغيره
 ومن ذلك حديث نزاع الحاشي حيث قال ابو داود وهذا
 حديث منكر مع انه رواية همام بن يحيى وهو ثقة اجمع

به اهل الصيغة قلته العبرة في الاصطلاح للاغلب فاذا جاز
 خلافة يوؤك مع انه يمتثل ان لا يكون هناك ثقة عند
 الجيد او دلالة مجتهد لا يجب عليه تقليد غيره ثم قال
 وفي عبارة الشافعي ما يفيد في هذا الحديث بعينه انه
 يقابل المحفوظ وكان المحفوظ والمعروف ليسا بغير
 حقيقيين عنهما افراد مخصوصة عندهم وانما هي الفاظ
 تستعمل في التصديق وانما علم الحكماء انما هو اعم
 من توافق ما عندهم انتهى وانه كقوله منقول لا يروى
 اصطلاحه على اكثر المقامات لانهم يكونون مذهباً للتحقق
 وبالله التوفيق وما تقدم ذكره من الفرد الواحد
 عاطفة للمتن على المتن وللشرح على الشرح فباعتبار
 المتن يرفع الفرد وما عتاد الشرح يخضع ومثل هذا المنهج
 لا يستحسنه المحققون لكنه لما عتب الشرح على المتن
 ومعه كتاب واحد ساع له ذلك ولو قال والمتقدم ذكره
 وهو الفرد لكان اولى وقوله النسبي بكرر النون وسكو
 السين نسبة الى النسبة المقابلة للمحقق التي يعبر
 عنها المحدثون بالفرد المطلق ان شرطه دخلت على الشرح
 والمتن وحده بعد طر كونه فرداً في انسياقها
 الفرد المطلق لما بعد ما يخرج عن كونه فرداً كما قبل
 وفيه بحثان في قدر التحقيق واقفه اي تابع راويه غيره
 اي غير راويه فذلك الغير هو راو اخر يد عليه قوله
 فيما بعد بعد متابعا وهو عبدالله فهو اعند ذلك الغير
 المتابع اي متابعه او المتابع له اي الحديث بكل لوحدة

وفي

وفي نسخة النسخ الموحدة وهو مستدرك فانه قد شـ
 لم يجعل هو را جعاً الى الفرد ويكون المتابع حبيباً
 بفتح الباء كما يقتضيه سوق الكلام سابقاً حيث يعود الفهم
 الى الفرد ولا يخفى حيث جعل الشاهد صفة الحديث لا الراوي
 ويجوز ان يجعل ضمير هو رايد الى ما يرويه ذلك الغير
 والشاهد والمتابع صفة الحديث لا الراوي قلت
 لعلة مجرد اصطلاح فان قيل لم قيد الفرد بالنسبي
 مع ان المتابع بهذا المعنى يوحد للفرد المطلق ايضا فانه
 ان كان وحده للراوي عن صحابي بعد نظر انفراد شريك
 عن ذلك الصحابي فهو المتابع وان كان عن صحابي آخر
 فهو الشاهد يقال سكتنا ذلك ولعله ساعى الى اصطلاح
 فانه في اصطلاحهم يختص بالفرد النسبي والمتابعة على
 مراتب وان كان كلاًهما الى مرتبتين لانهما ان حصلت
 للراوي نفسه اي دون شيخه فضلاً عن ان يكون مع شيخه
 فهم اي المتابعة التامة اليها الكاملة المحققة بالنسبة
 وان حصلت اي المتابعة لشيخه اي دون الراوي فمن
 افرقه اي فوق شيخه من صاحبه في القاصرة وحاصل
 كلامه ان الراوي كالفرد في ان الشاهد ان شؤك من راو
 فرواه من شيخه او شؤك شيخه من فوقه الى اخر السند فهو
 المتابع فالاول هو المتابعة التامة ولا بد في كونها تامة
 من اتفاقها في السند الى النبي صلى الله عليه وسلم فانه توجب
 وفادته ولو في الصحابي فلا تكون تامة والثاني ان لغيره
 بولها قرنت فمما كانت اتم من التي بعدها وقد يسمى الاخر شاهد

الذكر شبيهه تابعاً أكثر ويستفاد منها أي من المتابعة تامة
كانت أو قاصرة التقوية أي للمتابع بفتح الباء مثال
المتابعة أي التامة للتامة والقاصرة ما رواه ٥٥
الشافعي في الام اسم كتاب له عن مالك عن عبد الله
ابن رباح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
أي من ان النبي هو بيان لما رواه ويجوز ان يجعل ان النبي
يدل لما رواه قال الشافعي أي جسيمة تارة أو أقله
تسع وعشرون وهذا محقق وفيه تحلل طلب الهلال ليلة
ثلاثين أو قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فإذا كان الأمر
كذلك فلا تقوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا
ولو برؤية عدل أو هلال أو هلال رمضان فالام
للمعتمد ولا تقطروا أي لا تخطوا أي افطرا رمضان بأن
تتركوا صيامه وتصلوا صلاة غير الفطر وكذا حتى تروا
أي الهلال والراد هلاله شوال الخان غم بضم الغين وتشديد
الميم أي خفي على رمضان عليكم أي على جميعكم وخبر
فأكملوا العدة أي اتوا عدد أيام شهر شعبان ثلاثين يوماً
فقد أوفى لسنن وهذا الحديث بهذا اللفظ أي الذي
تقدم فلن قوم أي وهو ان الشافعي تفرد به أي بلفظه
عن مالك فعدود أي يجعل القوم الحديث المذكور معدوداً
في غرابيه أي غراب الشافعي جمع غراب وهو الحديث الذي
يتفرد به بعض الرواة والحديث الذي يفرد فيه بعضهم
بما رواه كوفي غيره إمامي متقدم أو في أسناده ثم انما طعنوا
هذا الظن بالشافعي لان أصحاب مالك أي بفتيهم روى

أي

أي الحديث عنه أي عن مالك بهذا الأسناد أي الذي
أسنده الشافعي أي النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ فان
عن عليكم أي هلال رمضان فافطروا بضم الراء
وكسرها وقبل الضم خطا بقال قد لا يشرع بالتحقيق
أي قدره بالتشديد قد لا يفتق قد لا يفتق قد لا يفتق
كذا في شهر العلوم فالتعني قد روى له أي لاجل تحقيق
هلال رمضان عدد أيام شهر رمضان حتى تكلوه ثلاثين
يوماً ثم صوموا رمضان ولو لم تروا هلاله حينئذ فليتم
وخبره إذا المقصود من الرواية العلم اليقيني وهو ما
برؤية الهلال عند تقصيص الشهر أو ما يحصل كال
الشهر وحاصل معناه اتوا شهر شعبان ثلاثين فوافقوا
صلى الله عليه وسلم فأكملوا العدة ثلاثين في المعنى وقيل
معناه قد روى مالك القرطبي يدكم على ان الشهر
تسع وعشرون أو ثلاثون قال ابن شريح هذا خطاب لمن
خضعه الله تعالى بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطا
للعامن الذي لم تعن به كذا في النهاية ونقل عنه محسن القول
ابن شريح ومن سبقه وتبعه باطل لمخالفتهم الإجماع على
عدم الاعتداد بقوله المجتهد ولو اتفقوا على أنه برجي ●
ولقوله تعالى مخاطباً بغير إمامة أخرج للناس خطا بعاما
من شهر منكم الشهر فليصمه ولقوله صلى الله عليه وسلم صوما
بالخطاب العام لرويته وأفطروا الرويته ولما في نفس هذا
الحديث لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروا
ولقوله صلى الله عليه وسلم أنا إمامكم لا تكذب ولا تحسب

قال الطبري لعلنا نعرفه الشهر ثبت الى الكتاب والحق
 كما نرى اهل الصوم انتهى في قول لو صام المقيم رمضان قبل
 رويته بنا على معرفته يكون عاميا ولا يحسب عن صومه ولو
 جعل القطر بنا على رعيه يكون فاسقا ويجب عليه الفارة
 في فعله وان عد الاقطار حلالا فرضا عن عده واجبا كما
 كافر ومن الغريب انه جعل المقيم من الخواص والبقية عامة
 لم يفرق بينه واعزب منه نقل صاحب النهاية قوله وسكرته
 عليه الموهوم منه قوله فانه لا يحل لاحد نقل كلامه بالنية الرد
 الرد عليه واما ما ذكره بعض علماءنا عن محمد بن قيس ان
 كان يبال المقيمين ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك
 جماعة منهم فلعله محمول على ما يكون الا حوط فيما عتبارا
 بعلية النظم ولذا اتركوا الصريح في كتاب الصوم قول من
 قال يرجع الى قول اهل الكتاب عند الاشتباه بعد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من لبى كاهنا او عرافا فصدقه
 بما يقول فقد كفر بما اترك على محمد وقال في التهذيب يجب
 صوم رمضان بروية الغلاة او باتكال شعبان ثلاثين
 يوما ولا يجوز تقليد المقيم في حساب لاني الصوم ولا في الاقطار
 واما ما نقل عن الشارح انية هذا للشيخ ان يعمل بحسابه
 فقيههم ان احدهما انه يجوز والشايد لا يجوز اقول الصحيح
 ان الاول لا يجوز للحديث السابق فانه اذا كان كاذبا لا يجوز
 تقديره في حق غيره فكذا يكون كاذبا في حق نفسه فكذب
 الشارح اياه والله سبحانه اعلم هذا وقد هذه الصائفة
 في اللفظ على عدم صحة رواية الحديث بالمعنى الاحالة

الضرورة

الضرورة ثم هذا الاقتراد وان كان ثابتا باعتبار هذا
 المشاد لكن وجدنا المشافعة من انما نكسر الباء وهو عبد
 الله بن مسلمة يفتي فكون ثم فتحات المعصية في فتح قاف
 وسكون مهملة وكذا نون كذا في مثل ذلك اللفظ الذي
 رواه الشافعي اخرج البخاري اي اساءه به بلفظ
 عما يري عن عبد الله المذكور الى اخو السند قال الشيخ ذكرنا
 ذلك عليا مالكا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين
 فيمنه وفي نسخة اي وهذه المتابعة المتقدمة
 متبعة تامته ووجدنا ما له اي الشافعي ايها هو
 ان يكون لغيره ايضا فكان حقه ان يذكر ايضا في قوله
 له او بعد قوله متابعه فاما سره في نسخة ابن جرير
 بضم الحاء فتح الزاي متعلق بوجدنا لقوله من رواه
 عن حماد بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن حماد بن عبد الله
 بن عمر بن الخطاب فكلوا ثلاثين وفي نسخة عن ياق
 عن ابن عمر بن الخطاب فكلوا ثلاثين في السجدة وقد
 تويع عبد الله بن زيد بن جهم عن ابن عمر ثم لما استشعر
 المعصية فاشته في كون المتابعين الاخيرين متابعين
 بنا على نقلوا الالفاظ حيث وقع في الاول منها فكلوا
 ثلاثين بدل قوله فكلوا المعدة ثلاثين وفي الثانية
 منها فاقدمها ثلاثين بدلهم فيها بقوله ولا اقتضار
 في هذه المتابعة الاولى جدي هو الصوم قوله
 شيوا كانت لينا المتابعة تاهية لم قلنا في اللفظ
 متعلق بالاقتضار بل لو جازت اي المتابعة مطلقا

بالمعنى لكنى كذا اي المتابعة مطلقا كمنقصة
 يكونا من رواية ذلك الصحابي وان وجد من اي من الافرد
 النسبي كما سبق وهو يروي من حديث صحابي آخر يشهد
 اي بما نزل حديث الصحابي ذلك الفرد النسبي ولو جعل
 المتن الشرح كشي واحد لاختل معنى المتن فقامل
 في اللفظ والمعنى ارجو ان يكون المعنى فقط لا يقال
 لم يغير المتن في اللفظ فقط مع انه قد يتصور
 بان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة اريد بها آخرها
 معان وفي الاخرى ما لان مثل ذلك لا يشترط هذا
 لان العبرة للمعنى لا بالشكل وان نادى او غير موجود
 فهو اي فالمتابعة لذلك المتن هو الشاهد والصحيح
 اطلق المسألة ولم يغيروها فقالوا ثم بعد ذلك المتابعة
 على الوجه المشرح اذا وجد من اخر في الباب عن صحابي
 اخر يشهد فهو الشاهد فلو قال ثم ان وجد كان لوجوب
 ولو قال فان وجد كان تابعاً الى كلام القوم وتخليصا
 من مخالفتهم مثال اي الشاهد ينقسم في الحديث
 الذي قدمناه اي عرائش في غيره عن ابن عمر ما رواه
 الشافعي من رواية محمد بن حنين بنضم حاملة في فتح
 فنسكون عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر
 اي الساب او محمد بن حنين وهو اقرب وبالمقام انكسب
 مثل حديث محمد بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو منسوب الى الحالية اي مستوفى فانه مصدر في الاصل
 بمعنى الاستواء اريد به معنى الفاعل فكذا اي الشاهد

او

او هذا الحديث لروا من الشهاد باللفظ ويلزم من المعنى
 واصلا اي قامت الشاهد بالمعنى اي فقط فهو ما رواه
 البخاري من رواية محمد بن زياد بكسر الزاي بعد التحقيق
 عن علي بن هديره بلفظ ما ن علم عليكم وفي نسخة عن
 بن عبد الميم وكان اصله عنم وهو يعني لا ولد فوق الهداية
 عن علي بن المولاد وعنه واغنى حاله من رواية عنم ونحوه
 قالوا عدة متعبدان ثلاثين اي يومنا وخمسة قوم
 المتابعة ما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك
 الصحابي ام لا والشاهد بالنسب عطف على المتابعة
 اي وخمسة قوم اوفد لك القوم ما شاهد به حصل بالمعنى
 كذا قال المصنف اي سواء كان من رواية ذلك الصحابي
 ام لا قال تليده وهو ظاهر انتهى وهذا الاصطلاح مذکور
 في الخلاصة ونسب عبارة المتن وقد يطلق المتابعة
 في مسامحة والمراد المتابع ليلام القابل بطلاقة على الشاهد
 وبالعكس اي وقد يطلق الشاهد على المتابع فلا فرق بينهما
 الا بعلية استعمال الشاهد في احد معنيين عند قوم وكثرة
 استعمال المتابع عند اخرين فالاولى لفظي لا حقيقي والامر
 فيه اي في مثله سهل اذ المقصود الذي هو التقوية يحصل
 بحدوثها واسمى متابعاً او شاعداً البخاري ياتي بمتابعة
 صحابي او غيره ومن المظهر المطلق على ما هو ملاحظه في
 صريحه قال في القاموس الاغنياء ان تاتي الى حديث لبعض
 الرواة فتعني به روايات غيره من الرواة فيسبغ طرق الحديث
 لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث او غيره فرواه عن شيخه ام لا

فانه يكون شاركه احد من يعتبر بحديثه اي يعلم ان يخرج حديثه
للاعتبار به والاسماد به فيسمى حديث هذا الذي شاركه
تابعاً وكذا في بيان من يعتبر بحديثه في مراتب الحديث
والتعديل ان لم يتبع احد اتابعه عليه عن شيخه فانظر
هل تابع احد شيخه شيخه عليه فرواه متابعاً له ام لا فان
وجدت احداً تابع شيخه عليه فرواه كما رواه فسميه
ابناتاً تابعاً وقد يسمى به شاهد وان لم يتجدد لغيره من
فوقه متابعاً عليه فانظر هل اتبعه حديث آخر في الباب
ام لا فان اتبعه حديث آخر فسميه كذلك الحديث شاهد
وان لم يتجدد حديث آخر يودي معناه فقد عدت المتابعاً
والشواهد فالحديث اذا اردنا ان ننتهي كلامه ويستفاد من اطلاقه
ان الاعتبار يكون للفرد مطلقاً يستوي فيه المطلق والنسبي
ومصنوع المص حيث جعل الفرد النسبي مورد القسمة بوزن
بان الاعتبار انما يكون للفرد النسبي فقط فيما ملحق بآئله
واعلم ان تتبع الطرق قيل تقدم بزه انه اورد في متابعه
عليه لفظ قوله تعالى ان هذا ان فلا قدح في الترج وقد ذكر
مراراً انه جعل الشرح مع المتن كتاباً واحداً فلا يرد عليه
ان لفظ تتبع الطرق ينبغي ان يكون مرفوعاً بالمتن ومنصوباً
بالشرح فثبت بالنسب فكان الشرح الذي بعد المتن فاسخ
لا يراى من الجوامع اي الكتب التي جمع فيها الاطاديث
عليه ترتيب ابواب الكتب القومية كالكتب الستة او ترتيب
الحروف الهجائية في اوائل المقطوعات عنه ككتاب الامانة
وكتاب البر وكتاب التوابع وهكذا الى اخر الحروف كما فعله

صاحب

صاحب جامع الأصول او باعتبار رعاية الحروف في اوائل
الفاظ الحديث كما فعله شيخنا تحت الحافظ السيوخي
في الجامع الصغير والمسانيد اي الكتب التي جمع فيها
مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصحابة
وطبقاتهم والتزم نقل جميع مروياتهم جميعاً كان الحديث
او ضعيفاً وجمع السيوخي في جامع الكبير بين الامرين
فجعل القسم القول على ترتيب الحروف والقسم الفعل على
ترتيب المسالك والاحزاب وهي ما دون فيه حديث شخص
واحد او احاديث جماعة في مادة واحدة لذلك الحديث
متعلق بالتتبع اي لاجل معرفة حال الحديث الذي يظن
انه فرد ظاهرة الاطلاق الشامل للنسبي وغيره ليعلم
هل له اي روايه متابع ام لا وكذا اهل له شاهد ام لا
كما سبق وكما سيرشدك الي ذلك قوله بل هو هيئة التوصل
اليها هو اي التتبع المذكور هو الاعتبار كما تقدم في كلام
القرطبي مفصلاً وفكر ابن الصلاح مبتدأ مقوله معروفة
بالاعتبار المتابعات بكسر الموحدة ويجوز فتحها والشواهد
اي الى غيره والخبر قد يورده في قول ابن الصلاح ان الاعتبار
قسيم لثلاثة اي حيث اصبحت المعرفة الى الاعتبار ومسا
بعده وكان حق العبارة ان يقول التتبع هو اعتبار المتابع
والشواهد وليس كذلك في الواقع لان الاعتبار هو
تقسيم معرفة القسامين او ثلثة لمعرفتهما قلبي تسمية التماسك
اندرج الثلاث تحت امر واحد فان التقسيم هو علم القنود
المتباينة او المتخالفات الى القسم وهذا ليس كذلك بل هو

الى الاعتقاد هبينة التوصل اليكيفية التوصل اليها الى
 المتابع فالتساخي يكون تسيما لما واغرب تليده حيث
 قال ما قاله ان الصلاح صحيح لان هبينة التوصل الى
 التي عيولتي انتهى وفيه انه ليس كل مغاير للشيء تسيما له
 فزاده انه ليس نوعا على حدة فانه بما لا يقدر بشرم تعقت
 والافتاد بانه الادب حذر من الذهب وجميع ما تقدم
 من اقسام المقبول يحصل فانه يدور لنفسه باعتبار
 مرانته عند المعارضات اي فتقدم ما هو اعلى مراتبه
 على ما هو دونه وهكذا وهكذا قال المصنف يعني اذا
 تعارض حديثان صحيحان لمراتبه ولغيره حسن لذاته
 ولغيره قدم الذي لذاته علم الذي لغيره قال تليده
 لم ير اعواني ترجيحاً ثم هذا الاعتبار ويعرف هذا من ضيق
 اليقين والغرالى في تحصيل الماحد انتهى وفيه انه على تقدير
 ثبوت عدم اعتبار هذه الرعاية منها لا يلزم عدم اعتبار
 غيرها واعتبارها المسألة تكون خلافة ولعل الشيخ اطلق
 اشارة الى ضعف قولهما فان الترجيح امر معتبر في جميع
 مراتب الحديث من الضعيف والحسن والطبيب فلو لم يكن الاعتبار
 معتبراً لكان امراً عتياً ولم يقل به عتياً بل في المقبول هذا
 لتبين ان المقبول كما اشار اليه بقوله يتبين انما الى
 معمول به وغير معمول به اي الانقسام مخمض فيما لا يه
 ان سلم اي الحديث من المعارضات اي من معارضة حديث آخر
 بانقضه في المعنى قوله اي لم يأت خبراً يبيانه حاصل
 المعنى فلا يرد عليه ما قاله تليده المعارضات مصدر والخبر
 الذي

في

الذي يبيانه اسم فاعل ولا حاصل على هذا الاستعمال مع
 تيسير استعمال الحقيقة وفيما تيسير استعمالها اذا كان
 متضمناً لتقرير معناها يجوز العود اليها بان حاصلها
 ومعناها هو اي المقبول السالم هو المحتمل اي الذي يعمل
 به بلا شبهة وامثلة كثيرة اورد الحاكم منها في سند عاتية
 ان اشياءنا سر عذابا يوم القيامة الذين يتشبهون بخلق
 الله وجات امرأة رفاعنة فقالت ان وقاعة طاعتني فتزوجت
 بعدد عبد الرحمن بن الربيع ذكره السخاوي وان عورض
 اي بانقضه حديث آخر في المعنى فلا يحكموا اي الحال من
 احد الشين انما ان يكون معارضة بكسر الراء وهو الحديث
 الاخر مقبول لا بان يكون صحيحاً او ممكناً مثله فيه اشكال
 وهو انه ان اريد به ان يكون المعارض مساوياً في الصحة
 والحسن كما هو المناد فيرد عليه انه تقدم ان الاصح تقدم
 على الصحيح وتقدم الصحيح على الحسن ان اريد ان يكون مثله
 في القبول فلا حاجة الي ذكره لدلالة قوله ان يكون مردوداً
 عليه ويرد حيث قد على انحصار المعارضات في صورتين
 لان المعارضتين الصحيح والحسن ثابته انما على ما اخبره
 بتعاليقهم وقد ذكر تليده انه قال المصنف في تقريره
 المراد به اصل القبول لا التسيان وفيه حتى يكون القوي
 تاسيماً للاقوي بل الحسن يكون تاسيماً للصحيح لوجود اصل
 القبول قال تليده في هذا مخالفة لما تقدم من قوله
 يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضات قال
 قائل هذا المروغ في اشياء لا تقدر على ان يثبت فيه فليست

للمعارض صح

٢٤

فتقوله لا يجوز ان يكون معارضة مقبولا امثله او يكون
 مردودا انفسهم غير خاصر لانه جاز ان يكون معارضة
 دونه في القبول وليس مردودا وانه اعلم انتهى والذي
 نسخ بالباله وانه اعلم بالحال انه لما قلنا القبول
 اولا وذكرنا يتحقق به من المعارضة غيره ذكرهنا
 نقسب الخبر باعتبار اصل القول ومقابله وذكرنا يتحقق
 به من المعارضة المختصة به او لمكان تلك المعارضة
 مختلفا في ان اعرض عنها وذكرنا المعارضة المتفق عليها
 وهذا مذهبنا المنصور الحق وما سبق بمختار مذهبنا وفق
 والثاني اي الردود لا اثر له اي لا تأثير له في ان يكون
 مقابلا فضلا ان يكون معارضا ومما قلنا لان القول اع
 من ان يكون صحيحا او حسنا لا يؤثر فيه مما قلنا ان التعريف
 لعدم العمل به الا اذا لم يجد هناك حديث قوي فيقدم على
 الزايم كما هو مذهبنا او اذا كان في قضية بل الاعمال بشرط
 ان لا يكون بعد افعالا اصل من الاصول وان كانت المعارضة
 اي معارضة حديث بمثل ما يمتثل اخر فلا يجوز ان يرد
 من امرين اما ان يمكن الجمع ايتا ويل او تعقيب او تعقيب
 بين مدلوليهما اي معنييهما بغير نقسب متعلق بالجمع
 والنقسب ازيد من التكلف لانه خروج عن الجادة قال
 المصنف لان ما كان بنقسب فلان خصرا ان يرد وينقل الي
 كما بعده من المراتب نقسب تاسد ما ولا اي لا يمكن الجمع مطلقا
 او يمكن ولكن بنقسب فان امكن الجمع اي شكك من غير نقسب
 كما سياتي بيانه في امثله فهو اي انفسم الحديث المعارضة
 الغير

الغير المكن بينهما النوع اي احوال انواعه المسمى المذكور
 في حقه انه مختلف الحديث بكسر اللام اي مختلف مدلول
 حديثه ويناسبه ما يقابل في النسخ وضبط بعضهم
 بنسخ اللام على انه مصدر مسمى بلا حقه قوله فيها بعد
 قال الترجيح وقال محشر صححه الشيخ الجزري على صيغة
 اسم الفاعل وبعضهم على صيغة المفعول هذا والظن
 جعل النسخ والمسخ وما عمل فيه بالترجيح داخل في مختلف
 الحديث فاما مختلف فلم يحتجوا في رفعه لانه في المتن
 خبر المتبادر ان قال ظاهرا للشرح يقتضيه ان يكون منصوبا
 على انه مفعول ثان للمسمى وقد اشارنا الى دفعه وتكلف
 بنقسب بعضهم فقال اي المسمى مختلف الحديث اياه وغيره
 فلهذا يقول مختلف الحديث بان يكون الباطن متعلقا بالمسمى
 على انه مستقرا ان المصنف جعل كتابيهما من قول المترفين
 عليه مراعاة الترتيب من قول الشرح يلزمه اعراب الشرح وهذا
 اذا لم يكن الجمع بينهما ولو بنا ويل من قال هو النوع الذي يقال
 له مختلف الحديث الحسن المزج كما ان احسن ثم المراد بالاختلاف
 اختلاف مدلوله ظاهرا هو من هم الانواع ينفط طر اليه جميع
 الطوائف من علماء ائمتنا تكلف به الجماعة معون بين التعقيب والحديث
 والفقه والاصول واول من تكلم فيه الامام الشافعي وله
 فيه مجلد جليل من جملة كتب الام ومثله اي لهذا النوع
 من العمل لا حديث لا عدوي بفتح وسكون المهملة
 والفتح مقصور بعد واواسم من الاعداء كالعدوي والتموي
 من الاعداء والاتقاء وهو ما بعد من جرب او نحوه او نحوه

راعى سبق كتابه
 والبيان كتابه

قد

وة

مجاورته من صاحبه الي غيره بمجاورته وفي النهاية اعدله
 الدال عليه اعدا وهو ان يصيبه مثل صاحب الدا
 ولا طيرة وهي الشام بالشئ على ما كان في عادة الجاهلية
 من انهم اذا اتوا بموا الي حمة وها طار طارا الي يمينه
 فقالوا وقالوا انه مبارك فان طارا الي يساره نشأوا
 به ورجعوا الي سوتهم ومن صاحب المسامة في مقابلة
 اصحاب البهمة والشام قد يكون بعين الطير كقابلة
 كلب او كما فرأوا جرد قد يكون بالقول كما اذا سمع يا حيران
 او لفظ نرا ونفي خير فالطير غلب في الشام قاء الفاك
 المنقلا حده ستمن كما اذا سمع يا سعيد يا سيد والفاك
 بالصحيح ما صدر عن السلف واختلف فيه المتأخرون ولا شك
 ان الشام م بانه مكروه سواء بالحووف او بالمعنى قاء التناو
 بالمعنى وبظهور بسمة ونحوها فلا بأس به واما الحروف
 فلا دلالة لها على النعم والحسن اذ اسم الطيرة مصدر كالحيرة
 ولاتالك لهما كذا في النكابة وفي الصحاح طيرة من القبح
 وبالشئ والاسم الطيرة على وزن العنية وهي ما تشام به من
 الفاك البروي قال النووي هي بكسر الطاء وفتح الباء على وزن
 العنية هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكتب
 اللعة وحكى القاضي وابن الاثير ان منهم من كان الياء في تمام
 الحديث ولا هامة ولا صفر ولا عول والهامية بتخفيف الميم
 من طير الليل وقيل هي اليوم وكانت العرب ترعى ان روح
 القليل الذي لا يدرك ثاره بغير هامة فيقول استغوي استغوي
 فان ادم رك ثاره طارت وكانوا يزعمون ان صفر حمة

في

في البطن والذي يبيده الانسان منذ جوعه من عظمه
 وقيل كما اذا تشابون بصفر ويقلون يكثرفه القن
 والقول اخذ الفيلان وهم جنس من الجن كانت العرب ترعى
 ايضا تشرك الناس في الفلاة ليتأون في صور ضمني
 فتقولهم اي تبغلكم عن الطريق تحلكم فتعاه صلى الله
 عليه وسلم وليس هو نفي الوخود بل قوله تعالى كاذبي
 استوت الساطن في الارض جبراه الاية بل اطل ل
 زعمهم في تلوته بالقصود المختلفة قاء ما ذكره في مختصر
 النكابة اذا سمع يا عول اي لا يستطيع ان يفلح احد اقلير
 على ظاهره لمخالفته الاية المذكورة مع حديث فيتر بكر
 القاد تشديد الراء المفتوحة ويجوز كسرهما من المحذور
 وهو الذي اصابه الجذام وكانه جزم اي قطع قال في القانو
 الجذام كقربلة تحدث من اشتداد السود ايجا الدبر كل
 كلة فيفسد مزاج الاعضاء وهما يتبادرعا انتهى الى ان كل
 الامضاء سقوطا عن تغدح فزارك بالنصب كقربانك
 من الاسد اي ونحوه مما هو ظاهرا القرد اي فزارك شيئا
 او فزارك على قدر توكل على الذي بيده الامر وكناه
 مع حديث لا يورد في موضعين على مصر ولاهما في الصحيح
 اي معدودان فيهما الاول فرطه كحد ومسلم عن جابر
 علي كافي الجامع الصغير للسيوطي قاءا الثاني فقال
 الزكشي واهل الشجران فلما دامهم انما في مريضة
 واحدة من الصحة مع قطع النظر ان احدهما اصغر من الآخر
 كما تقدم وظاهرها التبارك في اي في المعنى المذكور بهما

كان
 ممدوحا

مجاوزته من صاحبه الي غيره بمجاورته وفي النهاية اعدله
 الدال عليه اعداد هوان يصيبه مثل ما لصاحب الدال
 ولا طيرة وهي الشئام بالشئ على ما كان في عادة الجاهلية
 من انهم اذا توجهوا الى جهة وهما قاطرا طارا الى يمينهم
 فقالوا له وقالوا انه مبارك وان طارا الى يساره شئاموا
 به ورجعوا الي بيوتهم ومينما صاحب المسألة في مقابلته
 اصحاب البهيمة والشئام قد يكون بعين الطير كقابلية
 كلب او كافر او فاجر وقد يكون بالقول كما اذا سمع يا حيران
 او لفظ نرا ونفي خيرا فالطير علب في الشئام قاما الفاك
 الحرف اخذه مستحسن كما اذا سمع يا سعيد يا سعيد والفاك
 بالمصنف ما صدر عن السلف واختلف فيه المتأخرون ولا شك
 ان الشئام مما فيه مكروه سواء بالحروف او بالمعنى قاما للتفاوت
 بالمعنى وبطوري يسيرة ونحوها فلا بأس به اما الحروف
 فلا دلالة لها على القبح والحسن اذ اثم الطيرة مصدر كالمصيرة
 والاثاث لما كذا في النكاحية وفي الصحاح طيرة من الشئام
 وبالنسبة والاسم الطيرة على وزن العينة وهي الشئام به من
 الفاك البروي قال النووي هي بكسر الطاء وفتح الباء على وزن
 العينة هذا هو الصحيح المعروف في رواية الحديث وكنت
 اللعة وحكى القاضي وابن الاثير ان منهم من كان الباء وتمام
 الحديث ولا قامة ولا صفة ولا غول والهاء تهذيب الميم
 من طير الليل وقيل هي اليوم وكانت العرب تزعج ان روح
 القليل الذي لا يدرك ثاره تصير هامة فيقول استغوي استغوي
 فاذا ادرك ثاره طارت وكانوا يرمون ان هافر حية

في

في البطن والذي يجده الانسان منذ جوعه من عصفه
 وقيل قالوا يتشأنون بصغر ويقولون يكثرون في القن
 والقول احد الغيلان وهم جنس من الجن كانت العرب تزعج
 انما تتراكم الناس في الصلاة فيتلون في صور ضئي
 فتقولهم اي بئس لهم عن الطير قد جعلكم فتاة صلى الله
 عليه وسلم وليس هو نبي الوفاء له قوله تعالى كاذبي
 استنوت الشياطين في الارض جيرانه الآية بل اطلق
 زعمهم في تلونه بالصورة المختلفة قاما ما ذكره في مختصر
 الهكبة اذ معني القول اي لا يستطيع ان يضل احد اقلير
 على ظاهره لمخالفته الآية المذكورة مع حديث فير بكر
 الفاذ تشديد الراء المفتوحة ويجوز كسرهما من المجرور
 وهو الذي اصابه الجلام وكانه جزم اي قطع قال في القاموس
 الجلام كرا بعللة تحدث من امتداد السود ايجي البدل
 كله فيفسد مزاج الاعضا وهما تبادر ما انتهى الى تاكل
 الامضاض سقوطها عن تعقد فزارك بالنصب لو كثر ارك
 من الاسراي ونحوه مما هو ظاهرا للقراري فزارا شديدا
 او فزارا على قدر توكل على الذي بيده الامر وكناه
 مع حديث لا يورد في معرض على من كراهي في الصحيح
 اي معدوم ان فيه اما الاول فرطه كحد ومثل عن جابر
 علي بن ابي الجاهل مع الصغير للثبوت قاما الثاني فقال
 الزركشي واهل الشجاعة فلما داهم انما في مونتة
 واحدة من المصحة مع قطع النظر ان احدهما اصغر من الاخر
 كما تقدم وظاهرها النجاس على اي في المعنى المذكور بهما

كان
 مبرور

سلم هذا لكن صفة عن ظاهره لحدث آخر بها رغبة
بحسب الظاهر ويؤيده شاهدان الثاني السببي
في الغالب فيستبين ان يحمل النفي على الطبع والحقيقة
والاشارة على الباطن والمجاز كما جعوا في قوله تعالى وما
رمت اذا رمت اي ما رمت خلفا اذ رمت كسبا وكذا
قوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم اي ما قتلتموه
حقيقة بل صورة ولكن الله قتلهم حقيقة وقوله
اي وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم اي مريد ايضا
لتقايه على عمومته لم يرد في جوابه بل الظاهر والاه
لمعارضة النبي صلى الله عليه وسلم كقوله في الحقيقة فتحمل
المعارضة على المعارضة اللغوية الا الاصطلاحية فالمعنى
استشكله وسأله وقابل كلامه بان البعير الاحمر
يكون في الاول الصحيحة اي فيما بينهما فتقوله كجوازها
مستغنى عنه فتجرب بفتح الفوقية وسكون الجيم
وفتح الزاوي تسعة لفتح الفوقية وسكون الراء فتصير
الابل جربا حيث رد عليه اي خبر رد على معارضة
معارضة ومقابلته لقوله صلى الله عليه وسلم واما قول
شارح وقوله صلى الله عليه وسلم ذلك الحديث لا يدفع
الايراد فيرد عليه انه يحتاج الى العلم بوقوع حديث
لا بعد في شواذ ومربى الثانية لدفع المعارضة
فتأمل ثم رأت محشيا قال هذا قوله حيث رد عليه بقوله
الاولي بترك ذلك ليكون قوله من اعدي بدلا مما سبق
من لفظ قوله صلى الله عليه وسلم ان كلنا قوله يعني مقوله
او

او مقول له ان كان بمعناه المصدرية وتوجيه ان قوله
صلى الله عليه وسلم في وقت الرد كما حصل بهذا الحديث
وهو من اعدي او يقول التقدير وقد صح قوله صلى
الله عليه وسلم الدال على عدم الاعداء وقوله حيث قلنا
لذلك من اعدي الاول ظاهره انه اراد صلى الله
عليه وسلم بهذا الكلام ان وقوع الحرب بناء على السبب
لا ينافي نفي الاعداء بالطبع المذكور في طباع الجاهلية
والا فلو حمل الاعداء على الطبع فقط من اعدي الاول
اذا لا فرق بين طبع ابل وطبع ابل ومقصود الشارح
اخراجهم من فساد عقيدته وايضا له الى لب توجيهه
وحقيقته والتعبير بالاعداء المشاكسة وله اقال النووي
معنى الحديث انا البعير الاول الذي جرب من اجربه اقول
ولعل النبي صلى الله عليه وسلم علم بنور النبوة ان المعارضة
جعلها مقديا بطبعه فزاد عليه بقوله من اعدي الاول يعني
ان الله تعالى استوفى ذلك الى الاعداء في الثاني كما استغراه
اي مثل مقدماته في الاول وفيه نظرا في الثاني بحيث لا يكون
بسبب وان لا يكون بسبب وحديث من المحدثين وثاثير
المخالطة بحسب المشاهدة وحديث امتناعه صلى الله
عليه وسلم مبايعة المزدوم باليد كما هو في ان الثاني ليس
كلاول فتأمل فانه ليس يعني من اعدي الاول بل هو من باب
ارخا العنان للمخبر اي سئل ان البعير اعدي الا بل مخالطة
فما اعدي البعير وانما عدل عن البعير الى الاول لانه قد
يقال ذلك البعير خالط اربابا اخرين وهم خرافا دفع كلامهم

او

بالاول وعبر عن اشارة اليه انه هذا انما هو فعل الفاعل
 الحقيقي واما الامر بالفرا ومن المحذور فربما يسمي النواع
 اي الاستدلال الى الرد اكل كسوا الاعتقاد اي من باب سيرة
 توفيقها لئلا يتفق كما ان الاظهر انما يتفق لانها انما اتفق
 للشيء الذي يحاط به اي المحذور شيء فاعل يتفق من ذلك
 في الخدام الذي يولد عليه المحذور يتفق برأيه تعالى الله
 اي اتفاقا لا بالعدوي والمنفعة لوكسوا القول ابتداء
 فيظن بالنصب على جواب السؤال ان ذلك اي حصول
 الخدام بسبب مخالطة اي الشئ من المحذور فيعتقد
 صحة العدوي فيقع في الخرج اي الاثم فيه انه اذا اظن ان الخدم
 حصل بسبب مخالطة واعتقد صحة العدوي بالتأثير
 السببي لا خرج فيه وان اراد به انه سبب يعتقد صحة
 العدوي بالطبع فيرد عليه انه حينئذ يجب على كل احد
 ان يحقن ما يتعلق بالاسباب كالمخالطة بالادوية
 بل مراولة الاطعمة والاشربة حيث يحتمل ان يظن ان الادوية
 ربحوها لها تاثير عليها فيعتقد اعتقاد الطبيعة
 فيخرج عن مللة الخفيفة فامر بتجنبه اي التجرد من
 وهو اعاد طمعه عن عبارة اخضر جسمها للمادة يرد
 عليه اجتناب ما صلى الله عليه وسلم عن المحذور عند ارادة
 المباعدة عن ان منصب الشرة يعهد من ان يورد الجسم
 مادة ظن العدوي كلاما يكون مادة لظنها ايضا فان
 الامر بالمجنب اظهر ففتح مادة ظن ان العدوي لها تاثير
 بالطبع وعلى كل تقدير فلا دلالة اصلا على بقاء العدوي

سبب

قوله

دقيق

سببا والشيخ التوريشي هنا كلام دقيق على وجه
 التحقيق ذكرته في شرح المسئلة والرد على التوفيق
 والله اعلم وكان ما خذ كلامه قوله صاحبها لئلا يتحقق
 حديث لا يجوز دمه من غير وجه كما ذكره ان يظهر بما لا يخفى
 ما ظهر بما لا يخفى من انما اعدتها فيها ثم يذكر انما
 يعني فيظن انما اعدتها بطبيعتها لقوله فيا ثم يذكر لانه
 لو ظن انه بعد ما بسببها فلا يلزم من ذلك ان يكون من باب اذا
 سمعتم بارضوها طاعة لولا ان دخلوها وقد صنعت وفيها
 لتسبب صنع في هذا النوع الا انما هالتا في رضى الله عنه
 كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يتعد استنباطه كتابه عن عدم
 استنباطه والاخرين يعلم بقصده لكن يستدل اليه انه لم
 يفرد به بالتأثير بل جعله جزءا من كتابه الام واقول بل لا يمكن
 الاستنباط لاقتلاعه فيومها وليا الباب وانما اظهر للاطم
 في الام طرقت الجمع في بعض الاحاد يتلوه كقضية النواع
 الجمع ولا يلزم بعد ضبط القواعد الاصولية استنباط
 الامثلة الجزئية وخاصة ان ذكرها في جملة اجابته
 تحت القاري عن طرقت الجمع التفصيلية وقد صنف
 فيه الذي هذا النوع بعده اي بعد ان في ان قضية
 بعض القدان وتنتج القضية وبما كانت وهو في الشبهة
 وقد اجابوا الطبع وك وهو اما جليل عن علم الخفيفة
 واسم كتابه في كل الاحاد ومما في الكتاب وقد افاد
 وغيرهما فان لا يخرج من الاصول في حق من يتبادر
 فمن كان عنده شيئا من الاصول في حق من لم يكن الجمع

اي غير تقصدي فلا يخلوا اي الحديث من احدا الامرين
اما ان يعرف التاريخ اي تاريخ الحديثين اولاً في حرازة
فانه جعله متامماً بلا لقوله في المتن فانه يمكن وحق
العبارة ان يتامله لقوله والاول هذا غير الاسلوب في الشرح
وجعل مقابلاً لقوله وان لم يكن وجعل قوله اولاً مقابلاً
لقوله اما ان يعرف ويمكن ان يجعل قوله في المتن اولاً على
امكن ان يكون الجمع ويجعل الواو في وثبت للجار تقدير
قد لا للمعطوف يحتاج اليه تقدم ير المعطوف عليه
وهذا باعتبار حمل المتن بانقراده وقد تقدم انه جعل
المتن جزاء من الشرح فعليه يتعين ان يكون معناه الا اي او
لا يعرف تاريخها فانه عرف اي تاريخها وثبت بحتم
العطف والحوال المتأخر اي المتأخر منها فانه محط
المقصود لانه اذا علم المتأخر فلا يحتاج حينئذ الى تاريخ
المتقدم والمراد انه ثبت تأخر احدهما اي بالتاريخ
او بالمرجع من تاريخ كمنه صلى الله عليه وسلم
على نسخ احدا لغيره من او لم يكن عياناً فيكون هو او المتأخر
الناسخ والا فخر اي المتقدم المشوخي في الخلاصة
انما نسخ كل حديث دل على نسخ حكم شرعي سابق وشوخي
كل حديث رفع حكم الشرع على شرع من تاريخه
وهو من منتهى صفت بغير الله وعلمه فرض كفاية باعي
الغفلة ط غير العلم انك قد بقت انما يفتي من عرقه
فتبطله وعن يبره قاله عمر رضي الله عنه والنسخ رفع لقوله
حكم شرعي اي قطع تعلقه بالكيفين والحكم اسناد
امر

معاي

امر الى اخره باعتبار توضيحه بشرعي اريد به الخطاب
المقتضي ليل شرعي متاخذ عنهما انما قال تعالى حكم لان
نفس الحكم قديم لا يرتفع لانه خطاب الله المتعلق بالفعل
المكلفين قاله شارح وخرج به المباح بحكم الاصل فانه ليس
بحكم شرعي وفيه بحث لان حكم ابا حنيفة لا يتاخذ انما علم بالشرع
لقوله تعالى هو الذي خلقكم في الارض ونحوه من قوله
وكلو واشربوا وجعلنا نوسمكم ثنياتنا وجعلنا النهار معاشا
قاله شارح الرفع بالموت فالنوم والفعلية والجنون مما
ليس بليل شرعي وفيه نظر لان ما لها حكمها اليه ليل شرعي
قاله كذلك اي ان الجمل والاسفستنا والشرط ونحوها
ما هو متصل بالحكم مبين لغايته او منفصل عنه مختص
لعموم او مقيد لاطلاق الا اننا تأخر فيها وخرج ايضا قوله
بعض الضميمة خبر كذا انما نسخ انتهى والجمل لم يتضح لانه
شريطة ان الخيط الابيض بالجموع عند من جعله من قبيل
العمل على من العام الذي ايراد به الخاص مثل ما وقع
من الشرط في حكم الحديثية عند قوله ومن حكمه ما رددتوه
عليها فان النبي صلى الله عليه وسلم انما اراد ان حال
ذكره البقاء على حاله لا يبدل نظر البيهاري في هذا الترتيب
فان الحادث في السابق وليس رفع الحديث السابق ولا يري
رفع الحادث في السابق وهذا الحد الذي هو في القاصي
بما هذا الترتيب لا يري ما دل على نسخ في نسخة ما يدل
على الرفع المذكور وتسميته اي الرفع ناسخا بما ذكر من ما قبل
امانة الفعل الى السبب والمذهب لان النسخ في الحقيقة

هو الله سبحانه لقوله تعالى ما ينسخ من اية او ننساها فان
 ينسخها او ننساها فاطلاقه على الرفع المراد به الدال عليه اعم من
 ان يكون اية او حديثا فالناسخ هو الله تعالى وان كانا يحكي
 النسخ عن الثاني نبيهم صلى الله عليه وسلم ويعرف النسخ بامور
 اربعة ثلاثة يجب سادس هذا انه اصرحها اي اولها وادفعها
 ما ورد في النص اعم من كتاب او سنة كحديث بريدة بن حشفة
 وقوله او يكون ما في صحيح مسلم كحديثكم اي اولا عن
 زيارة القبور لا تحميم اللام للشيء فوردوها اي القبور
 والى اي الزيارة المأمورة من الفعل والقبور اي رؤيتها
 تذكر الاخرة وتذكر الاخيرة يعين على استعداد الراد
 للرحلة اليها ويترجم في الدليل وما عليها وقيل طول الامر
 ويحسن العلم والامر ويرحم على الاحياء والاموات وغيرهما من الغايب
 الزاخرة والعوايب الفاضحة وهذا الحديث من غرائب النسخ
 والمنسوخ حيث علمها والغالب ان يكونا حديثين بينهما
 نصا في قوله حديثهم ما عذر ذلك جلد في قوله النبي
 بالثب جلد ما به ورهم بالحجارة دية في النسخ والمنسوخ
 ليس هذا محله ومنها اي من الامور التي يعرف بالنسخ الدال
 في النسخ ما يحرم اي الحديث الذي يحرم فيه الصحابي
 لانه في النسخ اوله حديثنا خروفا لانه كنه تاهل
 ولنا في قوله الحق ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقلع
 ما من دية ويجعل صبره بانه طاهر الى الحديث كقولنا
 فان اخرا الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
 الوضوء بالرفع على انه اسم كان وخبره اخرا الامر او العكس
 والوضوء

النوع

المشابهة

والوضوء بضم الواو اي ترك الوضوء مما مسته النار اي
 طمخته اخرجها اصحاب السنن اي الاربعة ومنها ما يعرف
 بالنسخ وهو اي مثاله كثيرا لا يبحث الى ذكره كحديث
 شداد بن اوس وهيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم احقر وهو ما لم يقدم بين الشافعيان الثاني ناسخ
 الاول لانها كانت في سنة عشر والاولى سنة ثمان كذا في
 الخلاصة وليس مرنا اي من الامور التي يعرف بها النسخ
 ما يرويه الصحابي المتأخر لا اسلام معا رضى
 بالكسر للمتقدم عليه اي ما يرويه صحابي حزم تقدم عليه
 لاحتمال ان يكون اي المتأخر سمعه اي ما يرويه من صحابي
 اخرا قدم من المتقدم المذكور او مثله بالنصب فارسله
 اي اسند للمتأخر مروي اليه اي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 ذكر الصحابي الذي رواه عنه اخرا وايضا هذا امر سهل
 الصحابي وهو غير مرسل الثاني في صحيحهما قاله محسن فيه انه
 يمكن ان يكون سماعه من تقدم من متقدمه لاسلام او مثله مع هذا
 يكون حديثنا خروفا لاسلام او يمكن ان يقال اذا تطرق اليه
 الاحتمال لا يكون معارضا لحدوثه الاشكال لكن ان وقع
 النسخ بحسب ما عدا اي الصحابي كذا اي مروي به من النبي
 صلى الله عليه وسلم في حديثه في الحديث في قوله
 ان يكون اي مروي به من الصحابي بشرط ان يكون لم يخلع من النبي
 صلى الله عليه وسلم في حديثه لاسلامه فانه لو حمل عنه قبل
 اسلامه ورواه بعد اسلامه خروفا فلا محذور فيه وان عده من

يتحمل متأخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل
 اسلامه لا يوجب تاخر مرده من متقدم الاسلام الجوز ان
 يسبق المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسبق
 متقدم الاسلام شيئا آخر فالصواب ان يقول بشرط عدم
 تحمله شيئا من الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موته متقدم
 الاسلام قبل اسلام المتأخر اذ مع العلم بان المتقدم يسبق
 يتلوه اسلام المتأخر تا مالا انتهى ويمكن ان يقال التقى
 المهم عن ذكرها لوضوح اعتبارها واما الاجماع في حكم شرعي
 معارض لحكم آخر شرعي متقدم فليس بنا شيء اذ لم يجزده
 لا حقيقة ولا مجاز الا ان الاجماع هو اجماع الامم لا اجماع
 حكما التي به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل وقيل
 لا لا يتقدم الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبعد هار تقع النسبة بل يد له ذلك اي على وجود
 تاخر غيره يعبر بالاجماع يستدل به على وجود خبره يقع
 النسبة كما اذكرة السطور وحامس مسألة ان الاجماع بذاته
 لا يمكن ان يكون ما سمح لا في حياته صلى الله عليه وسلم
 وان بعد مماته بل اذا انفرد خبره بان الاجماع عند حديث
 يدل على ان السند الذي يعمل به الاجماع فاسخ للاول
 الاجماع لا بد ان يكون مستندا الى سند نفع من الحكماء والائمة
 يخرج منها احتمال المعاني والمتقدم والمتأخر والتخصيص
 والتعميم ونحو ذلك بخلاف الاجماع فانه نص في المقصود
 ثم مستند الاجماع قد يكون قياسا ومستند القياس النص
 فيرجع اليها هذا وفي كلام الشيخ اشارة لطيفة الى اعتراض

فعلي

فعلي صاحب الخلاصة حيث قال وهذا النوع منه ما عرف بنص
 النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما عرف بقول الصحابي ومنه
 ما عرف بالتاريخ ومنه ما عرف بالاجماع كحديث قتل شار
 الحزبي الرابعة عرفت نسبه بالاجماع على خلافة والاجماع
 لا نسج وانما يدل على النسب ان لا تسجد ان يصيب صاحب الخلافة
 اظهر فانه لا يلزم من علمنا بالاجماع علمنا بسندهم من حديث
 او غيره فيصدق عليه انه ما يعرف به الناس ولا وجه لعدول
 المص غرر ذلك وان لم يعرف التاريخ اي تابع تاخر ادها
 فلا يخلو اي الحال من احدا لا من اما ان يمكن ترجيح احدها
 على الاخر بوجه من وجوه الترجيح جميع في اللغة جعل الشيء
 راجحا وفي الاصطلاح اقتران المحادة بما يتقوى به على معار
 وقد سرد من الحارمي كتابه التاريخ والمنسوخ خبر من آثاره
 الى زيادتها وبلغ بها غيره زيادة على مائة المتعلقة
 بالمتن لكونه منشا اتفق عليه الشيوخ مثلا وهذا عند الشافعي
 واتباعه ومكان يكون مدلوله الحظر على ما مدلوله الاماحة
 للاحتياط وهذا عند اصحفة واصحابه او بالاسان كونه
 باسناد اتفق بالاصحفة مثلا وكون احدها ساعا او عرضا
 والاخر كتابا او وجودة او مائة وكون راوي احدهما
 اكثر عددا من الاخر اوله زيادة ثقة او فطنة دون الاخر
 كذا قالوا في بعضها خلاف مما تقدم من انه مذهب المنصور عند
 علمائنا الحنفية الا فقيهة دون الاكثرية والاصحفة قال
 تلميذه قد يقال هذا املا معنى له لانه ركن المعادلة
 فتاويها المجيز في المصنف فاذ ان كان احدا السان ارجح لم يتحقق

عنا

المعارضة انتموا ايضا بما تقر كلامه ما قاله في تقرير القبول حيث
 جعله نفسا ثانيا ان المراد به اصل القول لا التأكيد فيه حتى يكون
 القول ناسخا للقديم بل الحس يكون ناسخا للقديم لوجود اصل القول
 فانه برهان العقل بخبر فان امكن الترجيح كغيره المعتبر اليه
 الى بالرجوع اليه والاعتماد عليه والا معناه باعتبار الخبر والاثبت
 المتأخر وما في جوابه بما عتبر الشرح وان لم يمكن الترجيح فلا ي
 فلم يتغير المعتبر اليه بل يتوقف الحكم لاله لا عليه فاما ما في
 النسخ من قيد بما ظاهره التعارض ان لا يتعارض الصانع في
 الواقع ولا يقع متناقضان شرعيان في نفس الامر واقعاً على هذا
 الترتيب قال عليه مقتضى النظر طلب التاخير اولا لتسوية العارضة
 ان وجد ثم اذا لم يوجد الجمع ان امكن رفع الجمع على انه خبر
 مستدام عند وف وقوله في اعتبار النسخ والمنسوخ عطف عليه
 والمجلة لتقرير الترتيب فاننا عدلنا عن الحر في سبيل اليه لانه
 والبيان مع انه استعمال الاكثر المختار في الحديث والقرآن
 كقوله تعالى في الخبر لله رب العالمين وكقوله صلى
 الله عليه وسلم بسم الله على خير شدة ان لا اله الا
 الله ليوافق قوله في الترجيح فانه يتعين ان يكون بالرفع
 بناء على الخبر ان تعين أي المعتبر اليه بعد ان امكن
 من التوقف عن العمل باحد الحديثين حتى يظهر
 حكمه ويتبين امره وقيل ان الحكم فيفتي بواجب
 منها او يفتي بهما في وقت واحد كونهما في آخر
 كما يفعل احد وذلك غلبا لسبب اختلاف
 روايات اصحابه عنه كذا ذكره السخاوي وكذا
 صبيح

صبيح خالد واحد في سلام السور والتعريف بالتوقف
 اول من التعريف بالتوقف على ما استشهد به في السنة
 من ان الله ليدين اذا انقضت شأنا اي شاقط ①
 حكمها وهو يوهم الاستمرار مع ان الامر ليس كذلك لان
 سقوط حكمها انما هو لعدم ظهور ترجيح احدها حينئذ
 ولا يلزم منه استمرار الشاقط مع ان اطلاق الشاقط
 على الامم لا الشرعية مخرج عن ستر الاواب السبينة
 وما ذكرنا ظهوره في التخليل بقوله لان خفا ترجيحها خفا
 على الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر قبل الاول الى المعتبر
 في الحالة الراهنة اي الثابتة الموجودة في التصالح
 يقال رهنه ام وثبت وقيل اي الحاضرة سميت بذلك لان
 الرهن هو الخبر لغة والمرد هو من فيها لا فيما قبلها ولا فيما
 بعده ما مع احتمال ان يظهر لغيره عما خفي عليه
 قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم واسد اعلم ثم المردود
 لما قرع من اقسام الموقوف شرع في اقسام الرد وكما هو موجب
 الرد اي مقتضاه وهو من العمل به اي الرد وحكمه
 المترتب عليه كلاهما لجهة واحدة اما ان يكون اي المردود
 يعزده او موجب رده فان دفع ما قاله تلبذه يقال
 مما في هذا ان الشرح غير معنى الاصل انتهى ان كان ظاهر
 مراعاة الجاهل ان يقول بدون العطف موجب رده
 اما ان يكون بسببه ولا لظاهره انما سمى مفعول من الايجاب
 اي لا موجب رده اليه واجب الرد ان يكون لسقوط
 باللام وفي نسخة بالوحدة وتسلمت السين والفتح

هنا اظهر ان السقوط بعد في المضاف ان كان السقوط
 بمعنى ما يسقط كما يتعمد قوله فيما بعد ان كان ما يتبع
 وان كان بمعنى السقوط فلا حاجة اليه في المرب السقوط
 بالحركات الثلاث لانه سقط قبل تمامه وكذلك سقط
 الناد ما يسقط منها عند الفتح فان اريد بالسقوط
 ما يسقط فحينئذ لا يرد وان كان بمعنى السقوط فلا
 حاجة اليه نال محشر ويجوز ان يقرأ على صيغة اسم
 الفاعل كما صح في بعض النسخ اي ما اوجبه رد نفسه
 وذلك بان شكا واستناله على السقوط او باعتبار تمامه
 على كونه مقرونا بالظعن وهذا معنى قوله يسقط او ظعن
 وعلى التقديرين قوله موجب الرد عطف تفسير للمردود
 وذلك ان تقول موجب بالفتح مصدر ميمي اي وجوب الرد
 اما ان يكون لسقطا وظعن وفيه انه حينئذ يفتي للمردود
 او يقول اللام في السقوط رابعة والمعين موجب الرد بالكر
 اما السقوط فاما بالظعن وفيه ما ذكرنا انتهى وفيه ان مصدر
 الموجب هو الايجاب لا الوجوب وان خبر الرد ود على كل
 حال اما ان يكون وجبا ~~اللام~~ اما يجب الرد
 بسببه وهو هوات صفتا القبول اعترافا بالعدالة والضيقة
 وغيرها اما ان يكون لاجل سقوط او بسبب حذف من لفظ
 اي على اختلاف انواع الحذف كما سيأتي او ظعن في راوي
 من رواية لسانه على اختلاف وجوه الظعن مما سيأتي
 اعم من ان يكون اي الظعن على اختلاف الوجوه لما يبرر رجوع
 اليه ديانته الراوي او اليه بسطه قوله اعم من قوله

علي

على اختلاف وجوه الظعن لكن اعني الثاني عن الاول
 مما يباح فيه بخلاف الظعن كما مل قال سقط اي الحذف
 اما ان يكون من مبادي السند اي او ايله من يقر
 مصنف من الاولين المتبعين والثانية ابتدائية وشار
 المهم في الشرح ان تقدير مصنف والمعنى انه نشأ من نص
 مصنف اعم من ان يكون مخزجا او غيره وسواء كان السقوط
 من المبدى فقط كما في الصورة الثالثة من الصور
 المذكورة للمعلق كما سيأتي او من مبدىه او بالسقوط من
 الاوسط كما في الصورة الثانية او من الاخر ايضا كما في
 الصورة الاولى او من آخر اي الاسناد الاولى او السند
 فكانه اشار الى ان المعتمد انما هو الاسناد والمسد والمرد
 ان يكون السقوط من آخر السند فقط بقربته المقابلة
 او يقال المراد من مبدى السند ما يتصل به المبادي
 عرفا فيكون جميعه المبادي مع وحدة الاول ذلك بعد
 الثاني فينبغي للاخرا وغير ذلك للتواري من غير شرط
 الاولية والاخرية او من غير ذلك المذكور من مبادي السند
 المقيدة والاخر فالاول وهو ما يكون الحذف من مبدى السند
 ويعزى الحديث الى من حوفا المعلق سواء كان الساقط اي
 المحذوف واحدا ام اكثر وفي نسخة او اكثر اي على التوالي
 والاكثر لهم من ان يكون كل السند وبعضه كقول البخاري
 وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الخطاب عن ثوبان عن ابي هريرة
 قال اذا انا فلان فطر ككاه ابن الصلاح عن بعضهم واقره
 فقال ان لفظ التعلق وحده مستعمل في احاد

ب

م

منه السامع واحد او اكثر حتى ان بعضهم يتعلمه فيخبر
 كل الاسناد انتهى لم يذكر المزي هذا في كتابه الاطراف
 في التعليق بل ولا ما اقتضيه عليه الصواب اي البحث
 مع كونه مرفوعا ولم يشرط صيغة الجزم ولعله اختار
 مذهب من تاخر عن ابن المظالم كالتبوي والمقري
 فالعائق عندهم يكون بصيغة الجزم كقوله فلا يرد
 خلافه ويصير في الترتيب كبره ويذكر كقوله ابن الصالح
 ولم يجد لفظ التعليق مستعملا فيما سقط منه بعض رجال
 الاسناد من وسطه ولا من اخره ولا فيما ليس فيه جزم كبره
 ويذكر كقوله كان التعليق ما خوذ من تعليق الجدار فتعلق
 الطلاق وجمها لما يشترك الجميع في منقطع الاتصال
 واستبعد المصاحفه من تعليق الجدار ولعل وجهه
 ان الطرفين او احدهما في تعليق الجدار باق على حاله
 غير ساقط بخلاف تعليق الحديث والله اعلم وبسببه
 انه المعلق وبين المفضل الذي ذكره عموم وخصوص
 من وجه فانه نظر لانه المفضل قسم من القسم الثالث
 المقابل للعلق فيكونان متباينين اللهم الا ان يقال
 المراد من قوله التباين او غير ذلك انما هو العبارة مطلقا
 لا المباشرة والتقسيم اعتباري لا حقيقي والاقسام
 متبادلة ولو قيل المراد هو العموم يجب المصنوع دفع
 بانياتاه قوله مع بعض صور المعلق الظاهر انه اراد بالعموم
 والخصوص من وجه مجرد الاجتهاد في وصفه والافتراق في
 كاسين وبها قوله من حيث تعريف المفضل بانه سقط

منه

سند اي من اسناده اثبات فصا عدا اي على التوالي
 من اي موضع كان يجمع مع بعض صور المعلق وهو
 فيما اذا كان الساقط اثنين فصا عدا من مبادي السند
 وتوضيحه انما يجمعان حيث اسقط مصنف من مبادي
 السند اكثر من واحد على التوالي ويصدق العلق بدون المفضل
 حيث اسقط مصنف واحد او اكثر لا على التوالي بل على العكس
 حيث اسقط مصنف اثنين فصا عدا مع التوالي من الاواسط
 لان المبادي واسطهما متباين غير المصنف وهذا معنى قوله
 ومن حيث تقسيم المعلق بانه من تعرف المصنف الى جنسه
 من مبادي السند يفترق المفضل منه اي يصدق المفضل
 بدون العلق هذا ويصدق العلق بدون المفضل فيكون
 يكون الساقط واحد كما علم من قوله سواء كان ذلك اتركه
 ولم يذكر صدق المعلق بدون المفضل وانما وجه اليه في
 ثبوت العموم من وجه قال تليذه لا يقع الا في ان يند
 ولما يقع من حيث صدق العلق يحد في واحد كما في الصور
 التي اختلف فيها ونحوها والله تعالى اعلم ان القول
 المفضل الغر من ذلك يجوز ان يكون الساقط من اواسط
 السند او من مبادي السند نظرا لمصنف ومن صور المعلق
 ان يحد في جميع السند فيقال امتزاجا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم او يقال فقل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم او قل حضرت علي بن ابي طالب او قوله لا يحد في
 الا يحد في جميع السند لا الصالح في الحديث اذا كان

او الامم التابع والصحابي معاً اي بمقتضى قيل ولم
 يستثنى الثاني فقط مع انه لم يشترط التوالى في المعلق
 فنصدق ظاهر تعريفيه على هذه الصورة التي حذف اخره
 اي الصحابي واو كذا ايضاً بنا على ان معنى المرسل ما سقط
 من اخره ما بعد الثاني اي يذكر الثاني ويحذف ما بعده
 فينبغي ان لا يكون المعلق كذلك بقريضة المقالة وفيه
 ان المعلق هو ما سقط من اخره فقط كما مر فلا يشترط
 الموضع هذه الصورة التي حذف اخره واو كذا فتكون داخله
 في المعلق ومنها ان يحذف اي منصف من حديثه
 ويصنف اي بسبب ما في من فوقه فان كان من فوقه
 شيئاً لذلك المصنف اخيراً ما اذا كان شيئاً له فانه
 يعلق اتفاقاً فيجوز عده من صور التعليق بالاختلاف
 فقد اختلف فيه كي في انه هل يسمى تعليقاً او لا
 والصحيح في هذا ان لا تسمى هذه اي في محل الاختلاف
 انه هل يسمى تعليقاً ام لا النقض بكونه هو هذا فان عرف
 بالنسبة الى من اقام من اية الحديث قاله التلميذ او الاستقرا
 اي بالنتيج التام ان فاعل ذلك اي المحقق مدلس
 بشدة في اللام المكسورة وهو الذي يفعل ذلك ليرد بها
 الحديث فتنبه بصيغة المجهول اي حكمه بتدليس
 ولا يري وان لم يعرف باحدها انه مدلس فتعلق اي
 فعله وعنده معلق وهذا يدل على ما بيننا المعلق
 المدلس وعنده يصدق بقرينة عليه فينبغي ان يقيه
 بقرينة المعلق ان يكون شرط شي من الاسماء وانها لا تصح
 حتى

٦٤
 حتى يخرج المدلس وانما ذكر التعليق في قسم المدردود
 اي مع ان بعض اقسامه مقبول يجهل به للجمل بحال
 المحذوف اي لكون الراوي المحذوف غير معلوم بالعدالة
 والضبط وقد حكم بصحة اي المعلق او المحذوف وهو
 اقرب لقولنا عرف اي المحذوف بالعدالة والضبط
 بان يحكي سراً اي موصوفاً باسمه ونسبه او كنيته ولقبه
 من وجه اخر اي من طريق اخر فلا يصح جعل المعلق قسمين
 من المدردود عند الجميع فان قال اي راوي المعلق
 جميع من احذفه ثقة فاجاب اي حصلت مسألة
 التعديل على الاتهام كما يقوله الراوي اخبر الثقة
 وفي نسخة بنصب المسألة اي كانت هذه المقالة
 او المسألة فكلم جاهدة نافضة مثلها في ما جاز
 حاجتك وعند الجمهور ومنهم الحبيب والفقير ابو بكر
 الصيرفي لا يقبل اي المصنف حتى يسمى احقاً ان يكون
 ثقة عنده دون غيره فاذا ذكر يعلم طاله قال التلميذ
 وليس هذا بشيء انه تقديم للمرجح التوهم على التعديل
 المنعوق فيه ان التعديل الصريح على المصنف المجهول
 كالتعديل لكن قال ان الصلة مع هذا اي في هذا
 البحت ان وقع المحذوف في كتاب الترمذي صححه
 كالحارثي وسيله مسلم فان اي الكتاب او ما حمله
 فيه اي في الثقاتين بالجمهور اي بصيغة الجزم كذا
 وراي وروي فلا بد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دل اي اتيان بالوصف المذكور على انه اي الثاني

ثبت اسناد د اي المعلق غيره وانما حذف لغير
 من الاعراض كما لا يخفى ان خوف التكرار او بانه اسند
 معناه في الباب ولو من طريق اخر فثبت بالتعليق عليه
 او انه لم يسمع من يثبته بقيد العاقل وسمعه في حالة
 المذاكرة فثبت بذلك الفرق بين ما حدث عن متناجيه
 في حالتي الحديث والمذاكرة واحاديث المذاكرة قل ما يخفى
 بها او ثبت ذلك على موضع يورث تعديل الرواية التي
 على شرطه او غيره ذلك من الاسباب التي يوجبها خلل
 الانتطاع كان يكون الراوي ليس على شرطه وان كان
 مقبولا وسواء كان في فيه لغير الجرم مثل ان يقر
 بذكر او يروي مجهولا فغيره مقال اي قوله كثيرا او بحال
 اختلاف اقواله او تحت امثلة ذلك اي او ردها
 فاصححة وقيل لحق العبارة او تحت ذلك با مثله
 واصححة في النكت بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب
 للمصنف تستدل على التزامات او ردها على كمال الصلا
 قلت هذا ايضا ح في غاية من الابهام مع انه لم يظهر
 وجه الاستدراك فان الجمهور لا يملكوا التصريح
 راوي المعلق بان جميع ما اخذته وكذا قوله من يقول
 حديثي حديثي الثقة كيف يقبلون من التزم صحة كتابه
 ويذكر فيه غلطات ولم يصرح بان قد ثبت صحة ام لا فانه
 لو صرح به لكان من قبيل ما سبق والاحتمال انه قد
 حذف لغيره من الاعراض سواء ذكر بصيغة التزم او
 بصيغة التزم بغيره صيغة المجهول لا بعد من العلوم في قوله
 مقبولا

مقبولا لا يثبت بعد من متناجوي الغاربية قال انه ضم ثبات
 من التعليق ولما في اليه قوله البخاري في غير موضع من كتابه
 وقال في فلان وزاد فلان فوسم كل ذلك بالتعليق التعليل
 من حيث الظاهر المفصل بحسب المعنى وقال اذا قال اقول
 لنا ان علمنا انه ذكره للاستشهاد بالاحتجاج قال
 وكثيرا ما يغير الحديثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم في المذاكرة
 والمناظرة واحاديث المذكرات قل ما يخفى بها او ردها
 الصلاح هذا القول من حيث انه مخالف لما قاله ابو جعفر
 ابن احمد النيسابوري انه قال كلما قال البخاري قال لي
 او قال لنا فهو عرض منا وله وذلك ان ابا جعفر اقدم
 منه واعرفه بالبخاري فوضيظا هو والثاني اي من اقل
 السقط وهو ما سقط من حقه اليه اخر لانه من يبيع
 الميم اي صحابي كان بعد التابعي وانما قيدته بصحابي
 فانه الحديث الذي حذف منه الصحابي هو المرسل وهو
 ما حوذ من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المنع كقوله تعالى انا
 ارسلنا الشياطين على اقل من ذلك المرسل اطلاق الاسناد
 ولم يقيد به براء ومعرفة ومن قولهم ناقة مرسل اي سرية
 السير طن المرسل اسرع في حذف بعض اسناده او من قولهم
 حيا القوم ارسلوا اي متفرقين لان بعض الاسناد منقطع من بقيته
 ومورثه ان يقول التابعي هو ان كان كبير اياك كثيرا من الصحابة
 رجالهم وكانت جردوا بيه عنهم كقبر من اليه خاتمهم
 وسعيد بن المسيب ام صغيرا وفي نسخة او صغيرا بان
 لم يلق من الصحابة الا العدد اليسير والقي جماعة مع كون جلد

بحث

روايته عن التابعين كيجي سعيده انصاره ذكره
السماعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل
بصيغة المجهول بحرف كذا او نحو ذلك اي مطلقا
للله صلى الله عليه وسلم من المروية بالسباع والحكم والجوا
والاجابة فالمراد الذي غير ذلك بما يستلزم الخلفه نحوها
وهو انهم لم يثبتوا فيه بعضهم بالكبير وقالوا لا يكون
حديث صغارا بالتابعين مرسلا بل مقتضا لانهم لم يلقوا
من الصحابة الا الواحد والاثني فلكثر روايتهم عن التابعين
والهذه الاختلاف اشار ابن الصلاح بقوله وصورته
التي لا خلاف فيها حديث التابعين الكبير وقال المصنف ان
التقليد بالكبير مستحب عن احد ثم قيد بالتابعي المرسلا
الذي يقتل اذا اعتقد بان يكون من روايت التابعين
الكبير ولا يلزم من ذلك ان لا يسمي ما رواه التابعي
الصغير مرسلا واطلقه الفقهاء والاصوليون على قول
من دون التابعين مقتضا كما ان بعضنا قد لا يسمي
الله عليه وسلم وكذلك قال ابن الحاجب في محضره للرسول
قوله غير المصالح في قوله صلى الله عليه وسلم
استويتم ذهب الخطيب لكن قال ان كثر ما يوصف بالارسال
من حيث الاستعمال روايت التابعين عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقال الحاكم وغيره من المحدثين المرسلا تخفف بالتابعين
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلاصة المحقق
ان المرسلا في اصطلاح المحدثين ان يفكر التابعين المرسلة
فيمنع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ترك الراوي
واسطة

واسطة بين الراوي وهذا يسمى مقتضا فان ترك اكثر
من واحد فهو المسمى بالمعقل عندهم والكل ليس مرسلا
عند الفقهاء والاصوليين وفي الجواهر ولما في الترمذي
وعنه من التابعين الصغير قال النبي صلى الله عليه وسلم
بالمشهور عند من خصه بالتابعين انه مرسلا كالتابعين الكبير
وقيل مقتضا انتهى ومنه يعلم ان التابعين اذا لم يكن كونه
عن الصحابة مقتضا دارسل الحديث فيمنع ان لا يكون
الخلافا في كونه مقتضا كما اشار اليه السيد جمال الدين
المحدث في حاشية المشكاة عند قوله وعن الاعتراف قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افة العلم النسيان
الحديث رواه الدارقطني مرسلا حيث قال المراد بالارسال
هنا المعنى اللغوي وهو الانقطاع عما لا اعتراف به
من احد من الصحابة وانه ثبت سماعه من ائمة المرسلا
بالمعنى الاصطلاحي انتهى وتوضيحا ان مقتضى الاختلاف
في ان التابعين الصغير هو ان روايته عن الصحابة يقتضي
ما ذكره والحكم انما يكون ميبا على الغالب فاذا تحقق عدم
روايته عن الصحابة فلا وجه للاختلاف في كون حديثه مرسلا
بل يكون مقتضا قطعنا به علم وانما ذكر اي المرسلا
في قسم المروود مع اننا المعتمد على الحديث انما حاذ فيه
الصحابة وهو لا شك انه ثقة ذلك اقل جمهور العلماء
ان المرسلا مجتهدا مطلقا ينال الظاهر من حاله وحسن الظن
به انه مروي حديثه الا عن الصحابة وانما حاذ فيه سب
من الاسباب كما اذا كان يروي ذلك الحديث عن جماعة من

الصحايف لما ذكر عن الحسن البصري انه قال انما اطلقت اذا
 سمعت من معين من الصحابة وكان قد جرد اسم على
 رضى الله عنه بالمخصوص ايضا الخوف الفتنة للمجدد بحال
 المجدوف اي في الجملة لانه يحتمل ان يكون اي المجدوف
 صحابيا ويحتمل اي احتمالا بعيدا ولذا انما اعني الجمهور
 من الاصوليين ان يكون ثانيا بصحابة تابع من هذه الصحابة
 وغيرهم او بعد تبيينهم بالرواية عن الصحابة وعلى الثاني يحتمل
 ان يكون كمنه في عدم تقيدهم بالرواية عن الثقات فاما
 على الاول فتنته جزئيا لادالك صحابة كلهم عدول وعلى
 الثاني اي على تقيد بكون التابع ثقة يحتمل ان
 يكون حمل اي اخذ ويحمل عن صحابي ويحتمل ان يكون
 عزنا بغيره او على الاول ايضا يحتمل ان يكون الرادسب
 ذكره في المردود وعلى الاول ظهر المردود به فلا حاجة
 الى بيان الاحتمالات فيه وعلى الثاني وهو احتمال كون
 الثاني كاملا عن تابعي اخر فيجوز اي يرفع الاحتمال
 السابق وهو احتمال كون التابعي ضعيفا او ثقة
 والفاية المتقدمة راما اوليها وتعدد اي ويحتمل
 تعدد اخر ويرتقى احتمالها اما بالتميز العقلي في احتمال
 قال بالانهاية كاي مع قطع النظر عن الدليل العقلي
 الحان هي فانه قد قال تلبيذه فحال عدم العقل ان
 يجوز بين التابعي والبي صلى الله عليه وسلم من لا يقتضاه
 كيف وقد وقع التناقض في الوجود الخارجي انكر النبي صلى
 الله عليه وسلم انتهى والظاهر انه اراد الكثرة واتي بالانهاية
 له

له ما لغيره اذ من المعلوم عند العقلاء ان الاشتباه الى
 ادم عليه السلام امر متناه فكيف الى نبينا صلى الله عليه وسلم
 مراده انه يتعدد اما بالتميز العقلي الى امتناع غير محصورة
 عندهم بقرينة المقابلة بقوله واما بالاستغناء الى التبع
 الحاصل بالدليل العقلي فالي اي فينبغي التقيد الى ثمة
 او سبعة قال يحتل المتردد او بمعنى بل كتي هامة
 ان او هذه يحتملها واختارها اختياره ان او يعني بل لكن
 نقل التلبيذ عنه قال او هذا للشك لان السند الذي ورد
 فيه سبعة نفسا خلفوا في كل واحد من هو صحابي وتأتي
 فان ثبتت صحبته فاما التابعين ستة والاشبهة وهو
 اي هذا العدد اكثر مما وجد من رواية بعض التلمذ عن بعض
 واعلم ان كون المرسل حديثا ضعيفا لا يخرج به انما هو اختيار
 جماعة من الحديث وهو قول الشافعي وطائفة من الفقهاء
 واصحاب الاصول وقال كما في المشهور عنه وابوا
 حقيقته واصحابه وغيرهم من ائمة العلماء لا يحد في المشهور
 عنه انه صحيح يخرج به بل حكى ابن خزيمة في التلخيص انهم
 على قوله وانه لم يات عن احدهم انكاره ولا عن احدهم الاية
 بعد ثم الى راس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة
 المشهود لها من الشافعي مبيي الله عليه وسلم بالخبرة وبالحج
 بعض القايدين بقوله فتواه على المسند مع الايمان من
 اسند فقد احال ذلك ومن اسند فقد تكفل لذلك وهذا اذ لم يكن
 حاله فان عرف من عمادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة
 فذهب جمهور المحققين الى عدمه اي التوقف اي في قوله

ورده ويرد على المصنف حينئذ لا يصح جعله قسما
 من المردود العظمي على مداهم لبقا لاحتماله ارجو
 ان يكون ثقة عنده لاني نفسي لا اتركه اقبل وهو
 غير صحيح اذ الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الناس
 ثقة وعلم هذا من دابة بالثقة في ثقته لاني على قوله
 فالصواب ان يقال لبقا احتسب ان يكون هذا
 الارسال بخصوصه من غير عاده وقد قال شارح الى
 التوقف انه لا يقبل قطا لهره مناف للتوقف اذ قوي
 بغيره انه واما اذا قري بكسر انه فلم وجه وهو ان
 التكليل اما هو لعدم القول المستلزم لعل عدم
 الرد وهو جهة الاحتمال ان لا يصح الاستدلال مع وجوب
 الاحتمال نفي او اثباتا وهو احد قول احمد اي غير
 المشهور عنه وثانيهما وهو قول المالكين والكوفيين
 فيرد على المصنف انه لا يصح جعله قسما من المردود وذا
 على جميع المذاهب يقبل اي المرسل مطلقا قال
 تلميذه الاولي تركه او تاخير قول المالكين والكوفيين
 عن قول الشافعي وهو الاطلاق انه سوا عرف من عارته
 ما ذكر اوله في الفنا عند الكوفيين والمالكين انتهى
 فانظر انه اراد بقوله مطلقا سواء اعتقد بحجته
 من وجه اخر او لم يقتض بحجته بدليل قوله ثم قال
 الشافعي يقبل ان لا مطلقا بل فيه تقصيل **المصنف**
 اعتمدت بناء على المجهول بحجته من وجه اخر
 اي استنادا اخر بين اي يغاير الطرق الاولي

وفي

وفي نسخة الاول لانه الطريق يوشك ان يكون مسندا كان
 اي الثاني او مرسل او سوا كان الثاني صحيحا او ضعيفا
 او ضعيفا ذكره الشيخ ذكر ما يترجح لترجح احتمال كون محدوق
 اي في الاسناد الاول ثقة في نفس الامر وفيه عتقان
 الاول انه اذا كان الثاني مرسل ايضا لا يظهر وجه الترجيح
 اذ الضعيف لا يقوي الضعيف بغير كثرة الطرق الضعيفة
 قد تنويه وترجح الى حد الحسن لغيره والثاني اذا اعتقد
 مسندا لمسند هو المعتمد ولا حاجة الى المرسل اللهم
 الا ان يقال المسند قد يكون ضعيفا وبان به في الساقط
 وصلاحيته للاحتجاج وقد يقال انها دليلان اذ المسند
 دليل براسمه والمرسل بفضده وبصيرد دليل اخر فترجح
 لهما الخبر عند معارضة خبر ليس له طريق قوي مسند
 ونقل ابو بكر الرازي صاحب شريعة الاسلام من المحضنة
 الهاجج بالوحدة والجمع نسبة المياحة للديار فريقيه
 منه ابو الوليد سليمان بن خلف الامام المصنف ذكره في
 القاسوس من المالكين الراوي اذا كان يرسل عن النفاة اي نادرة
 وغيره اخوي لا يقبل مرسله اتفاقا اي اذا عرف من
 حاله انه غير ملتزم بان يرسله عن ثقة فلا يقبل برسله
 داملاذ لم يصح حاله بمرسله مقبول اتفاقا عند الحنفية
 والمالكية والكسبية الثالثة استدل الساج ان الثالث
 صفة توصف بمجد وفيه هو المتبدا وقوله من اقسام
 السقط اي المحزون صفة اخوي والخبر قوله ان كان اي
 باثنين اي حاصلهما فصلا على اي فكذلك ما يكون رايدا

مسند

مسند

عليها مع التوالى اي لكن بشرط الموالاة في موضع السقوط
 فهو المفضل اي فالقسم الذي في لئلا ذلك هو السمي
 بالمفضل من اعنله اي اعياه فهو مفضل به او فيه اي محي
 فكان الحديث الذي حدث به باعضله واجياه فلم يتفتح به من
 يرويه عنه قال الشيخاوي في شرح الالفية هو بفتح الهمزة
 من الرباعي المتعدي يقال اعضله فهو مفضل وعفيل كما سمع
 في اعتقدت العمل وهو عفيف بمعنى عقد واعله المرص من عليل
 بمعنى مغلر مفضل بمعنى مفضل انما يستعمل في المتعدي كذا العفيل
 المستعمل في التثنية ففي حديث ابن عبد ا قال تارت لك الحد كما ينبغي
 لئلا وجوهك وعظم شاك فاعضلت بالملكين فلم يد ربا كيف
 كنعان الحديث قال ابو عبيد هو من العفلا الامر الشدة الذي لا يقو
 له صاحبه انتهى فكان الحديث الذي حدث به باعضله حيث صنف
 المحال علم من يورده اليه وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعويل
 او الجرح وشهد عليه الحال ويكون ذلك الحديث مفضلا لعضله
 الراوي ثم كلامه قال الشيخ ذكر ما واصل ان المفضل يقال
 للمشكك اليكنا وهو بكسر الشاد او بفتحها على انه مشترك
 عليه شيئا انتهى وقال ابن الصلاح اصحاب الحديث يقولون
 افضله فهو مفضل بمعنى المفضل وهو اصطلاح مشكك
 اطاخذ ووجدان مفضل بفتح العين لا ياء من ثلاثي عدي
 بالهمزة وهذا لازم مسمى اذ قال بحث فوجدت له من
 قولنا امر مفضل اي مستغلق شديدا فهو مفضل بمعنى فاعل
 يدل على الثلاث انتهى وقد يقال انه افضله بمعنى استغلق
 لازم واقا المتعدي هو عيني لعني فاشكال الماخذ باق
 غير

بالمقابل

غير مندفع فالاولي ان يقال انه من اعضله بمعنى اعياه ففي
 القاموس عجل عليه صيق وبه الاشارة كذا عضل
 واعضله وتفضل الدال الا طنا فاعضله هو اولي الخلاصة
 المفضل ما سقط من سنده اشارة فضا على التثنية ولا من
 يعتبر فيها التوالى ولا عدم كونه من المفضل ولا ان يكون من
 صنف وكذا في التحقيق وفي الجواهر قيل قوله الراوي يلقي
 كقوله بلغني عن النبي هزيمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال كذا البسم مفضلا عند اصحاب الحديث انتهى فالاولي ان يجعل
 المفضل من اقسام المردود لاس اقسام السقط فلهذا ما مل
 والا اي وان لم يكن كذلك اعني ان لم يحصل مجموع ما ذكر
 في المفضل بان كان السقط اثنين غير متواليين لا يكون الا في
 موضعين مجزئ فاكيد والافضل التواليين لا يكون الا في
 الموضعين مثلا فهو المفضل قطع والاسباب ما خرف قوله فهو
 المنقطع عن قوله ذكر ان سقط واحد فقط او البسم
 من اثنين لكن بشرط عدم التوالى قال المصنف في سقط
 منه واحد منقطع في موضع وما سقط منه اثنان بالشرط
 منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة وان في اربعة
 ففي اربعة بقية التكميل في كل واحد من ذلك المجموع اما
 بانفسها الاثنيتية فضا عدا بان يكون واحدا او بالبقية
 التوالى من اثنين او من اكثر اثنين كذلك فذكر الاوسط وتبيد
 مثلا ليكون الحادة الى الطرفين ثم ذكر الطرفين بعد قوله
 فهو المنقطع لا يخلو عن غلو وما قيل من ان الثاني الحاصل
 في الامور صال في التوالى كما يقال في العربية ان الثاني يرجح

الى القدر اذا انصرف به وعطف عليه بقوله وكذا اشارة الى
 تصور عبارة المتن مردود بانه علي تقدم تسليم ذلك
 في امثال هذه المواضع ينبغي ان يدرج الاكثر من
 اثنين بلا توالي في التفسير ويعطف عليه الواحد فقط
 بقوله وكذا الخ وهذا الصحيح الذي ذهب اليه الجمهور
 ومنهم الخطيب بن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان
 المنقطع مالم يفصل له اداة على اي وجه كان انقطاع
 سواء ترك ذكر الراوي من اول الاستاد او وسطه او اخره
 بحيث يشتمل الرسل والمفضل والمعلق الا ان الكوفي
 بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن
 الصحابي كما ذكر عن ابن عمر وقال الحاكم هو ما اختلف فيه
 قبل الوصول الى التابعي رجل سوا كان محدثا او مذكورا
 بهما كما ذكر عن رجل عن ابن عمر هذا زيد في رواية
 وقيل هو ما روي عن تابعي او من دونه نقلا او فعلا
 قال النووي وهذا غريب ضعيف بعيد فانه هذا هو
 المقطوع المنقطع ثم تقسيم ثمان للسقط بل لا مردود
 بامتنار السقط ان السقط انما في الشرح زيادة ضرب
 لانه سبب تعذر ايراد المتن من الرفع الى النص لا لتكلف
 بل لتعسف كما سبق والمعنى ان الحدف من الاستاد قد
 يكون واجبا يحصل الامتناع اكل اي من الخلق وغيرهم
 في معرفته اي يعرف كل احد بكون الراوي بالاسبوبة
 وفي نسخة باللام لا جليلا لم يعارض في عتبه
 اي لم يدرك عصره وقوله متلا قديم يعارض في عتبه كذا

اذا ادرك عصره كونه ما اجمع به وكذا قاله التلميذ قوله
 يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكرارا انتهى وفيه ان الشرح
 يقتضي الامتناع به ان الصلاة في العاشر او يكون كان
 الا طرزا ان يقول قد يكون خفي فلا يدركه الا بالامتناع
 الخفاق بعينه مهارة وتشد يد من جهة اي المهارة المطلق
 على طرق الحديث اي تفاصيل معرفة رجاله يكون لهم
 ثقة ومسطا وغير ذلك وعلى الا سائيد اي من الفضل
 ولا انقطاع ويخوفا من العلم القارحة في الشرح لا
 اي من نوعي السقط وهو الواضح يدرك اي يعلم بعدم
 التلاقي في الاجتماع بين الراوي وشيخه اي على زعمه
 لكونه غلة للادراك اي لكون الراوي لم يدرك عصره
 اي عصر شيخه وادرك اي عصره لكن لم يجتمعوا وليست
 له منه اي والحال انه ليس للراوي من شيخه على تقدم برادره
 عصره لاجازة ولا وجادة كما سيجي تفصيلها واما اذا ثبت
 اجازة او وجادة على تقدم بر عدم الاجتماع فانه
 يثبت حينئذ تلاق محنوب تنقيها معتبر في عدم
 التلاقي لكن عدم من الواضح لا يخلوا عن خفا فكانه امر
 اضافي ومن ثم ان من اجل ان الادراك المذكور لم يحصل
 لكل احد على الوجه السطورا حتى اي في هذا الفن الى الخارج
 وبالمزيد يدل سياقه معناه لتضمنه خبر مواليه الرواية
 جمع موطد ومعناه الولادة ووفيا لهم بكماله وتشد يد
 التفتية اي انتباه حياتهم وكذا يمكن حياتهم ومما تم
 واوقا نطالهم ان الحديث وادخلهم الى السماع وقد

افتتح اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ اي كثيرين ظهر
بالتاريخ كذا يدعواهم استنباط وتخرجوا بالتسوال
عن كيفية الاقتضاح ونسبه ويحتمل ان يكون صفة
للسيوخ بتقدير منبر اي كذا يدعواهم بالسماح منهم اي
من الشيوخ والقسم الثاني وهو الخفي الظاهر كما فيه
الاستطالفة المدلس بفتح اللام قال تلميذه انفس السقط
والمدلس لا يشاد الذي وقع فيه السقط فلا يكون الكلام حقيقيا
انتموه واحد نوعي المدلس وهو ما يقع في الاسناد والشيوخ
الاخر ما يقع في الشيوخ وهو انه يروي عن شيخ سمعه فيسببه
او يكتبه او يشبهه او يصفه به مما لا يعرف به كمال يعرف والنوع
الاول مكرره جدا او كانه لذلك افتقر عليه هذا وقت
معرفة الخارج من التفسير يصف على الاقسام الحاصلة
من التفسير الاول بناء على ظاهره فاما ان يذكر من التعداد
ويدعى ان الامتياز اعتباري اذ يقيم كل منهما بالاجد
في الاخر لتباين الاقسام سمي اي القسم الثاني بكذا اي
بالمدلس لكون الراوي لم يسم من حديثه واوهم سماعه
لحديث ممن لم يجد له اي به ومنه التدليس اليك يقال
لرسولان اي سر عن العيب الذي في ما سماعه كانه اظلم
عليه الامر وهو في الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث
ان من اسقط من الاسناد شيئا فقد غلط في ذلك الذي
اسقطه وراى في النقطة لا يثبته بعبارة بوجه وكذا
تدليس الشيوخ فان الراوي يعطى الوقت الذي به يعرف
الشيخ او يفتي الشيخ بوصف يبرر ما يشتره كذا حقيقه
البتاعي

البتاعي وبه يتضح قول المص واستغنا عن اي احد المدلسين
ان المدلسين بكذا اي بغير كذا الاولين وهو احد مدلسين
الذين هم اعينهم للور كما يكون في اول البيل من يد المدلس
اي سمي المدلس بالمعنى الاول لا سيما في حديثه كذا المدلسون
والنور في الحديث وهذه التسميات من تسمية وعبد التسمية
الاولى كالاختي من يروي عن راي وحديثان يرد المدلس في اللام
اي بغير تسمية الادب اي بلفظ من الفاظ مدلس كذا
به الاستناد ويحتمل اي الصيغة وفتح الدخيل بضم
اللام محدود او في السبق بضم اللام وفي حقه بامثلة
بين المدلسين كالمدا ومن لم يرد اي وبين من روي عنه قال
التلميذ الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي
وعنه ما انتهى في ذلك المصنف اي كذا في حديثه باللسان على السماع
لنصرح غير واحد من الائمة في تعريف السماع فيقول والاول
ان يقول وفتح السماع لان اذا الحديث على وجه مستبعد
بانه يسمع من روي عنه موجب لكون الراوي مدلسا وشرطه
اليه قوله او هم سماعا او اذ اذ على وجه مستبعد باللسان
فلا يوجب لان اللسان محتمل في المدلس كما في شرح ولهم
به المتن من ايعلاه وكذا قال اي فلان لا يكون كذا
ولفظ كذا في الشرح مستبعد عن عيب العطف وممن اي اواما
حقيقة بغير المدلس لان المدلس من وقع في الحديث بضميمة
ضريبة اي في السماع وهو لفظ اخبرنا وحدثني او سمعته
والحال انه ثبت عدم السماع كذا في الراوي كذا وكذا وليس
بمدلس لانه لو كان في نسخة كذا بكذا في الحديث يكون كذا

لا تدل على ما استدل به من وقوع الحديث المدلس بل فقط صرح
 بنوكذب قاتل اذا وقع من المدلس الى من وقع منه التذليس في بعض
 الصور حديث بل فقط صرح في ما مقبول اذا كان المدلس قد لا كما
 سمي في حديثه وهذا معقوله وحكم من ثبت عنه
 التذليس الى ابراهيم اسناد ببيعة يثبت السماع اذا كان
 عدلا ولا يحكم بمتابعه ان لا يقبل اي الحديث من اي
 من المدلس ومن اجل تدليس الا اذا صرح فيه بالحديث
 اليه بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع والى بل فقط
 بين الاتصال وصرح في كسبت وحديثا واخرنا فهو مقبول
 بحجة به على الاصح لان التذليس كذا قاتل هو تحجب
 لظاهر الاسناد وصرح من الايمان بل فقط محتمل اذا صرح
 بصلو الى الايمان قبل دعيه بقوله على انه اذا لم
 يكن عدلا فلا يقبل منها مبالا وقال في حق من الحديثين
 فالغنى من عرف بارتكاب التذليس ولو مرة صادف مخرجا
 مرد واما الرواية بين السماع والى ببيعة صريحة
 في هذا الحديث او في غيره من احاد يثبت في التذليس
 محمد الجري الى التذليس فيسأل ان لا يثبت اسناد فهو ان يروي
 عن غيره او عما صرح ما لم يسمعه منوه فلما انه سمعه من لا يثبت
 اجاب وما في معناه بل يقول لعل فلان او عن فلان وان فلا
 قال وما اشد ذلكم قد يكون بينهما واسطة فقد يكون العثر
 ووثاقه يسقط للمدلس فيجوز ولكن يسقط من بعده رجلا
 متبعا او غير السمع من الحديث بذلك وكذا اذا لم يسم
 والى في رواية ببيعة وارب ساقه وغيرهم فيملود هذا النوع
 ومن

ومن ذلك ما حكى ابن خشرم كذا يومئذ عند سفيان بن عيينة
 فقال هذا الزهري فيقول له قد شكك الزهري فكنت ثم قلنا ان
 الزهري فيقول له سمعته من الزهري فقال لم اسمعه من الزهري
 ولا من سمعه من الزهري قد شكك الزهري عن محمد بن الزهري
 وهذا القسم من التذليس يكونه حد الما فله مذموم عند
 اكثر العلماء ومن عوف به فهو مخرج عند جماعة لا يقبل
 روايته بين السماع او لم يبينه والصحيح المتفصل
 فها من فيه الاتصال كسمعت وكذا في نحو ذلك مقبول
 في الصحيحين وغيرهما منه كشر قال النووي وذلك
 لان هذا التذليس ليس كذا بابل لم يبين فيه الاتصال
 فلفظه محتمل وحكمه حكم المرسل وانواعه واجري النافع
 هذا الحكم فيمن ليس مرة واما ان التذليس الشيوخ وهو
 ان يسمي بخاسم من غير اسمه الموقوف او ينسبه او يصفه
 بل لا يشتر كذا يعرف وهذا الخف من الاول ويختلف
 المحال في كراهيته بحسب اختلاف القواعد الحامل عليه وهو
 اما لكونه ضعيفا او ضعيفا او متاخرا لوفاء او لكونه مكررا
 عنه او شاركه في السماع منه جماعة منه ومنه وشرحه جماعة
 من المصنفين كالحطاب وقد اكرمه ومنه قوله **وقد**
 ابن مجاهد التري حديثا عن ابي عبد الله بن ابي عبد الله بن عبد
 ابي بكر عبد الله بن ابي داود السجستاني ان ابا حنيفة قد شكا
 محمد بن سعد يعني ابن بكر محمد بن الحسن النخعي ان يسمي الى حله
 قلت هو محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سعد
 التري فيقول المدلس ثلاثة اشخاص احدهما ما ذكره

المم وهو اسقط اسم شجرة الذي سمع منه ويرتقى الشيخ
 شيخه اذ من فوقه ينسب ذلك لفظ لا يقتضي الاتصال
 بل يلفظ هو له كمن فلان او قال فلان وانما يكون
 تدليلا ان كان المدرس لقيه ولم يسمع منه او سمعه ولم
 يسمع منه ذلك الحديث مثال ذلك ما روي عن علي
 ابن خنصر قال كنا عند ابن عبيدة الخ وانا فيها
 ان يصف المدرس شيخه بوصف لا يعرف به من اسم او كنية
 او نسبة الى قبيلة او صفة او بلد او نحو ذلك كي يوعر
 الطريق الى السماع لذلك قول ابن محاهد احدى الفرائد
 عبد الله بن ابي عبد الله يريد به عبد الله بن ابي داود
 السمعي اي صاحب السرايا واليه تدل الشبهة وصورة
 ان يروي حديثا عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن
 ضعيف عن ثقة فياين المدرس الذي سمع الحديث من
 الثقة الاول فيسقط الضعيف الذي في السند
 ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني فيسوي
 الاسناد كله ثمانية فعدا اشرافا من المدرس لا في الثقة
 الاول قد لا يكون معروفا بالنسبة ويحده التوافق على السند
 كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة اخر فيحكم بالثقة
 وهذا غرور يندبوا ما القسم الاول فكروه جدا اذ مد الكثر
 العلماء وكما في نسخة اشهدهم كما في روي الشافعي عن جده
 قال لا تدليسوا في الكذب وقاله لان اذ في الحب الى من
 اذ المدرس قاله وهذا من شعبة محمول في الزجر والتفكير
 والقياس الثاني امره لخص وفيه تصحيح المروي عنه المروي
 وتوغير

وتوغير لطريق معرفة من يطلب الوقوف على حاله وكذا
 في مثل المدرس في الرد المرسل الخفي قيل الظاهر ان عطف
 على قوله المدرس واذا دخل كذا الطول العهد اي الثاني
 هو انه ليس المرسل الخفي اي منقسم اليها سمع اعلم انه ليس
 المراد بالارسال هنا ما سقط من سنده الصحيح اي كما هو المشهور
 في حد المدرس وانما المراد هنا سلق الانقطاع عن الارسل
 بهذا المعنى على نوعين ظاهر وخفي فالظاهر هو ان يروي
 الرجل عن لم يعاصره اي لم يثبت معاصرته اصلا بحيث
 لا يشتبه ارساله بانضاله على اهل الحديث كما ان يروي
 ما لا مثالا عن بعيد من السبب والخبر هو ان يروي عن سمع
 منه ما لم يسمع منه او عن لقيه ولم يسمع منه او عن عاصره
 ولم يلقه هذا قد يحفي على كثير من اهل الحديث لكونهما
 قد جمعوا عرضا واحدا وهذا الشبه برواية التدليس كذا حققه
 العراقي اذ اصدر عن محاضره لم يلق قيدوا في
 لا احترازك وكذا لا تب ان يقول وهو التقادرس
 معاصره ولذا قال تليذه هذا الشرط هو ان له ملوما
 وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل خفي الا ما صدر عن معاصره
 لم يلق انهم من حديث عنه كما ان الظاهر ان يقول لم يعرف لقائه
 مما خرج به فيما ياتي بل بينه اي المعاصره وبينه اي
 الحديث عنه واسطة ظاهر كلامه ان بل للاصرك تأكيد
 على وجه الانتقال ويمكن ان يكون بل للاطال حد والمعن
 المحصر المعلوم من الاول واذا في المجموع المستفاد من
 الثاني فانه يشعرون في الواسطة مع تحقق وهذا اعم

وفيه ان المدرس
 مع ما تقدم من
 المورد من جهتها
 معاصره لم يلق هو

من ان يكون معاصرا اذ لم يكن في شمل جميع العصور السابقة
والقرق بين المراسل الخفي دقيقا وبالبينان
حقيق يحصل وفي نسخة حصل تحريره بما ذكره
ابن تيمية بعد من تحريره كما يدل عليه قوله وهو ان
ان التذليل ليس يختص من روى عن عرف لقائه اياه
ابن المراسل الخفي يختص من روى عن عاصره ولم يعرف
انه لقيه على ما ذكره السخاوي ومعه في قوله فاما ان
عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المراسل الخفي بل الاظهر
في العبارة ان يقول بائنه كمفيد ابا لان او غير مفيد
وتجوز اي حبيد ان يراد به التقدير السابق
في تفسير السقط الى الواضح والخفي حيث لا يفتقد
عدم التلافي فعلم ان التلافي معتبر في الثاني الذي
هو المراسل بقرينة المقابلة والمرسل الخفي من الاول
كما يدل عليه قوله من معاصره يلحق علم من مجموع ما سبق
الفرق بينهما وهذا الثاني اذ لم يجعل المراسل الخفي
تسما من الثاني ومن ادخل كتاب الخلاصة في
تعريف التذليل المراسل الخفي ولو غير لقي كالنووي والقرطبي
لزم دخول المراسل الخفي في تعريفه اي تعريف التذليل
والعصاة التفرقة بينهما وفيه ان لا يمنع من ان يكون
بينهما عموم وخصوصا ويدل على ان اعتبار اللقي في
التذليل دون العاصرة وحدها لا بد منه فلا يخفى
ان المتقدم على قوله وبنا العاصرة وقا على قوله
اطباق اهل العلم بالحديث متعلقا بعلم اي انما لهم
علي

علي ان رواية المحض من جمع المحض بالخا والصاد المعجمين
وقد ابقاها خضم عما ادركه قطع وهو الذي
ادرك الجاهلية وزمن النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يره وسياتي الخلافة في انه هل معدودا من الصحابة
ام من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدمه مسلم
عشر من نفسا كما في عثمان التمدني بغير نون وسكونها
وقد يبين اليه جازم عن النبي صلى الله عليه وسلم
من قبل الارسل الى الخفي لامن قيل التذليل
ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التذليل ليس
لما كان هو لا مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه
وسلم وتلوا ولكن لم يعرف هل اقوه ام لا والظاهر
ان المحض من عرف عدم لقيه لاس لم يعرف انه لقيه
وسمى فرق كالا ليجي ليكون حديثهم من المراسل الخفي
من مراسيل الصحابة رضي الله عنهم ومن قال باشترا
اللقي في التذليل الامام الثاني في ابو بكر الصديق
بشهادة الثاني في اخذه واو كلام الخطيب في الكفاية
بقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم المداقاة
با حنابلة اي المدلس عن نفسه بذلك كما اخبر ابن عيينة
عليه روي عنه عن ابن عمر بن الخطاب وقدم او عزم امام
مطليح اي بذلك وهو عدم المداقاة وانما يعلم ذلك
بالتاريخ الحديث العوام بغير تشديد ابن حوشب
من عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا قال ليل الله قد قامت الصلاة فخرجوا وبكروا قال

لا يام احد العوام لم يدرك ابن ليه اولى ولا يكفي اي فيهم
 الملاقاة ان يقع في بعض الطرق ز ما ذة او اكثر
 قال بعضهم لا وسينها لا احتمال ان تكون اي هذه
 الزيادة او هذا الزايد من المزيد وهو ان يزيد
 الراوي في اسناد واحد رجلا او اكثر وهما منه وغلظا
 وخاصته انه لا يخفى الحكم بالتدليس وتعد زيادة
 راويين من راوي بصيغة تحمل السماع وبين الكروي
 منه في بعض الطرق فلا يحكم بمزيد هذه الزيادة بالتدليس
 لاحتمال ان يكون هذا الزايد من المزيد في متصل الاسناد
 ويسمى تقيده في مخالفة ولا يحكم بصيغة المجهول
 لانه هذه الصورة اية التي وقعت في بعض طرقها زيادة
 او يحكم كلي اية قطعي في احد الجانبين كخارج احوال
 الاتصال والافتقار وعدم مرجح لاحدهما وقد
 صنف فيه اي في كتابنا ذكر من المذكور والرسائل الخفي والمز
 والفرق بينهما فتنصف في حق الارسل كتابا سمي به
 كتاب التقبيل بمقتضى التبيين لمهم المراسيل وكتاب
 الزيادة عرفت في مزيد الاسناد كتابا جاد فسير
 الزيادة في سائر ما يتروى فيها سائر الصور بين
 وانتهت هنا احكام الساقط وفي نسخة حكم الساقط
 من الاسناد الخ وعرف حكم الحدوث فقل انك تقدم
 الحكم على الاقسام اذ لا تسم الساقط في الاقسام للاقسام
 لا يفرق بين هذه احكام اقسام الساقط بل هو العبارة
 انما كانت في هذه اقسامها المردودة والسقط واما

ثم

ثم ليطعن اي في رجال الاسناد يكون بعشرة اشيا كما يحكي
 بجلا ومفصلا بعضها يكون اشد في القدر على الطعن
 والجرح من بعض خمسة منها اي من العشرة يتعلق بالعبارة
 وهي الكثرة في التهمة والعسق والجهالة والبدعة وخمس
 تتعلق بالحديث وهي الخمسة البقية ولم يحصل الا عتدا
 اي الاهتمام بشيء واحد الشهور من الاخر اي ما يبين جميع
 ما يتعلق بالعبارة على جهة من بين جميع ما يتعلق بالعبارة
 بل بين تحت طمسها فثبت ذلك في بعض المصنفين
 المذكور وليس اي المصلحة ترتيبها اي القسمة على الاسناد
 فلو اسند في موضع الرد يقع الجرح اي في اي بالرد
 على سبيل التمسك اي التمسك من الاخر اي لا على
 كما فعل في نسخة لقادسنا مرتبها فثبت وهذا
 لا يخلو عن التمسك لانها من الاسناد فالاشد
 اخذوا حاصلا ما به اراد تفرغ احد هلال الاخر في الاسناد
 فلهذا بعض اقسام اقسام القسمة ترتب في الاسناد على بعض
 اقسام الاخر دون اقسام الاخر قبل الاوضح في العبارة
 كما يتاحب الشدة والضعف اذ لا اشدة في الاخر ورفع
 بان هذه عبارة مشهورة بين البلغاء وقد ورد في الحديث
 الشريف ايضا اشد الناس بالاشياء الامثل فالامثل
 رواه البخاري وغيره ووجهه بان لا هناك سبب
 وفيه ان العبارة محتملة لانه يكون للترتيب والتمسك
 بل الاول هو المشاهد في الزعم للطعن كما لا يخفى راسخ
 منه وانما الحصر للمعنى في العشرة لان الطعن اذا كان

من الماعلي في الشدة
 الى الادبي في العسق
 طرقت الترتيب هو

للكفر الراوي بفتح الطاء وكسر الراء افصح من كسر اوله
 ويكون ثانياً ويرد على المتن ان الكذب قد مر في انواع الفسق
 والحق يقيد في الشرع بقوله في الحديث النبوي ما يروى
 عنه ما لم يبلغ على الله عليه لم يمتنع ذلك اي بخلاف
 ما روي شافياً فالمراد بالكذب في المتن الكذب على قيل
 العهد فلو قال به لكان الافتراء وهو الكذب عن عمد كما في اول
 ثم لكان هذا الكذب مما لا يحسن انواع الفسق ويقع عليه
 المحسن حتى قيل بكفر المفتري عليه صلى الله عليه وسلم انزله
 وجعله كانه جنس اخر قد مره على الخطر ما قول المحسن وانما
 قدم الاول كونه الطعنه اشد في هذا القول ان كان الفسق
 بالفعل لا يكون الخطر قد مره بما ذكرنا او ثلثه اي الراوي
 بفتح الهمزة والكسر المذكور بان لا يروى ذلك الحديث
 اي المأمون ولا يظهر ان يفتل به لا يروى الحديث الا من
 جرحه اي الراوي المتهم ويكون الحديث الحديث
 مما ثبت له لفظاً عند ائمة كونه من المعلومه انما من
 الشيعه والجمهور والمصنف التفسير والبيان ويحيى بن بشر
 بان هذا من الاول حيث عد كونه من الفسق لغير الفسق ان من
 لا يروى بوضوح كذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم
 يظهر منه بوضوح ذلك في الحديث النبوي فليست
 هذا الخطر من الفسق المقول وجعله في خلاف التيمم
 غير مستبعد وهذا هو الاول قاله تلميذه قوله
 هذا واما الاول مستغنى عن الثاني ولا يمتنع ان هذا اشارة
 الى التيمم والمراد بالاول المحقق وهو ما جعله اشارة
 الى

ص

الى قوله وكذا من عرف الخ وجعل الاول اصنافاً وهو ما اشار اليه
 بقوله ما دامته بذلك وجه تقديم الثاني على ما بعده
 من الفسق وغيره كونه من الفسق موجه للرد انما هو من
 جهة ايجابها بحسب ظن الكذب في الرواية وهذا هو وجه
 تقديم النوعين اللذين يليان على الفسق او المحسن غلطه
 الى كثرة بان يكون خطاؤه اكثر من صوابه او يثبت او يخال
 اذا لا يخلو الانسان من الغلط والبيان او غفلة او ذهو
 عن الانتباه اي الحفظ والانتباه والظاهر انه غلطه
 على غلطه لا على الفسق والمعنى او فخر غفلة اي كثرة
 غفلة لان الظاهر ان مجرد الغفلة ليس سبباً لاطعن
 لقلته من عافيه الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد
 او كثرة غفلة او فسق قيل المراد به ظهوره لان جعله
 موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره كما يصرح
 به اي بالفعل والقول والمراد بان الفعل اعم من الظاهر
 والباطن مما لم يبلغ الكفر اي من فعله وقوله واما الكفر
 فهو خارج عن البحث لان الكلام في الراوي المسلم وبه يظهر
 فساد قول خارج فاما يبلغ الكفر داخل في الفسق
 بالمعتمد وهي البدعة التي مع ما قيل ان كل ما يبلغ الكفر
 لا يسمى به من البدع ما يبلغ الكفر فاما حق التماس
 وسيلة اي الفسق وبين الاول اي كذب الراوي فهو
 اي وخصوص مطلقاً قالوا اخبرنا الثاني اعم لان الفسق
 يصدق على كل ما صدق عليه الكذب دون العكس كما بينه
 وبين الثاني فهو من وجوب انما ارد الاصل في كونه

وفيه انه كذب
 له بذكره
 كذا في ح

في الخلالي العام لكون القدر بد استند في هذا الفن
 وقد قدمنا ما يزيد به التحقير واما المنسوق بالمعتقد
 اي بالاعتقاد او بسبب معتقدا لسوء فيها في بيانه انه
 نوع خاص مسمى بالبدعة او وهم بان يروى على سبيل
 التوهم اي بنا على طرف المرجوح من الشك او مخالفتها
 اي للثقات او لمن هو او ثبوته وفيما تاخيرها على الفتوى
 ظاهر فانما اكثر من انما للكذب من الفسق بالفعل
 او جهالة بغير الجبر بان لا يعرف فيه تعدل ولا ترجح
 معين استارة اليانه لو جرح فيه جرح مجرد لا يكون في
 هذه المرتبة ان التبرج لا يقبل عالم مبين وجهه بخلاف
 التعديل فانه يكفي فيه ان يقول عدل او ثقة مثلا ويذكر
 انما ان البدعة اضعف من مقدمه وموجبه لان اعتقاد
 خلاف المعروف انما يستلزم على دليل لا عليه فلا يؤثر شيئا
 في عدم الاعتقاد ولذا قد يوجد في الصحيح ما يكون رافضا
 او خارجيا او معتزليا وغيرهم في رجال الاسناد وهو
 اعتقاده ما احدث اي جدد والمخترع على خلاف المعروف
 متعلق بلحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلق
 بالمعروف وكذا عن اصحابه رضي الله عنهم لقوله صلى الله
 عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد لا يعاند
 فان ما يكون معارضة كفر بل ينوع بغيره اي دليل باطل
 سمي بالانزاع والاثبات وليس ثبات لان ادلة المعتزلة
 كلها مخرجه فيها وان كان الكل يستدلون بالقرآن
 لكن كما قال تعالى يضل به كثير ويهدي به كثير او سوء

وهي

وهي ان باعتبار الخبر وهو قوله عبارة عن ان لا يكون
 بصيغة التي هو الصواب خلافا لما في بعض النسخ وسأين
 تفصيله على قوله اقل من اصابته سواء كان مسأوما
 او اكثر ما اذا كان على طه اقل من الاصابة او قليلا
 بالنسبة اليها فهو مقبول ويرد على المص ان لا يظهر الفرق
 بين الغلبة والوهم وكذا بين محض الغلط وسوء الحفظ
 وان حمل محض الغلط على كثرته في نفس الامر وسوء الحفظ
 على ان لا يكون الغلط اقل من الاصابة بقرينة المقابلة
 لم يكن لتاخر سوء الحفظ اليه ما يكون الغلط مساويا للاصابة
 او اكثر منها عن محض الغلط وجبا صلافا لقسم الاول
 وهو الحسن كذب الراوي في الحديث النبوي هو
 الموضوع وفيه مسانحة لان الموضوع هو الحديث الذي فيه
 الطعن كذب الراوي لا ينسب الطعن به واما ما قيل
 من ان المراد بالطعن الطعن بخلاف ظاهر القسم
 كما تقدم ثم يقال ايضا المتعلق بقاد بعد لام مقترنة
 والموضوع لان وانما اختلعه اي افتراه وصنعه ما كان
 عنده والحكم عليه اي على الحديث بالوضع اي كونه مرفوعا
 او بوضع الواضع اياه انما هو اي الحكم عليه بطريق الفرض
 الغالب صفة كاسته للتاكيد اذ قد يطلق الظم
 بمعنى العلم لقوله تعالى الذين يظنون انهم ملائكة
 لا بالقطع وهو تفرغ بل علم ظاهرا بالعلم في التاكيد
 اذ تصدق الكذب فكان الصدوق قد كذب ومن قوله
 صلى الله عليه وسلم كفي بالركبة ان يجدت بكل ما سمع

في التفصيل

رواه سلم لكن لا اصل العلم بالحديث ملكة اي مهارة هـ
 عليه صداقة قوية يميزون بها ذلك اي الموضوع من
 غيره والكذب من الصدق وانما يقوم بذلك اي بالحكم
 على الحديث بانه موضوع منهم اي من المحدثين لان مقدم
 على قوله من يكون اخطا عنه ثامنا اي كاملا في معرفة
 الاسانيد ومعرفة رجال الحديث وذهنه تشافكا
 اي مصليا بتقوية قلبه وشرح صدره وثمة قويا اي
 مستقيما ومعرفة بالقراين الدالة على ذلك اي كونه
 الحديث موضوعا متعمكا اي ثابتة راسخة قالوا لا يظن
 يا اهل البعاد لا تظنوا ان احدا يقدر ان يكذب على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانما في ذكره السخاوي وقال
 الربيع بن خيثم ان للحديث صنوا كفوا عنها رغبة وظلمة
 كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي ان الحديث المنكر يقتصر
 له جلد الطالب للعلم ويكسر منه قلبه في الغالب وقد يعرف
 الوضع باقرار واضعه اي واصنع الحديث المستفاد به كقولهم
 ان صيحه انا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم التوسيعا
 اليه وكالحديث الطويل غرنا بذكر عبد صلي الله عليه في فضل
 سور القرآن اعترف راويه بالوضع وانكر على التعلمي واليها
 وغيرهما من المفسرين الذين كروها حتى تقاسيرهم من غير بيان
 وضعه قاله خارج ويزيد ستولة الاقرار ان يعين المنفرد
 به تاليف قوله لا يمكن معه الاخذ عن شخصه انتهى وفيه
 انه من جهة التلخيص ينفذ بحكم عليه بالوضع قال ابن
 دقيق العيد لكن اي من هذا لا يقطع بذلك اي بالوضع
 لانه

لانه ليس يتقاطع في كونه موضوعا فيل لا يحصل القطع من القرائن
 الاخرى ايضا فالوجه في تحصيل الاستدراك به اي بانه
 قد يتوهم حصول القطع به لكونه انزب من كاي القرائن لاحتمال
 ادا يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى يعني ولا احتمال ان يكون
 صادقا فيه ولو رجع الثاني لانه يبعد عذارة ان ينسب
 اليه نفسه مثل هذه الامور الشنيع من غير باعث ديني او دينوي
 والغالب ان الداعي اليه انما هو التوبة وحديثه يبعد ان يكون
 كذبا لكون لاحتمال خبراته على الله تعالى وقلة حيايه من الخلق
 او قصد فساد في الرواية وعدم العمل بها لا يقطع بالوضع
 الا اذا دل دليل على صدقه على ما ذكره في المنها فان ادا
 تواردت الادلة على شي قطع به وفهم منه ان من كلامه
 هذا بعينه اي كاي الجوزي عليه ما ذكره السخاوي هـ
 انه اي مراده لا يعمل بذلك الاقرار اصلا اي لا قطعاً
 ولا ظنا لاحتمال كونه كاذبا وورد عليه المص وقال وليس ذلك
 اي عدم العمل به مراده اي مقصودا من دقيق العبد وانما هو
 الصطح اي الجزم واليقين في كونه موضوعا بذلك اي بذلك
 الاقرار بانه من الاحتمال ولا يلزم من ثبوت القطع في الحكم
 اي ثبوت الاقرار بنفسه الذي هو الحكم بالوضع كذا قال هـ
 شارح والصواب انه لا يلزم من ثبوت القطع بقوله في الحكم
 مطلقا اي لا قطعاً ولا ظناً لان الحكم اليه الفرع يقع اي
 فالنكاح بالنظر الصائب وهو اي اقراره ههنا اي في هذا
 المحل كذلك اي مما يحكم عليه بالنظر فالتحكم بالظاهر وانه
 اعلم بالسرير ولو لا ذلك اي جواز الحكم بالنظر لما ساع اي لم يجاز

٢

نسبها

وي

تتو القربى بالقتل ولا ابدية للتاكيد اي ولما جازمهم المعترف
بالزنا لا احتمال انه يكونا كذابين فيما اعترفاه فقلنا لمن
الخطي وفيه حقا لان غاية ما في الباب انه وقع منه خبران متافقا
لكيف يغلب الظن بكذب الاول انتهى ويرد قوله بما اشرنا اليه
تساويان ان احدا من المسلمين لا يستعمل رسول الله صلى الله عليه
وسلم حديثا اعترف انه كذب فلا يفتك انه يغلب على الظن
صدوقه في الثاني وكذا في الاول اذ لا يخفى موسى على نفسه
مثل هذا القبح الشنيع الذي اتفق العلماء على انه كذبة بل قد
بعضهم انه كفر الى نفسه على ان الاصل في خبر المؤمن الصدوق
بمقتضى حسن الظن لانه يقبل خبر كل واحد في الدنيا ما وان كان
الخبر من حيث هو محتمل الصدوق والكذب بالتجوز العقلي ولما
لا يتطوع به ولا يجزم بمضمونه الا اذا احوال العقل كذبة عادة
بهم قياس الشيخ اعترافه باقرار القاتل واعترافه بالزنا
على ما ورد بهما الشرع مع ان الحكم عام مساو انكر اولاه
ظهور الامر غاية الظهور والجملة لا معبر لقوله فيه حقا ومن
القرآن الذي يذكر بها الموضوع اي وضعه او يعرفها الموضوع
ما يؤخذ من حواله الراوي كالتقرب للمخلف والاسر بوضع
كما يوافق فعلهم واراهاهم وغير ذلك كل وقع لما مون براحه
انه ذكر بمحض كنه الخلاف في كون الحسن ابي البرقي سمع
من ابي هريرة او لا فساق ابي عامر في الحال اسنادا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال بحسن انه يدله من
لمن ان اوفان شاذج التقدير ثانيا بلافية انه قال وقيل اساقا
ثانيا على انه قال لا نظا هوان التقدير اسنادا متصلا الى النبي
صلى

صلى الله عليه وسلم مذكور اية افيهاي الراوي فقال سمع الحسن
من ابي هريرة اية الى اخر ما ذكره رواه البيهقي في المدخل ونحوه
ان ابن عبد العزيز بن الحارث التميمي سئل عن قوة مكة فقال
عقوة فطوبى بالحجة فقال حدثنا ابن الصراف حدثنا عبد
الله حدثنا ابي جندب عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابي
ان الصحناء اختلجوا في فتح مكة اكلت صلحا ام عقوة قالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان عقوة هذا مع اية
اعتراف انه صدق في الحال لبيد فمعه الخصر وكما وقع لعيا
ابن ابراهيم ابي النخعي حيث دخل على المهدي بفتح ميم وسكون
هاوتشدي يا وهو محمد بن المنصور عند الله العباسي والدار
هارون الرشيد وهو الباقي للسيد المرام سابقا لمقتضا
خلاف ما يراه بنوعتان متبعا لاختلاف وجهه اي فصادق في
المهدي خاله كونه يلعب بالعمام جنوا واحدة حامد
فساق في الحال اي لطع المال اسناد الى النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال لا سبق بغيره فسكون صدق سبق
وبفتح الباء كما يجعل من المال هناك على السابقة والعين لا يفتح
احد المال بالمسابقة الا في هذه الثلاثة وقال الخطابي
الرواية الصحيحة بفتح الباء الا في فصل وهو حذيفة السهم
او حذو وهو لا بد او كما فروه الخليل وجناح بن الخليل
اي ريش وهو لظا يراي الالف وانه حذو الاسنان من السهم
والايل والليل فزاد في الحديث اية الثابت علماني الجامع
البيهقي بلفظ لا سبق الى حذو الخليل واما حذو السهم
السبق لا يفتي عن ابي هريرة وجناح اية الملقط فخر

ابن ابي

كذا في النهاية

المهدى ادى من كمال عقله انه كذب اي في الزيادة فامر
 بفتح الحاء قال السجاني في كتابه بيدرة بصيرة
 آلاف درهم فلما قضي قال اشهد على قفاك انه قفا كذاب
 ترك الحام بل ابريز حيا وقال انا عيكته على ذلك انني
 ولا يظهر ما دوي ان المهدى يستحسنه او لا فاعطاه عشرة
 لاف درهم فلما ادى بر القبي في قلب المهدى انه كذب لاجله
 فامر بفتح الحاء كونه سببا لوضع حديث وكعب على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لكن لم يتركه ولم ياخذ ما اعطاه لهذا
 الحديث ما خوذ باعتبار جزية الاخير بخلاف السابق فانه
 موضوع يتماهد ومنها اي من القراين ما يوجد من حال
 المروي كان يكون مناقضا لغير القرآن كالنفس والسم
 المترتبة بخلاف المستورات وغيرها من الاحاد والاجماع
 القطعي كالاجماع السكوني المنقول بطريق التواتر بخلاف الاجماع
 السكوني والمنقول بطريق الاحاد قيل يقييد الاجماع بالقطعي
 يدل على ان الاجماع انطوي على الذي يتجذر الواحد لا يعمل
 الخبر المتفق عليه موضوعا او صريح العقل لم يذكر القياس
 صريحا بل ما ان يدرج في صريح العقل ويجعل ما لا يد
 مناقضة كاياه على كونه موضوعا كالاجماع انطوي وما
 عند المتواتر من السنن حيث لا يقبل شي من ذلك في مما
 ذكر من النسخ والاجماع والعقل التاويل وكذا ان الله
 يعمل شرط من شرطه على بعضه فانه يروى به ذلك اليه
 انما يابن السبكي في جميع الجوامع لغيره وكل خبر او وهم
 ما طالع في تيسر التاويل مناقضا ونقص منه ما يزيل الوهم
 قال

٩٢

المهدى

المهدى هو

قال شاذ حد وقد يثله برواية لا يبقى على ظهر الارض
 بعد ما ية سنة نفس منقوشة لعدم مطابقتها الواقع حيث
 سقط علوا ويصا منكم دكوكه اللفظ التبع التفرع
 بانه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروى بالمعنى وما
 يفتح دكوكه اللفظ والمعنى وذلك ان اللفظ دكوكه المعنى
 كالحق في الولاية على الوضع وفساد معناه وكالحجاز في
 في الوعد والوعيد مخالفا لفتح ش المروي بتأريده
 بخبر عن الواضع ان يكون المروي كلاما للنفس الواضع وهو
 اكثر كما يذكره اهل النفاذ في اسناد دعا ومارة يات
 من كلام غيره كغير السلف الصالح منها كلمات على رطل
 عند ومنها موثقات المرحلت قيل في حقه كلامه يشبه
 كلام الانبياء ونحو كلام ما دى بن دينار وفضل بن عياض
 ومعارف الجنته وغيرهم او قدما للحكا كالخارث بن كدة
 وبقرط وافلاطون والاسراييليات او اقاويل يه
 اسريل مما ذكر في التوراة او اخذ من علمهم ومثل عجم
 والظاهر ان بقدر المضاف في الاولين اي كلام بعض
 السلف او كلام قديما الحكماء او ياخذ كانت حقا من القول
 وتارة ما اخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا
 صحيحا ليرفع بشبهه بالواو المكسوة اي بالاسناد
 او المفتوحة اي الحديث فهذا الحديث موضوع الاسناد
 لا المتروك وقد ينكر كلاما ليس له اصل كما لم يذكره اهل
 النفاذ في المطارد دعا القدر ونحوه ويتركه لغيره
 جمل رجاله من اعظم المحدثين منتهيا اليه صلى الله عليه وسلم

٢

اولها احد من ائمة برامته كالخضر الحسن البصري والاعمام
 جعفر الصادق وقد يذكر فيها غيره ان من شك في هذا كفر
 والاعمال ايتسبب الباطل على الوضوح اما عدم الدين
 كما في زيادة ثقة تشييل للواضع لا للمعاصي والمصنف المحذوف
 وكذا البواني وهم المبطون الكفر المظهرين للاسلام او
 الذين لا يتدبرون بدس يعملون ذلك استخفافا بالدين
 لينلوا به الناس فقد قال حماد بن زيد فيما اخرجنا لعقيل
 انهم وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرعني
 رجل من الزنادقة برضع مائة حديث فهي تجول في ايدي الناس
 ذكره السجواني وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم بن العوفي
 الذي لم يضره عنقه محمد بن سائب ان بن علي ليقرب عنه
 قال لقد وضعت فيكم اربعة الاف حديث احرم فيها واحدا
 ومنهم الجارث الكتاب الذي ادعي النبوة وامثاله وضعوا
 جملا بالوفاء من الحديث استخفافا بالدين وتقليد اعلى
 المسلمين ليس نقادهم الحديث امرها في ذلك كله ولم يجد
 عنهم من شأنها ما حفي على غيرهم بحيث لما قيل لان الماركة
 هذا لاحد في الموضوعات قال لا بعشر لها الجهابذة نقاد
 الحديث وهذا ثم قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واننا له حافظون
 وكأنه اراد انه من جملة حفظ لفظ الذكر حفظ معناه ومن جملة
 معانيه الاحاديث النبوية الاله على توضيح معانيه كما قال
 تعالى للذين آمنوا ما تزل اليهم في الحقيقة تكفل الله تعالى
 بحفظ الكتاب والسنة بان يقيم من عباده من يجدد امر
 دينهم في صرح بل في كل زمان والمصنف للموضوعات كثيرة

نما

سنا الكتب المولدة في الضعفا كالكمال لابن عدي بل افردت
 بالتأليف لتبديف ابن الجوزي في الموضوعات وتذكر لتفقيه
 العلماء في كثير من الاحاديث التي ذكرها في كتابه وقد جمع
 شيخنا بعض السيوطي والسيوطي بعضا من كشي وغيره الاحاديث
 المشتهرة على الامثلة وسينوها ثانيا لا ثالثا واظهروا
 بحريتها وحكموا بطلان بعضها نقلا واثباتا وقد اقتصرت في
 كراسته احاديث التقوى على وضعها وبطلان اصلها وسببها
 المصنوع في معرفة الموضوع لا يستغنى الطالب عنه او
 غلبة الجرح لبعض المتنوع من اي المختصين في العبادة
 والزهادة وضعوا احاديث في الفضائل والرقاب كجملة
 ليلة نصف شعبان ولبنة الرقاب ونحوها رتبون ذلك
 في زعمهم وجهان وهم اعظم الاصناف ظروا على المفسرين غيرهم
 لانهم يرونه قربة ويرجون عليه المشوكة فلا يمكن تركهم ذلك
 والناس يعتمدون عليهم فيكون اليهم ما يروونه كراهم
 والصلاح وينتقدون باقتضاهم ويعتقدون بنقل اقوالهم
 حتى قد خطي على بعض علماء الامة وانما برهم نعتا عثمادا
 على ما نقلوه فيفتقون فيما وقعوه ومثال ذلك ما روي عن
 ابو عصمة نوح بن اليسير عن الروزي قاض مرو فيما رواه
 الحاكم بسنده الطويل عن عماد المروزي انه قيل لابي عصمة
 من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة
 سورة ولهم عندنا حساب عكرمة هذا فقال اي واية الناس
 قد اعرضوا عن القرآن واستحلوا بغيره ايمينا ومغاديب
 يهدون السحابة فوضعت هذا حسبة او فرط العصبية

انما هو بسبب التعصب لذهابهم وقد روي ابن ابي حاتم
 عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد ما تاب انظروا
 عننا نحن الذين دبرناكم فانا كنا اذا هويتنا امرنا صيرناك حديثا
 زاد غيره في روايته ومختبب الخبر في اصلاكم ذكره
 السخاوي وقوم وضعوها تعصبا وهوي كما هو من زاحم
 المروكي في وضعه حديث يكون في امته رجل يقال له محمد
 ابن ادريس يكون امرا على امته من اهل البيت ولقد رأت رجلا
 قام يوم الجمعة والناس مجتمعون قبل الصلاة فابتدأ بالتوردة
 فسقط من قامته معينا عليه كبهض انقلبت من كذا ذكر
 الواحد في حديث ابي بن كعب الطويل في امضا بل السور وحدث
 في سورة تنعالى في تفسيره وقدر غيره في ذكرها
 في تناسيرهم كما لا يخفى والبيضاوي وكلهم اخطا وادلا
 بيان ذلك ما ورد في فضائل كثير من السور وما هو صحيح
 لو كثر وضعها وتكفل بالبرادة العمد بن كثير في تفسيره
 والجلال السيوطي في كتابه السمع بالدر المنثور في التفسير
 المأثور واتباع هوي بعض الرواسي كما ذكر مساله في كلام
 للزوري وحدثني حبيبة سراج اميني وكرادة الجناح فيما
 تقدم اذ لا غلبه اي الايتان بحديث غريب برعب الناس
 فيه لتقصده الاستعمال اي ليستنزه عن العامة انهم من عامي
 الكبار وليست تزد لك الحديث في اهل الديار وذكر في خلاصة
 الطبيان من الواضحة قوم من السواد والشهادين يفتنون
 في الاسواق والباعة فيصنعون على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احاديث باسائيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون
 الموصوعات

الموصوعات بمثل ذلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي
 صلى الله عليه وسلم ويحيى بن معين في مسجد الروصاة فقام
 بين ايديهما فقال في حديثنا احدهما يحيى بن معين
 قال احدهما عبد الرزاق قال احدهما سمع عن قتادة عن
 انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائرا يرميها من ذنوبه ويريد
 من مرقان واخذ في قصته من نحو عشر مرقاة فجعل
 احدهما ينظر يحيى ويحيى ينظر الى احدهما فقال انت حديثه
 بهذا فقال والله ما سمعت به الا هذه الساعة قال
 فكنا جميعا حتى فرغ فقال اي اسرار يحيى بيده ان يقال
 لجاه متوهما القوال بحجته فقال له يحيى من حديثك هذا
 فقال احدهما يحيى بن معين فقال انا ابن معين
 وهذا احدهما يحيى بن معين فقال اي اسرار يحيى بيده ان يقال
 صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد من الكذب فعلى
 غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لا زال اسعنان ابن
 معين لحيه وما علمته الا هذه الساعة قال يحيى وكنت
 علمت اي احدهما قال كانه ليس في الدنيا يحيى بن معين هذا
 ابن حنبل غير ما كتبت عذبة عشر احدهما يحيى بن حنبل
 قال فوطع احدهما يحيى بن حنبل كثر على وجهه وقال دعه
 يتوهم فقام كما يستهزى وكل ذلك حرام باجماع من
 يعتد به اي يعتبر بقوله الا انت بعض الكرامية جنديد
 الراعي اللغة المشهورة ذكره السخاوي قيل وهم فرقة
 من المشبهة نسبت الي عبد الله بن كرام وهو الذي يصح

بان معبوده على العرش اطلق اسم الجوهر عليه تعالى
 وهم يدعون زيادة الورد والتقوي والمعرفة الشامية
 ويعظم المنسوبة اليها ومن غيرهم تغفل عن احوال
 الوضع في الترهيب اي في الطاعة والعبادة والترهيب
 التقوي عن العصية والبطالة والوحاشى لما ان بعضهم
 يجوز وضع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب
 ترغيبا للناس في الحسنات وحرالهم عن السيئات ولتدلو
 بان بعض الروايات من كذب علم متعمدا ليضل به الناس
 فليست مقعده من النار ولخذوا بمفهومه جوار الكذب
 عليه صلى الله عليه وسلم لقصد اهتداء الناس وقالوا في الحق
 المشهور به ان زيادة ليضل به الناس الا على ان يضر
 وعمل انما كذب له وحمل بعضهم على ان المراد به من قال
 في حقه صلى الله عليه وسلم ساخراد يجهلون اشرار واما
 ذلك وهو خطأ من قاله كذا عن جبهاتنا ذكرنا من الحديث
 الدال على العموم واما ما ذكروه فهو من التاويلات الفاسدة
 با على عقولهم من القواعد الدينية لان الترهيب
 والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وان كان يترتب
 ويترتب كابر الاحكام الشرعية فرق من حيث ان الضعيف
 معتبر فيها دون كابر الاحكام مع انه يقدم على الراي
 ايضا عند فقد يقية الادلة وانما تقوى الي غلط السلام
 من الحمد يترवार باب الكلام على ان تقدم الكذب على
 الترهيب صلى الله عليه وسلم من الكبار اي من اكبرها بعد
 الكفر بالله تعالى وهذا دليل اخر على كون ابلغة الوضع

في

في الترهيب والترهيب مخطا او من تسمية الدليل الاول بان
 يكون الاتفاق على ان تعمد الكذب من الكبار في الاحكام
 الشرعية في الجواهر قاله الذهبي ان كان في الجلال
 والكرام يكفر اجما عاوان كان في الترهيب والترهيب لا يكفر
 عند الجمهور وبالحق ابو محمد الجويني نسبة الجوز كزهير
 كورة بخراسان يكفر بالشد يد اي نسب الى التلغيم
 من تعمد الكذب اي مطلقا على النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو محتمل ان يكون زجرا لهم ومد له عليه قوله المعصية وان
 يكون اخذها منه وهو محتمل الخطا والمجاوزة عن الحد
 في الملاعة لاسباب مع مخالفة الاجماع ولذا اقال ولده
 امام الحرمين هذا ازلما الشيخ وانفقوا على تحريم رواية
 الموصوع اي اذا علم انه موصوع الا موصوعا بربك منه
 اي الانقلاست لا يتبادر كونه موصوعا لقوله صلى الله عليه
 وسلم من حدثني بحديث يستوي فيه الترهيب والترهيب
 وغيرهما يروي بفتح الياء اي يعتقد او يظن انها
 اي يظن انه كذب بفتح فكسر يعني لم يبين انه كذب فهو احد
 الكاذبين منبسط بصيغة الجمع والتثنية اخرجه سلم واذا
 ان غيره من الاحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها يجوز
 روايتها في الترهيب والترهيب والقضايايل من غير بيان بجمع
 والقسم الثاني من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب
 الزاوي بالكذب هو المتروكة جعله تسمية مستقلة وسماه
 متروكا لان اقسام الراوي بالكذب مع تفرد لا يصوع الحكم
 بالوضع والثالث لف يحجب نشره المنكر على راوي

بالتبين في المتن ويتركه في النسخ لا مضافة الى من لا يشترط
 في المنكر فبعد المخالفة واما المنكر الذي فيما سبق لقابلية
 المعرون فانه عليه رأي من شرط المخالفة وحاصله
 ان يكون الطعن فيه بسبب كثرة الخلط لا يكون منكر الا
 على رأي من لا يشترط في المنكر بخالفة الثقة الضعيفة
 كما تقدم واما من يشترط فيه ذلك فلا وكذا اي غلبي
 ذلك البراي الرابع فالخامس فنحن نختار غلطي شرحت
 تعليلية هو راجع الى الثالث او كثرة غلطي الى الرابع
 او ظهر فسقته الى الخامس وفيه ان الظهور معتبر في الجمع
 لما وجه التمسك بصرح منه منكر ثم الوهم اي رواية الحديث
 على سبيل التوهم وذلك قد يقع في الاسناد وهو الاكثر
 وقد يقع في المتن كمثل ادخال حديث في حديث اخر والاول
 قد يقع في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التقليل
 بالارسال واستنباه الضعيفة بالثقة مثل ان يجرى
 الحديث باسناد موصول ويحكي ايضا باسناد منقطع
 اقول من الاسناد الموصول وقد يقع في صحة الاسناد
 خاصة من غير قدح في صحة المتن ومثاله ما رواه الثقات
 كيعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار
 لحدوث هذه المسئلة من قبل الثقات القدر من الصدق
 وهو معلل غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعللة
 في قوله عن عمرو بن دينار انما هو عبد الله بن دينار
 هكذا رواه الالبان من اصحاب سفيان عنده فوهم يعني
 ابن

في ح

ابن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار الموقوف في اسمائه الى
 عمرو بن دينار وكلاهما تفتتوهما القسم السادس واما اقصم
 به اي عمر عن ياسمه الصريح ولم يقل والسادس بطول
 الفصل اي بابه والحق فيه وهو مقتضى للاهتمام به كما في الاقا
 لا يشترط في الايضاح عطف بشم الدال على التمر اخي اشارة الى
 ان التراجيح بحسب الرتبة فان دفع ما قبله بطول الفصل
 انما هو في الشرح لا في المتن وايضا يندفع بانه قد يعدل في المتن
 طولا ايضا فالمراد بفصل الفاصلة بين قوله فيما سبق او وهم
 ومن قولهم ان اطلع بصيغة المجهول عليه اي على الوهم
 واما انه لم يطلع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اجاب الطعن
 مشترك في انه مني ما لم يطلع عليه فهو مقبول في الاطلاع
 يجعل مرجعا للطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاع بالسادس
 بالقرائن الدالة على وهم راويه الثقة للعارف عليه
 حيث يثبت على طنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفا
 بعلية الظن او يتردد لعدم ترجيح احد الطرفين فيوقوف
 في الحكم بالصحة وعدمها واما اذا لم يطلع عليه بما ذكر من
 القرائن فالظاهر السلامة من العرج فهو من اقسام المقبول من رسل
 من اجل من يات به القرائن او منقطع عطف على رسل
 او ادخال حديث في حديث عطف على رسل وكذا او نحو
 ذلك من الاستنباه القادر حكاية رسل موصول او وقف مرفوع
 قال السخاوي كما يراه ما وضع في ثقة كما ان لا يرد وية
 في حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 رقبه ان اليه اذهب عنكم عتبة الجاهلية فانه قال لانا واق

غلط في تسمية موسى بن عفيفه فانما هو موسى بن عبيدة وذلك
 ثقة وابن عفيفه ضعيفان في بحوث الجاهلية بضم مهيلا
 ذكرها وشذبه موحدة ثم بامتدادة فحولها وفعيلة
 وهي تعبر على ما في النهاية وقال شارح مثاله الفرد به
 مسلم كرواية الوليد بن مسلم حدثنا الاوراعي عن فتادة
 انه كتب اليه يخبره عن انس بن مالك انه حدث قال صليت
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم واياي بكر وعمر وعثمان رضي الله
 عنهم وكانوا يستفتحون بالمحمدية رب العالمين لا يذكرون
 لسم الله الرحمن الرحيم اول قراءة ولا في اخرها ثم رواه في رواية
 الوليد عن الاوراعي اخبرني استحقاق بن عبد الله بن طلحة انه
 سمع انس بن مالك يذكر ذلك وروي في الموطا عن حميد عن انس
 قال صليت وراي بكر وعمر وعثمان فكلمهم لا يقولون بسم الله
 الرحمن الرحيم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك به صليت خلف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر وهو عندهم خطأ وحيث
 استقد اعلم الشافعي فيما ذكره اليه في معرفة المروءة ويحصل معرفة
 ذلك ابي الوهم بكثرة التتبع اذ النظر في رجال الاسانيد
 واختلافات المتن وجمع الطرق اذ لا ساند المستقلة
 على المتن واستقصاها من جميع المسانيد والنظر في اختلاف
 رواة كل حديث وضبطهم وانما هم يحصل للترجيح بذلك ولم
 انه موصل او مرسل او نحوه اورد رواية غيرهم على سبيل التهم
 حذر روي عن علي بن الحسين انه قال الباب اذا لم يجمع طرقها
 لم يبين خطاؤه فهذا هو العلل في ما محتمل فانه ما قبل لوهم
 هو العلل وقد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالبحاري
 والترمذي

والترمذي وابن عدي والدارقطني وكذا في عبارة المتكلمين
 والاصوليين تسميته بالمعلول ورده ابن الصلاح بان ذلك
 مردود من اهل اللغة والعربية لانه المعلول من علة بالشراب
 اي سقاه مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وسماه معلولا
 العرا في الاجود في تسميته المعلول وكذا وقع هو في عبارة
 بعضهم واكثر عبارة انهم في الفعل اعلاه ولا يكذرا وقياسه
 معل قال الجوهر لا اعلمك الله بعلته ما كان اصحابك
 بمعيته واسما علة فانما يستعمله اهل اللغة بمعنى المعان
 بالشيء يشغله به من تعليل الصبي بالطعام قال السخاوي وما يقع
 من اشتغال الحديث له حيث يقولون علة فلان فقال طريق
 الاستقارة التهم كان وجه السبب التخلل في الحديث ليشغل
 بما فيه من العلل وهذا العلة عبارة عن اسباب خفية غامضة
 قاتلة في صحة الحديث فالحدث المعلول هو الذي اطلع علي
 علة تقترح في صحة مع ان ظاهره السلامة ليس للخرج مدخل فيها
 لكونها ظاهرة بالمتن وهو اي هذا النوع من غرض الراجح معلوم
 الحديث وادفعا عطف تقرير الابقاها ركا وادفعا ادراكا قيل
 ومن شرفها حتى قال ابن المصدي لانه علة حديث واحد ارجح
 الي من ان الكتب عشرة من حديث البصر عدي ولا يقوم به اي يعلم
 هذا القر الغامض من الغم في الامن وزعم انه قرا انما
 اي مضاه ركا وحفظا واسعا اي شاملا للاسانيد والمتون
 ومعرفة ما في كل نسخة من الروايات في العدا والنسب والخط
 وغيرها ومعرفة قوتها اي ممانعة راسخة وحذارة ثابتة
 بالاسانيد والمتون اي باختلافها واسنيها العلم بها

واستصاها واحدا اية تكون هذا الفن اعرض الانواع اول عدم
 القيل بها لان رزق الله وولعه وقيل ما هم لم يتكلم فيه الا
 قليل من اهل هذا الشأن اية مع ان ثباتهم كليم ان يتكلموا فيه
 ويحكموا بما يقتضيه كليل من المديين بالياء واحمد بن حنبل والبخاري
 يعقوب بن شيبة والبخاري في نسخة من زيادة الرازي
 وابن ربيعة بنظم الرازي في الدار فطني ومرسطة وقد
 للتبديل بقصر عبارة المعدل بكسر اللام اي الناقد الناظر
 في علة الحديث المعدل عن اقامة الحجة على عواها بان يعلم
 ان في الحديث قصور لكن لا يندرج في بيانه كالمعروف في نقد
 البخاري والدرهم قال ابن مهدي انه الهام لو قلت له من
 اين قلت هذا لم يكن حجة ولم من لا يندرج في ذلك هذا
 واعلم ان بعضهم يطلق العلة على غير المعنى المذكور ككذب
 الراوي وفسقه وسوء حفظه ونحوه من باب تفصيل الحديث
 كالتدليس والتمزيق من النسخ علة قال السني ويحكا انه اراد علة
 مانعة من العمل الاصل لا حجة ثم الممانعة وهو القسم
 السابع ان كانت اللفظة شارة الى ان خبر كان معد في المتن
 كما اشار الي ان الباقي المتن سببه في قوله بسبب تغير السناد
 الى سناد الاسناد واثار الى ان اللام للبعد او بدل من الضافة اليه
 كقوله تعالى فان الحجة هي ما اوجبتم اعترض بانه ان اراد بتغيير سناد
 الاسناد لغيره باعتبار نفسه لاني المتن يلزم ان لا يندرج فيه
 القسم الرابع والشق الثاني من القسم الثالث وان اراد
 بتغييره اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فهو
 المتن والحديث يندرج فيه مدرج المتن ايضا ودفع بان

يقال

بقوله اراد مدرج المتن ما يكون التغيير في المتن فقط او
 يقال ما يكون في السناد ومثله تغييره بزيادة السناد الاول
 مدرج الاسناد وباعتبار الثاني مدرج المتن والواقع ان
 الحديث الثابت فيه ذلك التغيير وبه يندفع المسامحة
 الواقعة في المتن هو على ما في نسخة مدرج الاسناد
 والاسموية لان المعيار في خلاصة الاسناد فالاسناد
 مدخل فيه واعلم ان تغيير مدرج الاسناد بظاهرة
 يشتمل على ثلاثة الالفة غير ما يليه من التقديم والتأخير
 وزيادة الراوي او ابداله وتغيير حرف او حرفين ولا يفتح
 المتألف كما يدل عليه لفظه او اللهم الا ان يحضر هذا التغيير
 على وجه لا يتصلها بالاستقامة السياقة وهو قسمان
 اقسام اربعة وهو لا ينحصر بغيرها فاحتماره فيهما
 لم يقرئ والاستقرا علم معلوم الاول ان يروى جماعة
 الحديث فيه مسامحة ان نحو العبارة ما يروى جماعة بالاسناد
 مختلفين وكذا في الثاني فيروى عنهم راوايهم
 بالمتألف فيجمع اية الراوي ان كل اية كليم يعني جميع تلك
 الجماعة على سناد واحد من تلك الاسناد ولا يبين
 الاختلاف اية اختلاف الاسناد وخاصة
 انه يجمع الراوي حديثا عن جماعة مختلفين في السناد فيروى
 عنهم بالثقاف ولم يبين الاختلاف هنا الحديث رواه الترمذي
 عن جندار عن عبد الرحمن بن ممدوح عن مسفيان الثوري
 عن واصل ومنصور والاعشى عن ابيه وابي عن عمرو بن حنبل
 قال قلت يا رسول الله اية الذي اعظم الحديث هكذا رواه

يبرهن كثير العبد عن سفيان روايته واصل هذه درجة
 علي روايته منصور والاعتراف واصل لا يذكر فيه عمرا براه
 عن ابي وايل عن عبد الله واما ذكره فيه منصور والاعتراف
 فوافق روايته بروايتها وقد بين الاستاذين معا يحيى
 النطان في روايته عن سفيان وفصل اخرها عن الآخر
 كما رواه الهادي في صحيحه في كتاب الممارين عن عمر بن
 علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والاعتراف كلاهما عن ابي
 وايل عن عمرو عن سفيان عن واصل عن ابي وايل عن عبد الله
 من غير ذكر عمرو بن شبيب الثاني ان يكون المتن عند
 راويك باسناد واحد كما يدل عليه تعبد هذا بالاسناد الاول
 فيجوز الاستسناد بقوله الاطراف اي بعضا منه فانه
 اي الطرف عنده باسناد اخر فيرويه راو عنه تاما
 بالاسناد الاول وهذا هو الطعون بالمخالفة للثقلات
 مثاله حديث رواه ابو داود من رواية زائدة وشريك
 ورواه الثاني من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن
 عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي وايل بن حجر في صفة صلاة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئته بعد ذلك
 في زمان برد سنده يرايت الناس عليهم ليل الشياخ ترك
 ايديهم تحت الشياخ قال موسى بن هارون وذلك عندنا
 وهم يقولون ثم جئت ليس هو به الاسناد وانما هو ادراج
 عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن ~~سفيان~~ وايل عن بعض اهله
 عن ايل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو عبد
 شجاع بن الوليد فينا قصة ثم يك الايدي من تحت الشياخ
 وفضلها

وفضلها من الحديث وذكر الاسناد كما ذكرنا اي من
 قبل القسم الثاني ان يسمع الحديث من شيخه اي لا يلحق
 كما هو المتبادر من العبارة الاطراف منه فيسبغ عن شيخه
 بواسطة الاطراف ان يقول بولي ليس به عن من سمع
 من شيخه فيرويه اي الحديث عنده اي عن شيخه تاما
 اي من غير استسناد الطرف بعد هذا الواسطة مع انه لم يسمع
 الطريق الا بواسطة وهذا هو الطعون بالمخالفة الثالث
 ان يكون عند الراوي متناهي مختلفان باسناد من مختلفين
 اما عن محاسين اذ عن واحد فقط فيرويه معا كما ملين
 او مختلفين او احدهما يتضاد ذلك الاول او عتبه
 مقتصر على احد الاسناد من هذا هو الطعون بالمخالفة
 او يروي عن واحد من الحديثين اي المختلفين ليظهر
 الفرق بين هذا الوجه الثاني فاللام للعمد باسناده
 الخاص بل كن لا يد فيه اي في احد الحديثين من المتن
 الاخر اي وله اسناد اخر فالسري الاول اي في الحديث
 الاول والآخر الاول وهو المتكبر يقول كما حد المحدثين فيصوب
 وجعل الظاهر موقوفين في ومثال حديث رواه سعد بن
 الهير عن عن مالك عن الزهري عن الشاذلي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا تشا غصوا ولا تشا غصوا ولا تشا غصوا ولا
 تشا غصوا الحديث فتقوله ولا تشا غصوا امر راجع في الحديث
 الذي رواه ابن الجوزي من حديث الخليلي عن ابي الزناد
 عن الاموي عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اياكم والظن فانظروا الحديث الحديث ولا تشا غصوا

الوجه

والغصوا

ولا تحاسدها ولا المحدثين ثم يتفق عليه من طريقنا لك وليس
 في المأول ولا تناسوا وأما هوية الحديث الثاني الرابع
 أن يستوفى أي راووا عنه الأسانيد في الحديث حديث
 فقط ومنه ضربه عارضا أي فلا يذكر من الحديث لما يقطع
 عنه فاطم فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض
 من سمعه أنه ذلك الراوي وهو المظنون بالمخالفة
 أن ذلك الكلام هو من ذلك الأسانيد فيرويه
 عنه كذا أي على أنه من ذلك الأسانيد وهذا التقدير
 الموافق لتقرير السنادي يظهر منه أنه لا ذكر للحديث في القسم
 الرابع من مدرج الأسانيد فيه هذه هي الوجوه الأربع
 أقسام مدرج الأسانيد أما الثلاثة الأولى فظاهر
 وأما الأخيرة فتعقب بالسياق في باعتبارها سياقا للأسانيد
 فينضمي إلى ذكر الحديث بعد كلاما من قبل نفسه وأما مدرج
 المتن فهو أن يقع في المتن كلام أي وليس له أسانيد
 ليس منه أي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن وخاصة
 أن يذكر الراوي صحابيا أو غيره كلاما لنفسه أو غيره فيرويه
 من بعده من غير أن يذكر من غير فصل يميز عنه بأن يعزوه
 لقائلة صريحا أو كناية فيتوهم من لا يعرف حقيقة الحال
 أنه من الحديث وحقيقته على ما صرح به السناد أو زيادة
 التي لم يذكر قاله قاله محض هذا التعريف لمدرج المتن ثم
 من غير هذا الخارج من عبارة المتن أو قوله كلام ليس من
 من أن يكون من كلام نفسه أو غيره من الصحابة ومن بعدهم
 إلا أن يخص بكلام غيره وأما ذكر هذا الكلام ليفرق بين
 مدرج

هذا الحديث تعريف
 مدرج المتن عليه
 ولا يرد عليه ما قيل
 مما أن التعريف
 مدرج المتن غير
 ما لا يخول
 السناد الرابع من
 مدرج الأسانيد

مدرج المتن ومدرج الأسانيد من القسم الرابع وخاصة
 أن القسم الرابع من مدرج الأسانيد يكون تمامه ما رتب
 أنه حديث مستقل وأما مدرج المتن فيظن أنه جزء من
 الحديث فتارة فيكون له مدرج المتن في أول
 مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشعبة فروى
 عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يبق الوضوء من الصلاة
 بقوله اللهم اغفر لي ما مضى من قوله أبي هريرة فضلنا حديث
 في أوله كذا وكذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي
 عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ويل للأعقاب من النار قال
 الخطيب وهم أبو قطن وشعبة في روايتها هذا الحديث
 عن شعبة عليهما سنتا وذلك أن قوله لم يبق الوضوء
 ه برة وقوله ويل للأعقاب من النار من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم وناوذة في أسانيد مثاله ما رواه الدارقطني
 في مسنده من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن بسرة بن صفيان قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من سركم أو أشتبهه أو رفعه فليكن
 قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد عن هشام ورواه
 في ذكر الأئمة والرفع وإدراج ذلك في حديث بسرة
 قالوا المحفوظ أن ذلك من قوله عروة النبي صلى الله عليه وسلم
 من السنة ثم رفعه إلى أبيه لا يظن وأما التعريف الذي
 يجب قبل أي أصول الحديث في الرتبة ثم ما انتهى

والظاهر في المعنى الثاني هو المراد هنا وتارة في آخره
 مثاله ما روي ابو خزيمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحمر
 عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التثنية في الصلاة فقال
 قل الصلوات لله قد كثر حين قال اشهد ان لا اله الا الله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذ قلنا هذا فقد قضيت
 صلاة تكذ ان سميت ان تقوم فم وان سميت ان تقعد
 فاقعد كذا رواه ابو خزيمة في دارج في الحديث قوله فاذا
 قلت الح وانما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن الدليل عليه ان الثقة بن عبد الرحمن بن ثابت بن
 ثوبان رواه عن ابن ابي عمير المذكور هكذا وانما هو من كلام
 عمالان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحمر على ترك هذا الكلام
 في اخر الحديث مع اتفاق كل من روى عن علقمة وغيره عن ابن
 مسعود على ذلك ورواه شاذ عن علي بن خزيمة في مسنده ايضا
 وهو اي ما يقع في الآخر هو الاكثر ايا وتوعدا اولهما لا
 يكون بمعنى الاكثر بل لا يقع بعد عطف جملة على جملة
 بمعنى وهو حديث فيكون غالبيا في الاخر وهو انه فعما قال
 محمدا وفيه ان الظاهر انه دليل لقوله اكثر وبره عليه انه
 لا ياتي الاخر ايا يكون يعطف كلام مستقل على اخر مثله
 انك من يكون يعطف مفرد على مفرد بل لا يعطف ولو سلم
 انه لا يجوز يقع يعطف الجملة على الجملة ولا يقع يعطف المفرد
 او بدول العطف فلا نسلم ان الواقع يعطف بول على الاكثرية
 مع انه الاول والثاني يقعان له يعطف الجملة اية ثانيا التي

شك

٢
 الجملة
 في مقابلة

وانما

وانما قلنا بتوقع العطف حب الغالب في الواقع لانه حينئذ
 يمكن استقلاله من اللفظ الثاني فوضعه من لفظ الحديث
 بخلاف ما اذا كان بغير جملة واحدة اقال ابن دقيق العيد
 انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ الثاني
 واشتراكه في اية فتن على ولا يعطفان وما ينقص
 ان يكون مد رجائي ان اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا سيما ان كان متقدما على اللفظ المروي ومعطوفا عليه
 بواو العطف كما قال من سبقنا في شتيه وذكره فليتوضا
 بتقدم لفظ الاثنين على المذكور فها يصحف الادراج لما
 فيه من اختلاف هذه اللفظة في العالم اذ لا يكون لفظ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم موقفا المص لا مانع من الحكم على ما في
 الاول والاخر بالوسط بالادراج اذ اقام الدليل المورث عليه
 الظن او يدعج موقوف اذ كانت المحالفة بسبب ما ظهر
 لفظه كانت في الشرح في الاقسام الاربعة دون هذه الطول
 العهد هناك في القاموس درج مني والدرج السلك ودرج
 دخل في الشيء واستعمل فيها نفي وانما هو انه تنفي في العبارة
 والصحيح ان الدرج دخل في الحفظ من الدرج كما ان الخ اوج
 منها في المحالفة حيث يعبر المازج والدرج كشيء واحد
 حيث لا يمكن التفرقة بينهما اصلا من كلام الصحابة من
 الحرف او من لفظ هو يعبر اليه عطف على الدعاء وفيه تسامح
 من باب عموم الجمل واذا كان الموقوف هو ما يروي عن الصحابة
 لا من بعدهم فان قلت قد يطلق الموقوف على ما يروي
 عن غير الصحابة قلت انما يطلق عليه مقيد لغيره

٧
 ٢

حدث كذا أفلا نعلم على مطاوع علي طاروس داتا انا اطلق
 ليختص بالصحة بمرحوم متعلق به من كلام النبي
 اي من حديثه صلى الله عليه وسلم اي قولاً او فعلاً من غير
 فصل اي تمييز وتفرقة بين الموقوف والمرفوع بما يدرك
 على مطاوعهما في قوله الله المماثل ان تكون بمعنى من
 او بمعنى مع وقوله تليذه اما استعمالها بمعنى مع
 فورد نحو اصبط بسلام وقد دخلوا بالكفر وقا ما معنى من
 فلم اقف عليه فليست قد وردت في قوله تعالى بشر
 بها عباد الله وقد جعلها صاحب القاموس بمعنى متغير
 وكذا ذكره المعنى لكن الاظهر ان السابغ هنا بمعنى ما في
 القاموس من ان الموج هو الدخول في الشيء كقوله
 مدرج المتن سمي لانه مدرج في المتن فهو مدرج
 فيه ثم حذف الجار واوصل الفعل ويدل عليه قوله فيا بعد
 مما ادرج فيه ويدرك الادراج اي يعرف بأربعة اشيا
 يورود رواية مفصلة بكسر الصاد اي مينة للقد
 المدرج مما ادرج فيه ادرج قد لا يدرج المدرج او فيه
 نائب الفاعل ومثال ما ذكرنا قلنا ان سبابة ردا عن
 ابو خنيفة تفصله او بالتسوية من اي التخرج على ذلك
 الي الادراج او المدرج من الراوي في نفسه كحديث ان
 مسعود بن ربيعة روى انه صلى الله عليه وسلم جعل لده
 نذرا دخل النار في الفان اقولها ولم اسمعها منه من يان
 لا يحصل له نذرا وجعل الجنة ارضين يعني الائمة المظهرين
 اي علي ذلك كحديث التشهد او باستحالة كون النبي

صلي

صلي الله عليه وسلم بقوله ذلك وهو اعلاها كودرة الى
 شجرة لقصد والذي نفسي بيده لو لا الجاه في سبيل
 الله وبرا مني لاجت ان اموت وانما مملوك واهل ان ما ذكر
 من الوجود الا ربيعة يعرفه الادراج غير مختص بالادراج
 الحق الا الادراج كما لا يخفى على المتأمل الكامل في كلامه
 وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا او عظميا شهيرا
 سماه الفصل الموصل المدرج في النقل والخصنة التي
 اختصت بحذف الزوائد مرتبا على الابواب مع زيادة
 على وعزو وزدت عليه اي على المختصر وهو خلاصة
 القوايد قد رماذ كمرتين او اقل من ذلك وسماه
 تقريب المنهج بترتيب المدرج وسمي احمد اي على هذه
 الزيادة تلك المزية واعلم انهم قالوا الادراج باضا
 حرام لما فيه التايس والتدليس وان كان بعض
 اخف من بعض لتفسير لفظه غريبة مثل المراجعة والمعا
 والعراب لم يخوها مما فعله الزهري وغيره من الائمة
 بل لا يظهر التحريم في مثله لا سيما في المتفق عليه وقاد
 ابن السكيت وغيره المعتمدين ساو ط العادلة
 ومن يحرف الكلمة عن مواضعه وهو ملحق بالكذا ينحمله
 على ما عداه وقد ذكرنا من الصنف ومن ان يفتي العبد
 ما يدل على جوازه في الجملة او ان كانت الجملة
 تنقد ثم وتاخير اي في الاسماء اي غالبا لقوله بعد
 هذا وقد يقع القلب في المتن ايضا واما ما قاله
 شارح لعله فيه ما انه بعدد بها ان الطعن في الراوي

بغير صحيح لانه الطعن في المروي في الطعن في الراوي
 طعن في المروي بل هذا يكون ذلك ان قد يوجد المروي صحيحا
 مع كون الراوي مطعوناً لمرة بن كعب وكعب بن مرة بن
 ميم وشهدوا بالامثلا يكون الواقع في الاسناد كعب بن مرة
 فغلط الراوي ويقول مدله مرة بن كعب وهو هو وغلط
 من الراوي وانما نشأ الوهم منه لان اسم واحد هما اسم
 اي الاخر في اي ما وجد فيه ذلك التقديم والتأخير
 هو المقلوب اي قسم من اقسامه وانما ما قاله كشارح
 من انه للمقلوب ما يكون اسم احد الراويين اسماً الى الآخر
 مع كونهما من طبقة واحدة فيحصل الراوي هو ما هو
 لاحدهما لاخر كما ذكره السخاوي في شرح التقریب فلهذا
 ترك في طبقة واحدة وقد السهو فاعتراضه مدفع
 لانه انما يقع بها فالترك اولى كما لا يخفى ويجعل كلام السخاوي
 على قسم من اقسامه لان المقلوب مختص فيه لظهور بطلانه
 كما سيأتي من بيانه وللخطيب عنه اي في هذا النوع السمي
 بالمقلوب كتاب يعزى من تصنيفه الى رافع الاربعات
 في القلوب من الاسماء والاشياء وهو اسم كتاب للخطيب
 ذكره الجزري واقام ما ذكره شارح في قوله كتاب اي سماء
 الخ مضاعف فيني على انه ممنون وانما التنوين للتعظيم
 وقد عرفت ما فيه والمقلوب اقلام احراد رج بعضها
 في قسم الابدال كما سيأتي لما انه انبى به قال شارح
 بعضها في سني بيانه وترك بعضها وهو ان يكون الحديث
 مشهوراً به او فيجعل مكانه راو اخر في طبقة ليصير

بذلك

لما

بذلك عن كابر عموماً فيه كحديث مشهور سالم لم يجعل مكانه
 نافع ومن كان يفعل ذلك من الصناعات هذا بن عمر
 النصب واسما على بن علي حبة السبع وهاول بن
 عبد الله في قلت كل الصيد في خوف المصرك فانه يصدق
 عليه الابدال مع اختلاف الغرض قد يقع القلب في المتن
 اي في نفسه وانما به ايضاً الحديث اي هريرة عن
 مسلم مسلم رواه عن بن هريرة مقلوباً وعن غيره على
 الاصل ولوقال في بعض طرق مسلم كان اوضح في السبعة
 اي في شأنهم الذين يظلم في قتل عرشه فكتبه اي قتل
 الحديث باعتبار بعض النفاذ او في مسلم باعتبار بعض طرقه
 ورجل يصدق بصدق انما لها حتى لا تغل حبة
 ما تنفق شماله فهذا اي هذا الحديث مما انقلب الى شدة
 على لحد الامة وانما هو اي المتن الصحيح لا نقل شماله
 اي يسار المنفق على ارادة غايه المبالغة في المخافة
 او المراد به من على شماله تذكر المحل و ارادة الحال يجوز
 كقوله تعالى يخزي من تخزي الانصار فوجه ما تنفق يمينه
 او المعلوم من السنة اضافة الامط الى اليمين كما في
 الصحيحين اي كما في طرق البخاري وبعض طرق مسلم
 فلا ياتي ما سبق انه عند مسلم او كانت المبالغة
 بزيادة راوي اشياء الاسناد ومن لم يزد ها القن
 فمن زادها قوله انق من الانتقال كما في من الافادة
 وابلغ من المبالغة اي القرائن انا وافادة ومبالغة
 واقول التفسير مما عنيه على اربعة احوال عند سيبويه

٢

فإسره عنه سماع كذا في الموضع فهذا هو المزيد
 في متصل الأسانيد وهو ان يروي الراوي في السناد
 حديث رجلا أو أكثر ههنا منه وغلطا مثاله ما روى
 عن عبد الله بن المبارك كذا حديثا سفيان عن عبد الرحمن
 ابن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن عبد الله قال سمعت
 ابا ادريس يقول سمعت واثلثة من الاساقفة يقول سمعت
 ابا مرشد الغنوي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تجلسوا على القبر ولا تضأوا اليه فذكر سفيان وابي
 ادريس في هذا زيادة وهو ما لا يدرى من نسب الوهم
 فيه الي ابن المبارك لان جماعة من الثقات روه عن ابن
 جابر عن بشر بن واثلثة لم يذكر ابا ادريس بسره واثلة
 ومع بعضهم سماع علي بن ابي حمزة قال ابو حاتم الرازي
 ان هذا امباروا منه عن واثلثة ليس كذلك بل هو ما سمعه
 بسره واثلة سفيان فوهم به مردون ابن المبارك
 لان جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر
 بلا واسطة ومع بعضهم بلفظ الاجازة بينهما شرط ان
 يقع التفرع بالسماع اي في رواية من لم يزد ههنا في موضع
 الزيادة لكن ترجح حذف بقرينة دلالة على الوهم
 كما ذكره ابن الصلاح في المقدمة والجزري في الهداية
 فانفع ما قال بعضهم فيه انه على نقد بر التفرع بالسماع
 لا ينعين المزيد لاجاز ان يكون الراوي سمع من رجل وهو
 من شخص سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص نفسه
 واما

واما قول شارح هو انه يحكي رواية بواسطة راوي اثنين
 واخرى يحذفه مع التفرع في كل منهما بالسماع ففي صحيح
 لما سبق والا اي ذلك لم يقع التفرع بالسماع المذكور
 فبقي كان معناه بصلغة المفهوم وهي صيغة
 مستوعبة لا موصوغة كاليسيرة والحمد لله اي غني
 كان الاسناد بلفظ عن فلان عن فلان مثلا اي ونحوه مما
 يحتمل عدم الاتصال ترجحت الزيادة فقل ان حديث
 الثقة كان منقطعاً لا متصلاً وان كان محتملاً قبل هذه الزيادة
 فاذ قيل ان كان السند الحالي عن الرايد بلفظ عن
 احتمل ان يكون مرسلان كان بلفظ السماع ونحوه محتمل ان يكون
 سمعه مرة عن رجل عنده ثم سمعه منه فلم يتحقق الوهم
 فالجواب ان الظاهر من مثل هذا ان يذكر
 السماعين فلما لم يذكرهما حمل على الزيادة وايضا قد
 يوجه قرينة تترك على انه وهم كما ذكرناه عن الجاحظ
 وهو المقوم من المقدمة فالزيادة جمة شذ من مراد
 الغلط والسهو خارج عما يقال من ان زيادة الثقة
 مقبولة كما سبق لمزدود او كانت المتألف زيادة له
 اي الراوي اشار الي ان الابدال مضاف الى الفاعل
 والتفكير محذوف اي الشيخ المروي او بعضا من المروي
 فيكون سطره لا يصحط بل من ايضا قال تليده اي
 بالبدل الشيخ المروي عنه كان يروي اثنان حديثا فترويه
 احدهما عن شيخ والاخر عن اخر ويتفقان في ما بعد ذلك
 الشيخ وقال السخاوي كان يروي اثنان او اكثر رواه

مقولة واما قول شارح
 ترجحت الزيادة وهو
 بالاسناد المثبت للزيادة
 ويعمل الاخر منقطعاً
 او مرسلان او نحو ذلك
 لان زمره ما الثقة

واحدة مرة على وجه واخري على اخر مخالفة له ولا سير
لاحد الروايتين على الاخرى وانما ان ترجمت احدهما
بان يكون رادها احفظ او اكثر فحجة للرواية غير ذلك
فالحكم للراجحة ولا يكون حينئذ مضطربا فكذا في ما
فيه ذلك هو المضطرب كسر الاسم فاعلم من اضطرب
كما ذكره السخاوي وهو انما اضطراب يقع في الاسناد
غالبا ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفا لا متعارفا بانه
لم يضبط على ما ذكره الجزري وقد للتقليل يقع في
المترى اي فقط لكن قل ان يحكم الحديث على الحديث
بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المترى دون
الاشارة للمترى انما يتوهم انه يجوز ان يكون قليلا لا ينفك
وكثيرا باعتبار حكم الحديث كما فانه قد يقع في التقليل
فيهم من قوله غالبا وكذا من قد في قوله وقد يقع في المترى
فلا يجوز استعماله قال التلميذ قوله قل ان يحكم الحديث
الح لانه يلك وطبيعة المجتهد في الحكم انتهى فيه ان المجتهد
من جملة المجتهدين بل ما يعتد بعض المجتهدين على حكم
الحديث في الحديث بالصحة وعدمها هذا ومثال المضطرب
في الاسناد ما روينا في سنن أبي داود وابن ماجه
من رواية اسماعيل بن ابي عمير عن محمد بن حرب
عن جده حريث عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا صلى احدكم فليجعل بين يديه قنطرة خطا
وفيه فادالم يجد عصا بين يديه فليخط خطا
وقد اختلف فيه على اسماعيل اخلافا كثيرا رواه تميم

ابن

ابن الفضل وروح بن القاسم عن اسماعيل هكذا ورواه
سميان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي
هريرة ورواه حميد بن اسود عن اسماعيل عن ابي عمرو
ابن محمد بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابي هريرة ورواه
وهيب وعبد الوارث عن اسماعيل عن ابي عمرو بن حريث عن
جده حريث وقال عبد الرزاق عن ابن جريح سمع اسماعيل
عن حريث بن حماد عن ابي هريرة وفيه من الاضطراب اكثر
من هذا قال ابن عيسى لم يجد شيئا يشبه هذا الحديث
ومثال المضطرب في المترى حديث فاطمة بنت قيس قالت
سالت اوسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في
المال لمساوي الزكاة فهذا الحديث قد اضطرب لفظه
ومعناه فرواه الترمذي هكذا وزادوا به شريك عن ابي
حريزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا
الوجه بلفظ ليس في المال فوسوي الزكاة فهذا الاضطراب
لا يجتهد التاويل في قوله اليس في لا يحفظ لهذا اللفظ التام
اسناد انشود ورواه ابن ماجه هكذا ذكره الجزري لكن
قوله لا يقبل التاويل فيه بحث ان يمكن حمل النفي على الحق الواجب
الشعور بالاثبات على المعجوب المعرف من الضيافة والعادة
الماعونة او المال في النفي يراد به المعهود الذي يجب فيه الزكاة
وفي الاثبات جنس المال الذي يجب فيه نفقة ذوي الاعلام
ونحوها مع ان القاعده المقررة ان الاثبات مقدم على
النفي عند المعارضة ويقرب منه قوله تعالى وان المال
على خبز ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل

والتايلندي في الرقاب واقام الصلاة والى الزكاة قال
 السخاوي يحتمل ان يكون المقصود منه ومنع قوله والى
 المال الزكاة المعروضة ولكن الفرض من الادلة بان مصارفها
 ومن الثاني ادوها والحق عليها ويحتمل ان يكون المراد
 بالاول نوافل الصدقات او حقوقا كانت في المال سوى
 الزكاة انتهى ويعد الاخير ما روي ابن ابي كاتم انه قال
 عليه السلام في المال حق الزكاة ثم قرأ البقرة الى قوله
 وفي الرقاب وقد قال ابن الصلاح وقد يقع الاصل
 في المتن وهو ما اختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على
 وجه وبعضهم على وجه اخر مخالفا له ولا يرتجح احدي
 الروايتين على الاخرى ولا يمكن الجمع بينهما فان ترجح
 بان يكون راديا اعطى او اكثر صحة للمروي عنه سيما
 اذا كان ولده او قريبه او مولاة او بلدية او غير ذلك
 من وجوه الترجيح المعتمدة ككونه من بيت النبوة بالفا
 او سماعه من لفظ شيخه فالحكم للراجح ولا يكون الحديث
 حسيما منقطعنا وكذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون
 المتكلم من غير ابا الفطين فاكثر عن معنى واحد او يحتمل
 كل منهما على جملة لا تتأني الاخرى وانما كان الاضطراب
 موجبا لضعف الحديث لا شغاره لعدم ضبط الراوي او
 رواية الذي هو شرط القبول وهو محمول على وقوع الابدال
 في السند او المتن منه سواء خطأ وقد يقع الابدال
 عمدا لمن يراى اختار مقتله الظاهر انه سلة للاختار
 الذي هو علة تعدل الابدال فكان حجة تاخره عن قوله

امتنا

امتنا اي لمن يراى امتنا امتنا ناسيا من فاعله
 اي فاعل الابدال جعله المهم من قسام الابدال وان جعله
 غيره من اقسام القلب لقلة مناسبتة بالقلب كما قاله
 شارح والاظهر عندي ان مناسبتة بالقلب اقوى فانه
 بعيد العكس بخلاف الابدال كما يظهر وجهه في المثال ولذا
 جعله السخاوي من اقسام الركب وهو ما ركب منته لاسناد
 اخر لم يكن له لانه المقصود بالذات هنا تركيب السناد من
 المنزلا لابدال اسناد اسناد اخر من غير ان يلاحظ تركيبه
 قلت ومع هذا يلاحظ في القلب معنى زايد اعلى هذا وهو تركيب
 من اخر اسناد اخر فاندفع ما قاله الشارح اذا لاتب ما فعله
 السخاوي وما قوله الشارح مثله حديث رواه جرير بن حازم
 عن ثابت السائي عن اسحاق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما ائمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروى بهذا الحديث اقول
 اسناده حلي جرير بن حازم لانه قد الحديث مشهور لجرير بن حازم
 عن عبد الله بن علي فسادا عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فخطا اخر من الشارح لان الكلام في الابدال عمدا امتنا
 ولذا قال المهم كما وقع للمخارج والعقد في ضم عن وقع
 فان وغيرهما اي من وقع الابدال عمدا في فهم الامتنان
 لمعرفة ضبطهم وعفظهم اما البخاري فقد روى انه لما الى
 بغداد وسمع ابيه اصحاب الحديث فاجتمعوا وعقدوا الى ما به
 حديث فقلوبوا متونها واسانيدها وجعلوا من هذا الاسناد
 لاسناد اخر واسناد هذا المتر لم ينخر اخر انتموا عشرة من الرجال
 ودفعوا كل واحد منهم عشرة منها فواعدوا كلهم على العتق

بمجلس البخاري فلما حضروا واطمان المجلس باهله البغداديين
 ومن انضم اليهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه
 واحد من العشرة وسأله عن احاد بيته واحد او احدا والبخاري
 يقول له في كل منها لا اعرفه وفعل الثاني كذا الى ان
 استولى العشرة المائة وهو لا يزيد في كل منها وفي قوله
 لا اعرفه وكان الغفيا من حضر يلتفت بعضهم الى بعض ويقول
 نعم الرجل ومن كان منهم غير ذلك يقضي عليه بالعجز والتقصير
 وقلنا نعم كونه عنده المقتضي عدم تميزه حيث لم يعرف واحدا
 من بيته ولما فهم البخاري من تميزه الحال انتهى بهم من
 سألهم التفت الى الثاني الاول وقال له سالت عن حديث
 كذا وصوابه كذا الى خراسان بيته وهكذا السالك في فرد المائة
 الى حكمها المعترف بالقلب فافترقه الناس بالحفظ وادعوا الم
 بالفضل وعلموا المحل والمنزلة في هذا الشأن واما العقلي
 فذكر مسيلمة ابن قيس في ترجمته ان كان لا يخرج اصله لمن
 يحميه من اصحاب الحديث بل يقول له اقراني كتابا فذكرنا
 وقلنا اما ان يكون من حفظ الناس او من اكد بهم ثم عمدنا الى كتابه
 احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا
 فيها الفاظا ونزكنا منها احاديث صحيحة وانناه بها
 والتمسنا منه سماعا فقال لي اقرافقرا انها عليه فلما
 انتهت الى الزيادة والتقصير فظن واحد من الكتاب
 فالحق فيه تحطه النقص وضرب على الزيادة وصحها
 كما كانت ثم قراها علينا وقد طابت أنفسنا وطمنا انه من
 احفظ الناس ذكره السجادي ونشرطه اليه لابرار عدا ان

بسم

يستمر عليه يعني لا ينفق المهدل على صورته لئلا يطرده ورده
 كذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يستل اي يقاه
 الاما لساننا الناجية وهي الامتحان فلو وقع الابرار عند
 الامتحان اي معصرة كما امتحان بل للامرات مثلا اي
 وعنه مما يبر فيه مصلحة شرعية فهو من اقسام الموضوع
 ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب او المقلوب اي واقع فيه
 ذلك الابدال من اقامه وقال السجادي بل كالموضوع
 وصاحب الخلاصة جعله من اقسام المقلوب حيث قال هو نحو
 حديث مشهور عن سالم جعل عننا فغليصير به كذا مرعوباً
 فيه وهذا يدل على ان المقلوب لا يختص بما فيه التقديم والتأخير
 فاللاحق ياتي السابق الا ان يكون المقلوب معنيين او ان
 كانت الحالفة بتغيير حروف اي بسبب التلفظ بتغيير
 حرف او حروف اي اثنين فصاعداً مع بقا صورة الخط
 في الساق واليه سياق اللفظ وبعد محترج قال اي سياق
 الاسناد وقال التلميذ لا يطر هذا السياق كثير معني انتهى
 في تغيير الحروف اما حقيقة كما في تغيير النقطا ونجاء كما في
 تغيير الشكل فان التغيير حقيقة انما هو ذلك العارض
 فانه قد ما قال التلميذ ويخرج من الشرح نظري الممن
 لان شرح الشرح انما هو ذلك ما وقع التغيير فيه بالتمسك
 الى حركة الحروف وصرح المتن ان يكون بتغيير الحروف وليس
 كذلك قال باسوا كما تسمى مضمومة او مفتوحة او مكسورة
 وان كان المراد اعم من تغيير الالف والهمزة فواجب
 التزويج ما يتبع ما تقدم من ان التزويج جعل

سولفا ولحد افلا مفا برة شهناء بل يتجدد بالما ولو تعدد
 حالما فان كان ذلك اي التغيير بالنسبة الى النقطة
 وفي نسخة الى النقط من نقطت الكتاب نقطا وضعت
 عليه النقطة فالمصحف اسم مفعول من التصريف وهو
 اهم من ان لا يكون معه تغيير اعرام لا وان كان اي ذلك
 التغيير بالنسبة الى الشكل اي الحركات والكمات فمن
 شكلت الكتاب فبدلت بالاعراب فالجوف ومنه قوله تعالى
 يعرفون الكلم عن مواضعه وفي آية من بعد مواضعه اي
 مراتبه اللابغة به فقال المصحف حديث من صام رمضان
 واشهره ستا من شوال صحفه ابو بكر الصولي فقال بالسين
 للجنة واليا ومقال الحرف كحديث جابر اي يوم الاظلام
 على كحل فكهوا رسول الله صلى الله عليه وسلم صحفه عند ربه
 وقال فيما يبالا صافرة كانه هو اي تركه وايوجا بر
 كان قد استشهد قبل ذلك باحد كذا ذكره الجزري وجعل
 صاحب الخلاصة المصحف اقسام ثمانية ما يكون محسوسا
 بالبرام في الاسناد كما في صحف يمين من معين مراجع بالراه
 المملكة والجميع بمزاجم بالزاي والحا المملكة وبي المملكة كما
 صحفه ابو بكر الصولي ستا شيئا ومنها ما يكون محسوسا بالسمع
 ما في الاسناد كتصنيف عاصم الاحول بعاصم الاحول قال
 الرازي فحي ان هذا من تصحيح السمع من تصحيح البصر
 لعدم الانتشاء بالكتاب واما في المتن كتصنيف الزجاجة
 بالزاي بالحلجة بالذال ومنها ما يكون معقبا كقولهم ما
 ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عتبة

وهي

وهي حربة تنصب بين يديه انه صلى الى قبيلة بني عتبة التي
 وابن السلاج وغيره سمي القمين بحرف لا مشا حث في الاصطلاح
 والفرق لا عند ارباب الفلاح ومعرفة هذا النوع اي من
 التغيير الممثل على القمين وقال التلميذ قوله ومعرفة
 هذا النوع اي المصحف والمعرف انتهى وفيه نوع من المسامحة
 ما لا يخفى منه اي امرهم اوقع العلماء في الاهتمام به
 وقد صنف فيه العسكري والرازي فسطحي وغيرهما
 الخطاي وابن الجوزي واكثر ما يقع ما بعد رتبة اي اكثر
 وقوعه كما في المتن وقد يقع في الاسماء التي في
 الاسانيد اي من اسما رجاء طرق المتن والفا كهم واسماهم
 ولا يجوز تعمله لتغيير صورة المتن المقصود بيان
 حال التصحيح والتحريف واما التقصير لا بد ان ينظر ادي
 سلفا اي سوا كان في المفردات او المركبات فانه
 التلميذ والاظهر ان المراد بقوله مطلقا اي لا تقدم
 ولا تاخير ولا زيادة ولا نقص بحرف فاكتر ولا يابا
 حرفا كتر بخيره ولا مستند كتحف او عكسه ولا
 الاختصار منه بالتقصير لا بد ان اللفظ المراد في
 باللفظ المراد له لا يخفى ان المراد في المتن عطف على
 التقصير ولكن باعتبار حذف المضاف وهو الاثنان وفي
 الشرح صفة اللفظ المقدرا سلوب عبارة المتر يدرك
 على ان التقصير اثنان المراد في تقصير لتغيير المتن
 والمقني لا يجوز تعمله لتغيير المتن شيئا هذين الوجهين
 العالم الخ وقد غير الاسلوب في الشرح حيث زاد قوله

في قوله لا يجوز في الخبرين

مطلقا ونا د قوله ولا الاختصار منه من قوله مطلقا ومن
قوله بالتقصير فاجتاج حقيقته الى تقدير لا ابدال اللفظ
ليكون عطفيا على الاختصار فصار المعنى لا يجوز تعدد تغيير
صورة المتن مطلقا اي اصلا لا العالم ولا غيره ولا يجوز
الاختصار بالتقصير ولا ابدال بالمرادف الا العالم فتبين
ان يراد بتغيير صورة المتن معنى لا يشمل الاختصار
بالتقصير ولا ابدال بالمرادف مثل تغيير الحروف باللفظ
بزيادة لفظ اجنبى في المتن ومثل ابدال اللفظ
باللفظ الاجنبى الغير المرادف والمخاص لا يجوز
ما ذكره العالم بقوله لا لفظا اي معاينة اللفظة
وبما يحيل من الحاله غيره اي بما يعبر المعاني عنه عطف
تبيينه لاذ ان بالواو العاطفة في الشرح على الصحيح
في المسائلين اي مسالة الاختصار الحديث ومسألة
الرواية بالمعنى فانما جازان للعالم المذكور بنا على
القول الصحيح خلافا لمن خالفه فيها واما غير العالم
فلا يجوز له ذلك باتفاق العلماء وكي ان بعض اصحاب
الحديث روي في المنام وكان قد من شقيقته اولسانه
شي فقبل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم غير ما نقل في هذا قاله وكثير ما
ما يتوهم كثير من اهل العلم خطأ وربما غيره ويكون صحيحا
وان حتى وهمدوا استغروا وكثرت لاسيما فيما ينكر من حيث
العريضة وذلك لتشتبها لفظا اما اختصار الحديث
المع قوله واما الرواية بالمعنى المخ تفصيل السيلتين

ذكرها

البيان

ذكرها جازين في الصحيح كما ذكر في الاسترون على جواز
بشرط ان يكون الذي يختصره عالما بختلاف العلماء
في جواز الاختصار على بعض الحديث وحد في بعضه على اقول
احدها المنع مطلقا على معنى الرواية بالمعنى لما فيه
من التصرف في الجملة وثانيها جواز مطلقا وثالثها
انه ان لم يكن رواه هو او غيره على التمام مائة اخرى لم
يجزوا الاجازة في معنى بيانه ورابعها وهو الصحيح الذي
ذهب اليه الاكثر من واختصار ابن الصلاح التفصيل
وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه هو جواز ما
الرواية بالمعنى ام لا وسواء رواه هو او غيره على التمام
ام لا لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق له
اي المنع من المحذوف بما يبقيه بالتخفيف بشد اي بما
يترك منه اي من الحديث بحيث لا تختلف الدلالة ولا
تختل البيان اي الحكم حتى يكون اي لا يختلف حتى لو
اختلف المذكور والمحذوف بمنزلة خبر اي متفصيلين
او يدل ما ذكره على ما حذفه ليس عطف على ما في خبر
حتى كما لا يخفى بل هو عطف بحسب المعنى على خبر الا في قول
الاما تعلق المخ والمعنى ان العالم لا ينقص الا اذا
لا يتعلق المحذوف بما يبقيه او الا اذا يدل ويجوز ان
يكون قوله او يدل عطفيا على قوله لا يتعلق المخ عطف
الفعلة على الاسمية ويكون قوله ما حذفه من وضع الظاهر
موضع الضمير العايد الى ما المقدرة قبل قوله يدل
بخلاف الجاهل حيث لا يجوز له اختصار الحديث وثالثها

٢
٢

اي الجاهل قد ينقص ماله بفلسف الجوز وري بفلسف تركه
 المعنى كتركه الا سميت اوي في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يباع الذهب بالذهب الا سوا سوا فانه لا يجوز حذف
 لا خلاف وفي معناه ترك الغلبة بحوقله صلى الله عليه وسلم
 لا يباع الثمرة حتى ترهضت لهذا الجواز للعالم انما
 هو اذا ارتفعت منزلته عن الثمة فاما من رواه انما
 فحان ان رواه ثانيا فاما ان منهم زيادة فيما
 رواه اول او ثانيا ففعله وقيل في حقه فيما رواه
 فاشاف لا يجوز ذلك القصة فثابتا وكذا لا يجوز اللهم
 ابتداء الانتصار على بعضه اذا كان قد تحقق عليه
 اذ اوه بنامه لئلا يخرج بذلك عن جواز الاحتجاج
 وانما لم يطلع صفة الحديث الواحد وتقرينه في المتن
 للاحتجاج به في الحال المتفرقة المتفرقة فهو الجواز
 اقتب وقد جعله الآية كالك واحد وابودا وثلاثين
 وغيرهم وحكي الخلل عن احمد انه ينبغي ان لا يفعل وكذا حكي
 عنه انه قلنا ينبغي ان يحد في الحديث ولا غيره وقال
 ابن الصلاح لا يجوز ذلك عن كراهة قال ابن الجوزي
 وفي قوله نظر وتعل وجهه انه فرق بين الروايات
 والاحتجاج كما يسميه كلام السجادي في شرح التفتيز
 وهذا الاحتجاج والاحتجاج ببعض الحديث جائز لا سيما
 على الحكم المستقل واما الرواية بالمعنى اشارة الى
 ابداء اللفظ بمراد فالحق فيما شتهر والاكثرون
 اي من اهل الحديث والعقود والاصول ومنهم الامة الا ان

على

على الجواز اي بالشرط المذكور ايضا اي كما في اختصار
 الحديث ومن اقوي حججه اي ادلتهم الاجماع على
 جواز شرح الشريعة اي احكامها من الكتاب والسنة
 للعموم وهم ما عدا العرب بل سائر اهل بلغاتهم المختلفة
 من الفارسية والتركية والمندية لقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم بلغوا عني ولو بلغ الشاهد منكم الغاي للعارف
 به اي بما ذكر من المسلمين فاد اجاز الابد اليفعة
 اخري لجوازه باللعنة العربية اولي وبالنسبة
 اخري وفيما لا يجوز بل يجب ان يكون الابدال بلغة
 الضرورة ولا ضرورة هنا فاما ما قال شارح من ان
 الابدال بلغة اخري قد يكون بدون الضرورة كالنكاح
 الفارسي يؤولون بحسن العربية وغيرها فغير مقبول
 اذ اصل وضع كت الشريعة بلسان الحقيقة انما هو لتفهم
 من لا يحسن العربية والافلا وجد للعدول عنها وقد ورد
 النهي عن التكلم بعبر العربية لمن يحسنها الا على سبيل
 الضرورة واما قوله وقد روي عن غير واحد من الصحابة
 المنع من ذلك اي بان الابدال بلغة اخرى بدولة
 الضرورة حايض فيمنوع ومحتاج اليه بيان ذلك واما
 قوله ويدل انصت رواية الصحابة ومن بعدهم القصة
 الواحدة بالفاظ مختلفة منه فوج بانها محمول على تعدد
 الواقعة او على نقل المعنى بالضرورة وقد ورد في السيرة
 المنع من ان التغيير لا يجوز الا للضرورة وهو ما رواه
 ابن حنبل في معرفة الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان

مطلق
 ورد النهي عن التكلم
 بعبر العربية لمن
 يحسنها الا على سبيل
 الضرورة
 انتهى

النبي قال قلت يا رسول الله اني اسمع منك الحديث
 لا استطيع ان اوديه كما اسمع منك اريد حرفا او انقص حرفا
 فقال اذا لم تخلوا حراما ولم تخر مواحلا واصبر المعنى
 فلا بأس فذكر ذلك للمحسن فقال لو لا هذا ما حدثنا من الغريب
 ان الشارح جعل هذا الحديث مستحكما له عاه وعقل عن القبول
 من عدم الاستطاعة وجود الاصالة وما في معناه
 ثم مع هذا قال فلا بأس فقامت هذه مع قوله صلى
 الله عليه وسلم لعرضه امراسع مقالتي فوعاها لها
 كما سمعها وقد قلنا في المتن من الصحة كالصحة
 ومن التاليعين كما ما من الاعظم ومن الاستماع لبعض المتأخرين
 خوفا من وعيد مركب على منعه فليست بقاعدة من الآثار
 وقيل انما يجوز في المفردات ان يظهر مرادها فتغيره
 يستردون المركبات اي لا اختيارا الى زيادة تعبير
 وقيل انما يجوز لمن يستحق اللفظ ليعتبر من التصرف
 فيه وضعفه ظاهر وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث
 فني لفظه وبقي معناه في متنتي في ذهنه
 فله ان يرويه بالعنى اصله فيحصل الحكم منه ولو
 قيل فعليه ان يرويه لا يتعد حذوفا اذا كانت الرواية
 مختصة بغير خلاف من كان مستحق اللفظ اي لفظ
 الحديث الصادر من مكانة صدق النبوة بانه لا ينطق
 عن الهوى وهذا القول عند يهمل اول حتى من الاولى لان
 المرعول كان في غنا يتبين لفظا حذوفا لا ينقص
 الى التعديل عن الفاظ من ادنى جوامع الحكم بما يودي معانيها

الجمع

قوله

اجمع حيث لا تريد ولا تنقص بل لا يتصور ان يكون سادها
 في الجمل والحق لا سيما وهو موقوف للتركيب الفاظا صاحب
 الشريعة ومفتي لا يواب الشك والشيبة في موارد الستة
 ولذا ذهب حكوم من اهل الحديث والاصول انه لا يجوز الرواية
 باللفظ وهو الروي عن ابن سيرين وغيره من المتأخرين
 الله من يشترط بل مرواه ابن السعالي عن ابن عمر وقيل
 لا يجوز في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز في حديث
 غيره وهو مروى عن مالك ولعله راي الثوري في ذلك
 وقيل به بعضهم بما اذا لم يكن مما تعبد بلفظه ولا هو جوامع
 الكلم وجميع ما تقدم يتعلق بالحوار وعنده
 وهذا التوطئة لقوله ولا يشك ان الاول ابرار الحديث
 اي مطلقا بالمعاطفة دون التصرف فيه اي في الحديث
 كما قاله الحسن وغيره ولذا كان ابن مهدي كما حكاه عنه
 بعد انه يتوقى كثيرا ويجب ان يحدث بالالفاظ فقط وقال
 القاضي عياض الذي استمر عليه المتأخرين ان يتقوا الرواية
 كما وصلت ولا يبدروها في كتبهم قال القاضي عياض
 ينبغي ينبغي ان يكون محكي بحد باب الرواية بالمعنى
 اي مطلقا او بلا ضرورة في يودى الاول قوله لا يتبدل
 اي يتغير من لا يحسن الى العربية وصحة البدلية من يشر
 بصيغة الفاعل اي يعلى على طرية يحسن وقال النجاشي
 اي يري نفسه انه يحسن ليس كذلك وقال محسن قوله من يظن
 الخ بيان لقوله من لا يحسن ولفظ يظن مجهول اي من لا يحسن
 الواقع حال كونه من يظنه الناس انه يحسن بخلاف من ليس للناس

اي انه ليس
 كذلك

في شأنه حينئذ لا يقبل الناس روايته ولا يثبتون
اللفظ فلا يؤثر تفسيره بآية ولا يقع له تسلط انتهى
تكملة مما لا يخفى والاول اولى طائفة من اشارة لطيفة
الي ان جملة التعابير انما هو من يكون جملة مركباتها
يفرق بين لفظه ولفظ صاحب اللفظ بل يلزم منه انه
فضل كلامه على كلامه وهذا غاية الحاجة بل خارج عن
حيز الدلالة كما وقع للكثير من الرواة قد يما وحديثا
اي من الازمنة المتقدمة والمتأخرة قال السجستاني
ولكن كاد الجواز ان يكون اجماعا قلست فليعمل على محك
الضرورة جمعا بين الادلة وتوفيقا بين كلام النقلة وانه
الموافق فان معنى الحين اي معنى اللفظ الموضوع وذكر
هذا الكلام لمطر اذ ينادي في مناسبة والمفاتيحة باعتبار
لفظ الحديث مفرد او تارة باعتبار مركباتها بيان
الثاني بيان الاول قوله بان كان اللفظ مستعملا بغير
ارادة عزيب الحديث وهو ما جازي المتش من لفظ غاصر بعيد
عن الغم لعله لم يزل ما حيز الى الكتب المصنفة في شرح
الفرق وهو من مهم يقع جهك للهدى بين خصوصيات العلماء عموما
ويجب ان يثبت فيه ويحتمل في سبب الامام احمد عن حروف من
عزيب الحديث قال سلوا اصحاب الغريب فاني اكره ان اتكلم في قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرن وظيره ما روي عن ابراهيم
التميمي ان ابا بكر رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى وفاكهة وانما
مقالا اي سوا تظلم واي ارض تقلم اذ اقلت في كتاب الله ما لا
اعلم بكتاب الله صلى الله عليه وسلم بالتعبير القاسم من سلام بفتح ميم

ولست بد

ولست بد لام توفي سنة اربع وعشرين مائتين وهو اي كتابه
مع انه لقب فيه جدا فانه اقام فيه اربعين سنة بحيث كلفني
واجاد بالنسبة لمن قبله غير من كان وقع من اهل العلم في
جيل ومعارضة في هذا الشأن ولم يترك الناس يتفقون
بكتابيه وعمل ابو سعيد الفريسي كتابا في التعقيب عليه وقد رتبته
الشيخ مرقن الدين بن راسم بفتح قاف وتخفيف دال ميملة
على الحروف الي في ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره واجمع
منه اي من كتابا بسلام وهو انب امن كتاب من قدامه وهو
اقرب كتاب الي بعد الترويض اي الحناني وقد اعني
اي بكتاب الهروي المماثل ابو اسامه المديني بفتح فكسره
فتقبت بفتح دال القاف اي فتش عليه متعلق بفتح ضا على
سبيل التفتيش لانه التعقيب يتعدى يعني قال تعالى فتقبوا في البر
واصل التعقيب التفتيش عن الشيء والبحث عنه واستدرك اي زاد
عليه باسما وللزحبي كتاب اسمه الغايين حسن الترتيب
قال بحر فيه ما فيه لكن يحتاج الى التفتيش ثم مع الجميع ابن
الانبار في النهاية وكتاب اسم على الكثرة الاول الذي اخذ
واستباطا في المعنى المقصود لا يذكر فيه لفظ الحديث عالما
مع العوارق قليل فيه بعد راعوزة اي اوجه يعني مع فقد
استيفاني في مواضع قليلة وقد لحظه شيخنا الجلال السيوطي
رحمه الله واد استا وسماه الدر الشريفي تلخيص لاية ابن كثير
وهو كتاب لا يستغني عنه الطالب وان كان اللفظ
مستقلا بكثرة لكن في مدلوله اي معناه المقصود في الدلالة
على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي في قة اي

الحثج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار بفتح
 الهمزة وبيان المستعمل عطف على شرح المعرب متنا وعلى
 شرح شرحا وقوله منها اي من الاخبار او معانيها وقد اثير
 الامة من النما ينف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن
 عبد البر من المالكية وغيرهم وقد سبق ان الامام الثاني
 قد سبقهم وذكر جملة من في جزاء من كتابه الامام ثم الجمالة
 بالراوي اي بداته او صفاته وهي اي الجمالة السبب
 التاميم في الطعن اي من باب الطعن في الرواية وسببها
 الاظهر ترك الراوي يكون على وزن قوله فيما سبق ثم المحالفة
 الخ وفيما سياتي ثم سر الحفظ ويمكن ان تكون التواو شرحا
 وارجحها الكتاب يمتن الكتاب لعدم التمييز بينهما على وجه
 الصواب امران احدهما الراوي قال فحشر في الجملة ما يمتن
 وفيه ان المطابقة ظاهرة وقد تكثر لغوته كانه ادا بالنعوة
 ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى او لا ولذا قال من
 اسما وكنية او لفظ او صفة او حرف او نسبة وفي نسخة
 او نسب وسمي تقريبا واو هذه مانعة الخلق ترفع ما قبل
 ان الاصول بقول الراوي يكون المجمع بيان النعوت لانها بانواعها
 يان لها وكتب المراد من اسم او كناية القاب الخ وورد
 عليه انه يخرج ما اذا كان له اسم واحد وكنية واحدة ولفظ
 واحد مع وجود الجمالة هناك فلا يخصص سبب الجمالة في الامر
 ويرد على الجمهور ان لا يجوز عدم الاسم نعمت الا بان يقال
 المراد من الاسم فليست من الراوي فيبقى من ان من النعوت
 فيذكر اي الراوي بغير ما استقر به اي من النعوت مما يعلم

به فيخرج عن التدليس لغرض متعلق بذكر من الاغراض
 اي لا يفرص منها لكونه مكثر الحديث عند من لا يفتن
 بصيغة العلوم اي الظالة او بصيغة المجهول وهو لا يظهر
 اي يفتن الراوي انه اخراي غيره من الرواة فيجسد
 الجمل بحاله وبعد هذا ما تنفج جماله وصدقوا
 ان في هذا النوع اي في بيان هذا النوع وقيل اي في
 شان ازالة هذا النوع وتبعده لا يخفى الموضح بالتعريف
 ويجوز تشديده لا وهام الجمع والتفريق من اضافته
 المعدر الى القول اي جمع الصفات في رجل وتفريقها
 بحيث يوجد كل منها في رجل اخر المراد بالموضح اسر جنس لكل
 ما صنف في هذا النوع اي كما يوضح اوها ما تشبه من
 اجتماع التعريف فيه وذكر طرحة منها فلا يرد ما وهم محشر
 حيث قال الموضح اسم كتاب ولفظ صنفوا لا يلايه والاظهر
 صنف ويؤيد ما قلنا غير لفظ صنفوا فله اجاد ايمه
 اخر فيه اي في بيان هذا النوع المسمى بالموضح الخطيب
 وسبقنا اليه الخ لعدم امكان سبق اثنين في كتاب الواحد
 ثم هو يمتل السبق الزمان والوشي عبد الغني قلنا تشبه
 هو ابن سعيد المصري انتهى وفي نسخة ابن سعيد المصري
 وهو الازدعي قيل سمي كتابه ايضا بالاشكال وهو لا يصح
 الاشكال لانه ما خرج من كونه موصفا لانه مصدر بمعنى الفاعل
 او اريد به المبالغة كرجل عدل ثم الصوري قال التلميذ
 هو تلميذ عبد الغني شيخ الخطيب انتهى لکن ما اجاد ايمه
 كخطيب وهو ظاهر لانه هذا اداب المتأخر لکن الفضل

اسم هو

للمنفعة من قول الشيخ ان هذا ان الكل صنفوا في الصحيح
 وان كان هذا الاسم في كتاب الخطيب كما حكى ان بعض الحكماء
 صنف كتابا في ثلاثين سنة من احد من تلاميذه هذه
 ورتبه في ثلاثين سنة من احد من تلاميذه هذه
 من اهل الجليل عليهم الكتابين تقاد له بعض الطرق
 صنفات هذا الكتاب في ثلاث وثلاثين سنة فلولاه
 مستفيضا بلغة ومن امكنه ان هذا النوع محض
 السابغ في تركب موعدة فتكون معجمة الكتابي اشهر
 بهذا الاسم والنسب كونه بعينه في الرواة في حد
 فاما محض لينة بعينه حماد بن السائب
 ان بناء على ان له اسمين او على ان حماد لقب له وكان
 بالتشديد بعينه اما في الصادق المفضل وبعينه
 اما في يد وبعينه اما في يد بناء على اضافة على احد
 اولاده تشاير يلقب بصيغة المجهول في اي ما ذكرنا غلب
 ما صدق عليه جماعة وهو واحد الاحوال انه واحد
 ومن لا يعرف حقيقة الامر في اي في حال المسمى بهذه
 الاسماء قال القاسم وهو ان هذه مسميات لم يوافق
 لا يعرف شيئا من ذلك في المذكور من الاستماع غير الاول
 المشتهر فيلقب عليه الحال والامر الثاني ان الراوي
 قد يكون مقلا من الحديث اي من روايته او من الحديث
 فلا يكثر الاخذ به اخذ الحديث عنه اي عن الراوي فيصير
 مجهول الذات وقد صنفوا فيه اي في هذا النوع او فيمن
 قل الاخذ عنه الواحد ان يضم الراوي ويكون المصلحة جمع

الواحد

الواحد والمراد من الواحد ان للوفات التي في شان المقل
 من الحديث وهذا ابو عبد ما ذكرناه في الموضع كما يقويه المبررات
 وهو اي المقل واعزب شارح حيث قال في هذا النوع
 من المبرور عند الواحد اي من الصحابة والتابعين ومن
 بعد هم قيل في المقل من المبرور الخ وان كان بينهما
 عموم من وجه بحسب الظاهر لا اجتماعا فيما كان حديث
 الراوي ولحق المبرور عنه الا واحد وصدق مثل الحديث
 بدون الثاني فيما اذا كان الحديث واحد او امكنه
 عنه وصدق الثاني بدون المقل فيما اذا كان الحديث
 كثيرا والراوي واحد الا ان اول الحديث يعد سببا في الحالة
 وفي انما يحصل بتقريب الراوي سواء كان الحديث ام لا ولا يحصل
 مع كثرة الرواة وان كان الحديث واحد او في المقدمة
 بلعني عن محمد بن عبد الله الاندلسي وجادة قال كل من لم يرو عنه
 المارجل واحد فهو منه هم مجهول الا ان يكون مشهورا
 في غير حل العلم كما شهد ما قد بن دينار بن زهد وعرو بن
 معمر يكره بالخذة اي بالشجاعة ولو سمي فيد ليقول قد
 يكون مقلا من جمع مسمى الي في كذا المسمى بالمعروف ان
 وللوحدة والحسن من سفيانية وغيرهما واعلم ان المقل
 يكون مسمى وغير مسمى ويهم ذلك من قول الرضا عليه
 الدالة على ان الجزء الاول بتقريب الشرط فيجوز ان يكون
 او لا يسمى على من لا يكون مقلا ويجعل عطف على قوله
 قد يكون مقلا ليلام به وهو مستدر كما تم هو على بنا
 المجهول ونائب الفاعل قول الراوي وكان الاسبب ان نقول

بلغ

رجلا

او الراوي لا يسمى الخ بتقدير الراوي قبل قوله لا يسمى كما قال
 فيما قبل الراوي قد يكون متفلا وليغير بعد من الخطف
 على قوله سمي فالأمر فيه سهل الاختصار راعاه من الراوي
 متعلق به عند أي من الراوي الأول كقوله اخبرني
 فلان أو شيخا أو رجلا أو بعضهم أو ابن فلان وهذا الخبر
 من الخارج بان شيخ المجهول مثلا ليس بالراحم وسند
 على معرفة اسم المجهول بمرور من طريق آخر
 هذا يدل على ان من لا يسمى يسمى مجهولا وان لم يقل هذا
 دليل اخر على انه لا يجوز عطف قوله لا يسمى على قوله
 سمي فانه يلزم تخصيصه بالمقل حينئذ وحاشا
 ما يقتضيه عبارة الشرح والمتن ان يكون موجبات العمل
 أربعة لا اثنان الأول كثرة النعموت والثاني الاقلية
 أي عدم الرواية الا واحد والثالث عدم التسمية
 والرابع ان روي عنه اثنان فصاعدا ولم يوثقوا
 بحد كعبارة ثناؤا ولا وصفوا فيه قال عليه أي
 بين اهم المسميات أي المصنفات التي وصفوها فيمن لا
 يسمى أو اهم في الحديث استاء أو امتنا من الرجال والنساء
 وهو من جليل القدر غير واحد من الحفاظ وكتاب أبي القاسم
 ابن بلكوال اجمع مصنف ولا يقبل حديث المجهول ما لم يسمى
 أو من طريق اخر لانه شرط قبول الخبر عند الراوي ان
 يذكره صنفهم ومن اهم اسمه أي وصفه لا يعرف عنه
 إلا ذاته فكيف عدل عنه أي فلا تعرف كونه ثقة وكذا
 لا يقبل خبره أي حديثه وهو ثقة في العبارة حيث

قال

قال مرة حديث مرة خبره لو اهتم علينا المجهول بلفظ
 التعديل كان بقوله الراوي عنك أي عن المجهول
 خبرني الثقة لانه تعليل لقوله لا يقبل إلا ان المجهول
 المروي عنه قد يكون ثقة عنده بخبر واحد عنده
 قال التلميذ يلزم من هذا ان يقدم المخرج انوهم على
 التعديل الثابت وهو خلاف النظر وقد تقدم على انه
 لو عرف مخرج فيه كان مختلفا في ليس بمرور قلت
 باختلاف فرع معرفته والكلام هنا انما هو في المجهول
 والحكم على المجهول بكونه عدلا ايضا فلهذا خبره غير مقبول
 فقامل فان كلامه مدخول فان قلت الظاهر من عبارة
 المتن ان الواو هو الداخلة على الواو صلية فواجه
 جعل الرطوبة بخلاف الجزا وجعل المجموع عطف على ما قبله
 قلت لغرضه ان الحكم الاول أي عدم قبول حديث المجهول
 ان لم يكن بلفظ التعديل الثاني والثاني أي عدم قبول
 حديث المجهول بلفظ التعديل اختلافي وقوله على الاحص
 قبله قلوا بغير عبارة المتن على ظاهره ثم ان المجموع
 اختلافي وقوله على الاحص فيه لهما وهذا قال وهو ان
 الحكم الثاني على الاصح في المسألة أي ما لا حديث المجهول
 ولهذا النكتة أي العلة المتقدمة لم يقبل المرسل ولا
 ارسلة العدل وصليته جاز ما به الى حال كونه العدل
 قاطعا بارساله لانه في حكم ايماله لهذا الاحتمال
 الى هذه النكتة الموجبة لعدم قبول خبر المجهول بلفظ التعديل
 وهذا احتمال ان يكون مجرورا وذكره تأكيد ولا يغير عن قوله

مجهول

فيما يقبل ولعمدة النكتة وفيه يقبل متساكما لظلاله
 اذا اخرج على خلاف الاسل وقيل ان كان القابل
 على اي وجه كان لا والثاقفي ونحوها من يميز بين
 الثقة وغيره قال التلميد مثل قول الشافعي اخبرني الثقة
 اخبرني في حوز من يرافقه في مدله اي كنه هذا
 التعليل في حق مقلديه في عدهم وعلله ابن الصلاح
 بانه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره بل يذكره
 لاصحابه فيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف من روى
 عنه اختاره امام الحرمين وروى عنه الرازي في شرح
 المسند وهذا اي القول الاخير ليس من مباحث علوم
 الحديث اي وانما ذكر استطراد او موافقة للمقام يستدل
 والله الموفق فان سمى الراوي اي ودقق وانفذ راو
 واحد بالرواية عنه فهو مجهول وهذا احد قسمي النقل
 من الحديث اشار اليه هناك بقوله ولو سمى وانما ذكره ههنا
 لموطنة لقوله الاتي اطلاقا والا فيمكنه ان يقبل فيما قبل
 وقد يكون مقبلا وقومهم العينة تشبه المجهول الراوي المجهول
 المسمى بالمجهول العينة مجرد اصطلاح قال التلميد في مجهول
 العينة خمسة اقوال صح بعضهم عدم القول انتهى وقال البخاري
 مجهول العينة كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه الا من
 جده راو واحد قال الخطيب وقال ابن عبد البر كل من لم
 يرو عنه الا راو واحد فهو مجهول عندهم الا ان يكون مشهورا
 بفرض العمل كما لا ينسب اليه الزهد وعمر بن عبد
 كرب في المعجزة قال الخطيب واقل ما يرفع الجرح ان يورد

المباح
 في هو

اشان

اشان من المشهورين بالعلم قال الحافظ ابو عمرو بن الصلاح
 يعني معترضنا عليهما قد خرج البخاري عن مرداس بن مالك
 الاسدي ولم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم وخرج مسلم عن
 ربيعة بن كعب ولم يرو عنه غير ابي سلمة وقد على خروجه
 من الجمالة برواية كل واحد واحده بانه مرداس
 وربيعة صحابيان والصحابة كثر عدول فلا يضر الجهل بايمانهم
 وبان الخطيب شرط في الجمالة عدم معرفة العلماء وهذا
 مشهور ان عند اهل العلم فلم يخالف البخاري ومسلم نقل
 الخطيب انتهى الرد اسر من اهل بيعة الرضوان وربيعة
 من اهل الثقة علي ما في الخلاصة ولعل للمصنف اختيار قول
 ابن عبد البر لانه لا ينفرد عنه الاشتغال حتى يحتاج الى دفع
 السؤال كما لم يسم اي في العلم يعني فلا يقبل حديث مجهول
 العين كما لم يسم الا ان يروى عنه بالشيء الذي يذكى احد
 من ائمة المرح والنعدي بل غير من ينفر عنه على الاصح وقد
 اي قال التلميد هذا اختيار ابن القطان وقيد الوثوق بكونه
 من ائمة المرح والتعدي وقد اهل المصنف يقال ان كان
 الذي انفر عنه راو واحد من التابعين يعني ان يقبل خبره
 ولا يضر ما ذكره لا ينفردوا المجهول من الصحابة وقتلوا اسرسل
 الصحابي وقالوا اسرسل الصحابي وقالوا اكلهم عدول لعل
 الخطيب في العناية على ذلك بحديث خبر القرون قري في الدور
 لم ينفردوا الدليل اجماعا في التناهي فيكون الامسك
 العدالة اليك يقوم دليل الجرح والافضل لا يترك للاختلال
 والله اعلم اذا كان من ينفر عنه يحكم على انه اذا كان

متاهلا لذلك اي لتركيته فحينئذ يخرج عن اسم الجواهر
 وهو مختار الي الحسن بن القطان كما سبق قال التاميز قد
 يقال ما الفرق بين من ينفرد عنه وبين غيره حتى يشترط
 تاهل المقدم للتوثيق دون المقدم انتهى والصحيح الذي
 عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يفتى مطلقا
 وقيل يقبل مطلقا وقيل لا كان للمنفرد بالرواية عنه
 ما يروي الا عن عدل كان مهادي ويحيى بن سعيد قيل والا
 فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد والشجاعة يخرج
 عن اسم الجواهر ويقبل حديثه والا في هذا اوان روى عنه
 اثنان فصاعدا ولم يوثق قال التلميذ فيه ها اثنان الصلاة
 يكونا عدلين حيث قال ومن روى عنه عدلان فقد ارتفعت
 عنه هذه الجلالة اعني جملة العير وقال الخطيب اقل ما يرفع الجملة
 رواية اثنين مشهورين بالعلم والمراة هل ذلك انتهى
 الظاهر من اطلاق ان انه معطوف على اسمي فلا يضر اعتبار التسمية
 هاها لا وجود او لا عدم ما بل الظاهر حينئذ هو الاطلاق
 ويعتبر ان يجعل عطف على قوله انفراد بان تغذر لفظة
 روي كما هو ظاهر عبارة المتن فيكون التقدير اوان سمى وروي
 عنه اثنان بدون كلمة فيلزم اعتناء التسمية فيه ايضا
 وهذا مما يدل عليها اعتناء التسمية فيه ان مطلق الراوي المنفرد
 بمول العير سمى او لم يسم فذكر التسمية فيه مشوبا بعتباره فيها
 هو لو ثبت له لكن لا يعلل حال اثنان فصاعدا ولم يوثق مع
 تسميتهما فهو مجهول الحال اي من العدالة وحدها مع
 عرفان عينه برواية عدلين عنه ذكره السخاوي وخامسه

ح

ان جملة العين ارتفعت برواية اثنين لان ما لم يوثق
 به يبقى مجهولا وهو المستور والظاهر انه ادرج فيه
 تسميته بمجهول الحال وسمي كل منهما مستورا اذ كان ابن المظالم
 وغيره سمى اخير مستورا لوجود الستر في كل منهما وهي مجهول
 العدالة الظاهرة والباطنة ومجهول العدالة الباطنة
 دون الظاهرة والمراد بالباطنة ما في نفس الامر وهي
 التي ترجع الى احوال الزكيات وبالظاهرة ما يعلم من ظاهر الحال
 وقيل روايته اي المستور جماعة منهم ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه يعبر فيه يعني بصدد ولعنه ذكره
 السخاوي وقيل اي يعبر فيه التوثيق وعدمه وفيه انه اذا
 وثق خرج عن كونه مستورا فلا يتجه قوله يعبر فيه واختار هذا
 القول ابن حبان تنحيا للامام الاعظم فالعدل عنده من لا
 يعرف فيه الجرح قاله والناس في احوالهم على الصلاح والعدالة
 حتى يتبين منهم ما يوجب القطع ولم يكلف الناس ما غاب
 عنهم وانما كلفوا الحكم للظاهر قال تعالى ولا تحسروا
 ولان الاخبار مبني على حسن الظن وان بعض الظن اثم ولانه
 يكون غالبا عند من يتعذر عليه معرفة العدل التام في الباطن
 فانصرف فيها على معرفة ذلك في الظاهر والباطن قاله
 ابن الصلاح ليشبه ان يكون العمل على هذا الرأي بما كثير من
 كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم
 القيد بهم وتعد الخيرة اليها طلبة بهم فاكثرت بها هجرهم
 وقيل انما قيل الامام ابو حنيفة في صدره لا سلام حيث كان
 الغالب على الناس العدالة فاما اليوم فلا يدرك التركيب

ح

لغلبة السؤرية قال ما حياه ابو يوسف ومحمد وحاصل
 الخلاف ان المستور من الصحابة والتابعين واثبات عموم
 يقبل بشهادته مع ما في الله عليه وسلم لم يقر له
 غير القول قري من الذين يلوطنهم من الذين يلوطنهم
 وغيرهم لا يقبل الا بشروط وثيق وهو يقتضيه حسن
 وردها اي ردها بشروط المستور الجمهور وقالوا لا يقبل
 روايت المستور للاجتماع على ان الفسق يمنع القول
 فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلا وذا ذلك مذهبنا
 وقيل ان كان الراوي ان او الرواية عنه ممن لا يروي
 عن غيره من ذلك قبل والا فلا والتحقيق ان رواية
 المستور وعنده اي من الميهم ومجهول الغير مما فيه
 الاحتمال اي احتمال العدالة وصحتها لا يطلو انقل
 بردها ولا يقبلها ولعل هذا مقدرنا على
 السلف بل هي اي روايت مرفوعة اي عن الحكم فلهذا
 استباح له ليظهرها من التوثيق وغيره كما جزم به في الوقف
 امام الميروراي انما اذا كنا نعتقد على شي ما لا دليل فيه
 مخصوص بل الميروراي على الاصلية يروي لنا سؤرية
 انه يجب الانكشاف عما كنا نستعمله الى تمام البحث عن حال الراوي
 قال وهذا هو المعروف من عادةهم وشيئهم وليس ذلك حكما منهم
 بالخطر الرتب على الرواية وانما هو متوقف في الامر بالتوقف
 من الاباحية يقتضي الاحتراز وهو معنى الخطر وذا ذلك ما جرد
 من قاعدة الشريعة منسوخة وهي التوقف عند يد وظهر
 الامر بالاحتياط فيها فاذا ثبت العدالة فالحكم بالرواية

اذ ذاك

اذ ذاك ولو فرضنا من التباس حال الراوي والياس عن البحث
 عنها بان يروي مجهول ثم يدخل في مدار الناس ويغير القبول
 عليه في مسائلها رتبة عدي والظاهر ان الامرا اذا
 استعملوا الياس لم يجب الانكشاف وانقلبت الاباحية كراهية
 كما ذكره السخاوي وعنده منتهى القول بالوقف
 قول ابن السخاوي فيمن جرح بغير حرج غير مفسر اي غير
 معيذ مبين باد لم يذكر سببه بل اقتصر فيه على مجرد قلان
 ضعيف او نحوه وانما خير باد هذا ان يكون فيما ينبغي على
 النفيين لا على الظن الغالب وهذا مما ينبغي على الظن كما
 ثم اليد عنه وهو السبب التاسع من كتاب الطعن في
 الراوي وهي اي اليد عنه اما ان تكون بكفر منقطع
 بالشك يد اي بائيب ما حده الي الكفر وفي تحقيق الحساي
 فلهم بكفر واحدة ما سكت الكافي الي ينسب الي الكفر
 من كفره اذا ادعاه كفر او منه لا تكفر واهل قبلتهم واما
 بالشد يد فغير ثبت رواية وان كان جاز الفقه قال
 الكشي يجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اهل بيته
 وطائفة قد اكفروا فيكم وطائفة قالوا مشركين ومذوق
 وما لي الا احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب كذا
 في الغريب من معتقده ما يستلزم الكفر وهو اعم مما اتفق
 على التنفير بهما كقول جلول الاصلية في علي وعنه اختلف
 في التكفير بهما كقول جلول القرآن قال التمسك في التكفير
 بالادام كلام لاهل العلم وقد قال الشيخ عبيد الله في التفرقة
 والتيسير من كفر ببدعة لم يخرج به بالاتفاق

بظاهره

ومن لم يكفر قبل لا يجزى به مطلقا وقيل يجزى ان لم يكن ممن يستحق
 الكفر في نصرته من هذه اولا هل مذهب وحكي هذا عن الشافعي
 وقيل لا يجزى به ان لم يكن داعية الي بدعته ولا يجزى به
 ان كان داعية هذا هو الاظهر العدل وقول الكثر
 او الاكثر وضعت الاول باحتجاج مناجي الصحيح وغير
 كثير من البدعة غير الدعاة او مفسدين اذ بالفسق
 غير الكفر بربية المقابلة والا فالفسق اعم والمعنى ان
 بدعته تنسب الي الفسق وهو الخروج عن الطاعة
 بالاعتقاد الفاسد فالاول وهو من تقتضي بدعته
 التكفير لا يقبل صاحب الجهر سور قدّم المفعول اهتماما
 شاملا في العتود عدم مقبوليته من اي شخص كان وقيل
 يقبل بصيغة المفعول مطلقا الي سواء اعتقد كل الكفر
 لم يشر اوله ولا الثاني تاخير هذا القول عن قوله وقيل
 ان كان لا يعتد رجل الكفر في نصرته فمقتضى انه اي
 الاعتقاد في مذهب قتل يعني واما استعمله كالمخطأ
 لم يقبل وهم قوم يسمون الي باب الخطأ وهو من كان
 بالكوفة يعتقد ان عليا الاله الاكبر وجعل
 الصادق الاله الاصغر تعالى الله عما يقول الظالمون
 علوا كبيرا واخذوا الله بك لا الاثمة والاولى كذا في مشكلات
 القدوري هذا ولم يحكم ابن الصلاح فيه خلافا وصريح
 بعدم الخلاف النووي وغيره والمطلب يحكي الخلاف عن
 جماعة من اهل العقل والتكليم وقال الجزري لا يقبل
 لدانية البدع بدعته كمرّة بالاتفاق لا المبتدع بغيرها

ففيه

ففيه ثلاثة اقوال وهو الصحيح والتحقيق انه لا يرد
 كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي انما الفرية
 مبتدعة وقد تباع فتنكفر بها اليها فلو اخذ ذلك
 اي الرد على الاطلاق بان يرد كل ما تكفر لا استلزم
 تكفير جميع الطوائف وفيه انه لا يلزم ذلك الا في وقت
 المبالغة هذا ايضا ليس على الاطلاق وقال شارح واثبت
 خير بان المعتمد ما هو في نفس الامر من البدعة المكفوة
 لا عند المخالف ولا يلزم تكفير اهل الحق ولا ردوايتهم
 انتهى فالاصوب ان يقول لا يستلزم رد جميع الطوائف
 اذ هو الترتيب على اخذ الرد على الاطلاق لا مادركه وانما
 هو المقصود من سوق الكلام وحسنه لا يترتب عليه
 ولا ينافي محذور فلا يقبل قوله جميع البدع عمدا لا يقبل حذر
 الفسقة بل هو ولي بعدم القول لان قسمهم اقم وتقسيمهم
 وضع والمعتد اي فالتوبة المعتد ان الذي تفرقه
 ردوايتهم من انكر ايا الرد القطعي الذي موجب البدعة ليس
 الا لمن انكر امر امتوا من الشرع معاملة ما من الدين
 بالضرورة اي ما يعلم بطريق اليقين لا شبهة لكونه من الدين
 كصلوات النبي والحق لا انه يعلم بعد بمقتضى العقل كما تقر في علم
 الكلام واما قوله كان الرد بالشك المتقدم لان الرد ليس
 محض ايماء كقولنا المظني اشارة الى ان من لم يتكبد
 ما قلنا من الشرع اذ لم يتكبد ما يتكبد ما يتكبد ما يتكبد
 قوله الا في ما من لم يتكبد وكذا من اعتقد علمه
 اليمن لم يتكبد بحد الا انكاره بالاعتقاد علمه فانه لا يرد

كما لا يخفى واما ترك محشر فان الاشكال المذكور والاعتقاد المذكور
 متلازم لان الاشكال ليس كرم اعتقاد يقتضيه وبالعكس
 فهو غير محتمل التوقف والتقصير والاعتقاد الثالث
 خارجا عما افاد من لم يكن بهذه الصفة اي المذكورة
 من الهدية التي تزداد والله لا شك ان المعلوم من الدين
 بالضرورة وانضم الى ذلك اي ما ذكر من عدم الوجود
 وطريقه لما يرويه مع درجته وتفاوته الاول ترك
 ذكر وزعمه فانه لا يشترط في القول بتحمل عبارته على
 العطف والتفسير فلا مانع من قبوله اي مع مجرد كونه
 من اهل البدع وقبحه انه من التقوي في بيان تقريبه الصحيح
 بالاعتقاد من الاعمال البسيطة من شرك او فسق او بدعة
 فلا يجمع التقوي مع الكفر يمكن ان يكون المراد بالتقوي
 المعجمة الى الاعتقاد عن الافعال البسيطة الظاهرة
 وامانة بينه وبين البدعة في الاعتقاد او يقال المراد
 بالتقوي كاحد البدع بقرينة السياق فان الكلام في البدعة
 والساني وهو ايضا حجة من متقدمة بدعة التكفير
 املا اي لا اتفاق ولا اختلاف وقد اختلفا ايضا
 في قبوله واداه اي على الاطلاق او بل يقتل برده مطلقا
 او نحو كان دافعا الى بدعة او فسق كان مقتضا لجل
 الكذب لنصرة مقالته املا وهذا التمسك على ما ذكر وغيره
 لا ينافي بدعة وانفقوا على بدعة الفاسق بغير تأويل
 فيلحق السائل ان لا يفتحه الشاغل وهو بعيد قال ان
 الاعتقاد هو بعيد جدا عن الشاغل عن البدع التي تارة

طالحة

طالحة بالرواية عن المتدعة غير الدخالة وفي الصحيحين
 كثير من احاديثهم في الشواهد والاصول انتهى ولا يبعد
 عدم اطلاع المتدعين على بدعتهم وهم معذورون في ذلك
 بخلاف ما في الباطن من اعتقاد السوء الظاهر من ملازمة
 التقوي والتمسك بالدين اي اكثر ما يقال في تكليفه
 والاستدلال عليه ان في الرواية عنه اي عن المتدع
 نزوحا لامره ونزوحا اليه يعجب بذكره وهو واجب
 المصانعة واعتز من ان هذا دليل على واحد فيا معتمدا
 فضلا عن الكثرة وانما بان الكثرة باعتبار كثرة
 المستدلين وكثرة استدلالهم وتلفظهم بها بينهم
 فلو قال بذلك قوله القرافي كما راى اولي عليه في اشارة
 الى الاعتقاد على ما يعلل في بعض ان لا يروى عن متدع
 من يشار له فيه غير متدع وفيما لا هذا قد يجوز لاجل
 التقوية بحكاية التواضع والشواهد ولعل ما وقع في الصحيحين
 وغيرهما من هذا القبيل بخلاف غيره مما حاصرت
 ان المراد بالتزويج والتزويج فيما لا لم يشكك عليه
 مستدع اكثر واشد مما اذا اشارت وهذه المرتبة من التزويج
 والتزويج فيجب ينبغي ان لا يعمل لا مطلق التزويج والتزويج
 فيجب وهو المراد في الدليل وقيل بقيل مطلقا ليسوا
 باعيان لا لكن بشرط ان يكون متقبلا لا تدبيره وصدق
 لهجه الذي عليه مدار الرواية بمنع عن الكذب
 الا ان وفي نسخة اذا اعتقد حله لكذب كما تقدم
 اي فينبذ لا يثبت وهو ظاهر لان حل الكذب في قول

الرواية وعزاه بعضهم الى الامام الثاني لقولنا قبل شهاق
 الا هو الا الخطا منه لا يتم برون السبب اذ ما لروا واقعه
 وقيل انه اذا اعتقد حلال الكذب صار كافرا او المفروض
 ان قد عتبه ليس مما يقتضي الكفر هذا وقال الحافظ السوطي
 في الدراية في شرح النفاية ان المتبع ان كفى في صحة
 ان لا يقبل وان لم يكفر قبل والا لادى اليه كثير من عادات
 المحدثين بما رواها الشيعة والقدرية وغيرهم وفيه
 الصحيح من منتهى الرواية لا يحصى ولا بد عنهم حقيقة
 في التأويل مع ما هو عليه من الديانة والسمانة بل هو المحذور
 عن الخيانة لغير سبب الشيطان والرافضة لا يقبلون كما
 حرمه الذهب في حياول الميزان قال في معجمه لا يعرف منهم
 صادق بل الكذاب شكاوهم والتقية والبلطاق وشارهم
 وقيل يقبل من لم يكن داهية اية داعيا اليه بدعة
 والتا للثقل من الوصفية الى الاسمية لانه جعل فيما بينهم
 السما لم يرجعوا الى بنة عنده وتعد بنية ما لا يتعارف معناه
 الاصل وقيل يمكن ان يكون التا للمبالغة والمراد المعنى الوصف
 وحسب لا اشكال في تعلقه الى لكن يرد عليه ان ذلك مخصوص
 بصيغة المبالغة مثل علامة ويمكن ان يقال ان الداعية
 مقصودها طاعة وان المبالغة مستعارة من حمل الرجل
 غرك مع زيادة قال الله اعز الى ذلك وانما قد بالمبالغة
 لان كل صاحب بدعة يدعو اليها كالحال الى بدعة والمراد
 هنا من يظهره ببلالة الفناء فهو مبالغ بالشبهة الى غير
 لان هذا القليل لما يقتضيه الكلام المذكور في انه لا يقبل

منه

من

من كان داعية لان تزيين بدعته في اتباع الناس
 لاهوته قد تحمله اي يبعثه على تحريف الروايات
 في اللفظ وتزويرها على ما يقتضيه مذهبه
 اي في المعنى وقد ورد حيلة الشيطان ويضم وفيه انما
 يقع التعليل المذكور عدم قبوله من كاد داعية اذا روي
 ما يقويه مذهبه والمقصود انه مردود مطلقا ولا تغير
 الداعية من المستدعة اذا روي ما يقويه مذهبه يرد كل
 سببه بعد ذلك هذا ولو اريد بما يقتضي مذهبه
 بالاثبات لا يذبح السبب وهذا اي القول الاخير
 في الشرح وهو المذكور لا يعرفه المتن في الاصح قال ابن
 الصلاح وهذا المذهب اعديل المذهب واولاهما
 وهو قول الاكثر من العلماء وقال الجوزي قيل ان كاد داعية
 لمذهبه لم يقبل والقبول هذا الذي عليه الاكثر وهو
 المختار ونقل ابن تيمية انفا في علمه واغرب ابن حبان
 اي ان يقول عرب فادعي الاتفاق على قبول غير
 له لم يفتقد محشر هذا الكلام متعلق بما قبله وما بعده
 فان معنى قوله من غير تفصيل بين ان يكون داعية
 ام لا بين ان يكون داعيا لما يقوي مذهبه او لا انتهى وهو
 غير صحيح لما تقدم عنه من نقل الجوزي قال الصواب انه
 معنى قوله من غير تفصيل بين ما يقويه بدعته وما لا يقويه
 ثم الاكثر على قوله غير الداعية اي مطلقا فيقبل اتفاقهم
 في تركه على اتفاق الاكثر الا ان يترك له من جهة داعية
 انظر الى المتن او غير المعنى يظهر الى الشرح وتام

ما يتوكل بالتشديد اي يويد يد عنه فيرد اي حينئذ
المذنب المختار قال ابن حبان في ترجمة جعفر بن سليمان
الضبي من ثقافته ليس بين اهل الحديث من ايمتنا خلاف
ان الصدوق المتفق اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو
اليها ان الاحتجاج باخباره جائز فاذا ادعا اليها
سقط الاحتجاج باخباره وليس صريحا في الاتفاق
لامطلقا ولا بخصوص الشافعية ولكن الذي اقتصر
عليه ابن الصلاح في الغزو والشق الثاني فقال قال
ابن حبان الداعية اليه لا يجوز الاحتجاج به منه
ابتعا قاطبة لا اعلم بينهم فيه اختلافا على انه محتمل
ايضا لارادة الشافعية على ما ذكره الشيخاوي وله
ان هذا المذهب المختار صرح الحافظ ابو اسحاق ابراهيم
ابن يعقوب الخوارزمي بعنه جيم وسكون واد وفتح زاي
يشيخ ابي اود والضاوي والاولي الحافظ ابي داود في
الشرح بعد تمام المتن ولعله قد تقدم رتبته في كتاب
اي الخوارزمي وفي نسخة في كتاب معرفة الرجال قال
مخر اسم كتاب انتهى وهو ان يحتمل الخبر على انه ليس والرفع
على انه خبر مستر المحذوف والنصب بتقدير را عني او يعني
وهو يويد نسخة في كتابه بالامانة الى الفهارق فقال
في وصف الرواية فمنهم اي الرواية غير للثقة والداعية
منها اي يستعمل ما ينقل عن الخوارزمي عن السنية اي عن
الخوارزمي من السنية وانما فيه بما لا يكثر فيهم لاجل
مرد لهم عن السنة المبينة لما في الكتاب صناديق للثقة

اي اللسان والصلام والمراد بها الرواية قال الشيخاوي
قد جرى في الناس حديثه لكنه محذوف في يد عنه ما هو في
روايته قايس فيه اي في حقه وفي شان روايته اذا
كان عدلا مبدع او ليس في دفعه علاج الا ان يوجد من
حديثه ما لا يكون منكرا وقد تقدم تعريفه اذا لم يقو
اي لم يريد به اي بتقلبه بدعته وانما اذا كان يقويا
به فلا يثباتا من عليه من غلبة الهوي انتهى في التلخيص
ظاهر هذا بقوله رواية المستدح اذا كان وزعا ناعدا
البدعة صادقا صابطا سواء كان داعية او غير داعية
الايمنا يتعاقب به عنه وما قاله اي يجوز جاني فمحمية
بنته يد الفوقية اي حسن متوجه مقبول لان العلة
التي بها يبرح حديثه الداعية وهي ان تزيين بدعته
يجل على خريف الروايات وتشتويته على ما يقتضيه مذهب
وارادة فيما اذا كان ظاهرا لمروي يوافق مذهب المستدح
ولو لم يكن داعية والله اعلم ثم سئل الحافظ وهو السب
العائر من اسباب الطعن والمراد به اي سب الحفظ من وفي
نسخة ما قال الضمير في يد راجع الى سب الحفظ لم يبرح بتلخيص
الخير اي لم يفلح جاني اصايبه على جاني خطيئة قال
مخر هذا انكر بر لا يثبت من قوله وهو عبارة عن ان لا يكون
غلطه اقل من صوابه انتهى يعني بل يكون غلظه اكثر او مساويا
لصوابه وانما اعاده مع تقتضيه في العبارة لطول الفصل
فان تلبيذه وهذا بيان ما تقدم من قوله ادس وحفظه
وهي عبارة عن يكون غلظه اقل من صوابه ونقله صحيح

بل غلط غوا من اصابت به والله اعلم وقال المصنفون من مال
 بر حج اما لا يرجح جانب خطايه او استويا قلت وهذا
 يويد ان قوله فيما تقدم فيه حدس الحفظ وهي عبارة
 عن يكون خطاوه كما صابته من الشرح الصبيحت بخلاف اقل
 من اصابتها فانها مخالفة لما ههنا وليست بصبيحة من جهة
 المعنى لان الانسان ليس بمصوم من الخطا فلا يقال فيه
 وقع له الخطا مرة او مرتين انه حسن الحفظ وان كان يصدق
 عليه الخطا اقل من اصابت به لانه لم يصديق عليه انه لم يتر
 اصابت به انتهى كلامه وهذا الخطا بمن على خطا النسخة التي
 اعتمد عليها التسمية والافا لنسخة الفصحى المعتمدة
 فيما تقدم هي عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اصابت
 بصبيحة النسخة هو المطابق لما بين حيث المعنى انه سواء كان مشا
 او اكثر ويدر عليه انه اذا اكل غلطه اقل من الاصابت بوقيل
 بالنسبة اليها هو مقبول قال الشارح وجيه الدين الهندي
 اعترض عليه لانه في مولانا ابوالبركات بانه قال اولي النسخ
 وهي عبارة عن يكون غلطه اقل من اصابت به في كلامه
 ترفع الا ان يكون غلطه لم ههنا دفع تصحيحها من الشرح او زلة
 من القلم قال ثم اخبرني بعض اخواني انه سال الشيخ ابي عنه
 فقال وقع لخطه لم غلط من الشرح واخرج نسخة من ههنا
 وليس فيه لخطه لم انتهى وفيه ابحاث امسا ولا فانه به لا لم يرفع
 التذاع لم يعرف من كلام التاليف فيه ولكن ليس نسخة صحيحة
 كما قرأناه وعلى تقدير صحة نسخة معناه فلا ينطق بول سبق
 كما قرأناه وما تاليفنا ولا ندر لو كان التعريف ههنا بدون لم

لم يصح

ح

دا

ل

لم يصح كلام المصنف ههنا على ما نقله تلميذه عنه اما ما ذكره
 جانب خطايه او استويا فاما تاليف قوله تصحيحا
 من الشرح لا يصح اطلاق التصحيح على زيادة لم لا لغة
 ولا اصطلاحا في قوله او زلة من القلم اي قلم المص خطا
 ايضا فان الكلام بوجود لم يصح ايضا كما قد منا وكلامه
 المص ايد ما قررنا وانما الخطا من الشرح لو ثبت في نسخة
 معتمدة في الاجل بشر لا فلا تعجل وكما مل فانه محل
 الزلل وموقع الخطر والله الموفق للعمل وهو اي
 سوء الحفظ على قسمين ان كان لا رطبا اي دايما غير
 متقدرا او في جميع حالاته اي من غير عروض
 بسبب سوء حفظه في بعض اوقاته فهو اي الراوي المذكور
 بل حديث الشاذ وفيما به الخلل طمس الراوي عليه
 بالفتنة كثره قوله اختلط فلان وهذا المعنى غير
 المعاني المذكورة للشاذ فاذ كان على رأي وهو القول
 نظرا الى المتن وتركه نظرا الى الشرح فانه مضاف الى
 بعض اهل الحديث وكانهم ارادوا بالشاذ المتفرد بصيغة
 او ان كان سوء الحفظ طاريا اي حادنا فحدد اعلا
 الراوي اي بان صار سي الحفظ ما لكبره اي لطول عمره
 اوله هاب بصره وقد كان متفردا بعبود النظر في محفوظ
 الماصلة فلا يرد ان ذهاب البصر مما يقوي الحفظ لسلامته
 الخواطر الحادة ثم من النواظر او لا حتر افي كتبه او غيرهما
 او استراحتها فقولهم او عدها تعميم بعد تخصيص قولهم
 تعالى فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة

بعد ذلك ظهر فانه نفعنا قال بحسن الظاهر انه معني عن قوله
اولا حتراف كشيء انتهى فيه ان الاول اذا كان معنيا عن الثاني
قد بعد عينا في التثنية فقلت لا العكس واما في غير التثنية
فيجوز التخصيص بعلم التثنية ايضا كقولنا نقالي وملايكته
ورسله وجبريل وميكال ويريد بالعدم فقد اذا لم يكن
معني انه كان خاصا لانه فصار بعد ومكانا لا معني انه
معدوم مطلقا فيصح قوله بان كان يحتمل هذا فرج
الى حنظله فيما اي حفظه وهو علمه فكانت ذهاب البصر
واحتراف الكنت وعدمها بالطرياق من الحفظ
فقد الى الراوي الطاري عليه سواء الحفظ هو ضمير فصل
او مبتدأ انما للمختار بكسر اللام وحقيقته فساد العقل
وعدم انتظام الفعل والقول اما يحرف او ضردا ومرضا وعرض
من موت ابن اوسر فتر ما لا لمسعودي اودها بكتب
كان لمصلحة او احترافا كما بين للمفرد قال ابن الصلاح
وهذا من عظمهم لا اعلم احدا اعني به مع كونه حقيقيا
بل ذلك جدا انتهى قال السكاوكي لا ذرد للمختلط كتاب
الحافظ ابو بكر الخزازي حسيما ذكره في تصنيفه تحفة السكاو
المستفيد ولم يقف عليه ابن الصلاح قاله وقايدة ضياع
تفسير القبول من غيره والحكم في المختلط او في حريته
اذا ما حدث من قبل للاختلاف اذا اعتبر اي لنا ما ذكروا
انه قبل الاختلاف والافهم من في نفسه انه اذا اعتبر
عند المحدث عما حدث بعد الاختلاف قبل واذا لم يميز
اي ما حدث به توقف بصيغة المجهول فيه اليه حديثه

بان

بان لا يقبل ولا يرد وكذا من اشتبه الامر فيه اي تشبهه
انه مختلط ام لا ولم يدور احد في قبل الاختلاف او بعده
قال القاضي هذا اللفظ فيه السلام لان ظاهر
السوف انه حديث المختلط والفظه من لم يعقل ولا
يصلح للحديث وان استعملنا فيمن يعقل فيكون قد استقل
من الحديث الى الراوي فليس بظاهر ولا غير علم قبلت
هذا امر سهل وحاشا فتنة غير مرضية فصورها من التهمة
بالنسبة الى الاستاذ ان يمكن ان يقال التقدير وكذا
من تشبه الامر فيه يتوقف في حديثه على ان من استنته
مبتدأ خبره محذوف او بقدر يضاف اي وكذا حديث
من تشبه الامر فيه يتوقف فيه وانما يعرف ذلك اي
ما ذكر من الاختلاف والتبديل والاستثنا معا لانه
الاخمين اي تتبع المحللين عند اي عن المختلط بينا
واسطة ليعلم انهم متفقون في ما بيننا وبيننا وكيف اخرج
فلا ضلالة الى القول فيهم من سبق قبل الاختلاف
فقط ومنهم من سمع بعده وعلوم من سمع في الحالين مع
التبديل بان قال سماعي بعد من الاختلاف وقبله فقال
المطيل وغيره فمن اختلط في اخره عطا ومن سمع
من قبل الاختلاف سمعته وسماع الثوري ومن سمع
من بعد الاختلاف حين يرين عبد الحميد ومن سمع منه
في الحالين مما ابو عوانة قال في حجة حديثه ومشي
توقع النبي الحفظ بعينه اي براء ومعتبر بفتح الموحدة
وكسرهما على انه اسم مفعول او فاعل كان يكون فوقف

او مثله لادونه قال المص اذ اتابع السبي الحفظ للحفظ فوجه
 يتقل بسبب ذلك الى درجة ذلك الشجر وينقله كذلك
 الشجر الى اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى
 يرجع على مساره من غير متابعة مزدونه قال تلمذه
 المراد بقوله فوجه او مثله في الدرجة من السند لا الصنف
 انتهى وقد تقدم معنى اعتبار ما يتبعه في الظاهر
 ان المراد بالفوقية والمثلية ههنا في الصفة لا في السند
 لانه على تقدير ما يقوله التلمذ لا يصح كلام الشيخ انما
 بسبب ذلك الى درجة ذلك الشجر فوجه مع انه
 لا يمنع من الجمع وكذا المختلط الذي لا يميز كاحد
 به وكذا المستمر في الحقيقة في الشرح انه يقول بعد السور
 وكذا المختلط الذي لا يميز كما هو ظاهر في عطفه
 في السبي الحفظ نظر لان المختلط قسم منه كما مر قبل
 بل ذلك وان اريد بالسبي الحفظ القسم الاول فقط فهو تكلف
 غير متبادر فيقال ان المراد من السبي الحفظ المعنى اللغوي وفيه
 ايضا اعم من المختلط فلا وجه للعطف مع انه ايضا غير متبادر
 ويمكن ان يقال ان المختلط الذي يميز لا يحتاج في قبوله
 المتابعة ولا يجوز ارجاء السبي الحفظ في الترتيب على اطلاقه
 فطعننا في ذلك عليه المختلط المذكور ليعلم ان المراد بالسبي
 الحفظ القسم الاول والاسناد المرسل بكسر السين وقل بينهما
 وكذا المرسل بكسر اللام او يفتحها اذا لم يعرف المختصون
 منه واعلم ان كان المرسل والمرسل على صيغة النعت
 لكونا صفة الاسناد كما فعل الشارح حيث صرح بقوله والاسناد
 يحتاج

يحتاج قوله صار حجة فيهم الى تكلف بان يقال معناه حديث
 المختلط والمستور وحديث راوي المرسل والمرسل وان كانتا
 على صيغة تاسم الفاعل لكونا صفتي الراوي لم يحق قوله
 حديثه الى تكلف قال التلمذ الاول ان يقول صناديد الحديث
 لان الضمير للمختلط والمستور والاستاذ فكلما قال يكون
 على وجه التعليق او تقدير مضاف وعلى ما قلت لا يحتاج
 لذلك والله اعلم قلت لا يخفى عن الاحتياج لذلك كذلك
 لانه الالف واللام حينئذ ما يدل عن المضاف اليه واما للعهد
 فيدخل المذكور تحت الملاحظة فيرجح الاشكال بعينه مع انه مادة
 المحشي والشارح اصطلاح كلام الدائن لما انه ياتي بعسكرة
 اخرى ويقول هذه احسن منه لانه لا يرد عليها ما يرد عليه
 وحاصل الكلام انه صار حديثه ثم بعد حصول المتابعة
 المعتبرة حسنا ايضاه لانه بل وصغر بذلك
 باعتبار المجموع من المتابع بكسر الموحدة والمتابع ففتحها
 ان كل واحد منهما احتمال كون روايته صحيحا او غير
 صحيح فلهما احتمال ملكنا فظهر على حد سواء خيره والمجمل
 خبر ان ذلك ان يجعل احتمال متصوبا يدل من كل واحد او
 منصوبا على نزع الحافض في احتمال كما في نسخة رواية
 في نسخة احتمال بصيغة الماضي فلا اشكال فاد اجاب
 من المختصين على صيغة اسرفاعل او مفعول رواية فاعل
 حات موافقة لاحد ههنا في صيغة المفعول احاد
 الحائزين من الاحتمالين المذكورين اي كونها صراغا
 وغير صواب ودل ذلك اي الترجيح على ان الحديث

ان علي تقديمه لانه متروكاً محفوظاً فارتفع من رتبة
 التوقف الى درجة القبول والله اعلم بغير شك
 بل انه بانواع المذكورة كلها متوقف فيها وكذا قوله
 فيما تقدم لان كل واحد منهما لا يخرج في ذلك وفيه تامل
 لان بعض اقسام الشيء المحفوظ مقبول لا يتوقف فيه انتهى
 وذلك ان نقول المراد من الشيء المحفوظ هو القسم الاول كما سبق
 فاملد مع ارتفاعه الى درجة القبول اي واقل
 درجة مرتبة الحسن اذا الضعيف خارج عن رتبة القبول
 فهو محظوظ عن رتبة الحسن لذاته اي فيكون حسناً لغيره
 وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه لانه
 ليس بحقيقة لان الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن
 لذاته ولا يلزم من إطلاق الحسن عليه الاحتياج به عند
 الفقهاء وهو محل خلاف وهذا وقع الاشارة في الحسن الذي
 الاله المحض بعبارة تشبه الحق فيذكر مرتبة فيقال
 التميز فليقتضي النظر انما يرجح من الحسن لذاته لان
 المتابع بغير الباد الا ان يعتبر الكرمية حسن وقد انضم
 اليه المتابع بالحق والله اعلم فليكن **انما الكلام**
 في مع قطع النظر عن غيره فهو لا شك انه حسن لغيره وهو
 دون الحسن لذاته واما مع الاحتياط فلا احد يستدرك ان الحبيب
 الذي ورد من طريقين احدهما حسن لذاته والاخر
 حسن لغيره يرجع على معارضة طريق واحد يكون حسناً
 لذاته والله اعلم وقد انقضى اي تم وانتهى ما يتعلق
 بالمتن من حيث القبول والدور اي وفيه ما يتعلق بالاسناد

من

من حيث انه ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي اذ غيره
 على كل ما يتعلق بالمتن مقدم على ما يتعلق بالاسناد فانه
 المقصود بالذات والاسناد انما هو وسيلة اليه قال ثم
 الاسناد اشارة الى ما خرجت منه ان كان يتقدم على
 المتن لفظاً وهو الطريق الموصل الى المتن والتميز هو
 غاية ما ينتهي اليه استناد من الكلام وشمسية من
 الدور ومنه ويدفع ان المراد بالطريق ما بينه وبين مدق
 مصنف او بانه اشار الى انه يطلق على المحكي ايضا والظاهر
 ان يقال المراد بالطريق المعنى اللغوي وبالاسناد المعنى
 الاصطلاحي فلا دور كما قيل في قول صاحب الزجاني اما
 الماضي فهو الفعل الذي دل على معنى وجد في الماضي
 والمراد بالطريق هنا رجال الاسناد وقيل التوفيق لقلنا
 فلا يلزم من اخذ كل من المتن والاسناد في تعريف الخبر
 دوره اعلم انه بين تعريف الاسناد ههنا وبين تعريف
 الذي ليس فيه يد الكتاب وهو قد تقدم في المتن
 قال التمسك لفظ غاية رايد معبر للمعنى لان لفظ
 عبارة عن الكلام كما شره بقوله من الكلام فيصير التقرير
 المتن شانه كلام ينتهي اليه الاسناد فعلى هذا الترخيف
 الكلام من قوله صلى الله عليه وسلم من علمتكم الجمعة
 فليكن مثل المتن ودفعه ظاهر بان يقال ان هذه
 الامانة مما حفظت عام فصفة كما قيل في قول ابن الحاجب
 في الكافية اذا كان وجهه لفرض المعنى انما اضافة الفرض
 الى المعنى ببيان ان المتن غاية الشد وهو كلام ينتهي

اليه الاسناد نعم الاولى ترك لفظ القابيل والاختصاص عليه
 لانه المتقن هو ما ينتهي اليه الاسناد من قول الرسول صلى الله عليه
 وسلم او نقله او من قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذا او فعل كذا وهو غاية الاسناد لا غاية
 ما ينتهي اليه الاسناد فان هذه انا هي اخر المتقن اللهم
 انما ان يقال المراد بالغاية الفرض والمقتضود ومنه
 للعلم الغائية اي المتقن هو مطلوب ما ينتهي اليه الاسناد
 الذي بمنزلة الوسيلة وفيه اشارة لطيفة ان المراد
 بما ينتهي اليه الاسناد هو الحيات الذي وقع فيه
 من الحديث والا فما ينتهي اليه الاسناد قد يصدق على
 حاتم المخرج ايضا ولذا ينبغي بقوله من الكلام اي سواء
 كان كلام الرسول صلى الله عليه وسلم او الصحابي او من بعده
 وينبغي ان يعلم فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وتقريره لانها
 وان لم يكونا قول الرسول لكنهما قول الصحابي عن رسول الله
 بـ ~~هو قوله~~ او من بعده وفي الخلاصة اختلف في من
 الحديث هو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم فحسب والا
 اظهر لما تقر به من ان السنة اما قول او فعل او تقرير والسلف
 اظهروا على قول الصحابة والتابعين واثارهم ومناوهم
 وهو ان الاسناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولقد تضمن لفظه اي لفظ الحديث والمراد منه قال المتقن
 هو عطف تقرير لقوله ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وصير لفظه عاكفا الى الاسناد ولعله يترجمه ويقوله يقتضي

اي الاسناد لكان صحيحا انتهى ومنعه لا يخفى لانه لا ينتهي
 بالمقترح والحكم بل يلفظ المتقن يد عليها كما ساق في كلام
 الشيخ فربما في بيان قوله قريبا او حكما ولذا ايدى المتقن
 بـ كـ في الشرح ومتضمن لفظه انا جعلها متعلقين بما
 بعدهما علي ما تكلف له المحتسبي فبدر علي ما بعده او فربما
 او حكما خالان او تميزان ان المتقن منقول منقول يقتضي
 فلا يصح ما في نسخة لان المتقن اللهم لا ان يجعل قريبا او
 كما تقول لانه ليقتضي فيمنه يصح التعليل بقوله لانه
 المتقن بذ لك الاسناد اي اسناد ذلك اللفظ
 الذي هو المتقن ولفظ المحتسبي هو من وضع الظاهر من وضع
 الغير انتهى وهو ما شر على طريقته من قوله اي من جمل
 قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله ومن تقريره قال
 شارح والظاهر قوله يدون من انتهى وكان يدون من النبي صلى
 الله عليه وسلم من المتقن او تميز من النبي صلى الله عليه
 وسلم مثل قوله يدون من يدون من غير من قاتلوا والنسب
 وهذا باعتبار المتقن اما باعتبار الشرح فالامر ظاهر لانه
 خبر لان هذا وقد اشار الى المص الى تعريف المرفوع بحسب الاسناد
 شي من قسامه بما ذكره غيره فاما المرفوع فانه الجرمون
 والمرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قول او فعل
 وقيل تقرير او جهة سواء اصابه صحابي او تابعي او من بعده حتى يخل
 غير قول المخرج ولو تأخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو ما اخبرني الصحابي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم او فعله فاخر
 ما يضيفه التابعي من بعده الى النبي صلى الله عليه وسلم لكن المشاور

ج

ج

هو القول الاول واختاره المصنف وزاد فيه التقدير كما هو
 مذهب البعض وترك فيه قيد المرة اذ الممة خمسة لا يطعن عليها
 الا بقوله او فعل مثال المرفوع من القول تقريريا اذ يقول
 الصحابي فيما يحتمل ولو قال لنا يقول كما قال في بعض ما يحتمل
 سامة كذا قال محسن واذا قلنا يقول بمعنى القول وهو نعم
 القول يرجع الى ما يقول فلم يكن فيه سامة سميت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه
 بكذا اشارة الى انواع الحديث او يقول نهوي الصحابي وغيره
 اي من التابعين ومنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اي
 بلفظ لا يحتمل التذليل او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 كذا اي بلفظ يحتمله وعمود كذا اي من الفاظ الحديث المحتمل وغيره
 ومثال المرفوع من القول تقريريا ان يقول الصحابي رايت
 رسولا لله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل كذا او منه قول الصحابي كان اخر
 الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الموضوعات متناهات
 او يقول هو اي الصحابي او غيره كالتابعي كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يفعل كذا او يترك كذا ومثال المرفوع من التقرير
 تقريريا ان يقول الصحابي فعلت اي انا وفي معناه فعل فلان
 بحرف الباء صلى الله عليه وسلم كذا او منه قول الصحابي اكل الصب على ما يراه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم او يقول هو او غيره كذا الاول ان يقول
 بدون هو قبل فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا لا يذكر اي الصحابي
 او غيره كذا اي ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك اي الفعل
 الذي يحتمل من فعل التكلم او غيره سوا قرره
 مرعا او حكما بان سكتا عليه قال محسن ولا يذكر معروفا

او

او محسول وهو اولى لا فائدة تدني العام انتهى عنه اذا فائدة
 نفي العام مستفادة من عموم فاعل يذكروا وهو الصحابي او غيره
 ومثال المرفوع من القول حكما لا تقريريا تصريح باعلم
 في ضمن قوله حكما فهو ما كيد لا تقيد ما يقول الصحابي
 قيل ما مصدرية ولا اظهر ان ما فوصولة او موصوفة
 اي الحديث الذي يقول الصحابي او حديث يقول فيه
 الصحابي الذي لم يهاخذ عن الاسرائيلية في الحديث
 بني اسرائيل او من افواههم وهو طراز من الصحابي الذي
 عرف بالمطرق في الاسرائيلية لعبد الله بن سلام فقيده
 ابن عمر بن الخطاب في ان كان حصل له في وقعة الرموك
 كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يخرجها من الامور
 المغيبة حتى كان يحضر اصحابه رما قال حدثنا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا يخبرنا من الحقيقة ذكره السجاني
 فتقوله لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ثم قيد بقية
 اخرو هو ما لا يحتمل كذا في الحديث ومجمل النص على
 المعنوية لا يترك وقال خبري من انا يتنازع بقوله ولم
 يا خذ فيه وفيما لا يجوز لفظا لكنه لم يفسد معنى كذا الصحابي
 مثل حديث من اية ساحرا او عرافا فيفسد معنى كذا الصحابي
 محمدا صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد وغيره من امتك ذلك
 المتكلم اي هدية ومن لم يجز له دعوة فقد عصى الله
 ورسوله وقوله عمار بن ياسر من ضاها اليوم الذي سكت فيه
 وقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم لكن قد جرد
 عن صحابي ذلك ما يشهد له فقال احال له الام على

على ما ظهر من التواتر اعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في
 الحديث الاول اما السامع فليقل له تعالى وما هي بشارته
 به من احد الا باذن الله قلتم ~~الاولى~~ الا ان يقول
 لقوله تعالى وابتغوا مما تشاءوا الشياطين اول قوله
 ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر اول قوله وما
 يعلمان من احد حتى يقولوا اما نحن فتنة فلا تكفر اول قوله
 وينتعلون ما يضرهم ولا ينفعهم فاما قوله تعالى وما
 ينزلنا خزائنه فما نريد من الله تعالى بانه لا يقع شيء
 الا باذنه وارادته ولا دلالة على حلية شيء ولا ضرورة قال
 فاما الحرافة وهو السحر فاقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
 والارض الخب الا الله قال شيخنا الاول اظهر ان النبي علي
 ان حديث ابن مسعود وان جاء من وجه اخر عنه بصورة
 المرفوعة فتدبر من بعض بالتمسك بالرفع بل في صحيح
 مسلم من حديث ضعيف عن بعض الروادح النبي صلى الله عليه
 وسلم النبي صلى الله عليه وسلم قال من لي عرافة الدغ
 غي لم تقبل له صلاة اربعين ليلة ومن الالهة لا تظهر ابا
 هاشم ربه صلى الله عليه حدثت كلف الاحبار وجدت فقدت
 امر من بني اسرائيل لا تدري ما فعلت فقال له كعب انت
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقال ليا هو هرة
 لغر وتكره ذلك فقال له ايا هو هرة افاقر التواكل
 قال لا يخفى ان ابا هو هرة لم يكن ياخذ من اهل الكتاب
 وانما الغصاة التي الذي يكون كذلك اذا اجر بما لا يحال للراي
 والمجتهدين يكون الحديث حكم الرقع هذا ولا بد من قيد اخر

عدي

عدي هو قوله ولا له اي الحديث ادل المروي تعالى
 بيئات لغة اي منسطة او شرح غريب اي تفسيره كما يجب
 بكسر الهمزة عن الامور اي الاحوال الخاصة اي التفت
 من يد الخلق اي عما خلق او لا قبل خلق السما والارض
 لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه لا اله الا الله ولم يكن
 شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض
 وكتب في الذكر كل شيء انتهى لفظ الحديث فالعشر والمائة قبل
 السموات والارض فالعشر على الماء والمائة على الارض والارض
 قائمة بقدرته الكاملة المذكورة عن اللوح المحفوظ
 واختار الانبياء بنما الهمزة اي وكقصص الانبياء عدي
 الصلاة والسلام في احوالهم واقبالهم وحوالهم او الالهة
 اي الامور المستقلة كما لا حرم بفتح الميم جمع الميم وهو
 القتل والبراء بها الحروب لا تشكك اناس فيها كالسكدي
 والهمزة والكثرة لحوالهم في الدنيا والفتنة جمع الفتنة وهي اعم
 مما قبله من الامور الواقعة في احوال الدنيا وحوال يوم
 القيامة اي مواقينها فلهذا وكذا الا حار بكسر الهمزة
 عما يصل بعقله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص فقيه به
 لا ينطلق الثواب والعقاب على الخير والشر الا كما فيه مدخل
 اي الحديث وانما كان له عدي في الحديث فيها فان ذلك
 اما يعلم بالوعي حكم المرفوعة لا باجازه اي الصحاح بل
 ان الخبر يقتضي خبر اليه بكسر الهمزة قبل كان عليه
 ان نعمه يشهد صورته الاخرى انما يصح ان يكون اعم من
 الموقف ان يقول لان اخباره النبي يقتضي ما كونه من عند

بحيث

نفسا من مجرد جنس لم يستدر كقوله ولا مجال للاختصاص
 فيه يقتضي موقفاً بغيره وكسقاط محقق أو مستدرة
 أي معاً ومطلعا للكتاب به قال بحشر الباطنات بالظاهر
 فلو قال لظاهره لكان أولى ويحتمل أن يتعلق بقوله موقفاً
 انتهى وهو في غاية من البعد لفظاً ومعنى لأنه يقال
 قال به ولا يقال أوقف بل يقال أوقفه ولا موقوف
 للصحابية وفي نسخة للصحابي والمراد به الحشر إلا النبي
 صلى الله عليه وسلم وأما الكشف والالهام في إخبار عن
 الميت لاحتمال الغلط فيهما أو بعض من خبر عن الكتب
 القديمة وفي نسخة المتقدم متوهي الأسرانية فلهذا
 أي لكون حصراً لموقف في هذين التفسيرين أو غير المذكورين
 وقع الاختصاص في إتيانها عن القسم الثاني أي بقوله
 لم يأخذ عن الأسرانية فاختص بالقسم الأول وهو النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الثلثة قوله عن القسم الثاني
 هو بعض من خبر عن الكتب المتقدم من وقوع الاختصاص
 عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ
 عن الأسرانية انتهى وهو واضح وإذا كان أي الأمر
 كذلك أي على نحو ما ذكر من الشرط في الصحابي فلهذا
 فلحديث الموقوف حكم ما لو قال الرسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهو مرفوع أي حكماً سواء كان بما سمع منه أي بغير واسطة
 أو بواسطة كلمة من الاتصال ومكانة عن الاتصال فإذا
 قيل سمعت منه يكون سماعه بلا واسطة وإذا قيل عنه
 يكون بواسطة ويحتمل أن يكون بلا واسطة ولذا قيل

يقوله

بقوله عنه بواسطة وخاصة أنه لا يضره ميقناته ليس
 لأنه الصحابي عدل ثقة محفوظ خصوصاً في الرواية
 ومثال المرفوع من الفعل كما أنه يفعل الصحابي ما لا
 مجال للاختصاص فيه أي من الفعل فيبطل به تشديد
 الزاي المفتوحة أي فيجعل على أن ذلك أي الفعل غيره
 أي الصحابي من النبي أي مستفاداً منه بأي وجه
 كان مطلقاً عليه وسلم أي تخيلاً للظن بالصحابية
 واستشكل شارح بأنه يجوز فعل الصحابي ما لا مجال
 للاختصاص فيه لسماعه منه صلى الله عليه وسلم لأنه صلى
 الله عليه وسلم فعله فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى وهو
 مرفوع بأن اللام من المثال أن يكون فعل الصحابي كـ
 حكم المرفوع بأن لا يكون من تلقا نفسه لا سيما ما لا مجال
 للاختصاص فيه بل يكون ما حوذاً منه صلى الله عليه وسلم
 وهو أمر من أن يكون مستفاداً من قوله صلى الله عليه وسلم
 أو فعله أو تقريره كما أمرنا إليه كما قال الشافعي في صلاة
 على كرام الله وجهه في السجود أي من صلاته في كل
 ركعة أكثر من ركوعين ولعل هذا قوله في مذهبه والآ
 ما مشهور من مذهبه وهو قول مالك وأحمد في كل ركعة
 ركوعان وعند أبي حنيفة ركوع واحد يعني قوله أكثر من
 ركوعين عن طاهر قال في الأنوار وهو كتاب مشهور
 في مذهب الشافعي أقل صلاة السجود والسجود ركعتان
 في كل ركعة قنآن وركوعان ولا يزيد وإن زيد عامداً
 بطلان ولا ينقص وإن نقص عامداً بطلان الشك في العمل

معناه ان التا في محل فعل علي عليه السلام في حكم المرفوع ثم رجع
غيره من الادلة المفتقرة على كونها في فعله ركني اسم
عنه ومثاله المرفوع من التثنية بحكمها ان يحذف الفاعل اي
انهم كانوا اي الصحابة يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
وكذا اي بالاضافة اليه من صلى الله عليه وسلم لا الى غيره
كقوله كنا ناكل لحوم الاضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وكقوله جابر كنا نغزل والقران يترك اي كنا ناكل لحوم الخيل
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والاضاحي الذي عليه
الاغنام وبنه قطع الحكم وعنه من الحديث ان
مرفوع وقال الاسما على انه موقوف والصواب الاول
فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر ان
صلى الله عليه وسلم على ذلك اي ما فعله اصحابه في زمانه
لنحو قوله واغنيهم اي لتكثرت مواضع الصحابة على سوا
من الاضافة الى المفعول وفي نسخة على السوال عن امور
دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحي الي النبي
وحصر الوحي في وفي نسخة زمان تواتر الوحي اليه
وتعاقبه والمزاد في عدم القطع من التسمية
فعل في نفع الفاعل ويجوز كسرهما وهو مصاف الى مفعول
وليس في ان عليه السلام على ذلك الفعل وفيما شارة الى عدم
ثبوت وقوع الفعل في عدم اطلاعه صلى الله عليه وسلم لا
استغناء عن اعم الاحوال وهو اي ذلك الذي عليه
مرفوع الفعل وقد استدل جابر بن ابي سفيان رضي الله
عنه على جواز العزل اي في الامتياز لم يستأذن وفي الرواية
بازنها

بازنها

بازنها اي كانوا يفعلون والقران يترك ولو كان اي
العزل اي بذكره عما بين يديه من القران وفيما شارة
لطيفة الى ان هذا كانه لقرير يرباني وايضا الى ان فعلهم
مرفوع سبها اي فان الله حبيب اليهم الايمان واليهم فيهم
وكره اليهم الكفر والصوف والمصيان ولان السور فيهم
الصحة بنية واختارهم لتقوية دينه وجعله حيا
انما اخبرنا لما سئل عن المرفوع ورواه عن المتكبر
ولذا قال صلى الله عليه وسلم اخبرني قريش وقال
اصحابي كانوا ياتونهم اثناء من اتيهم فيهم وتوفي اي
في المنزح كما ان قولك كني وهو صا ورواه في نسخة
الكتاب في موضع الصنيع جمع المصنف اي الكلمة
الصغيرة بالاضافة اليه صلى الله عليه وسلم يعني
ما ورد بالصنيع التي كني بها اصحاب الحديث عن قوله قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما يكون رواه بالمعنى او
اختصارا او غير ذلك قال ابن الصلاح وحكم ذلك عند اهل
العلم حكم المرفوع ومنه ان اتفاق وقد صرح به النووي
لمول الثاني عن الصحابي يرفع الحديث اذ روي عنه او موقفا
حديث سعيد بن جبير عن ابي هريرة السخا في ثلاث عشرة عسل
وسرطة نحر وكيفية فاروا مني عن الرفع الحديث ابو هريرة
او غيره فيكون قوله فيكون التول وكثيرا من التسمية
ولم ينفذ به في الحديث الي غيره في الحديث في الحديث
اليه الحديث قال ابن الجوزي عن تسمية الحديث قال كان
الناس يرفعون الحديث عن الرجل يرفع الحديث اليه في رواه

السيرة في الصلاة قال ابو حاتم لا اعلم الا انه ينبغي ذلك
 او رواية بالنصب على المصدرية كحديث سنان عن الزهري
 عن سعيد بن المسيب عن ابيه هروية رواية الفطرة خمس او
 يبلغ بمكة من سلم عن ابي حنيفة عن الامام عن ابي هريرة
 يبلغ بالناس شغلهم يشربون عن ابي هريرة رواية لقائلون
 فمنا صغار الاعيان او رواه اي بصيغة الماضى وكان
 اقل استعمالا من المضارع والمصدر ولذا اخره عنهما
 والسا علم وقد يفترون اي الحديثون على القول مع حذف
 القائل اي اختصارا لما على الوضوح ويشربون بـ
 اي بالقائل النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين
 عن ابي هريرة قال قال اي النبي صلى الله عليه وسلم لقائلون
 قد ما احدث تمامه صغار الاعيان سوتهم ثلاث مائة
 حتى يلقونهم بحزيرة العرب فاما في السابقة الاولى
 فيجوز من هـ منهم واما في الثانية فيجوز ايضا
 بعض واما في الثالثة فيحفظون او كما قال ابن سيرين
 الامين المترك وحزيرة العرب ما احاط بها بحر الحبيشة
 في عرفانهم ورجلة والفرات واصطلم اي اهلك وفي كلام
 الخطيب انه اي الاقتصار على القول مع حذف القائل
 اصطلاح خاص باهل البصرة اي منهم ابن سيرين وغيره
 ويعقبة ما قاله ابن سيرين كل شيء حدث عن ابي هريرة فهو
 رافع وقال الخطيب عقبه قلت لله فلي اجب ان يوصي
 عن هذا القول طردت ابن سيرين خاصة فقال كذا
 وثمن الصنيع المحمدي ايلان يكون يرفعوا او موقوف

قوله

هروية

قول الصحابي من السنة كذا القول على كرم الله وجهه
 من السنة ومنع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة ذكره
 السخاوي قال التليذ قال المص ومن الوجه المرحمة
 بانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم اذ قالها كذا الصحابي
 كاي بكر رضي الله عنه مثلا اذ ليس قبله ما سنة النبي
 صلى الله عليه وسلم ومنها ان يورده في مقام الاحتياج لان
 الصحابة يجتهدون والمجتهد لا يتقدم مجتهدا اخره
 في سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الاكثر اي الجمهور من
 الحديث ان ذلك اي قوله من السنة كذا مروي اي حكاه ونقل
 او بعد البرهنة اي في قول الصحابي المذكور الانفاق
 واطلق الحاكم والسيوطي اتفاقا اهل النقل على الرفع وقال
 السخاوي وخلفه في الاثر في الخلافة اي بكر الحديث
 رضي الله عنه خاصة ان لم يثابروا عليه احد غير النبي صلى الله
 وسلم فلا بد غيره فقد ثابروا عليه ابو بكر وعمره فانه اي ابن
 عبد البر في مسألة التايي واذ افاضنا الى الجملة المذكورة في
 السنة وهو قوله من السنة كذا السنة المطلقة غير الصحابي
 اي التايي فكذلك اي مروي عنك بالاتفاق قال الذهبي
 قوله اذ قالها غير التايي فكذلك يظهر من هذا ان
 التايي بالادنى في علي الاعلى فاذا قالها التايي فهو كذا
 اولي التايي وهو خلف للنسب المعتمد وانه انما لم يصفها
 ايما لم يشبهها الى واحد اي السنة كسنة العرب اي ابو بكر
 وعمر رضي الله عنهما وعلب عمر لكونه اخصر ولتقاله بالقرن
 لفظا واما كايان نقله القرطبي في الشرح المذكور لفظا واما

ما اشترى على السنة العامة من قولهم اللهم يا ذا الجلال والإكرام
 العزم المراد بها عزم الخطاب وعزمون ههنا المكتوب في الحكم
 في الجاهلية وكناه صلى الله عليه وسلم يا أي جليل في الإسلام فلا
 أصل له بهذا اللفظ ثم روي أحمد والترمذي وغيرهما بلفظ
 اللهم يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام
 ابن الخطاب وروى الحاكم عن عابث بن ربيعة بلفظ اللهم اعز الإسلام
 بعزم الخطاب قال ابن عسكرك في الجمع بين اللفظين أنه صلى
 الله عليه وسلم دعاهما أول فلما أوحى إليه إذا يا جميل لن يسلم
 حتى يهردهما بلفظ جيب فيه وفي نقل الاتفاق تفكر
 نعم السامعي هو وجه النظر في القائل بالتعجيل أي لأن صدره
 في أصل المسئلة قولان أي فإن الخلاف موجود في القديم
 إن ذلك مرفوع إذا صدق من الصحابي أو التابعي ثم رجع عنه
 وقال في الجديد ليس مرفوع وقد ذهب إلى أنه غير مرفوع
 ابن كثير الحبر في صاحب الدلائل من الشافعية والجمهور
 بكر الرازي صاحب شريعة الإسلام من الحنفية وابن حزم
 بنحو مهمل يسكون رأي من أهل الظاهر هم جماعة كبيرهم
 وأول الظاهر هم الذين لا يبولون الأحاديث بل يجرؤا على
 ظاهرها قال محقق في كثير من النسخ أهل النظر وفيه نظر لأنه
 ما رأينا نسخة واحدة وهو مع مخالفتهم لما في غيره من أقوال
 للروائيين انتهى إلى المانعون من كونه مرفوعا بوجود الأفعال
 باد السنة للزاد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 غيره أي من الخلفاء فلهذا سماها النبي صلى الله عليه وسلم
 سنة في قوله عليكم به سنة في سنة الخلفاء الراشدين
 وارتفع

٢

وأندفع بنقير برنا هذا ما قال محشر هذا الدليل إنما يدل
 على بطلان ما ادعى الخصم من الجزم بالرفع لا يدل على
 مدعاه من الجزم بعدم الرفع انتهى ~~بطلان ما ادعى~~
~~الخصم من الجزم بعدم الرفع~~ ~~بطلان ما ادعى~~
 الخصم من الجزم بالرفع حصل منه عام من الجزم بعدم الرفع
 لأن القدم هو الأصل ومع وجود الاحتمال لا يحتل
 الاستدلال مع أنهم ما يدعون الجزم بعدم الرفع بل يتوهمون
 حيث تردد السنة بأن يطلق تارة على سنة صلى الله
 عليه وسلم وتارة على سنة غيره لا نقول بأنه في حكم الرفع
 لاحتمال أن يكون موقفاً للسئلة ظنية لا يقينية حتى يثبت
 أحدهم بالجزم والقطع ولذا قالوا واجبتوا ما أن اقتضاها لزيادة
 غير النبي صلى الله عليه وسلم مستلماً بعد وعلمه الظرفية
 في المسئلة قال محشر أي اجيبوا عن ما فيها من الاستدلال
 فالأظهر واجب أو جابوا أو صواب لأنهم إذا جابوا أنه جابوا
 وأغرب شارح وقال فكثيراً ما يعبرون به عن سنة الخلفاء
 الراشدين وقد يطلقونه ويريدون به سنة النبي وهذا
 الاحتمال وإن قل لم يثبت في الصحابي فهو في التابعي أقوى فلهذا
 اختلف الحكم في الموضوعين انتهى وجه عرابته أطلق السنة
 على سنة النبي فإنه مع عدم صحته الأعلى رتبة في بلده
 خارج عما نحن فيه بصدده مع أنه قوله لذلك اختلف
 الحكم في الموضوعين غير صحيح لما سبق من أنه لا فرق بينهما
 في اختلاف الحكم وقد روي البخاري في صحيحه بمقالة
 التعجيل لقوله بعد القمن دليل الكفر في حد يمت

أنه ص

٢

ابن شهاب هو الزهري كسب من صفار التابعين عن سالم بن
 عبد الله بن عمر عن ابيه في فتنة ابي ابراهيم عن ابي
 مع الجراح بفتح او لم ياتي كثيرا من جهة وهو ابن يوسف
 امير امراء عبد الملك بن مروان قتل قتل مائة وعشرين
 الفاضل الصبياني قال تابعين والساداة فالصالحين
 صبرا غير ما قتل منهم في المجازية حيث قال اي سالم
 حقيقة ومن عمر حيا لما في الحجاج ان كنت تريد السنة
 فمجر يتشد يدك لخير لكسوة اي باد ربا الصلاة اي
 اليها اذ التمس بها تتكبر اي كل صلاة كذا في التاج
 والقضية علي ما نقله الشيخاوي عن البخاري ان الحجاج
 عام نزل يابن الزبير قال عبد الله يعني ابن عمر رضي
 الله عنهما كيف نصنع في الوقف يوم عرفة فقال سالم
 ان كنت تريد السنة كعب الصلاة يوم عرفة فقال
 ابن عمر صدق انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر
 في السنة انتهى في كلام ابن عمر بادة افادة ان هذه
 سنة واظن عليها النبي صلى الله عليه وسلم وامامه لكن
 لما كان هوها ان يكون سنة الخلفاء فقط قال ابن
 شهاب فقلت لسالم اقله اي التخيير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال اي سألهم وهل يعنون اي
 السلف ولما اتفقوا على التكليف اي لا يريدون بذلك
 باطلاق السنة الا سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 وسالم ايضا لا يقتل سالم وهو اي والمحال ان سالم احد
 الفقهاء السبعة وهم ابن السيب والقاسم بن محمد بن ابي
 بكر

بكر السدي بن عروة بن الزبير وخارجة بن زيد سليمان
 ابن يسار وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 والسابع ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك
 سالم بن عبد الله بن عمرو قال ابو الزناد ابو بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام فهو لا الفقهاء السبعة
 من اهل المدينة الذين يصرون عن رايهم وعلمهم
 واشتهروا في الافاق ولعلمهم المعينون بقوله كسبي
 الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكبادا بالفلحطين
 العلم لا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة وقاه
 الترمذي والخامس ان نقله وهو واحد الفقهاء
 علي خلاف واحد الحفاظ من التابعين بالانفاق عن
 الصحابة اليها اذ اطلقت السنة لا يريدون بذلك
 السنة النبي صلى الله عليه وسلم لان مقصودهم بان
 الشرع ولان السنة لا تنصرف بظاهرها حقيقة الا الى الثاني
 فانه الفرد الاكل ولانه اصل سنة غيره انما هو تبع
 في كلامهم فكل كلامهم على الاصل اوي واما قول بعضهم
 اي الخلفاء ان كان الي الحديث الذي عبر عنه بالسنة
 مرفوعا فليلا يتولونه يعني لو كان لقوا لوافقوه
 اي اسلف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لو كان
 لقوا لوافقوه قال في جوابه انهم اي التابعين تركوا الحرم بذكر
 اي بذلك الفرد وغيره اعني بالمصنعة التي ذكرها
 الصحابي في توارعها واحشا طائفة الرواية ومن هذا
 اي مما ترك فيه الحزم توارعها قول اي فلا يتركه اتفاق

عن ابن من السنة انه انزوج اي احد الكوثر السيد
اقام عندهما سبعا ارجاء في الشبان في العصور
اي كل واحد في صحبه لا في غيره من كتبه اشارت الى حال
صحته قاله انو قلابه لم يثبت له ان انك رتبه
الى النبي صلى الله عليه وسلم ان لو قلت لم اكتب بالتمني
وتنزل بالشد يد بجهولا اي لم انزل بالكتب باليد بكاد
لان قوله من السنة هذا الى الرفع معناه لكن اراده
بالصفة التي ذكرها الصحابي اولى اي محالا يخفى
ومرر ذلك اي من الصبح المحتملة للرفع والوقف وقا
محتساي ومما ترك فيه الخمر ثور عا انتهى وهو غير صحيح
لانه قوله الصحابي امرنا بكذا او نصبتا عن كذا باليد
للمعقول فيها القول ام عطية رضي الله عنها امرنا ان نخرج
في العبد من العوايق وانا الخد وردا من الجبض بضم الجا
وتشديد الياء جمع حايض ان يغتزل من صلى المسلمين بين
عن اشاع الجائز قال الخلاف فيما في هذه الخلاف في
الذي قبله اي في قوله من السنة كذا وهو ان الوقت مذهب
البعض والرفع مذهب الاكثر الذي هو الصحيح لان مطلق
ذلك اي ما ذكر من الامر والنهي يقتضي نظا هذه الامر
له الامر والنهي وهو الرسول فتلقى الله عليه ولم يخالف
وفي السنة وخالفه في ذلك اي في كونه مرفوعا وحكما
ما لم يوفق طائفة من هذا الاسماء على وتسلوا بالاحكام
ان يكون المراد عن اي غير النبي صلى الله عليه وسلم
كما في القرآن والاشخاص نسبة الامر المجازي اليها او

الخلف

الخلفا لا يفتقاهم بعض الامراء والامامات في الاصل
واجب موافاة الاصل اي في الامر هو الاول وهو امره
صلى الله عليه وسلم لانه حقيقة وما عدا ذلك محتمل
اي المحتمل بالنسبة اليه اي الى الاصل الذي هو الاول
مرجوح لكونه اما مجازا ولا بد منه ولا اعتبار للرفع مع
وجود الاصل وايضا جعله وجها اخر في الجواب وهو
ظاهري يمكن تفسيره بوجه يكون له لا على ما ذكره في الجواب
مكون الاول راجعا والثاني مرجوحا فن كان في طائفة
ربيع وهو مرجع اهل بلده في الامر والنهي اذا قال
فاعله ضمير من امرت لا يفهم عنه اي عن قوله امرت ان امره
بصيغة الفاعل الا ربيسه اي غير ربيسه الذي هو
الاصل في البلد ومدار الامر والنهي عليه فالاجمعي غير على
ما هو مذهب البعض فيما اذا لم تكن الا تابعة لرفع منقول
وغير محصور وحق الصارفة ان يقول لا يفهم الا ان امره
رئيسه ينتقد بم الا اول يفهم امره الا ربيسه بخلاف
ان اي لا يفهم امره على صفة الا على صفة كونه رئيسا
له او يفهم ان امره ليس الا ربيسه والاظهر ان يقال لا يفهم
عنه الا ان امره لا يكون الا ربيسه وحاصلا معني
بلا مائة لا يفهم عنه ان امره غير رئيسه بل يفهم منه
رئيسه واما قوله من يقوله اي تتسكا على قدم الرفع
محتمل ان يقطن اليه راوي ما ليس بامر اي في نفس الامر فلا
ان يقدر امرنا ولا اختصاصا في الجواب انه لا اختصاص له في
لاحقا لظن حبيبه هذه السئلة بل هو المذكور الاول

21

تصوره فيما لو صح اي الراوي فقال امرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكذا اي ايضا وهو اي احتمال الظن ضعيف
 اي في امرنا بجهولنا في امرنا معلوما اضعف واضعف لانا الصحا في
 عدل عنقه عدالتنا ان يعبر بالامر من اعلى ظن ضعيف
 عارف باللسان اي بلسان العرب حقيقة ومجازا وصحة
 وجواز افلا يطلو اي الصحا في ذلك اي الاموال بعد
 التحقيق اي بعد تحقيق الامر وتثبت جواز اطلاقه ومن
 ذلك قوله اي الصحا في كذا تفصل كذا اي في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهذا امثل ما تقدم مرثا لا المرفوع من
 التفرع حكاه قول الصحا في نعم كانوا يفعلونه في زمان النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا ادليه اشار انهم بقوله فله حكم الرفع ايضا
 كما تقدم فيكون هذا انتظير الامتناع فلم يرد عليه ان غدا
 من السنة المتقدمة وذلك من المرفوع حكاه الاخا وان حكاه
 بشر الحكم يفرقون بين كذا تفعل وبين تفعل في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم من راي التلمذ ذكر في حاشيته انه
 قال المهم كذا تفعل كذا اخطار لنت من قولهم كذا تفعل في
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم لانه هذا وان اوردده محتجا
 به بمثل ان يريد الاجماع او تفكر في النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج
 صحيح في كونه من التفرع بالتردد انتهى ولهذا حكم الرفع
 عند الحكم الامام محمد بن الرار في موقوف عند جمهور من
 الحديث واصحابنا بالفتنة والاصول وكذا عند ان الصلاح
 والحظ من كذا ان يحكم الصحا في على فعل من الافعال
 بل ما افعله اول رسول كذا او معصية هذا في مما من

الاجاب

القام

الاضار عما حصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص
 لكن ذكر هنا الطاعة والعصية اللتان تقتضيان في الجملة
 اليها بدلها ولم يعتبر به المخصوص فيما منقايه ان كثر
 عما رفق به من وتشد يد من صام اليوم الذي
 يسكن فقد عصى اما القاسم كنيته صلى الله عليه وسلم
 باسم ولده فلهذا اي فلهذا النوع حكم بالرفع ايضا
 اي كالقدم لان الظاهر ان ذلك مما قلناه اي اخذه
 الصحا في عنه صلى الله عليه وسلم او يثنى عليه الاسناد
 اي يبلغ آخره الذي هو الفرض الاعلى في الثانية المقصود
 فاندفعت المناقشة المذكورة والمسألة المسطورة
 الى الصحا في اي واحد من الصحا في كالمها جوي والانهما
 كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ اي لفظ الخبر
 يقتضي التفرع جعل النظر في هذا مفعول يقتضي وقوله
 باد المفعول هو قول الصحا في او من فعله او من
 تقر به متعلقا بالمتفرع بخلافه هناك فان التصريح
 هناك حال او تبيين وان مع مفعوله مفعول للتفصيل وما
 المعنى واحد ولا يحكي فيه اي في هذا المقام جميع ما تقدم
 لعدم شموله لما ثبت حكما انه قول الصحا في او فعله او تقره
 ولما ذكر اخره وان يحكم الصحا في عن فعل من الافعال
 بانه طاعة لله ورسوله او معصية بل معصية اي كفره
 والتصريح فاذا قيل عن الصحا في عند ذكر الحديث برفع
 او نحوه فهو مرفوع ايضا كما اذا قيل عن الصحا في صرح
 بذلك النودي والتمثيل لا يشترط فيه المسألة وان

تقتضيان

تصفيتها
 من شعبة
 او رصلا

يلج

كل جهة وفي نسخة من كل وجه اي برضا يقيد ولما كان هذا
المختصر شاملا لجميع انواع العلوم الحديث الاضافة بيان
اي ومن علوم الحديث معرفة الرواة المستطردون الى تعريف
الصحة في قيل هذه العبارة غير ظاهرة المعنى والاختصار
ان يقول بعد لها اوردت تعريف الصحابي والاستطردان
من هو الظاهر ما هو لا ان كانت ما للسؤال عن الامة
دون من والاحسن ان يقول انه من هو علي انه يكون
الصحابي والخاص حصل في عرفنا المصطلح من هو يحصل معرفة
الصحابي كعرفته غيره من الامة **والا** ليقضي من الجاهل
لا من كتابه ولذا قيل الملازمة غير ظاهرة **والا** ليقضي من الجاهل
بقوله ولما انجز الكلام الى ذكر الصحابي عرفته وكذا الحال في
التابعي فقلت ولما اي الصحابي من لقي بكسر التاء اي
راي النبي صلى الله عليه وسلم اذ رآه النبي صلى الله عليه وسلم حال
اونه موقفنا به اي بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به من عند
الله تعالى قال السجدي دخل به من رآه وامر به الجليلي
فصل الله عليه وسلم بعث اليهم ففعلوا وهم مكلون ومنهم العصاة
والظالمون ولذا قال ابن خزم في الاقضية من الجاهل قد اعلمنا
الله تعالى ان نقول من الجاهل منوا وسمعوا القرآن من النبي
صلى الله عليه وسلم فهم صحابة فضلاء وحشيد يتبعون ذكر من
عرف منهم في الدنيا ولا التفتاة لا كما راي الاثر على الجاهل
او بين الدين في تحريمه في الصحابة ليعرف من عرفه منهم
ثم انهم يستنبطون في صحة ما في الاصل على الاصل
اجماعا او مختلفا وصليته مجردة ان ارتداد وكفر

في

في الاصح اي على مقتضى مذهب الشافعي ومن تبعه من ان
الارتداد لا يبطل الاعمال الا بوثق على الكفر واما في مذهب
القرميين ان الرد يقتضي نواب جميع الاعمال ولو جمع الى
الاسلام وانه يجب عليه اعادة ما كان فرضه في غير ما يبطل
صحته بالردة فلا يكون صحابيا الا ان حصلت روية
بالبينة وعليه الامام مالك وسائر راياء بطلان هذا
والا فمما سارح حتى يشهور بانه علامة جليل يعرفه فيه
وقال قال علي الاخر الذي ذهب اليه الجمهور من الحديثين
والاصوليين وغيرهم قال وقد ذكرنا الحكم لغير الامة
ولم يذكره الجمهور وهو قوله ما في الاسلام لئلا يلزم ان
يكون من يات على الردة معدودا من الصحابة في قوله
واتمركه الجمهور لكما الظهور بل في الحقيقة انما ذكره لغير
عليه ولو تحللت ردة على الاصح ولكنه موهوم ان يكون على الاصح
قيد الله تعالى في دفعته يقول في الاول اي الجماعة والمباركة
باللفظ اي انما اذاه ما هو اعم من الجماعة بالماضي
وكذا من الكلمة بالمباينة وهو وصول احد هما الى الآخر
وان لم يكالمه اي احدهما الاخر ويدخل فيه في التقى
بالمعنى اعم الشامل للوصول اه في التعريف روية احد هما
الاخر ولو لم تكن منزلة مطالعة طلعة النبي صلى الله عليه
وسلم الذي افضل من الكبرياء الاخر في الشافعي فانه صرح
به بغيرهم اذ اراه مسلم اذ راي مسلما لحظة طبع قلبه على
الاستقامة في الدين لانه باسلامه يتبين للضوء فاقبل
ذلك النور العظيم لفرق عليه فظهر اثره على قلبه وخوارجه

والمراد رويته في حال حياته والا فلا رايه بعد موته
 قبل دقة غيبه خلافه سواء كان ذلك اي الوصول او ما ذكر
 من الرواية في نفسه او غيره اي سواء كان بالاستقلال
 او بالاعتداد برويته على جهة الاستبصار وسبلة
 القصد سواء كان ينظر اليه قصد او قصد رويته غيره
 وراة تبعا لوقوع نظره عليه اتفاقا من غير قصد والا
 لا رويته بالبرهان لا من قبله او يقال معناه سواء كان
 رويته في حال حياته او بعد موته بان يكون هو نفسه باعثة
 على الرواية او كان لغيره بان يكون الباعث ذلك الغير
 قاله السلف في قوله بغيره اي بان يكون صغيرا في حال
 النبوة صلى الله عليه وسلم والجميع في القرآن وفي مرقا
 بعضهم الصحابي من راي النبي صلى الله عليه وسلم
 واما قاله اولى لانه يمكن ان يراد بالرواية في قول بعضهم
 بناء على العلة او يقال المراد بالرواية الملاقاة حيث
 لو كان له بصيرة كما هو المستعمل في الرواية وبعدهم هو
 ابو عمرو في المصباح على ما قاله التلخيص وقاله العرب في
 هكذا اطلقت كثير من اهل الحديث ورواه في ذلك مع
 زوال المانع من الرواية كما في الرواية على كل تقدير فتعذر
 للمصنف اولى لانه لم يمتد له بعضهم يخرج اي بناء على الظاهر
 ان ام تعلقوا على تعلقا عن الذي ترك في حقه غير اولى
 قيل يخرج اما من المخرج اما من منسوب او من المخرج
 فلا من موقوف على ذلك لانه لم يمتد له ان يمتد القول في
 محله من الملاقاة اولى ونحوه من الهمك ان يمتد اليه

وهو

وهو اي في الحال انهم صحابته لا يتردد في اي خلافة وسكر
 قال المصنف الذي اختارته اخيرا ان قول من قال راي النبي
 لا يرد عليه الا على لان المراد بالرواية ما هو اعلم من الرواية
 بالعتبة او بالاعتداد والاعني بقوة من يري بالفعل وان
 غير من مانع من الرواية بالفعل وهو العتيق قاله التلخيص
 اختيارا بحال الرواية لا عبرة به قلت
 العرف تمييزا معروفة بل قبل الماز المستعمل اولى من الحقيقة
 اللغوية ويمكن ان يترك الفعل المتعدي منزلة الماز
 وبقا له من راي النبي من حصوله رويته النبي هو يشهد
 الطرفين واما اختارنا لفظ من راي النبي ونحوه راي النبي
 لا يرد الا على وهو الاشب والادب والاقرب الى الطلب
 ولذا قال صلى الله عليه وسلم طوي ليلتي طوي لي وطوي لي راي
 من راي النبي صلى الله عليه وسلم مجرد الرواية من غير
 اعتبار التمييز والمصحة والرواية كما قاله بعضهم
 والفقهاء في هذا التعريف كما في كتابنا في كل جنس وكما في
 للونما من الاعراض العامة تشمل المجدود وغيره وقوي
 سوما به كالفصل اي باعتبار رويته الاولى يخرج
 من حصل اللفظ المذكور لكن في حال كونه كذا في اليوم ما حصل
 من الاعني كما في التلخيص وعلامة الاول بان يترك قوله به لتو
 وقوي من اجل ان يخرج من لفظه يومنا كذا بغيره من
 الاشارة عليهم السلام اي كاهل الكتاب قاله التلخيص
 ان كان المراد كقول من رويته انه مؤمن بان ذلك التعريف
 بني ولم يرد من باجابه كاهل الكتاب من اليهود والنصارى

المراد هو

قد

١٢
٧

ام بعده ثمان اسم العصبه بان له اي غير باطل عند الشافعية
 خلافا للحنفية سواد جمع الى الاستقام في حياته اي الي
 صلي الله عليه وسلم ام بعد موته رسول الله ثانيا حيث
 يعود له اسم العصبه بالتجدد اتفاقا ام لا خلافا لنا
 اعرب محشر مع كونه خفيبا فافلاحيث قاله قوله لقيه
 انما انما لا سيما لا حاجة اليه لقائه من قوله ام بعد موته
 انتهى وجه العراية مع قطع النظر عن معرفة المذهب
 في الرد فان الله لا يفتنهم من قوله ام بعد موته انه لقيه
 ثانيا ام لا في حال حياته وقولي في الاصح استارة
 الى الخلاف في المسألة قال تليده اي في مسئلة
 بالارتداد اتمروا وسمي بمانه واعرب شارح وجعل المراد
 بالمسألة مسألة تعريف العصامة ويدل على بطلان قوله
 ويدل على رجحان الاول ان المحرم من الاصح المقابل
 للصحيح لو كان صحيح الذي هو الثاني وهو لا يرد عليه
 وقصدا لا سمعت من فسر قوله فمرارته واي اي جي وبه
 ان بكر الصديق اسيرا اي ما سورا مفيدا فعاد الى الاسلام
 فنزل اي ابوبكر رضي الله عنه منه ذلك اي الاسلام
 وزوجه اي ابوبكر اختداه لما داي من حسن اسلامه ولم
 يتوكل احد على ذكره اي الاسمت في العصامة ولا عين
 عن بكره احد بعد في المسألة غير هاهنا انه كان يفتي
 ان لا يكون في المسألة خلاف مع انه خلاف ذلك فليقل
 من يكون في العصامة عقل عن ارتداده او لكونه في طاعة
 العصامة ومن خرج حديثا في ان يكون عن جهل

بحاله

بحاله او روي حديثه الذي نقل عن غيره من الصحابة
 او على قوله من يجوز التخل في الكفر اذا في الاسلام ولا
 فقد صرح في شهادة اذ الاول الجيدة من كتب الحنفية
 انه يبطل ما رواه المرتد بغيره من الحديث فلا يجوز للفتنة
 منه ان يروى بعد رده وقوله الخليلي حاشية لفتنة
 القول صرح بخرج للاستفت هذا الاية المستوحدة في المسألة
 وقد صرح بانه صحابي وهذا التايشي عند من يقول
 ان الردة انما تحبط بشرط ان يتصل بالموت فانه يقول
 ان الردة تنطرد وان لم يتصل فلا بعد وهذا القول
 قول الجليلية وفي عبارة الشافعي لا يدل على هذا الكذا
 قاله بعض مشايخي لكن الذي يحكيه الزاوي عن الشافعي
 انها انما تحبط بشرط ان يتصل بها بالموت وانما احل
 هذا وقد يفتي بقوله اخر لا بد من يلم بها في صدق السجل
 للفتن من هنا فاحال ولو اطال وهذا خبر من اهل
 مذهبنا لا يدفن كما وقع لابي ذؤيب الهذلي الشاعر
 الاصح قال العز بن جماعة لا على المشهور قال سبنا انه
 محل نظر الزاوي عدم الدخول والاعتماد من الفتنة يري
 جسيده الكرم وهو في فتوى العظم ولو في هذا الاعصار
 وكذا كذا من كلف له من الاوليات كذا كذا على طريق الكرم
 في حجة من استفت العصامة له فله قبل ذلك من الحياة وهذه
 الحياة ليست بنبوية وانما هي عز وكرام يتعلق بها احكام
 الدنيا فان الشهد بالحياة ومع ذلك الاطعام للتعليق بهم
 بعد القتل بانه لم يلم على سب غيرهم من الرقي انتهى وقال

مع

العلاء انه لا يبعد ان يعطى حكم الصحة لشرف ما حصل
 له من رويته صلى الله عليه وسلم لم يرد فيه وصلاية عليه
 قال وهو اقرب من عدل المعاصرين الذي لم يره اصلا فيهم
 او الصغير الذي ولد في حياته ونحو ذلك البدر الذي كسني
 ظاهر كلام ابن عبد البر لانه اثبت الصحة لمن اسلم في حياته
 وان لم يره يعني فيكون من رآه قبل الدفن او بعد جزم
 البلقيني بانه يفتي صحابيا لم يحصل شرف الرواية له وان
 قلنا التسامع بحاله وقد ذكره في الصحابة الذين هم في الخبر
 وما خرج اليه شيخنا من ترجيح عدم دخوله قد سجد اليه
 الرزكي فقال الظاهر انه غير صحابي التزموا على هذا
 غير ان في الخبر قبل استقالاته من الدين وكذا لا يدخل
 من رآه في التمام كما جزم به البلقيني ثم يفتي ان كان قد رآه
 فذلك عين ما يرجح اليه وهو المعنوية لا الاحكام الدينية حتى لا ي
 ان يعمل بما امره في تلك الحالة بل جزم البلقيني ثم يفتي ان كان قد
 قد لم يفتي بعدم دخوله من رآه لاجل الاسرار يعني من الانبياء
 والملائكة عليهم السلام من لم يره في عالم الدنيا وهذا القول
 دخل فيه عيسى بن موسى عليه السلام وهذا ذكره الذهبي
 في تحريده ونبهنا على ذلك ووجهه باختصاصه عن غيره من الانبياء
 لكونه رفع على احد القولين لكونه ينزل الى الارض فيقتل الرجل
 ويحكم بترتيبه محمد صلى الله عليه وسلم فيه في الثلاثة يدخل
 في تعريف الصحابة قبل ذلك فيلزم الصحابة رجل شاب افضل
 من الصغيرين وفيها قال وجعل بعضهم دخوله الملائكة
 فيهم وهو موقوف على انه كان مبعوثا اليهم لا وعلى الثاني في

الحليمي

الحليمي واقره اليه في الشعب بل نقل الخبر الرازي في اثاره
 الاجماع عليه قال شيخنا وفي صحته بنا وهو لهم في الصحابة على
 هذا الاصل نظر لا يخفى وما قاله ظاهره لكن خالفه في الخبر حيث
 من في البنا السار اليه وهل يدخل من رآه من موسى اهل الصحابة
 قبل البعثة الشريفة كزيد بن عمرو بن نفيل الذي كان في البعثة
 عليه وسلم من رآه من رآه وحده من الظاهر لا من غير ذلك
 الاصابة وراى في التعريف المأمون ليخرج به من رآه من رآه موسى
 بغيره على ان لا يرد على الاستغناء عن التعريف به باطلاق وفي
 السوقة للطلق محل على الكامل هذا مع شيخنا قد ترجم له في
 تبعه للبعوث وازمنة وغيرها وترجم ابن المير القاسم ابن النبي
 صلى الله عليه وسلم بل والظاهر وعبد الله اخويه في القسم الثاني
 من الامانة فيفتي ان يكون لهم روية لكنه ذكرنا في الطبع
 في الثالث منها وفيه نظر خصصنا ما لو ترجمه هشام بن الكلبي
 بك عبيد الله والظاهر والظاهر واحد اسمه عبد الله والظاهر
 والظاهر لقمان ثم هل يترط في كونه مؤمنا انه يفتي كما في
 بحار الرازي وغيره من ما نقلناه في هو النبي صلى الله عليه وسلم
 قال شيخنا انما نقلنا لود كرجي الى القسم الرابع من الصحابة
 لكونه كان قبل البعثة ولما ورد في ذكره في السجدة الاولى
 لكونه كان بعد ما قبل الدعوة مع انه لم يفتي به فيقول قال
 وفيه اشياء في نظر علي انه شرح الفقه طاهرا اكتبها في الوقت
 من لم يذكر البعثة فانه قال في قوله في قوله في قوله في قوله
 بانه يفتي في لم يذكر البعثة في نظر تيسر ان كان
 هذا ان قولنا فيمن كان من قبل البعثة احد من الاحفاد لكان

الذي قال في
 ديه جزم شيخنا

ان يقع رويته له
 بعد البعثة فيكون
 به حين يراه او يفتي
 لكونه مؤمنا به

م

ظهوره لا شك في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم
 وقا تل اظهر ان يقول لوقا تل معه اي حقيقة او حكما
 او قيل اي معه او في عصره او للتوزيع او مختار لغيره
 اي على بفرقة ولو املت على من لم يلزمه اي اصلا او لم يحضر
 معه شهد اي في العهد العروا او على من كلفه سيرا في رجا
 سيرا او ملاما شاه قبيلا اي من الماينة او راد
 على نعمه اي على من عاقبه بعدة او في حال القاصولية
 اي الخارجية عن حد التميز والعرفان كان شرق الصحبة
 حاملا للجميع اي في الحكمة وان وصلية ومن ليس له منهم
 اي من الصحابة بيان لمن سمع منه ائمن النبي صلى الله عليه
 وسلم لحد يث من رسل من حيث الرواية قال الم وهو
 مقبول لا خلاف والفرق بينه وبين التابعي حيث اختلف
 فيه مع السائر كما في احتمال الرواية عن التابعين انه
 احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعدة بخلاف احتمال
 رداة على التابعي عن التابعي ثانيا لثبوت بعدة
 قال التلميذ قال الم ويلخصه فيقال حديث مرسل
 فيجوز به الاتفاق وهم مع ذلك معذورون
 في الضك ان طاروا اليه اي لما حصل لهم من شرق الرواية
 الاول من شرق اللقي على ما تقدم من العلم ان المصنف
 خلافة فقا راجع من حيث لو ملكه لكان في صحبه
 من صحبه عليه السلام سنة او شهر او يوما او ساعة او راد
 يوم من الصحابة ولا يدخل فيه الا على الذي خالفه
 الله عليه وسلم لم يستل او لم يصحبه ولم يخالسه وقال

اصحاب

اصحاب الامور هو من طالت بحالته له على طريق التبع له
 والاخر عنه فلا يدخل من وفده عليه واصرفه به وتبعك
 وقال الامم لا يشك ان الصحابي من راد وكناه من احد
 ابن حنبل واكثر اصحابنا واخباره ابن الحاجب لاذ الصحبة
 نعم القليل والكثير قال ابو بكر بن الطيب لا خلاف بين اهل
 اللغة ان الصحابي مشتق من الصحبة ~~التي هي~~ من صحبه غيره
 قليلا او كثيرا وهذا يوجب في حكم الصحابي ان يكون على من صحبه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة قال ومع هذا فقد تفرقه
 للامة عرف في انهم لا يثبتون له الا فيما كثر صحبه
 وكذا قال الخطيب لا خلاف بين اهل اللغة ان الصحبة التي تكون
 فيها الصحابي لا تحدد من راد لثبوت صحبة سنة وصحبة ساعة
 وقال النووي في شرح مقدمه شرح مسلم عفت كلام القاض
 ابن بكرويه سنة لعل ترجيح مذهب المحدثين فان هذا الامام
 قد نقل عن اهل اللغة ان الاسم يتناول صحبة ساعة والآخر
 اهل الحديث قد نقلوا الاشتغال في الشرع والعرف على وفق
 اللغة فوجب المصير اليه قال البخاري الا ان الاسلام
 لا يشترط في اللفظ والكفا لا يدخل في اسم الصحبة بالانقاف
 يمكن ان يقال ان مراده بالنقل على وفق اللغة بحسب
 القلة والكثرة بحيث جميع ما هو العنبر في اللغة وحكي
 عن محمد بن الحبيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سنة او شهر او يوما او ساعة او راد
 ووجهه ان الصحبة اصل الاستلزام لم يشرط في الاشارة
 الا باجتماع عظماء في الحق المعلوم عليه التخصيص بالشرع

فصله

المشتمل على السفر الذي هو قطعة من سقوف السنة المشتملة
 على الفصول الأربعة التي بها يختلف المزاج وعرضها
 صلى الله عليه وسلم لشرف منزلته أعطى كل من رآه حكم الصحة
 وأبطل لئلا يمرض إلا بعد جري من عبد الله وعوده صحابيا ولظراف
 في أنه صحابي ثانيا بها يعرف كونه صحابيا بالتواتر على بكر
 الصدوق رضي الله عنه يقول تعالى له أن يقول كما جاء
 لا تخزن أن الله ممتد في العشرة ذكوا السجاء ويكلمن العرق
 بين الصدوق وغيره أن من أنكر صحة الصدوق كفر لا ستلام
 أنكر صحة الصدوق في القرآن الجمع على أنه هو المراد به بخلاف من
 أنكر صحة غيره فإنه لا ينفرد ولا يستأصن ذكوه لما سوس
 الفرق بين المستفيض والتواتر والمراد بها هنا فوق الشهرة وكذا
 قالوا الشهرة بناء على أن المعايير بينهما بأن المستفيض يكون
 في التدرج والتأنيب سواء والمشهور عن ذلك قال السجاء
 في الشهرة القائمة عن التواتر وهي استفاضة على رأي
 كذا سنة من محض وضمان من تعلمته وغيرهما التي وكان أراد
 بالشهرة الشهرة عند المحدثين أو باخار بعض الصحابة
 أي بأنه صحابي كاستيادته التي موسى محمد لما مات مطبونا مات
 النبي صلى الله عليه وسلم حكمه بالسنة كذا قاله شارح وفيه
 نظر لاحتمال أن يكون الضمير له أو لمات مطبونا على ما ورد
 في الخبر من عمومنا وبعد ثبوت التابعين أي بعد كرمه
 الشرايا في الصحابة رواية أو كتابة أو باخاره عن
 ثقتهم بأنه صحابي قال التلميذ فيه ابن القبلة
 يأتيكون معروف العدالة وكذا ابن الحباب وغيره إذا كانت

دعواه

دعواه ذلك منسوب على المفعولية أي إذا دعاه ما ذكر
 من كونه من الصحابة لا أنه مرفوع على اليد لينة لا أنه حيث
 كان يابا أن يقول إنما كانت دعواه فذلك أي تلك الدعوى
 تدخل تحتها أمكان قال السجاء يرى دعواه أن دعواه
 حيث قد أدرجت في عدالة الله إلا أن يقال يجوز أن يكون
 مستند دعواه عليه طعن في المروي وقد أطلق ابن الصلاح
 والمطلب وقلة العمل به لا بد من التقييد بما يدخل تحت الأمكان
 فإنه لو ادعاه بعض مضي بانه سنة من خير وفاته صلى الله
 عليه وسلم فإنه لا يقبل وإن كان قد ثبت عند الله قبل ذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أرايتكم ليلىكم
 هذه فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى أحد من علي ظهر الأرض
 يريد الخزام في ذلك الفرق قال ذلك صلى الله عليه وسلم
 في سنة وفاته قالوا وهو صحيح في قال السجاء وكذا نحوه
 قول التبيين وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة فيعتل
 بعض ما يمتد سنة وعشرين من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من الصحابة أرايتكم ليلىكم هذه
 فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه يوم الأرض
 من هو اليوم عليها أحد رواه البخاري ومسلم من حديث
 ابن عمر زاد مسلم من حديث جابر أن ذلك كان قبل موت
 صلى الله عليه وسلم أشهر أقسم بالله ما على الأرض من نفس
 مبقوثة اليوم يا أي عليها ما يد سنة وهي هبة يومئذ
 قال وهذه النكتة لم يصيد في الآية بعد إذ على الصحة
 بعد القاية المذكورة وقد ادعاه جماعة فذلك لو كان

يعرفون الهدى لان الظاهر كذبهم في دعواهم قال السجاني
 انه لا يثبت على مرفق خضر عليه السلام ولا يثبت عنه بان
 الحضر كان حينئذ من ساكني الصف لم يدخل في العموم وقيل
 معنى الحديث لا يثبت من تروته او تفرقه فهو عام اريد
 الحضور قالوا اخرج عنه عيسى عليه السلام مع كونه حيا لان
 السما لا في الارض وقد استشكل هذا الاحتمال وهو
 اخباره عن نفسه بان يدعي اي حجة عليه ان من المحدثين من
 ان دعواه ذلك اي حجة فيما ينظر دعوى من قال
 انا عدل ويطلب اي حجة من هذا الذي يقتضي الدور
 الى فاسل او يحتاج جواب هذا الاستشكال الى فاسل
 الى نظردقيق وفكر عميق لانه لا يظهر في بادى الرأي داع
 خارج حيث قال وهذا الاشكال غير ظاهر بل يحتاج الى فاسل
 انتهى من اقول محل هذا الاستشكال اذا كان المدعى بمول
 الحال وانما اذا كان ظاهر العدل في قول المدعى فلا اشكال
 فكما قيل خبر العدل في روايته يثبت قوله في ادعاء رتبة
 والله اعلم بحقيقة او انتهى بالنص عنه الاسناد في المسألة
 السابقة قال التلميذ لفظ غائب اذا كان تقدم الى التالى
 وهو من لفظ الصحا في ذلك اي لفظ الصحا في لفظ التالى
 المذكور والمعنى ان التالى من لفظ الصحا في موثا بالنبي صلى الله
 عليه وسلم ولو تحللت رد فمعرفة الاحكام لما كان قوله كذلك
 متعلقا بموثا ايضا قال وهذا اي المشار اليه بذلك
 متعلق باللفظ وما ذكره من اي من العتود المذكورة في تعريف
 الصحا في الاقضية الايمان به اي بالنبي صلى الله عليه وسلم

حاله

حاله لقيه فلور ان التالى وهو كما وصفا بيا سم اسلم ومات
 على الاسلام يكون تابعيا كذا قيل ديا بيا ظاهرا فلو كان ذلك اي
 الايمان كما صرح بالنبي صلى الله عليه وسلم وحاصلا
 كلامه ان لفظ كذا لا يترادف الاستشكال في اللفظ بل
 في المعنى وسأذكر معه سوي قيد الايمان لان الايمان مما يختص
 به دون غيره لانه احد ركبن الايمان فلوراد العن الاول لقوله
 وذلك انه قيد الايمان خاصة بالنسبة الى الصحا في تمام
 وتوضيحه انه اذا اراد ان الايمان بالنبي عليه السلام ليس
 بشرط ان التالى من حين ملاقاته للصحا في فذلك غير ظاهر
 بل لا يجوز ان يقال ذلك لكن لا يلزم من اعتبار قوله موثا
 به المذكور في تعريف الصحا في ان لا امتا ولا بيان بالنبي
 صلى الله عليه وسلم في التالى في هذا اذ قال التلميذ قوله
 وذلك خاص خصوصية بالعمل باللفظ قلنا
 خصوصية باللفظ ايضا فعلا وتغلا وهذا في التعريف للتالى
 هو المختار وقال القرطبي وعليه عمل الاكثرين وقد اشار النبي
 صلى الله عليه وسلم الى الصحا في والتالى في قوله طوي
 لمن لا يؤمن به وطوي لمن راي من راي الحديث فاكتم فيها
 بحمد الرواية قلنا وبه يندرج الامام الاعظم في سلك التامه
 فان قدر راي السرخس ما ذكره وغيره من الصحا في على ما ذكره الشيخ
 الجوزي في اسرار جلال القراء الامام التورث في في مختصره
 المسترشد من وصاحب كشف الكشاف في سورة المومنين
 وصاحب مرقا الجمان وغيرهم من علماء المشهورين في تاييد تاييد
 من التامه القاصر والله ميب الغافل خلافا لمن استلخص في التالى

بلول الملازمة اليه العاليه منها السماع كالخطيب فانه
 قال التابعي من صحب الصحابي قال ان الصلح و مطلق
 محصور بالتابعي فان انتهى فالظاهر من طول الملازمة
 اذا الاتباع باحسان لا يكون بدونه او صحة السماع
 الى صحة مصحوبه بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
 لا يكون تابعيا وتصح الصحة على شارج فقال كائن
 حبان فانه اشترط ان يكون في سن من يحفظ عنه فان كان
 صغير لم يحفظ عنه فلا عبرة برويته بخلاف من خليفة
 فانه عده في اتباع التابعين وان كان راى غيره من خروجه
 لكونه صغيرا انتهى فحمل هذا الكلام كله بعد قوله والتميز
 اي من التميز وهو الاربعه او الخمسة مما قبله انه اقل
 من صحة السماع واتا قول الشارح اي يكون من المتبرزين
 الذي يسمون نسبة الروية اليهم فقير ظاهر هذا الموضع من
 كلام النكراني ان المتخالف للجمهور لا شأن حيث قال لما التزم
 وانما يعني الملا في لم يزد صحبه او للخطيب حذر ان يصحح
 وقال في الشرح التابعي من راى الفتحي للثان حبان
 بشرط ان يكون لاه في سن من يحفظ عنه في خروجه
 سابقا فعلى هذا ما كصحة السماع والتبني واحد ولم يفرق
 منه شرط صحة السماع بل مطلقة ومطلق التميز اي
 قنابل وبقية بين الصحابة والتابعين طائفة اجماعه
 متفقون في عصر واحد من المسائل المتختلفة علماء
 اسلام لم يخال في الخافهم بالان القدر بين القسري الصحابة
 والتابعين يعني بذكرهم هؤلاء هؤلاء وهم المحضرون

حجة
 ٤

بالخا

بالخا والساد المعجبتين وفتح الراعي ان اسم مفعول
 من حضرهم ليعلم ان ركة اي قطع وقتل بكسر الراء من حضرهم
 اذ ان الابل قطعها كما حكى الحاكم عز بقض شايحه وذلك
 ان اهل الجاهلية من لم كانوا يظهرهون اذان الابل ليكون علا
 لاسلامهم ان اعلم عليهم ليعلموا ان السخاوي وهذا
 محتمل للمكر من اجل انهم حضروا اذان الابل والفتح من اجل
 انهم حضروا اي قطعوا عن نظر ابيهم من المسلمين حيث كانوا
 الصحابة ولم يحصل لهم روية النبي صلى الله عليه وسلم
 واقتصر ان ذلكا على كسر الراء لكن مع اجمال الجا واغرب في ذلك
 ونصه قد سمع محضهم بالخا المعلقة وكسر الراء انتهى ان ذلك
 الخا هامة صغارا كانوا اوكبارا في حياة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الجاهلية قبل البعثة سمو ابل لك الكثرة
 جهالتهم وقيل ما قبل فتح مكة لربما ان الجاهلية حين خطب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح واطل سواد الجاهلية
 الا ان كان من سقاية الحاج وسقاية الكعبة والاسلام اي
 في حياته صلى الله عليه وسلم اي بعده وحضرهم ابن قتيبة
 بن اذركا لاسلام في الكبر ثم سلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 لخير من قبل فانه سلم وهو بالغ في خلافة النبي بكره صلى الله
 وتعضهم ثم سلم في حياة صلى الله عليه وسلم لم يزد وذهب
 فانه رحل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو في الطريق وكذا وقع القبرين اي في حارة
 واوسلم الخولا في راي عبد الله الصليحي ما قال النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل قدومهم بلبا الواقب من هؤلاء سويك من غلة

قدیم حین نفست الایدی من دهنه صلی الله علیه وسلم علی اللع
 فی الاخرین ذکره السخاوی و لم یروا النبی صلی الله علیه وسلم
 اذ راوه لکن قبل الاسلام و قد کثر المحضون من مسلمین
 قال النووی و هم اکثر هذا ولا یحیی ان المحضین من التابعین
 و لیسوا من الصحابة قطعاً لانهم لم یروا فقوله سیما طیفه
 باعتبار العصور و الزمان لا باختلاف المرتبة و الشان فالذي
 الحقیم بالصحابة نظراً لایانهم كانوا فی عصرهم و مدار الطیفه
 علیه و الذی الحقیم بالتابعین نظراً لایانهم فی ربیتهم و ان
 كانوا متقدمین علی طیفه و اما قوله محض کول المحضین
 بین الصحابة و التابعین مما یشبه عند القوم نظراً الی اختلاف
 فی تفسیر الصحابة و التابعین و اما بالنظر الی ترفیع
 التشیخ لایانهم من التابعین فزود و لما عرفت ان اختلاف
 فی اشتراط رتبة صلی الله علیه وسلم لایصح و اما الاختلاف
 فی اشتراط طول الملامه و حضور المقاتله و لذا قبل ان
 اشتقاق المحضین من قولهم لحم یحضر لا یدری ذکوا و
 انشی لیرد و هم یشترکون فی الصفات الی الصحابة للمعاصرة
 و بین التابعین لعدم الرتبة اما عرفت ذلك فعدم
 ای ذکرهم ان عبد البر فی الصحابة ای فی طیفه
 و فی اشتراطهم مع انهم لیسوا منهم و لایکونون عیارة المم
 موهبة قال تلخیصه الاولی ان یقولوا لعددهم مع ما سبانی
 من انهم لم یعددهم منهم النبی و قد انما لافرق فی الایمان
 عددهم فیهم و عددهم مع بعضهم کما لا یحیی و ادعوا عیارة و عددهم
 ان ان یعددهم یقولوا انهم طیفه لانه لا یعددهم فیما بین
 الصحابة

الصحابة و هو انما جعلهم صحابة و فی ادعایه
 نظراً لانه تلخیصه لایان یقول ان تفرقت بانه عددهم
 فیهم و اورد علی عیارة و اورد علی عیارة و انما کان
 الاولی ما قلنا انهم و لایان ما قلنا مثل عبارة المعمر
 و ان تلامذتهم هم خلاف المقصود و لکن الظاهر من عدم
 فیهم او معهم المناجاة بینهم فاین هذا التوهم الناجم
 من العبارة من ادعای عیارة و اورد علی عیارة لانه ای انی عیارة
 البرافص ای اصبر و ادر فی خطبة کتابی معتدلاً عن
 ذلك لانه انما اورد هم ای المحضین فی طیفه الصحابة
 و ذکرهم معهم لایكون کتابی جامعاً ای حاویاً لهم و لا شایع
 لایكونهم کما یستوی عیارة لایانهم و اولی من اهل الاسلام
 سوانشروا برویته صلی الله علیه وسلم و الصحابة و اورد
 من هذه السعادة کالمحضین فالطواب انهم من
 التابعین و اما الخلاف فی انهم معدودون من کبار
 التابعین او من صغارهم یشاعل الاکتفاء برویة الصحابة
 و طول الملامه و الصحابة انهم معدودون فی کبار
 التابعین ای مطلقاً لایان لایان رتبة صلی الله علیه
 وسلم و لکن سنهم لا یقتضیان لایان الکبر و لایان صفات
 التالیف فانهم لیسوا علی متوال ذلك و الظاهر انهم کلهم
 ادرکوا الصحابة لایانهم لایانهم المم بما ذکره فانه قد قال
 محضین لانه لایكون بعض المحضین مع لایانهم
 اصلاً و لا یصدق علیه ترفیع التابعین لایانهم و علیه ترفیع

الصحاى انتهى قد علمت ان هذا مجرد احتمال عقلى سوا
 عرف انما اشتتر ان الواحد اى منهم كان مسلما الى زمان
 النبى صلى الله عليه وسلم كما انما انتهى بفتح النون وتحت
 وتحتف اليه على الاصح وكما وليس القرى ~~بمصر~~ ~~بمصر~~ ~~بمصر~~
~~صلوات الله عليه وسلم~~ فانه سيدنا تابعين على ما ورد في حق
 اولاد اده لم يعرف انه كان مسلما في زمانه صلى الله عليه وسلم
 معنى لم يشهد لكنه كان مسلما في نفس الامر وانما قلنا
 هذا التبع كونه من المحض من لاهل الصحابة ولا من التابعين
 فانه بالاطلام السابق عن التابعين وبعدم الرواية بخط
 عن مرتبة الصحابة فانه لا يمكن ان يكون له شاهد
 من قوله والمعه الخ ان ثبت ان النبى صلى الله عليه وسلم
 ليلة الاسر الكشف له عن جميع من في الارض قبلهم
 اى تقبلا لا بما لا قاله التلميذ قبل الذي ذكره المم كما تقدم
 من ان الصحة من الاحكام الظاهر يدل على انه لو ثبت لا يرد
 على الصحة لان ما في عالم الغيب لا يكون حكمه حكم
 ما في عالم الشهادة ~~فانما~~ الحق ان الامور الحاصلة
 الحاصلة له بالعيان ولا علاقة لما ذكره في الصحة
 بهذا الا ان ذلك سنة الظاهر الذي يقابل الاعتقاد
 والله اعلم فيمنع ان يبعد من كمالا موصيا جدا
 اى منهم في حياته صلى الله عليه وسلم اذ لو كان اى وقت
 الاسر وهو طرف لقوله مؤمناته وعقل عن هذا القيد
 محض جشع الخواجا ان يبعد في الصحابة من كانوا
 به في هذه الليلة لا في حياته مطلقا لجواز ان يكون

عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه

ايانه بعد هذه الليلة ولم يلاق الحبي صلى الله عليه وسلم
 فلا يكون الروية حال كونه مؤمنا به فلا يكون صحابيا
 ويحوز ان يموت مؤمنا به غير ملاق له قبل تلك الليلة
 انتهى ولعل قوله انما ان لم يكن في نسخة واحدة
 بعقن الشيخ خالصا منده هو الحق في احسانا بغيره
 وعني كل كتمه سره والمراد سوا يكون مذكورا في كتمه
 وان لم يلاق في عالم الدنيا في الضميمة منى في حق
 بعد ودر من منهم حقيقة لا ينبغي ان الغيبة لا يثبت
 ادا الكلام من غير بلاوة ولا طمينة ادا الخفاء لم يقع
 الملاقاة والروية من جانب ذلك الواحد على ما هو
 الاسل من نسبة الملاقاة للدنيا الى الاخرى وانما وقع
 الملاقاة هنا ابتداء من جانبته صلى الله عليه وسلم
 فقط كما هو ظاهر معادته مقام الامير اولد اقا
 لمصولة الروية من جانبته صلى الله عليه وسلم
 فاما يلزم من ان في حديثها في الاخر بيان يكونا كلاهما
 في عالم الملكوت وتوهمه ما يبعد عن قوله التلميذ
 قوله وان لم يلاقه ليس بعيدا عنه تقدر له ان الملقى
 بعقد بروية احدى الاخرى وكان الاول لم يلق
 وان لم يجتمع مع الاخرى انت تعلم انما الاجماع ما يرتفع
 انهما مائة الزاد والقسم الاول مما تقدم ذكره
 من الاقسام الثلاثة وهو ان القسم الاول ما هو
 اى حديث يصدق في الدنيا صلى الله عليه وسلم على ما
 الانسداد الى ما في حياة من جاز في ذلك الحديث

وفي نسخة اليد وهو تكرر بروكيد لقوله النبي صلى الله عليه وسلم
 هو المرفوع قال محسن ان هذا هو قسم الاسناد لا الترفيع
 عامة الاسناد من وضع الظاهر موضع الضمير وليست بغير
 قوله فيما بعده ما ينتهي الى الصحاح ما ينتهي الى التابعين
 انتهى وفيه ان المرفوع والثبوت والمقطوع من اوصاف متن الحديث
 لا اسناده فيتم من ما بعده ما عاينه انه اورد فيما سبق
 لفظه العاينة في الاخيرين وترك في الاول وهذا ترك في الاخير
 وذكر في الاول تمثلا وقال التلميذ لفظ عاينة رايد بكاه
 تقدم انتهى وتعدد منه هذا الاعتراض وهو مدفوع بما ذكرنا
 هنا وما تقدم والله اعلم ويؤيد ما ذكرناه من ان المراد
 به ههنا اتمام المتن الحاصل من اتمام الاشارة قوله
 سواء كان ذلك الاثبات الجدل اسناد ذلك الحديث
 باسناد متصل وهو اعلم من ان يكون مرفوعا او موقوفا
 او لايان يكون منقطع كما ان المرفوع من ان يكون امثاله اليه
 صحابه او تابعي او من بعدهما حتى يدخل فيه قول المستفيين ولو
 ثابروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره السجاء
 فهذا دليل صريح على ان المرفوع حقيقة تحت متن الحديث وقد
 يطلق على مجموع المتن والاسناد او على الاخير مجازا فقول
 المحسن في العبارة مسامحة فان هذه الاشياء انما هي للمرفوع
 جعل للاسناد انتهى وبان المسئلة الثلاثة بطورها الى
 ما يستعمل في اسناد المرفوع الى الامانة الشريفة خاصة
 والمقتل الى الاقتال والسند اليهما معا والسلك الموقوف
 وهو ما ينتهي اليه حديث ينتهي اسناده الى الصحابي متصل

كان اذ منقطعاً والثالث المقطوع وهو اي عند الاطلاق
 ما ينتهي الى التابعي ومن دون التابعي من اتباع
 التابعي من بعدهم فيما يوجب التسمية الاولى في اسناد
 التسمية مثله بالرفع علم انه خبر المرفوع اي مثل ما انتهى
 الى التابعي قاله التلميذ في هذا من الضمير الى خلاف
 ما هو في قوله في قوله لا مقطوع وفي مثله للتابعي
 لا المقطوع فعلى ظاهره يصير ان من دون التابعي مثل
 المقطوع ولا يخفى ما فيه فكان الاولى ان يقول فيه اي في المقطوع
 مثله اي مثل التابعي في ان ما ينتهي اليه يسمى مقطوعا انتهى
 وفيه ان معنى كلام المحدث من دون التابعي مثل المقطوع
 وهو حديث التابعي في التسمية ولا محذور فيما صلا لفظا
 ولا معنى في تقدير المقادير كسر لصفحة السور يدل على ما ذكرناه
 قوله في تسمية في جميع ذلك مقطوعا حيث انما ذكر
 لومنها الى المقصود بل هو حكاية وحاصلا من قوله مثل
 ما ينتهي الى التابعي في تفسير لقوله فيه مثله لا مثله فقط
 لانه ذكر في التفسير قوله في تسمية جميع ذلك مقطوعا
 نعم بظاهره يلزم تشبيه من دون التابعي بالاسناد المتو
 الى التابعي ويدفع بالمضاف المقدر فكان الاولى رجوع
 الضمير في مثله الى التابعي او بقوله من اول الامر وما انتهى
 اليه من دون التابعي مثله اي مثل ما ينتهي اليه التابعي هذا
 وزجج الضمير المذكور في قوله فيما في التسمية امرنا قيل
 الاطلاق او باعتبار التسمية بمعنى المسمى مقدر امين
 اولا ان المصدرين كرويون وان ثبت قلت اي في التابعي

ومن دونه موقوف فاعلم في ثلاث مثل وقعة منهم على همام
ورفعه مالك على تافع في الخلاصة المرفوع ما اضيف
الي النبي صلى الله عليه وسلم لم خاصة من قوله او فعل او تفعل
متصلا او منقطعاً هذا هو المشهور وفي الجواز هو قيل
ما اثير به الصحابة خاصة عن فعله صلى الله عليه وسلم
او قوله وايضا في الخلاصة الموقوف عند الاطلاق ما روي عن
الصحابة من قوله او فعل او تفعل او متصلا او منقطعاً وقد
يستعمل في غير الصحابي مقيداً بمثل وقعة منهم على همام
والمنطوق ما جاء من التابعين من اقوالهم واقعا لموقوفاً
عليهم واستعمله الثاقفي ابو القاسم الطبراني في المقطع
والمقطع هو الذي لا يفضل اسناده على اي وجه كان
سواء ترك الراوي من اول الاسناد او وسطه او آخره الا انه
اكثر ما يوصف بالانقطاع واداة من دون التابعين من الصحابة
انتهى كلامه وقد خصصه لهم فيما سبق بما يكون الترتيب في اخر
اسناده بشرط عدم التوالي وخاصة في كلامه هنا انك
اما استعملت الوقوف فيما جاء عن التابعين من بعدهم فمقيد
بهم بقول موقوف على عطا او على طاووس او غيره من ذلك فوجبه
التفرقة في الاصطلاح بين المنقطع والمقطع فمقيد
على قوله والثالث المنقطع هو الموقوف بينهما باعتبار ما ذكر
في هذا الكتاب انما هو المبالغة كما هو الظاهر من ظاهر العبارة
واما باعتبار ما ذكر في الخلاصة فهو من وجه فان المنقطع
ما ينهي الى التابعين سواء سقط من اسناده شيء ام لا والمنقطع
ما سقط من اسناده شيء انتهى الى التابعين ام لا وحاصل

كلامه

كلامه انه حصل التفرقة في الاصطلاح المعتمد عند علماء
هنا من تعريف القطوع ومن انه مباحث المتن مع ما ذكر
سابقاً في مباحث الاسناد في تعريف المنقطع وانه من
مباحث الاسناد فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم
وفيه نظر لانه ما تقدم من المنقطع هو المتن الذي سقط
من اخر اسناده بشرط عدم التوالي فما ظهر من عبارة الم
عكس ما ادعاه حيث ظهر منها فيما سبق ان المنقطع من مباحث
المتن وظهر منها ان القطوع من مباحث الاسناد لكنه ساجد
كما تقدم والمنقطع من مباحث المتن كما نرى بالخطا
على صيغة العلوم او بالغيبة على صيغة الجرمول او على
بقا في موضع منقطع وحدث منقطع وقد اطلق بعضهم
هذا في موضع هذا الى القطوع في موضع المنقطع وبالعكس
اي ويصنف اخره في موضع هذا عن الاصطلاح اي يحتاج الى
عناية ايراد المعنى اللغوي ويقال له قليل لا احرى
اي الوقوف والمنقطع انما هو انما انما انما انما
في كلام السلف والخير في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم
وقيل الخبر واحد ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
والاثر اعم منها وهو لا يظهر والسند اسم علم من الاسناد
في قول اهل الحديث انما هو الاثر هو حديث مسند
هو من فصل برفوع خبر اي برفوع مصنف على الخبر
يسند ظاهره الاتساع فتكون مرفوع كالجبر المجمل
المحدود وغيره وقوله صحابي كالفصل يخرج بعض اليا
وكسر الراء رفعه الثاني بان قال قال رسول الله صلى

عليه وسلم فانه مرسل او من دونه فانه معتدل
 اراد يكون مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد
 الحد او مرفوع التابعي ان يترك التابعي الصحابي من الوسط
 ومرفوع من دون التابعي ان يترك هو التابعي والصحابي
 ايضا من الوسط او معلق قيل او لمع الخلوة ولا فقد
 انه يمكن اعتناهما وقيل انه معتدل ان كان الساقط اثر
 فصاعدا مع السوالي ومعلق بان كان السقط من مبادي
 السند يعني رفته مصنف من المصنفين الذي منه مبداء
 الاسناد هذا والاولي ان يذكر المتقطع ايضا وتكون ظاهر
 الاتصال يخرج ما ظاهره الاتصال كالمسلسل وكذا
 يخرج ما يبادي احتمال الاتصال والاتقطاع بحسب الظهور
 والحقا ويحل من الادخال ما فيه الاحتمال اي احتمال
 الاتصال والاتقطاع كالمسلسل الحق لكن ينبغي ان يكون الاتصال
 ارجح لصدق التعريف وما يوجد اي ويحل ايضا ما يوجد
 من حقيقة الاتصال من مبادي الاولي يعني اذا كان ما ظاهرا
 متصله لخل في التعريف فاكاد في الحقيقة متصلا كان
 بقوله في التعريف اولى وليس المراد ان ما يوجد فيه حقيقة
 الاتصال داخل في ما ظاهره الاتصال لان ما يكون متصلا
 حقيقة يمكن ان يكون متقطعا ظاهرا وان خير بان وهو
 بعض الاول في التعريف بطريق الاولوية غير محقق وبهم
 من التقييد بالظهور ان الاتصال الحق هو حقيقة
 المسلسل المعاصر الذي لم يثبت لغيره وهو المسلسل
 الحق قال السجستاني وغيرهما ما ظاهره الاتصال وقد يعارض

فيوجد

٢٢

فيوجد متقطعا لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لاطن
 الائمة اي اتفاق ائمة الحديث الذين خرجوا بشدة
 الراعي يخرجوا السانيد اي احاديتها على ذلك ان
 على ما ذكرناه مفصلا واعلم انه قال الخطيب السدي ان نقل
 بسنده من رواية الى منتكاه والتماسه عمل في ما جا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقال الحاكم هو
 ما اتصل بسنده مرفوعا وقال ابن عبد البر يرفع النبي صلى
 الله عليه وسلم متصلا كان او متقطعا ونزه ثلاثة اقواله
 وعلى كل قول منها فالسند يتقسم الى صحيح وحسن وضعيف
 ذكر ابن جماعة في منهل الروي في اصول الحديث النبوي هو
 القدر بوافي لقوله الحاكم السند ما رواه المحدث
 عن شيخ يظهر سماعة عنه وكذا سماعة عن شيخه متصلا
 الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما اراد
 بقيد ظهور السماع ما يتبادر منه وهو انه يسمع منه ويكون
 سماعة منه ظاهرا بالتعريف محصور عن متصل السند فلا يدخل
 فيما فيه الاحتمال والمدرسة والمسلسل الحق فينبغي ان يراد
 بالموافقة بينه وبين تعريف الحاكم الموافقة في الجملة
 بالاضافة الى التعريف ثانيا او فقيت بالنسبة الى تعريف ابن
 عبد البر اظهر من ان ينجي فلا يتأثر بالنسبة الى تعريف الخطيب
 فلا في تعريفه ما في تعريف الحاكم من جهة المخالفات
 اخرى فهو صدقة على الموقوف فهو ليس بجامع وهذا الى
 تعريف الحاكم مانع ولكنه ليس جامع وان اريد ان يكون
 ظاهرا للسمع على قياس مولى ظاهره الاتصال فالتمسك

الى النبي صلى
 الله عليه وسلم

٢

٣

متساويان ومتوافقان لكنه انما يظهر بلالة قوله يظهر
 سماعه على الاول واما الخطيب وهو المحفوظ ابو بكر
 السجستاني فقال لا مستند متصل فحلى هذا اي علم
 بقرينة الموقف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مستند
 فيمثل المرفوع ~~وهو الموقوف بل المقطوع ايضا لكنه~~
 قال ان ذلك اي الموقوف المتصل السند قد ياتي بقلبة
 اكثر يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الموقوف في
 العبارة بان قوله بقلبة مستدر كلكون قد مفندا للقلبة
 ودفن بانه ذكرنا كبريا واشتد شكل بما في بعض النسخ قد ياتي
 لكن بقلبة فان كان اما يكون لدفع التوهم الثاني من قبله
 وايضا بان قد هنا للتحقق المرفوع فان قد في الحال انما هو
 للتحقق فقط لا للتقليل كما صرح في الكتب في قوله تعالى قد
 يعلم ما انتم عليه انتمي والتحقيق ان قد في الآية للتقليل
 متعلقة والمحتج ان ما انتم عليه هو اقل معلوما منه وقيل
 المراد بالقلبة المذكورة بعد ذلك انما هي نهاية القلة بقرينة
 التبيين هذا وقال التلبس قوله واما الخطيب الخ فانه
 يهين الاول ان الخطيب لم يذكر للسند تعريف من قبل نفسه
 بلزومه ما ذكر قلنا يدفعه ما تقدم من نقل المهمل الثاني
 ان قوله لكن فان ان ذلك قد ياتي بقلبة ليس بظاهر المراد
 فان الظاهر ان يرجح الاشارة الى مجي الموقوف بسند متصل
 وليس المراد واما المراد استعمال السند في كل ما اتصل
 بشاذه موقوفا كان او مرفوعا لبيان ذلك ان لفظه
 الخطيب ومعهم الحديث بانه مستدير يردون ان اساده
 متصل

متقبل بين رهاية ويبر من اسد عنه الا ان اكثر استعمالهم
 هذه العبارة هذه العبارة هو فيما اسد عن النبي صلى
 الله عليه وسلم خاصة انهم يدفع بان السند متصل خاص
 المعنى واسد التعريف الي الخطيب لكونه ذكره واختاره
 والظاهر انه لا اعتراض على الخطيب فانه اشار الى ان
 الاصطلاح المذكور لاكثر المحدثين انما هو عالي والثر في كل
 جامع وما نجي والعدد ابن عبد البر حيث قال المستند
 المرفوع وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 ولم يتجرر للاسناد اي بالاتصال ولا بقطع وغيرهما
 وفيما قد سبق منه انه عم بقوله متصلا فان او متقطعا
 ولو لم يتقرر له كان امون بان يقال اللزم للعدد وهو المتصل
 طانه يعتمد على المرسل والمفضل والمقطع هو المتصل
 الا انه يشترط فيه عدم التوالي وكذا يصدق على المعلق اذا
 كان المعلق مرفوعا ولا قابلا له وما صحت لكان هذا
 التعريف بعد من تعريف الخطيب بان تعريف الخطيب على الا
 يصدق على شي من اعداد الحدود الا على الموقوف المتصل
 وهو ما يقال بدخوله في الحدود وهذا التعريف يصدق
 على النوع متحددة من اعداد الحدود لم يقبل بدخولها
 في الحدود اعدادا فان قل عدده اي عدد رجال السند
 يعني بالنسبة الى عدد رجال سند اخر فاما ان ينتهي اي
 السند القليل العدد الى النبي صلى الله عليه وسلم وحل ذلك
 العدد متعلق ينتهي بالنسبة متعلق بالقليل الى كثر اخر
 برويه صفة سدايحي بسند اخر ذلك الحديث يعيظه

القليل

بعد كبير قال السجادي تارة يكون بالنظر الى ما راى
 وتارة بالنسبة اليه اذ الخ او ينتهي اي ذلك السند
 الى امام من ائمة الحديث او هو يكون من ائمة الفقه
 وقبره ام لا وسواء يكون تابعيا او دونه كما يعلم من التمثيل
 الا ان ما اشتهر به الصحا في ام لا فيه تردد في صفة
 علمية ايرضية وهو صفة كاشفة للاسلام كما لحظوا في الفقه
 وفي نسخة السجادي بدل الفقه والضبطوا بتصنيف
 وغير ذلك من الصفات اي العلمية المعقضية للترجم
 اي على اقرانه في تلك الصفة كشيعة ومالكية واثوري
 والشافعي والبخاري ومسلم وكوهنم اي من ائمة اهل البيت
 عبيدة وهشام وغيرهم ذكره السجادي في اوله وهو
 ما انتهى اليه النبي صلى الله عليه وسلم اي على اهل البيت
 والوصف المطور العلموي يضمنه فتشديده المطلق اي
 علمي لا ظاهري لا بالنسبة اليه ينحصر من رجال السند و
 شخص وان كان اصل النسبة اليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فان اتفقوا الحديث المذكور ان يكون سنده
 صحيحا فان الغاية المقصود بها من صحة الرواية
 العلمية والادوية العلموية اي في سنده موجود
 وهي الجملة مطلوبة ما لم يكن اي الحديث او علمه
 موضوعا فهو اي الموضوع كما لعدم دفع لسؤال مقدر
 تقديره ان يقال قللة العدد اذ توجد في الموضوع
 ولا يقال له العلم فكيف قال في الاول اي قلة العدد
 انتهى اليه النبي صلى الله عليه وسلم العلم المطلق والجواب
 ان

ان الموضوع مثل المعلوم فلا بد من قلة العدد فلا وجه
 فيه صورة العلم او بعبارة الشيخ في وجود صورة العلم
 اذا لم يكن موضوعا وقيد غيره بما اذا لم يكن ضعيفا
 كالحاكم والعراقي والنووي بما اذا لم يكن ضعيفا حتى اذا
 كان له الا سناد مع ضعف بعض الرواة فلا الثقة
 بهذا العلم لاسباب اذا كان فيه بعض الكذابين قال
 شارح وهو الظاهر لان الغرض من العلم كما يسمى امر
 الى الصحة ولا بد من التيقن حتى يدرج فيه ما يكون رواة
 ضعيفة اقوال الخلاف لفظي في التحقيق لانه لا يشترط اعتبار
 صورة العلم ولا شك انما موجود في الحديث الضعيف
 بل لا يتصور الصورة في غيره وان الباقي ما ارادوا تحقيق
 العلم مع اعتبار مراتب الصحة والحق خروج الضعيف ثم اعلم
 ان اصل الاسناد خصيصا فاصلة من خصائص هذه الامة
 وسنة بالغة من السنن الموكدة بل من فروض الكفاية قال
 ابن المبارك الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ما
 وقال الثوري الاسناد سلاح المؤمن فاذا لم يكن معك سلاح
 لم يقدر ان يقاتل وقاله عتبة ذكرك حماد بن زيد باحاديث
 فقال ما ابودها لو كان اقمحة يعني الاسانيد وقاله صخر
 بن عذرة تعالينا وانارة من علم اي اسناد الحديث ثم طلب
 العلم المطلوب وبيان مرغوب قال احمد بن حنبل طلب
 الاسناد العلم سنة من سلف ومن غيرهما قبل له في قوله
 الذي مات فيه ما انتهى قال بيت خاله واسناد حاله وقال
 احمد بن سلم قرب الاسناد قرب او قرينة الى الله عز وجل والارسل

٢٢

لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرب اليه
 والقرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم طلبنا من اهل العلم
 ستة مائة نسخة من حديث الشريفة محمد بن ابي بكر بن ابي
 باهرا تانا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلم
 في الاسناد غير مستحب لا نكر عليه سواد علماء اخبره رسول الله
 ولا امره بالانقطاع على ما اخبره الرسول عنه قال الجزيدي
 وقد مر علي بن عيسى بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر
 في طلب حديث واحد اشترى ما كان قال له بعض اهل الصوفية
 من اخذ كتابا من احوال الدنيا فحمله اذا كان الغرض منه
 حصول غرض ديني او غرض دنيوي قال محمد بن حاتم
 ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاجد من الامم
 اسنادا لها هو صحتهم في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم
 فليس عندهم تمييز بين ما رآه من التوراة والاخبار بين
 ما الحق به بكتبهم من الاخبار التي اخبروا بها عن غير الثقات
 وهذه الامة انما تنظر الحديث عن الثقة المعروفة في زمانه
 المشهور بالمعروف والامانة من مثله حتى تتأهل اخبارهم ثم
 يحتجون اسناد الحديث حتى يبرهنوا لا يخطئ ولا يضل
 والاطول مجالسة لمن كان فوقة من كان اقل مجالسة ثم يكتفون
 الحديث عن مشيروهم او اهل فقههم بعد بوه من الغلة ويضبط
 حروفه ويعدوه عدد الفخذ من افضل العلم على هذه الامة
 والثاني العلو النسبي ليس التوثيق يكون النسبة الى النسبة
 سمي به لكونه بالنسبة الى شخص من رجال السند وان الشخص
 وهو اي الثاني ما يقل العدد فيه اي في اسناد الحديث الى

الامام

الامام ولمن كان العدد من ذلك الامام الى متناه كثر
 لان الحديث بوجود ذلك الامام في رجاله بحسب له رفعه
 واصح من غيره وافضل بالنسبة اليه لم يوجد في امام
 ولم يضره الكثرة المتأخرة اذا الغالب ان مشايخ الامام
 ثقات عظام وقد عظم رتبة المتأخرين اي زيادة
 على المتقدمين فيه اي في تحصيل علو الاسناد مطلقا حتى
 غلب ذلك اي ما ذكر من الرتبة والميل الى العلو على لغير
 منهم اي من المتأخرين بحيث اهلوا الاشياء بما هو
 اهلها اي من العلو وهو الحفظ والاتقان والعفة
 في الانسان وانواع علوم القرآن وتحصيل اخلاق الحسان
 وانما كان العلو مرغوبا فيه سواء كان مطلقا او نسبيا
 لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من
 رجال الاسناد الا والخطا جاز عليه فكما كثر
 الوسايط وطال السند اي رجاله وهو عطف لتفسير كثرة
 مظان التحويلات في تحوير الخطا وكما قلت اي الوسايط
 قلنا اي الظان منها التلازمات للبخاري وغيره والتلازمات
 في موطا الامام مالك والوحيد ان في حديثه اي خفة قال
 الشيخاوي لكن الاخير سند غير مقبول اذا المدعى انه لا رواية
 له عن احد من الصحابة يعني لصحة زعمه رآه اياهم
 فان كان في التروية هو مقابل للعلو كما ينبغي من رتبة ليست
 في العلو وانما ذكره وان علم ذلك من قوله من رتبة للتقصير
 فان المقصود هو المزية بالنسبة الى العلو كان تكون رجاله
 او ثقتهم اي من رجاله بحسب المضاف او احفظ او اقل

٢

بلغ

استقام

أو الاتصال به كان يكون الاتصال فيه أي في إسناده
 أظهر ولا يتردد أي لا شك في أن التزويد جليل أو ي
 قال تلميذه لأنه تخرج باسم معنوي فكان أدنى الله وقد
 قيل أن الرواية بالتردد عن الثقات الأعداء بخير من
 العالي عن الجهال والمستضعفين وأما من رجع التزويد
 مطلقا واحتج أي ليزول بأن كثرة البحث أي التقبي
 عن رجال الإسناد وتفتقروا المستند أي الزائدة
 فيعظم الأجر فإن الأجر على قدر المستند لا روكا فضل
 العبادة أحرها أي أصعبها وأجملها كلاما إشارة
 إلى ما حكى ابن خلدون عن بعض أهل النظر أن التزويد في الإسناد
 أفضل وأرجح وأجيب بما يجب على الراوي أن يجنبه
 في معرفة جرح من يروي عنه وتعديله والاجتهاد
 في إحوال رواية النازل أكثر فكان الثواب فيها وفر
 قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف الحجته وجهه
 ما ذكره المصنف قوله وذلك ترجيح بما راى من غير
 بالتصحيح والتصنيف أي كثرة المستند ليست
 مطلوبة لنفسها ومزاولة المعنى المقصود من الرواية وهو
 الصحة أو ي وهذا مما ينبغي من يقصد المسجد لا الجماعة
 فبسبب الطريق البعيدة لتكثر الخطأ زنة في تكثر
 الأجر وإن أدى سلوكها إلى نوات الجماعة التي هي المقصودة
 وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحة وبعد
 الوهم وكما أكثر حال الأسانيد طرق اليأس والخطأ
 والظلال وكل أقر السند كان أسلم والله أعلم كذا حقه

السني أوي

السني أوي ثم قال تحت قول العلية علونسي ينسب للكاتب
 الستة أي التي هي الصحيحان والسنن الأربعة خاصة
 لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من أسماهم ولهذا
 يقبده ابن الصلاح بالكنية قيده بالصحيحين وغيرهم
 من الكتب المعروفة المعتمدة وهو الذي يفتي عليه الجاهل
 من الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه بالنسبة
 لمسند واحد ولا مشايخ فيه وفيه أي في جملة والأظهر
 ومنه أي العلو النسبي الموافقة وهي الوصول إلى
 بعض أحوال المصنفين أي مصنف الكتب أو غيرهم كما سبق
 وهكذا يجب كون الوصول إلى شيخ المصنف في الموافقة أو ي
 الوصول إلى شيخ إمام معتبر من أئمة أهل الحديث فيه
 تردد والعبارة صريحة في الأول وكذا الكلام في الآخر
 الثلاثة الباقية من غير طريقة أي من غير طريق
 المصنف إلى ذلك الشيخ بأن لا يكون المصنفه ويشترط
 في الموافقة أن يكون للعدد فيه أقل من العدد في
 الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح
 ويظهر من كلام الشارح في التمثيل أي الطريق التي تصل
 إلى المصنف المعين فتره به لأن المتبادر من هذه
 الإضافات أن يراد بها طريق المصنف المعين إلى شيخه ولا معنى
 له ههنا تأملوا خاصة أن الموافقة هي أن يروي
 الراوي حديثا في أحد الكتب الستة بإسناد لنفسه من غير
 طريقها بحيث يجمع مع أحد الستة في نسخة مع علوه هذا
 الطريق الذي رواه عن والده رواه من طريق أحد الكتب الستة

ولو اجتمع مع احد الستة في شيخ شيخه مع علو طريقه فهو
 البدر في الدنيا في مثاله وروى البخاري في صحيحه
 كما في نسخة عن عقبة بن النضر عن شيخه عن مالك بن خديش
 قال روى عن ابي ذر بن الحارث وهو بابن الجهمول وقيل
 بالعلو من طريقه اي من طريق البخاري كما في نسخة
 فثبت ما ثبت في اي من رجال الاسناد ولوروي ذلك
 الحديث في نسخة من طريق ابي العباس اي من طريقه
 اليه العباس السراج بن عبد الله بايع السراج وضافه
 وهو امام جليل كان مستجاب الدعوة ولاءة في سنة
 ثمان وعشرين مائتين ومائة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة
 كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه وسئل وعاش
 بعد البخاري سبعين سنة فان البخاري كان في سنة
 ست وخمسين ومائتين عن عقبة بن النضر عن غيره من
 شيوخ البخاري كان في سنة ست وخمسين ومائتين في سنة
 سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في
 شيخه بعينه مع علو الاسناد اي لفظة العدد بدرجة
 على الاسناد اليه اي الى البخاري وفيه اي العلو النسبي
 البدر سمي بذلك في طريقه وروى البخاري الذي ورده
 احد اصحاب الستة من جهة وهو اي البدر لوصول الى شيخه
 شيخه اي احد الصنفين كما في ذلك قال البخاري
 اي مع علو بدرجة قال في ذلك التلميذ اي من غير طريق
 ذلك الصنف المعين بل بطريق اخر قل قد امة كما تقع
 لنا الظاهر من اية فجرة تفديرة واما الاول كما قاله محسن

والأظهر

والأظهر ان كليهما تقديري ذلك الاسناد بعينه قال
 محسن كون الاسناد بعينه في ذلك الاسناد مع كون طريق
 اخري محل تامل وقار ان تلكه صوابه ذلك الحديث اقول
 الامور ان المراد بذلك الاسناد اسناد ابي العباس المتقدم
 مثلا والمقصود من طريقه اخري اسناد اخر لا يما سر غير
 اساده الاول المستثنى من قسمة بل المستثنى الى المعنى
 وهو بغير العقاب وسكون العين المهملة وفتح الهمزة بعد
 موحدة ثم بالسنه عن مالك فيكون المعنى هو لاقية
 اي في الاسناد من قسمة والمعنى ليس شيخا للبخاري
 فصلت الموافقة مع شيخ شيخه وهو مالك والخرجا بغير
 الموافقة والبدر من جهة اخره اذا قارنا العلوات
 بنفسه ان قدر الكلام هكذا اكثر اوقات اعتبار الموافقة
 والبدر وقت مقدار ثمن العلوات او باعبار انه طرزا حاصل
 ان لم يقدر الوقت ولقد مر الكلام هكذا اكثر اعتبارها
 حاصل وقت مقارنتها للعلو والافاسم الموافقة
 والبدر واقع بدونها وان لم يكن الحكم بكونها في القلوب اعتبارا
 الاكثر بل يعني حصرها في كمالها هو الاسناد وهو ما طرأ لان اسسم
 الموافقة كقولنا اسم للملازمة والجزء محدود وامثال هذا
 كثير وحاصل المعنى ان الاسناد اسم للموافقة والبدر
 في صورة العلو فصدق بعض الطالبين وغيرهم على سماعه
 والافتقار به وان كان التناوي في الطريقين بل النزول في طريق
 لا يمنع الشبهة وقد يطلو بدونه ايضا قال الفقيه وفي كلام
 غير ان الصلاح اطلاق اسم الموافقة والبدر مع عدم العلوات

الح

لا إشكال في ما وافقه عا ليه وبق لا عا ليه وقد ابن المصالح
 احلا لهما بالعلو ولو لم يكن عاليا ولو انما موافقه
 ويدر لكن لا يطلق عليها اسم الموافقة والبرك لعدم الالتقا
 اليه وفيه اي العلو النسبي امساواة قال تلميذه
 تقدم ان العلو النسبي ان يشهد الاشهاد الى امام ذي صفة
 عليه وهذه المساواة كثبتت لك اي بالتفسير التمثل
 الاثنان فحقها ان يكون من افراد العلو المطلق وفي اي
 المساواة استواء عدد الاشهاد اي بحاله من الراوي
 الى اخره اي الامتناد مع اسناد واحد المصنفين
 اي مع عدد رجاله بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 او بينه وبين صحابي او تابعي او من دونه صرح بهذا التخييم
 ابن الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على الاذهان ان هذه
 المساواة مفقودة في هذه الاذهان كان يروي النسب
 مثلا احد يتابع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه احد عشر نفسا اي ولوروي ذلك الحديث باسناد
 اليه اي يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من واحد
 عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث كما سألنا اخرا
 النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى
 الله عليه وسلم احد عشر نفسا فيسأوي الثاني من
 حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد
 الخاص اي يكون في اعلى الرتبة وفيه اي العلو النسبي
 ايضا المصاحفة وهو الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه
 المنزوح اولا قال تلميذه اي المساواة انتهى يعني وتفسير

رواية

رواية الثاني مثلا قال الشيخاوي وهي المصاحفة مفقودة
 في هذه الازمان وقاله التلميذ اذا كانت المصاحفة ماز
 فلم تدخل في تعريف العلو النسبي كما تقدم في المساواة انتهى
 وتوضيح السالين على ما ذكره ابن الصلاح وغيره ان المصاحفة
 ان يقل عدد اسنادك الى الصحابي ليدن قاربه كالتالي
 بل ربما كان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينه
 وبين الصحابي او التابعي او النبي صلى الله عليه وسلم
 من العدد مثل ما وقع بين من مثالا وبينه والمصاحفة
 ان يقل عدد اسنادك الى الصحابي او قاربه وحيث كان
 الى الرسول صلى الله عليه وسلم بحيث يكون الاسناد من
 الراوي الى اخره سادسا لاسناد احد المصنفين مع تلميذ
 ذلك المصنف فيعلم طريقا احد الكتب الستة عن السناد
 بدرجته فيكون الراوي كانه سمع الحديث من الثاني مثلا
 وصاحبه ثم قال ابن الصلاح ولا يخفى على المتأمل ان
 في المساواة والمصاحفة الموافقة في ذلك لا يلتزم لنادل
 واسناد مسلم او الثاني الابعيد اعني بينهما فيلقيا
 في الصحابي او قريبه امه اشهدا لعلنا نعتبر في المساواة
 بالنسبة الى رواية احد المصنفين او تلميذه ولا يعتبر
 بحيث ينتهي اليه وسميت مصاحفة لان التادة حرمته
 في الغالب اي في غالب الناس اي في اكثر البلدان وكانه
 باعتبار سابق الزمان بالمصاحفة بين من تلافيا بصحة
 المأخوذ من باب التفاعل ومن مفرد اللفظ جمع المعنى كما في
 قوله تعالى من امن منهم والتشبية في معنى الجمع ووقع في شهر

محض بلفظ يلاقي بعينه المضارع من الملاقاة قال
 المحقق الاظهر بيننا وبين من يلاقي في من تلك الشاخي
 مثلا انتهى وهو تكلف لفظا ونقص معنى والظاهر انه يفهم
 ونحن في هذه الصورة التي هي صورة استوائيا مع تلبية
 الثاني كماله بيننا وبين من يلاقي في من تلك الشاخي
 انه لا يحتاج الى هذا الاضمار فكانا صافيناه وبقابل
 بكثر الموحدة العلو مفعول مقدم باقسام المذكورة
 النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو يقابل قسم من
 اقسام النزول قيل هو خرم وقال ابن معين انه قرحت في الوجه
 ونقصها يعلم من تفصيل اقسام العلو فان العلو المطلق
 في النزول المطلق لا سده اما كان تلاقيا كان
 سده النزول المطلق اربعه وكذا التقابل بين الاقسام
 الباقية قال محققان صرح ابن الصلاح في المقدمة بان
 العلو المقابل للنزول انما هو العلو النسبي ويمكن ان يكون
 قول الشارح خلافا لما راعى ان العلو قد يقع تابع لنزول
 اشارة الى ذلك فيكون حينئذ بالنسبة الى افراد الراوي
 وفي قوله غير تابع اشارة الى اعتباره معنى التبعة في اصل
 الدعوى الا كان الاصل ان يقول غير مناسب لنزوله
 والضمير ان المراد بالزاعم هو الحاكم كما سمي بيانه وقال
 التلميد وهو اي الزاعم الشيخ وبين الذين العرفه فانه
 نادر في ذلك الشيخ تقايد بين ابن الصلاح ذكره في الاشارة
 انتهى وهو غير صحيح لان ما ذكره العرفه في شرح العينة
 ما نقصه واما اقسام النزول فهي خمسة ايضا فان كل قسم

من اقسام العلو فضله

قسم

قسم من اقسام النزول كما قال ابن الصلاح وقال المحقق
 في علوم الحديث لعل قايلا يتولى النزول ضد العلو في
 عرف العلو فقد عرف منده وليس كذلك فان للنزول
 مراتب لا يعرفها الا اهل الصفة قال ابن الصلاح
 هذا البرهان لكون النزول ضد العلو على الوجه الذي
 ذكرته بل يعني لكونه يعرف بحرفة العلو فان ذلك
 يليق بما ذكره هو في معرفة العلو فانه يفهم بيانه
 وتفصيله وليس كذلك كما ذكرناه فانه مفصل تفصلا
 مهمات مراتب النزول قال ابن الصلاح في من ان النزول في
 ذمه دام فهو محمول على ما اذا لم يكن مع النزول ما يجبه
 كزيادة الشقة في رجائه على العاني او يولهم الخط او
 افقد او كونه متسلا بالسباع وفي العالي حضورا واجازة
 او مساو له وتوخذ لك فان العلو حينئذ الى النزول
 ليس بمذموم ولا مفضول روي عن المبارك قال لسوء
 الحديث عن الاسناد بل جودة الحديث فمعه الرجال وروى
 عن السلف قال لا يصلح الاخذ عن العلماء فزولهم او ي
 من العلو بل لاخذ عن الجبل على مذهب المحققين من العقلة
 والفايز حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق
 كما روي عن نظام الملك قال علي بن ابي الحديث الخط
 ما صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت رقائه
 ما يد قال ابن الصلاح هذا البرهان فينبذ العلو المتعارف
 عند اطلاقه من اهل الحديث وانما هو علوم من حيث المعنى
 فحينئذ كلامه قال السخاوي وانزل نافي المتعجبين

لما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 مما يثبت ذلك في غير ما حدثت كحديث ثوبان كعب في تكثير
 براه وحديث لعن أبي بكر لاني هوسيرة في الحج في براه ايضا
 وحديث من اعتقد رقة في الكفا اذا تاولا كان والنذور
 في باب قول الله او عزهر من رقة وحديث انه صلى الله عليه
 وسلم طرقة عليا ومناطة في المشية والارادة من التوحيد
 واربعين في البخاري في حديث النعمان الخلال يبر حديث
 عد بن كعب لا يحكم الا على طريقتي في مسلم بل فيها التساعيا
 انتهى وهذا ابو بكر قال اما الاعتبار بالعلو المعنوي وهو
 قوة الراوي ولهذا يقدم حديث الشيخين بل احدهما مطلقا
 على حديث الموطا مع انه احاديثه ثانيا وثلاثا
 قال انشأرك الراوي ومن روي عنه تقسم للرواية
 باعتبار طريقها في امور من الامور المتعلقة بالرواية
 مثل السنن التي العمد في معناه العلم واللفظ اي واللفظ
 كما صرح السيحاوي ولعله اني بالواو نظرا للغالب والافلحيا
 بكتفي واللفظ هو ما اخذ عن المشايخ قال ابن الصلاح وربما يكتفي
 الحاكم بالتقارب في الاسناد اي لاخذ عن المشايخ وان لم
 يوجد التقارب في التسند المراد بالمشايخ في التسند واللفظ
 المتعارفة كما قال انما القرينان اذا قارب سنهما فسادهما
 فهو ان الششارك المذكور هو النوع الذي يقال له رواية
 الاقران هذا من المراجيع الغر المحجلين لا على ما اخترعه الشيخ
 من جعل الكتابين واحدا لانه الاقران مرفوع باعتبار المتن
 مجرد باعتبار الشرح عما بينه ان المضاف مقدر في المتن لتجميع

الحمل

الحول لا ينداي سمي بالاقران بان الراوي جئشد اي وثبت
 التشارك يكون راويا عن فرقة وتكون نوع مهم وقايدته
 ضبط المامن من الزيادة في الاسناد ادا يوال الواو ليعان ان كان
 بالنعنة ذكره السيحاوي ولفظه مثاله رواية سليمان التيمي
 عن مسعود قال الحاكم لا يحفظ لمسعود عن التيمي رواية علي
 ان غيره توقف في كون التيمي من اقران مسعود بل هو اكبر منه
 كما صرح به المزي في غيره نعم روي كل من الثوري وبالكثير من غيره
 عن مسعود وهم اقران وانه روي كل منهما الي القرينين
 عن الاخر فهو النامز وهو الشرح المجمع بفتح الموحدة
 المشددة وهو الاخير من الاول كرواية الاقران
 فكل مدح اقران وليس كل اقران مدح كما تنوع ظاهر
 مفهوم من الاضرب كما الجزرك مثاله في الصحابة عايشة
 وابو الهيرة روي كل واحد من الاخر في التا بغير علم الراوي
 عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه في اتباع التابعين بل لا
 عن الاوزاعي وهو عنه في اتباع الاشاع احمد بن حنبل عن
 علي بن الدمي وهو عنه قد صنفه له في خطه في ذلك
 اي في المذنب كتابا حافظا في محله وسماه به وصنفه ابو الخ
 التيمي في روى نسخة بالضا وتقدم ضبطه في الترمذي
 ال في الاقران واداروي الشيخ عن يمينه صدق ان كلا
 منهما يروي عن الآخر فكل منهما مدح اي في الاصطلاح
 فيه بحث اي تردد او محض تفتيش بل لا يحتاج ان يكون المحلل
 احسن من مفهوم اللعنة او مساويا له والظاهر ان المارة
 اللعنية لا اي ان لا يسمي كما ياتي لانه رواية الشيخ عن يمينه

من رواية الامام عن اصحابه في ارجح الاصطلاح
 ايضا اذ لم يبق حينئذ ما به الامتياز بينهما والفرق
 ما حوته فائز الاخذ اوسع من الاشتقان كما هو معلوم
 من ريبا حتى الوجد بكسر الهمزة والفتحة وهما متاويان
 في خلقه وصورة والخذان يقال لهما الذي يحتاجان على ما في
 الصحاح والمحكم وغيرهما فيقتضيان ان يكون ذلك ايتا لم يرد
 في قوله محترضا او التديج حتى لو عدم صحة الحمل مستويا
 من الجانبين اي مستويا جازيا لانه العين اللغوية لا بد من ان
 يراعى في المعنى الاصطلاحي ولا يخفى فيما ذكر من الشرح
 مع تلمذه هذا الي التديج او التديج وان روي الرازي
 عن خود ونه في السن او في اللقي او في المعنى او حاصله
 ان هذا النوع انما واحد ها انا يكون الراوي اكبرنا واقد
 طبقة كالرهي ويحيى بن سعيد عن مالك ثانيا ان يكون اكبر
 قدر في الحفظ والعلم كالذك عن عده من دينار واحد
 واستحقاق عن عده من موسى ثانيا انا يكون الكبر من جهة
 كرواية العباد لانه عن كعب وكرواية كثير من العلماء من تلاميذهم
 هذا النوع هو رواية الامام برؤية مستق عن الاصحاب غير
 هو نوع مهم تدعو العقل المهمة العلمية فالاعتبار الزكية
 ولذا قيل لا يكون الرجل محدثا حتى يأخذ عن فقيه ومثله وروى
 وقايدة ضبط الخوف من ظن الانقلاب في التمدد مع ما في
 العمل بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم والي ذلك
 اشار ابن الصلاح بقوله ومن القاييدة فساد لا يتوهم كون
 المروي عنه اكبرا وافضل نظرا الى انا الاقلب كون المروي عنه
 كذلك

كذلك فقولنا كذلك منزلة الاصل فيه رواية النبي صلى الله
 عليه وسلم حديث الجباسة عن ميم الداري كما في صحيح مسلم
 وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه الي اليمن وان كانا يعين
 ابن سرارة حديثي يكر او ذكر شيئا خرجت من مائة وقوله ايضا
 حديثي عن انه ما تابوا يا بكر الي غير ذلك الاسبقه الخرجه
 الخطيب في تاريخه ذكره السخاوي ومنه اي من جملة حديث
 النوع وعواحق من مطلقه رواية الامام في ما تقدم عن
 الامام في قاييدة ضبط من ضبط التبريد في التاشي عن كوفي الا ان
 اما في عزايه مثلا وفيما مثله كثيرة لقوله ان هذا حديثي
 ابتني عليه انه دفن لعلي بن ابي طالب في مكة ولم يسمه وكرواية
 وعشرون ومائة وكرواية ايضا عن ابنه ولم يسمه وكرواية
 عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله وكرواية عباس بن علي بن ابي
 طالب عن علي بن ابي طالب عن الفضل بن عبيد بن الجراح عن الفضل بن
 ابي المرد لعة وكرواية ايضا عن ولده العبد عبد الله وكرواية
 السخاوي والعمامة اي ومنه رواية الصحابة عن التابعين
 كرواية ابنه عن كعب الاحبار والشيخ عن تلميذه كرواية
 البخاري عن ابنه العباس السراج وكرواية كرواية التابعين
 عن الامام كرواية عن مالك بن عيسى اي رواية الرازي
 عن موقد في السنن واللفظ او المقار وهو العبد عن رواية
 الامام كرواية عن كعب عن كعب عن كعب عن كعب عن كعب
 امثله لانه الي هذا الطريق في الاسناد هو الجادة
 مستهدية الاله الي الطريقة المستوية المستقيمة وفي الصحاح
 وفي الصحاح هي معظم الطريق المسلوكة القاييدة وقايدة

مع قتل ذلك اي رواية الاكابر عن الاما غير التميز
 بين مراتبهم اي الرواة وتترسل الناس من اهلهم وهو
 مرت على ما قبله وقد سبق بيانه وقد صنفنا الخطب
 في رواية الايام عن الابناء تصنيفا وافرا وجزءا لطيفا
 في رواية الصحابة عن التابعين ومنه الامم العشر
 من روى عن ابيه عن جده الظاهر ان قوله عن جده قوله
 واقفي لا احترازي لانه يرد به صدق عليه العكر ثم اعلان
 قوله ومنه الخ غير مذكور في بعض النسخ وفي بعض النسخ
 مسطور بعد قوله كثيرة على ما نقله تلميذه ثم قال يتغير
 تاخير من روى عن ابيه عن جده عن قوله لانه هو الحادة
 الملوكة المالكية الخ انتهى وجمع الخافط صلاح الدين
 العلالي مشهورا بالاعلام المملوك من التاخير في جلد اليها
 في معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كغير من حكم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فحكم هو من معاوية بن حيدة القسري فالصحابي هو
 معاوية وهو جده بن قيس بن اي ذلك النوع اقتضاها فيه
 اي من ذلك النوع ما يعود الضمير في قوله عن جده على
 الراوي كما سبق ومنه ما يعود فيه على ابيه ومنه
 ما يعود على ابيه ومنه ما يعود على جده في ذلك اي النوع
 وحققه وخرج من كل ترجمة حديثا من مروي في اقل الاده
 من افراد هذا النوع ما اكثر وقوعه من كتب الحديث حتى عند
 للتاخرين كما صاحب المشكاة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده فخرته ممة وبه يظهر لك فائدة علم هذا النوع

وقد

وقد قالنا في كتابنا مير شاه رحمه الله بن محمد بن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص ابو عبد الله علي الصحيح احد علمائنا روى
 عن البخاري ان احمد وجماعة يجهلون حديث عمرو ولكن البخاري
 ما اخرج به في جامعه وقال ابو زرعة انما انكر واحد بيته
 لكثرة روايته وانما سمع احاديث يسيرة واخر صحيفة كانت
 عند حارث واهلها وشعب لا يعرفه ولكن ما علمت احد او ثقته
 بل فكره ابن حبان في تاريخه الشقا متوقفا ليعنه محمد بن عمرو
 بن شعيب ثقة الا انه اذا روى عن ابيه عن جده عن
 النبي صلى الله عليه وسلم يكون مرسلنا قلت قد ثبت سماع
 عن عبد الله وهو الذي يدر بما حدثني قبل ان يموت امانة في حياة
 ابيه وكمل شيئا جده عبد الله كذا في الميزان للذهبي قال
 يعقوب المحققين الصحيح انه الضمير في جده راجع الى شعيب
 وكثيرا ما وقع من روايته ليعنه او دوا الساجد وغيرهما بالقطر عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 فحديثه لا طعن فيه قال النووي ان بعضهم قد شبه عن ابيه عن
 جده باخباره شيئا سمع من محمد بن عبد الله بن جده فكون حديثه
 مرسلنا لكن الصحيح انه سمع من جده عبد الله فحديثه من
 الطريق متصل كثر كما احتما لسانه براه به في الاسناد محمد بن
 احمد لم يدر خل حديثه بهذا الاسناد في الصحيح وقال المصنف في شرح
 البخاري في ترجمته غير وثوقه على المختار حيث لا تقارن وقد
 تضمنت كتابنا المذكور في ذكره خلاصته وزدته عليه
 اي على تراجم كتابه تراجم كثيرة جدا بكل الجهد والشهادة
 لئلا يبالغة في الكثرة قال تلميذه طالع الصالح المذکور

٢

من حفظ المصنف وأظهره فيه ست تراجم لا وجود لها في الوجود
 وحامد بن عيسى الجهمي عن أبيه عن أبيه عبيدة بن مسقر
 وعبد الله بن عبد الحكم عن أسامة عن أمها رثقة وعبد الله
 بن معاذ بن عبد الله بن علي بن مسقر عن أبيه عن جده وبنه
 ابن النعمان بن نيار بن النعمان بن بشير عن أبيه عن النعمان
 ابن بشير وخالد بن موسى بن زياد بن جهمور عن أبيه عن جده
 جهمور ولما رأت هذه أو ضعت كتابا وبيئت فيه ما كان متقدما
 بالباب مما قبله انقطاع الأماز ففصلت كل قسم على قدرته وخرجت
 في كل ترجمة حديثا الأماكان في أحد الكتب الستة وما كان
 في بعض الكتب التي لم تكن تخص في إذا كان ففصلت إليها
 والله أعلم وأكثر ما وقع في هذا النوع الروايات
 التي رواها الأماكان عن الأماكان في الأماكان عشرة أمانا
 أي حديثا أطلق عليه مجازا وهو ما رواه الحافظ السمرقاني
 في الزيل قال أخبرنا أبو سماعة عن أبي الحسن السمرقاني
 الإمام بقراي وأبو بكر محمد بن ياسر الجاني من لفظ قال
 حديثا السيد أبو محمد الحسين بن علي بن أبي طالب من لفظ شيخ
 قال حديثي بيدي والدي أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة
 ستين وأربعين قال حديثي أبي أبو طالب الحسن بن عبيد
 الله سنة أربع وثلاثين وأربعين قال حديثي والدي أبو علي
 عبد الله بن محمد قال حديثي أبي محمد بن عبيد الله قال حديثي
 ابن عبيد الله بن علي قال حديثي أبي علي بن الحسن قال حديثي
 أبي الحسن قال حديثي أبي الحسن بن جعفر الملقب بالهجة قال
 حديثي أبي عبد الله قال حديثي الحسن الأصغر قال حديثي أبي

عن أبيه

علي

علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي حمزة عن أبيه
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة وإن لم يكن
 إثبات أي في الرواية عن شيخه وتقدم موت أحدهما إلى أحد
 الثاني من علي الآخر فهو السابق أي باعتبار واحد ههنا
 واللاحق باعتبار الآخر والمراد أن هذا النوع ليس السابق
 واللاحق والتقدم ذوالسابق واللاحق وهو نوع ظريف سماه
 بذلك الخطيب وأما من المصالح فإنه قال معرفة من اشترك
 في الرواية عند راويان متقدم وتاخر ففصلت الجزء السابق
 واللاحق عبارة عن اشترك في الرواية متقدم وتاخر في
 وقت وفاتهما كما سنبين في الفصلين ما مرهيد وإن كان الثاني
 غير معدود من متناخري الأول من طبقته ومنه هذا النوع
 نقرير خلاصة علو الأستاذ في القلوب موقال السجاء وليد فائدة
 منبسطه الأمر من من سقوط شي في استاد المتأخر وتقدم الطالب
 أي تقدمه في معرفة العبادي والتأخر والقديم من الرواية عن الشيخ
 ومن به ختم حديثه أي حديث الشيخ وأثرهما أي زمانه وتقدم
 عليه من ذلك أي من تقدم موت أحدهما على الآخر وما ذكرنا
 السابق واللاحق أي مما بين ما ذكرنا من بيان أول من التاعد
 بين وفاتهما ما قبل الأبدية والأظهر أن ما موصولة صفته
 ما في قوله ما وقت أي التاعد الذي بين الرايين فيما في
 الزمان في الوقاة أي لاجل الموت في حقه مائة أي هذا الأمان
 وهو ما بين وخمس مائة وخمسة والركيب أن ما عبارة عن
 الزمان وأكثر مبتدا أو ما في ما بين خبره وما بين مبتدا وخبره
 الطرف المتقدم عليه والجملة صلة ما الأصلية في الطرف وما بين

قال السجاء

فاعلم وعلى ان قد يروى العابد ضمير فيروى كلمة تلي في الموضعين
 مباركة عن الامام في ترك قولنا يا ايها الرازيين فيروى في الروايات
 وفي رواية اخرى في ترك قولنا يا ايها الرازيين فيروى في الروايات
 وبيان ذلك في هذه الروايات في الحديث السلفي بغير اليمين
 المهمة وفتح اللام وبالفامسوت الى سلفه بعض احاديده
 ومما هو مقطوع الشك فيه سمع منه اي من تليده الذي هو السلفي
 ابو علي البرداني في بفتح موحدة وتكون واحد مثا بفتح
 اي مثا بفتح السلفي حديثا فهو من رواية الامام بفتح
 الاصاغر وروايات اي البرداني في ذلك الحديث عنه اي في
 السلفي ومات اي البرداني على راس خمسمائة سنة قال
 اخرا بفتح السلفي بالسماع اي في ذلك للاخر سلفه
 مرفوع على انه اسم كان اي ولد ولده ابو القاسم عبد الرحمن
 بن يحيى وكانت وفاته اي السبط سنة خمس وخمسين
 ومن ذلك اي هذا النوع في السلفي مثا بفتح البخاري
 ان البخاري في حديثه عن تليده في العباس السراج مرفوعا
 اي اي احاديث غيرها في التاريخ وعنده ومات
 اي البخاري سنة ست وخمسين ومات بفتح اخر من مرفوع
 عن السراج بالسماع ابو الحسين اي احدهم في بفتح محمد بن
 محمد بن عمر النيسابوري الزاهد الحنفي بفتح المعجمة
 وسند يدان فاصانع الخف او يابسه ومات اي الحنفي
 سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة فيكون بين وفاته البخاري
 والحنفي مائة وسبعة وثلاثون سنة وغالب ما يقع
 من ذلك لانه اعلم هذه الامة كانت بين السلفي والسفي

قال الرازي

قال الرازي على المتدرج هنا قليل ان المسموع منها في الشيخ
 في خبره مرفوعا بفتح او من عنده في بفتح عنده
 تقدم سنة الجعنة الاحداث جمع خبره مرفوعا وهو حديث السن
 ويعيش في يد السماع منه وهر اضر في بفتح منه
 من مجموع ذلك اي تاخر الشيخ بعد الرازيين زمانا وعين
 التليد بعد السماع منه نحو هذه المدة اي المدة التي
 تقدمت من مائة وخمسين سنة ونحوها وان روى الرازي
 عن اثنين متفقين الاسم بفتح القام لا بد من تقدمه في حقه
 ليسوا القاطن عليه من قولهم او مع اسم الاب او مع اسم الجد
 عطف على قوله اسم الاب فلا يكون الاتفاق في اسم الاب او على
 فقط المرفوع بعد قولهم مع اسم الاب فيلزم الاتفاق في الاسم
 واسم الاب والجد وكذا الحال في قوله او مع السبط
 ولم يميز بينهما بفتح كلاهما اي بعض خواصه التي يحصل
 بها التميز بينهما كان كذا في بفتح من لم يصح عمل الوجه
 الثلاثة من الحركات والمعنى في بفتح المرفوع وهو
 كونه ثقة قال التليد ثم منه انما اذا كانا غير متفقين
 فانه يفر وهو الصحيح فانه والعرق بين السلفي والسفي
 السفي لم يذكر له اسم والسلفي لم يذكر له اسم مع الاشتراك في
 في بفتح في ما اتفقا في الاسم فقط ما وقع في البخاري
 في روايته عن احمد بن محمد بن اي لم يذكر منه ما يميز
 به عن ابن وهب فانه اي احمد المذكور اما احمد بن محمد بن
 او احمد بن عيسى او عن محمد بن اي او عن محمد بن عيسى
 مشهور بين اهل العراق فانه اما محمد بن عيسى بفتح

حال كون المسموع
 في الروايات
 حتى يسمع منه اي
 عند الرازي سنة ٣

٢٨

ولام بحقته او محمد بن يحيى الذهلي بضم المعجمة وفتح الحاء
هذا ومثاله ما اتفق سماؤهم واسما ابا هر الخليل بن احمد
الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن ميمم الصوفي صاحب
العروض روي عن عاصم الاحول ذكره ابن حبان في الثقات
والثاني الخليل بن احمد ابو بشر المزي روي عن المتنبر
ومثاله ما اتفق اسماءهم واسما اباهم واحدا هم احمد بن
جعفر بن احمد ان اربعة اصناف من طبقة واحدة
فالاول احمد بن جعفر بن احمد ان من مالهك البغدادي والثاني
احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السعدي البصري والثالث
احمد بن جعفر بن حمدان البغدادي والرابع احمد بن جعفر
ابن حمدان الطرطوسي ومثاله ما اتفق اسماءهم واسما اباهم
ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاضى ابو عبد الله
محمد بن عبد الله بن الحسين الانصاري البصري شيخ البخاري والثاني
ابو بكر محمد بن عبد الله بن زيادة الانصاري كوفي واسم عت
اي نسبه ذلك اي النوع في مقدمه شرح البخاري اي
المسمى بفتح الباء ي ومن اراد بذلك ذكرها كلها فليأخذ
به احدى عن الآخر فباختصاصه اي فعله بمعرفة
اختصاصه وهذا الكلام باعتبار الشرح واما باعتبار المتن
فواضح والاوضح ان يقال التقدير بغير علم انه باختصاصه
اي الراوي باحدى عن ابي الشيخين يبين الممثل وبيانه
ان يكون تلميذ احدى اولي الاخر او يكون تلميذ لهما لكن له
بعد هذين ما في اختصاصه كذا من اوبل او قرية ليس
قال التلميذ قوله فباختصاصه هذا الضمير يرجع الى غير المذكور

وتقدم

وتقدم ذكر الراوي فيوهم عوده اليه فصار المحل قلنا كان
حقه ان يتولى فباختصاصه احدى عن ابي الشيخين الممثل ومثاله
لم يبين ذلك بان لم يحتج باحدى عن ابي الشيخين
بما عفا ما استر له شديد كي صعب ومع ذلك فيرجع
فقد على بنا العمول اي فيرد الامر فيه اي في هذا الاشكال
اي القرائن والظن الغالب اي الناشي منها والوصف
بياني اي ظن عالي وقابل ان الصلاح وربما قيل نظر
لا يتقوى وان روي عن شيخ اي ثقة ثقة حديثا
وحمد الشيخ مرويه اي تنافه فان كان اي محله جزما
هو باعتبار المتن يميز وباعتبار الشرح محذوران ومعنا
على سبيل الجزم كان يقول اي الشيخ كذا مبغلي او ما روت
هذا او نحو ذلك اي ليس هذا من حديثي اماروت له هذا
فان وقع اعادة الشرط للتاكيد فقوله تلميذ هذا احتجوه
لا محله كانه قبحه شارح واسقطه منه اي من الشيخ
ذلك اي المحذور والجزم او الجحد على سبيل الحرمة وذلك
الجزم اي المروي على المختار وهو محذور عن الشافعي وبعضهم
بالغ في ذلك فقلل اجماع عليه ككذب واحد منهما
لا بعينه قال تلميذه اي لكذب الاصل في قوله كذب على
او ما روت ان كان الفرع صادقا وكذب بالفرع في الرواية
ان كان الاصل صادقا في قوله كذب على وما روت
الا ان عدالة الاصل يمنع كذب فيجوز المشايخ على الفرع
وعدالة الفرع يمنع كذب فيجوز المشايخ على الاصل ولم
يبيّن مطابقة الواقع معهما فلذلك لا يكون قادحا

استثنى ان قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث لا لردّه
 فانه اذا كان الشيخ كاذبا في قوله علي كذب علي فكان
 التلميذ صادقا فافككون الحديث صحيحا أجيب باننا
 سلمنا ذلك لكن اذا ظهر منه الكذب فلا يحتج به على قوله
 وانه اعلم ولا يكون اي رد ذلك الخبر قاصدا في وادع
 من مبادي غريب شارح فقال اي في شيء منها المتعارض ان
 ليس احدها اولى بمقبول ما تضمن الخروج من الاخر فلا يكون
 رد المروي بخصوصه قاصدا في عموم الروايات الباقية
 عنها او كان محذره اي الحديث احتمالا اي على سبيل
 الاحتمال كما ان يقول ما اذكر هذا اي الحديث ولا يغرد
 اي الراوي او نحوه كلا اذ كراي حديثه مما يقتضي حواه
 ان يكون شبه قبل ذلك الحديث في الاصح وهو مذهب
 جمهور اهل الحديث والكثر القضاة والتكلمين لان ذلك
 يحمل على استنباط السنن والحدود للذكر اذا ثبت الجازم
 مقدم على الثاني المتردد وتقبل القابل ذلك بعضا
 اي خيفة لا يقبل لان الفرع يتبع للاصل في امثالات
 الحديث اي مطلقا بحيث اذا ثبت الاصل الحديث
 ثبت رواية الفرع وكذا كذا ينبغي ان يكون الحديث
 او روايته فرع عليه وينبغي ان لا ينفك في كثير من
 المسائل في التحقيق واصل التقدير في تحقق الشيء لحي
 وقيل انكره اصله ولا يقبل حديثه ههنا اي المتكلمين
 فيصحب معترض بان عدل الفرع يقتضي صدقه
 وعدم علم الاصل لا ينافيه اي صدقه وهو ثبت جازم

والمستأن

بلغ

فالمستأن مقدم على الثاني يعني المبتدأ الجازم مقدم
 على الثاني المتردد كما سبق قيل ذلك وان بعد التلميح
 حيث قال هذا ليس بجهد لان في سبيل كذب الاصل
 حزم الاصل بانه والفرع مثبت وليس الحكم فيها للمبتدأ
 قالوا ولي ان يقول ان المحقق مقدم على الظن لا او
 الجزم مقدم على المتردد واقا قياس ذلك بالشهادة
 اي على الشهادة بان كذب الاصل للفرع جرح للفرع في
 الشهادة وكذا في الرواية فغاسد لانه قياس مع الفارق
 قال التلميذ ظاهره انه جواب سوال مقدروا حاصله
 جواب ما تفرق وهو لا يوشح حتى يكون وارد اهل العلة
 الجامعة وهذا ليس كذلك انتهى ثم بين الفارق بقوله
 لان شهادة الفرع لا تسري اليه اتفاقا مع القدرة
 على شهادة الاصل بخلاف الرواية فافها فقبل مع
 القدرة على رواية الشيخ وهو الاصل رواية التلميذ وهو
 الفرع اتفاقا فافترقا في فرقهما فيما نحن فيه على ان بعض
 المتأخرين اجري المصير في الشهادة على شهادة
 اذا ظهرت توفيق الاصل دون التكاثر وفيه اي هذا النوع
 صنفه الدارقطني كتاب بالنصب معناه ان قوله المرجح
 محلا باعتدال المش من فرق وتسمي والحاصل انه اسم الكتاب
 بما ذكره شارح عطفنا على الدارقطني بل غير واحد من الامة
 غير صحيح وفيه اي في كتاب من حديث ما يولد على فقه
 المذهب المتخير اي الذي عبر عنه للمع بالاصح تكون كثير
 منهم اي من المحدثين حديثوا باحاديد فلما عرفت اي

٥

في

اي الاحاديث عليهم اي علي محمد بنهما لم يتذكروها اي وما
 انكروها بل ترددوا فيها لكنهم لا عتقاد لهم في الرواية
 عنهم من جهة العدالة والضبط باعتبار حسن النظر الغالب
 عليهم حسادوا يروون بها اي تلك الاحاديث عن الذين
 رويوها عنهم عن القسم ليس تأكيد القول عنهم بل لتوضيح
 الاستدلال عن تلك الرواية الي القسم ولا يفيد عنهم الاتيين
 الرواية كذا قاله مجتهد قال شارح اي انتهى الي انفسهم
 والظاهر ان يقال عنهم متعلق يروونها عن انفسهم متعلق
 يروونها والمعني عرقيل انفسهم كحديث سرييل بن
 صناع بن ابي عن اي هرويرة كرفوعا في فقيهة
 الشاهد واليمين وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم فقيهة
 بالشاهد واليمين ويثاب اخذ الشاقي انه اذا كان للشاهد
 واحد يخلف المدعي فيكون خلفه بمنزلة شاهد اخر قال عبد
 الغفر بن محمد الدارودي يفتح اذ له بعده راوي
 مفتوحة فزالت بعدة ال فيا نسبة حديثي بر ربيعة
 ابن عبد الرحمن وفي نسخة اي عبد الرحمن عن سرييل
 الي المذكور الي اخر السند قال اي الدارودي فلفظت
 سرييل فزالت اي سرييل اعني اي عن الحديث فلم يعرف
 اي ولم يذكر بل تردد فيه فقلت اي ربيعة حديثي عند
 هكذا فكان سرييل بعد ذلك بقوله حديثي ربيعة
 عن اي وهو ثقة عدي الي حديثه عن اي به اي
 بالحديث المذكور ولا يحفظه قال التلميذ ان كان هذا لفظ
 الفقيه من غير تعرف فكان حق سرييل ان يقول حديثي الدارودي

عن

من ربيعة عني اي حديثه عن اي انتهى والظاهر ههنا فيه
 نصرا والاصل فليتي سهل ربيعة وذكر انه حديثه والافاننا
 يصير متقطعا ونظا يروون كثره ويرك عليه قوله لكون
 كثرتهم وان اتفق الرواية في اسناد من الاسانيد
 في صيغ الادا لما كان المتن والشرح متغايرين في الحقيقة
 وان جعلنا كتابا واحدا في الحكم جاز تغلق الجايز في منفي
 واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل البعض
 من الكل باعادة الحار كسبعة فلافانا قال سمعت فلافانا
 او حديثا فلافانا قال حديثا فلافانا وعنده لكما جر
 فلافانا على محل سمعت اي وغير ما ذكر من الصيغيات من الضيق
 اي صيغ الادا التي مثلها في اتفاق الرواية باعتبار الاسانيد
 او غيرها اي غير صيغ الادا من الحالات التي لا يفتقر
 كسمعت فلافانا بقوله استمر به باسمه لقد حدثني فلافانا
 اي اخر السند قال السجادي وكحديث انه صلى الله عليه وسلم
 قال للمعاذ رضي الله عنه اي احك فقل في ذكرك صلاة اللهم
 اعني علي ذكرك وشكرك الحديث فقد تسلسل لنا بقوله كل من روى
 وانا امك فقل والفعلية اي فقط كقوله اي الراوي وحظنا
 علي فلافانا طبعنا بتوا الى اخره او القولية والفعلية
 معا كقوله حديثي فلافانا وهو اخذ بليته قال امنت
 بالقدر الي ديه فلافانا السجادي وذلك في حديث واحد حديث
 اسمر فوافي الجيد الصمد خلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر حتى
 وشه طوره ومرة قال وفتي سوله الله صلى الله عليه وسلم على خمسة
 وقال امنت بالقدر فقد تسلسل لنا بقوله كل واحد من روايته

على الجنة مع قوله امت الخ اتقوا تفصيل اسناد هذا الحديث
ذكره الثوري باسناد وهو صحيح المستقل في صحيح السجادي
ولم يأت أحد النجدة اشارة الى ان الامر بيد الغير وايضا في
التسليم والالتقياد له ولذا يقال في الامتار الحجة
فلا بد ان يكون اي هو معلوم في تحت تصرفي اتقوا فيه
كأن انا ومنه قوله بخالي من رتبة الا هو اخذنا صحتها
فروا السلسل بفتح السين وهو في اللغة اتصال التو
بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد قال السجادي ومن
فضيلة التسلسل الاقتداء بالشي صلى الله عليه وسلم فعلا
وتحوة والاشتمال على مزيد الضبط من الرواة وهو اي
السلسل من صفات الاسناد اي فقط بخلاف الفروع
وتحوة فانه من صفات المتفرع بخلاف الصحيح وتحوة فانه
من صفات تمام الاصل ان يتبع التسلسل من اول الاسناد
الحاضر كما تقدم وقد يقع التسلسل في بعض الاسناد
اي الكثرة كحديث السلسل بالاولية اي الشو كما الاول
وهو الحديث السلسل باول حديث يسميهم كل واحد منهم من شيخه
وانما قال في معظه لان حد السلسل منتهى فيه اي في
اسناده الي سفيان بن عيينة وفي نسخة فقط والسويدي
التوكيد للاستغناء عنه بالانتهى يعني ثم انقطع فيمن فوقه
ومن رآه سلسلا الى منتهاه اي الاسناد وهو الصواب الراوي
هذا الحديث فقد وهم بكسر الحاء اي غلط قال السجادي وليس
السلسل ما هو ناقص التسلسل ما في اوله او وسطه او اخره
وله امثلة كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص الراوي عن جدهم
الرحمن

الرحمن السلسل باولية وفقت لمجل ورواته حيث كانا اول حديث
سمعه كل واحد منهم من شيخه فانه اما يصح التسلسل الي ان
عينة خاصة وانقطع فيمن فوقه على التو كالتسلسل انتهى
والخامس ان السلسل من الحديث ما توارد بوجه اسناده
واحد فاحد اعلى حالة واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة
او للاسناد وسواء وقع فيها اسناد متعلقا بصحيح الاداو
متعلقا بزم من الرواية او مكانا وسواء كانت صفة
الرواة قولا او فعلا او قولا وفعلا كما سن في هذا ما عليه
الاكثر ونوقا له الحاكم ومن انواعها ان يكون الفاظ الاداو
في جميع الرواة دالة على الاتصال وان اختلفت بان قال
بعضهم سمعت وبعضهم انا وبعضهم ثنا هذا ومثاله
التسلسل بالزمانات حديث تسلسل تقول الاطراف يوم الخميس
ومثاله التسلسل بالمكان الحديث السلسل ما جابته الدعاء
في الملتزم وقد قال الجزري في المحصر وقد روي في الحجامة
الدعاء في الملتزم حديثا سلسلا من طريق اهل مكة وصحيح
الاداو اياد الرواية في الاسناد المشاق اليها اي بقوله
سنا بقا في صحيح الاداو على ثمان مرات اي انواع مرتبة
لكل منها رتبة الاداو اي المرتبة الاولى سمعت وحدثني اي
وان كان فرقا بينهما كما سنا في الترتيب الزكري اي اليه
وكذا الكلام في قوله ثم اخبرني وقرآن عليه والخامس
انه انما كان سمعت وحدثني في المرتبة الاولى لانه السماع على الشيخ
اعلى مراتب القلة على الشيخ دون قراءة الشيخ على خلافة
شهور فيه ولان الاخبار يثبت الاشارة والكتابة ولعدم

معاه

عشر في المشاهدة وهي المرتبة الثانية ثم قرأ عليه
 وأنا أسمع وادع الثانية لعدم المخاطبة فليدع عدم
 احتمال التثبت والفعلية ثم انشأ وفي الرابعة لا
 تختم الا جارة لا في عرف المتقدمين بمعنى الاحتمال
 وفي عرف المتأخرين للاجارة ثم تناولت وهي الخامسة
 لما في انما ارفع انواع الاجارة لما فيه من التعيين
 والتشخيص والاجارة دون السماع ثم شأني أي
 بالاجارة وفي السادسة لان مطلق الاجارة المتلفظ
 بهادون المناولة ثم كتبت الى الاجارة وهي السابعة
 لان الاجارة المكتوبة بهادون المتلفظ بها هذا بمنزلة
 المراتب وتقبلها مع تقليد لها الوجه تقدم به سمعت على
 حديثي هرا ان الثاني يحتمل الواسطة كما يذكره المذموم ووجه
 تقدمي حديثي على اخبرني ما يذكره اوكون اخبرني ما حوطني
 الخبر وهو ان من الحديث ووجه تقدمي على قرآن عليه
 مع ان كلامي لا يحتمل الواسطة احتمال الفعالية حتى لا يحتمل
 بعضهم قرأت من وجوه العمل هذا وسياتي ما يتوكل تقدم به
 قرأت على اخبرني في قرأت عليه ووجه تقدمي قرأت عليه على قرأت
 عليه وأنا أسمع تأكيد امر الفعالية باعتبار البيح والراوي
 ووجه تقدمي على انشائي انما هو بالاصطلاح حيث
 جعله المتأخرون للاجارة ووجه تقدمي على تناولت
 انه ليس في المناولة حديث اصلا بل هو ان يعطيه الشيخ كتابه
 ويأذنه بالرواية لان مطلق الاجارة المتلفظ بهادون
 المناولة ووجه تقدمي على الاجارة بالمشاهدة انما هو في

بها

منها ووجه تقدمي بها على الاجارة بالكتابة البه ان المشاهدة
 فيها ثم عن ووجه تقدمي بالرفع من الصيغة المنزلة للسمع
 والاجارة دون لعدم السماع اي والمحتملة لعدم ايضا
 وهو الاجارة فقط بالمشاهدة او بالكتابة وهذا اي نحوها
 مثل قال وذكر وروي بالصيغة المعلومة دفاعها فلان
 وهذا اذا كان بد ولا يجوز والمجوز والمأذون بها مثل
 قال ليد فلان مثل حديثي انه متصل لكنه كشيء
 ما يستعملونها فيما سمعوه شال الذكرة وكون الفخذ
 بخلاف حديثي فاللفظ الاول انشائي السرخ
 الى ان المتن وقع فيه الوصف لموصوف محدوف وكان
 المناسب ان يقول الاوليان اي الكلمتان الاوليان او
 الصيغتان من صيغ الاء او كما سمعت وحديثي صلوات
 الاولى تابان لما سمع وحده من لفظ الشيخ وتخصيص
 الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشايع من اهل
 الحديث وكذا الاخبار بالقرأة على الشيخ اصطلاحا
 اي وان كان لا يابعد اللغة كما قاله ولا فرق بين الحديث
 والاخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما
 ايلغة تكلف شديد ولعل التكلف هو ان الاخبار ما هو
 من الخبر وهو الاختيار وفي القرأة على الشيخ معنى
 الامتحان بوجود وهو انه هل يقره ام لا فانه من الصلاة
 الفرق بينهما هو الشايع الغالب على اهل الحديث والاصحاح
 لذلك من حيث اللغة فتا وتكلف وتخبر ما يقال فيه اي
 احسن ما يوجد به انه اصطلاح منهم راد طبع التميز بين

النوعين لكن لما تقرر الاستصلاح صار ذلك حقيقة
 عرفية فتقرر مع عدم الحقيقة الدخول في ذكر السماع
 في شرح الالفة ان التمييز بين خبرنا وحدثنا استشهد
 له بعض الامة بانه لو قال من اخبرني بكذا فهو حرد لانه له
 فاحبره بذلك بعض ارقايه بكتاب او رسول او كلام عتيق بخلاف
 ما لو قال من حدثني بكذا فانه لا يعتق الا ان شافهم زاد بعضهم
 والبشارة مثل الخبر انتم والظاهر ان مبني الايمان على عرف
 اهل الزمان ثم انه يحتمل ان يكون عرفا خاصا وان يكون عاما
 ثم المحققون فرقوا بين التثنية الاخبار بان الاول هو الخبر
 الساطع الذي اثره يظهر على شترته ولو قال لعبيده من بشرني
 بكذا فهو حردا لخبرنا اول يعتق غير لو قال من اخبرني بعتيق
 كل من اخبره منهم وقال ابن دقيق القيد حدثنا بعني في العرض
 بعيد من الوضع اللغوي بخلاف اخبرنا وهو صالح لما حدث به
 الشيخ ولما ترك عليه فائز فلفظ الاخبار اعم من التحدث
 فكل حديث اخبار ولا يعكس وحاصل كلام الشيخ ان العرف مقدم
 على اللغة كما هو مقرر فاد اقاله المحدث حدثنا يحمل على السماع
 من الشيخ واذ اقاله اخبرنا يحمل على سماع الشيخ مع ان هذا
 الاصطلاح وهو الفرق اما شاع عند المتأخرين في
 علماء من بينهم وهو مذهب الاوزاعي وابن جريج والمام الشافعي
 ومالك بن قيس انه اكثر من حديث منتمين وهب المصنف والسماع
 واما كغالب المتأخرين في ومن تبعهم فلم يستعملوا هذا
 الاصطلاح بل الاخبار والتحدث عندهم بمعنى واحد
 وهو جواز اطلاقهما في الدلالة على الشيخ معا وقد قيل ان هذا مذهب

الحجاريين

الحجاريين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة
 ويحيى بن سعيد في اخبر من المتقدمين وهو مذهب البخاري
 وجماعة جل من المحدثين فان جمع الراوي اي ضمير التثنية
 في الاولين بقرينة ما تقدم من قوله قال لا ولا ان الى يدقيقة
 الاول اي بصيغة الرتبة الاولى وهي سمعت وحدثني ولو كان
 بالتوجيه لا اختصاص سمعت في بعض النسخ بصيغة الاول وكان
 المراد خبر الاول فيمثل الاولان جميعا كما في الاظهر بان يكون
 حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول لي كذا فهو دليل
 على انه سمعه مع غيره اعم من ان يكون ذلك للغير واحد
 او اثنين مذكرا او مؤنثا وقد تكون النون اي في المتكلم
 للمظنة اي للمعظم نفسه نحو انا فتنا للفتنا مبيها وامانة
 اعطيتنا الكثرة وهو كثير في القرآن لكن تعلل اي يوجد بوصف
 قلته في المسار وغيره اذ اكثر ما يقول المنفرد حدثني واخبرني
 واولها اي الحقيق وهو سمعت بمحض دون سمعت مع حدثني
 ويدل عليه قوله الا في لان حدثني الخ فالأظهر لتفسير كلا الظرفين
 بصيغة الاداء والتعبير الاول بصيغة الاداء والثاني بالمراتب الثم
 على عكسها فعلة المصحة قال اي صيغة المراتب اعرجها
 اي اصح صيغة الاداء ان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثني
 لاسمعت وحده الذي هو المراد ههنا ان اولها وهو سمعت
 اصحها في سماع قائلها لانها لا تحتل الواسطة اي بخلاف
 حدثني وما بعده ومثاله قول الحسن البصري كذا سمعت عن ابي
 علي بن النعمان اي ظهرها فانه لم يسمع من ابن عباس ولان حدثني
 قد يطلق في الاجازة تدليسا اي وسمعت لا كما يطلق في

في حاشية التليد قال المصنف في تقريره فمما يدل عليه ما روي
 مسلم في فضله الرجل الذي يقتله الدجال ثم يجيئه فيقول
 عدد ذلك اشهد انك الرجل الذي حدثنا عنك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المعلوم ان هذا الرجل ليس من النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما يريد بعد شاجحة المسكين ان يثبت
 هذا يدل على جواز الاطلاق لا على الاطلاق بل ليس المستشهد
 عليه ثم كلامه وانما شاهد هذا الاعتراف من مؤلفه لشيء وقلة
 فيه وزعمه بنفسه حيث جعل قوله في هذا ارجح الى الاطلاق
 في الاحارة وانما هو عايد الى ما قبله فان مثل هذه الارجح على
 من له ادنى مسكة من القتل والالام فكيف ينبغي على شيخ الاسلام
 الذي هو خاتم المحدثين ومرجع هذا الفرع عند الالام وانما
 الى هذا القول بعد تمام الكلام وفوض الامور الى ذوي الافهام
 ان يقر ما حرج في هذا المقام والله تعالى اعلم بالمرام والحاصل
 ان حديثي وسعت مناول المرات والاسواق السماع من الشيخ كما سبق وهذا
 اشار الى التقارن بينهما فقال اولها امرهما وقد اختلفت في ان
 ايها اصرح فاخترنا الخطيب وشيعة المصنف اولها سمعت ثم حدثني
 لما سبق من الادلة وقال بعضهم حديثي لدلالة على ان الشيخ رواه
 اياه بخلاف سمعت والاول اجمع هذا وما يدل على بطلان كلامه
 التليد ان ابن القطان قال وانما اعلم ان حديثي ليس بنص في انه
 قايما سمع في مسلم حديث الذي يقتله الدجال الخ قال لو معلوم
 ان ذلك الرجل متاخر اليقات فيكون مراد حديث امته ههنا ان لم
 يكن ذلك الرجل الحنفى عليه السلام وارفعنا مقدرا في غير انا
 صيغ الاداء التي كل مرتبة ما يقع في الاملا لما فيه اي في الاملا

مستد

مستد او قول من التثبت والحفظ بعنوان السماع من لفظ
 الشيخ اما على الطالب وهو يكتف واما سرد والاول هو
 الارفع واعلى اقسامه لما فيه من تثبت الشيخ في الاملا والطالب
 في الكفاية فمما لذلك بعد من الغفلة واقترب الى التحقيق
 وتبيين الالفاظ مثلا في الترتيب لا ولي اذا قال حديثي الشيخ
 املا فلهذا ارفع من ان يقول سمعت الشيخ وهذا يبين لك
 ان الاول تقديم قوله وارفعنا على قوله اوله او ناخيره
 عن قوله كالحامس لانه يتعلق بطلق الصيغ اوله او غيره
 ولما علم حكم الاول والثاني قال والثالث اي من صيغ الاداء
 وهو اخبرني والرائع وهو قرأت عليه لمن قرأ نفسه
 على الشيخ فان جمع اي الراوي اللفظين كان يقول
 اخبرنا او قرأنا عليه وفي نسخة صحيحة بالواو ولكن
 بمعنوا وهو كما خلا من وهو قرأ عليه وانما اسمع اي منه
 يعني ان اخبرنا ونحوه يقال فيما ذكرنا على الشيخ وهو يسمع
 و يروي من هذا الى عماد كرم ان اخبرني وقرأت عليه لمن قرأ
 بنفسه ان التعبير بقرأت لمن قرأ من المغير بالاحبار
 حيث يفهم من تعبيره بعنوان القراءة ان المقصود من هاتين الصيغتين
 بيان قرأته ولا شك ان قرأت في زيادة ذلك المقصد اصرح
 واظهر من اخبرني كما صرح به بقوله لانه اوضح بصورة الحال
 في التعبير بقوله قرأت على ولا يخبر ولا وقوله لانه اوضح على
 العلة تنبيه اي هذا التنبيه تنبيه محتاج الى تمام فيهما
 اختلف فيه القراءة على الشيخ احد وجوه التخييل اي احده
 من ارجح العلم عند الجمهور اي من المحدثين وبعده من ذلك

اي جواز التعليل بالقراءة علي الشيخ من اهل العراق وهم شذوذة
قليلة وقد انتقد انكار الامام مالك ويورد من الرئيس
الي الذين هم معدون العلم عليهم اي علي العراقيين بذلك اي
بسبب ذلك او الاما وفي نسخة في ذلك حتي بالغ بعضهم
اي بعض المدنيين او بعض العلما وهو المظهر في جميعها اي القراءة
علي الشيخ علي السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الامام علي
حنيفة علي ما ذكره العرفي وذهب جمع جماع كثير من التجار
وحتكاد اي البخاري في ذلك المذهب في اوائل صحيحه
عن جماعة من الامية فانه قال في كتاب العلم في الباب
السادس سمعت ابا عاصم عن مالك وسفيان اذا لقوا علي
العالم وقراة سوا فذهب جمع وهو معهم الي ان السماع من
لفظ الشيخ والقراءة بالنسب اليه اي علي الشيخ يعني في
الشيخة والفقود سوا تفسير لما بعده وهو قوله سوا وكان الاول
ان يقولوا سوا ثم يقول اي في الشيخة والقوة فانه اعلم
والخاصة كل انا القراءة من الطالب علي الشيخ وهو ساكت ليس
ويسمي ما اكثر المحدثين من الشرق وخراسان عرضا للكون القاري
يعرض علي المحدث مرويه سوا فراهوا وقرا غيره وهو يسبح وسوا
قرا من كتاب وحفظ وسوا حفظ الشيخ ام لا اذا امسك اصله
هو وثقة من السامعين احد وجوه التعليل ورواية صحيحة عنده
الجمهور بل عنده الكل علي ما ذكره العرفي قال والمخالف لا يعنده
في نقض الاجماع من السلف كما في ما صم النبيل في ما حكاه الراعي في
عنه والوكيع قال ما حدثت حديثا فقط عرضا وهو عن محمد بن سلام
ان ادرك الامام مالك بن اشراف الناس يفرون عليه فلم يسمح

منه لذلك كذلك عبد الرحمن بن سلام المجي لم يكن بذلك فقال مالك
الوجوه عن وكان مالك ياتي هذه المقالة استنادا لا باويقول
كيف لا يجزي العرض في الحديث ويجزي في القراءة وهو اعظم
واستدل جماعة منهم ابو سعيد الجداد فيما حكاه البخاري في
المعتمد بقصة ضام وان قوله للشيخ صلى الله عليه وسلم الله
اركب بهذا وقاد له نعم قراءة علي النبي صلى الله عليه وسلم اخبر
فرله فاجلوه اي قبلوه هذا وجه التسوية ان لكل منها جملة
ارجمية ومروحية فتعاد لا اما العرض فليكن الحديث بالصاف
واقباله من الرد وعدم تمكن الطالب منه اما لمصيته او طنه
خطا ما عنده وصحته ما عدا وهذا قال ابن فارس السامع اربط
جاسا واوحي قلبا وتوزع الفكر الي القاري اسرع واما اللفظ
فلعدم تقليد غيره ومزيد اقباله الذي لا يتهيأ له التنازل
عنه الا بقطع ما هو فيه ثم الان العكس علي الاول وعليه القول
فانه بالتحقيق اكل والانبيا من حيث اللغة اي مطلقا
واصطلاح المتقدمين اي من المحدثين يعني الانجبار
ان في عرف المتأخرين فهو اي الانبيا للاجادة كفن لانها
اي عن في عرف المتأخرين للاجادة قال تلميذه المقام
مقام الانجبار المتقدم ذكرهم وهو اخصر قلت عود عن الاضمار
الي الاظهار فحق الوهم العود الي المتقدمين فذل المصنف
والطبعة المتوسطة بين المتقدمين والمتأخرين لا يذكرون
اي انما المقيد بالاجادة فذلك اثر اشتراستغني المتأخرون عن ذكره
ذكره التلميذ في غفلة المعاصر سوا ثبت اللفظ بينهما ام لا عند
الجمهور والبخاري بشرط اللق كايضا في محموله علي السماع

غير المعاصرين فانما ان عفته من سبله ايان كان ثانيا بعب
او منقطع ايان كان من بعد فشرط حملها على السماع
منه ان كان قد اذنت له هذا زيادة مستغنى عن اذانتها
ذكرت لاجل الاستشاد الذي في المتن مع تقدم قوله
غير المعاصرين فلو كان اولى يعني لا يقال بقوله الامن المراس
فانما اي العنقة ولو كان معاصرا لكانت محمولة على السماع
اي لانما به بالتدليس في رواية الا اذا اصرح بالتدليس
والسماع كما سبق وقبل بشرط في حمل عفته المعاصر
على السماع بنوع لقائه بما اي الشئ والراوي عنه ولو مرة
واحدة بتاكيد تقدم في كلام المصنف الراوي اذا ثبت له
اللقاء ولو مرة لا يجري في روايته احتمال ان لا يكون قد سمع
لانه يلزم من جريته ان يكون مدلسا والمسالمة مفروضة
في غير المدلس ولذا قاله ليحمدل الامن اي بسبب التمرة
المحمولة على السماع بحسب حسن الظن بالمسلم في باقي فقرته
عن كونه من امسك الحق بان التدليس يختص بروي عمر عرف
لقاؤه اياه فاما ان عاصره ولم يعرفه لانه لم يلقه فهو المرسل
الحق كما سبق قاله تلميذه تقدم ما فيه فراجع وهو اي هذا
القبيل والاشترط هو المختار اي عند جماعة او عند
ثلاثة اعلى من الحديث في البخاري وغيرهما من النقاد
بضم النون وتشديد التثنية اي حذاق الحديث وبحقيقة
اعلم ان العنقة مصدر مصنوع كالسلسلة والحمد له من عفته
الحديث اذا رويته بلفظ عن من غير بيان الحديث والاختار
والسماع واختلفوا في حكم الاسناد المضعف الصحيح الذي

المعتمد

عليه

عليه العمل ذهب اليه الجمهور من ائمة الحديث انه من قبل
الاسناد للتفضل وتحويل على السماع بفرد سلامة الراوي الذي
رواه بالعنقة من التدليس بشرط بثبوت الملاحة لمن
رواه عنه بالعنقة قال ابن الصلاح كما دار ابن عبد البر في
اجماع ائمة الحديث على ذلك قال العريفي وما ذكرنا من بطلان
ثبوت اللقا هو مذهب ابي عبد الله الحسيني والبخاري وغيرهما من
ائمة الحديث وانكر مسلم في خطبة صحيحة اشتراط ذلك وقال
القول الشايع المتفق بين اهل العلم بالاخبار قد يباوحد بينا انه
يكفي في ذلك ان يثبت كونهما في عصر واحد ولم يثبت في خبر واحد
انما اجتمعا وتشافها فاختار ما لم يما قاله مسلم ولذا عبر عن
اشتراط بثبوت القابيل ويمكن ان اختار قول البخاري وله الطول
قوله وهو المختار وانما عرفت عنه بقبيل او لا اشارة الى انه قوله شرط
قليلة في قبيلة قوله الجمهور وهو لا يثبت في كونه مختارا عنه وعنه
غيره وقد قال ابن الصلاح وفيها في له مسلم بطور وقال هذا الحكم
لا اراه ليس هو بعد المتقدم فينا وجه من المصنفين واشترط
ابو مظفر السمعاني طول العنقة مع اللقا وابو عمرو الداني ان يكون
معروف الرواية عنه وذهب بعضهم الى ان الاسم العنق من قبيل
المنقطع والمرسل حتى يبين انما له والله اعلم واطلعوا الى الحديث
المساقمة في الاجازة المتلفظ بها اي لم يلقوا انما في
بالاجازة الموضع لاجرت لك في اجرة لفلان من طريق الاستعارة
حت استعملوا وضع لاجازة الحاضرة لاجازة القابيل بعلاقة
الاذن وهذا مع قوله في الشرح يجوز ان يكون اطلاقا كذا في
الحديثون لك في الاجازة المكتوب بها اعلم

الاجازة منه راجاز وتماما كما ينطبق الاصطلاح من على
 الاما عند حقيقتها الماذن في الرواية لفظا او كتابة بعد
 الاخبار الاجازة عرفا وهذا كانت متاخوة عن التي قبلها
 ان الاجازة فيها تفصيل واركان الاجازة كما صرح به مع
 حقيقتها الكمال الشهي اجماعية الحديث اربعة المحرر
 والمجلد لم والمجاز ولفظ الاجازة ولا يشترط القول فيها
 كما قاله البليغيني وقال ابو الحسن بن فادس الاجازة ما حو
 من جوار المال الذي يسقاه المال من الماشية والحركة
 يقال منه استخرت فلانا فاجازني اما استقال بالماشي
 او ارضك فكذا طالب العلم يستخير العالم علمه ليعينه له
 وياه فعلى هذا يجوز ان يعدي بغير حرف جر ولا ذكر رواية
 فيقول اجزت فلانا مسوعاني وقيل الاجازة ان فعل
 هذا يقول له اجزت له رواية مسوعاني واذا قال له
 اجزت له مسوعاني فهو على حذف المضاف انتهى وانما
 في الاول شافهي فلاذ وانا متافهه مجاز الان المتافهة
 في اللغة المتافهة من مكالي فيه لا اللفظ بالاجازة
 فسطوي الثاني كت الاواني فلان اخبرنا كتابة في كتاب
 مجاز لان الكتابة عام بين اول الاجازة وغيرها وهو
 اي المكاتبة موجود في عبارة كثير من المتأخرين
 الى سواكت الشيخ الى الكتاب حديثا ام لا بخلافه
 المتقدم من قانم تطلق بها اي المكاتبة فيما كتبه
 الشيخ من الحديث الى الطالب سواء كان اي الشيخ له
 في الطالب في رواية يثبت صافته الى الفاعل او المفعول
 ام لا

ام لا اي لا يطلق المتقدمون المكاتبة فيما اذا كتبت اليه
 بالاجازة فقط وصورة انضمام الاجازة ان يكت الشيخ
 شيئا من حديث بخطه او يامر غيره فيكتب عنه بآدمه سواكت
 او كت عنه الى غاي او حاضر عبده ويقول اجزت لك هـ
 ما كتبت لك ونحو ذلك فمن شبهة بالمناولة المعترضة
 بالاجازة في الصفة والقوة واشترطوا في صحة الرواية
 اي بطريق الادعية بالمناولة لا يخفى ان الترخيص في
 المناولة وان التماس الشرح متعلقة بالرواية اقوالها
 معقول اشترطوا اي اقتران المناولة بالاذن بالرواية
 متعلق بالاذن وهي اي المناولة اذا حصل هذا الشرط
 اي الاقتران ارفع انواع الاجازة لما فيها اي في المناولة
 من التعيين اي تعيين المجاز والسهمي صلي باستحضاره
 الشرح وسر زها اي المناولة ان يدفع الشيخ اصله
 او ما قام مقامه اي المنقول من اصله وهو الفسخ القابل
 باصله المتقابلة المعتمدة للطالب متعلق بدفع او يحصل
 الطالب اصل الشيخ من الاحضار اي ياتي به فيعرضه
 عليه وسماه غير واحد من الائمة عرضا قال النووي
 وهذا عرض المناولة وما تقدم عرض القراءة ليست
 احدهما عن الاخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ تأمل
 الشيخ وهو عارف منقطع ليعلم صحته وعدم الزيادة
 فيه او النقص منه او يترك تحت يده فيعرض عليه بالمناولة ونحوها
 ان لم يكن عارفا منقطا وكل ذلك كما صرح به الخطيب على سبيل
 الوجوب ويقول اي الشيخ له اي للطالب في القصور في

٤٨
 يعني سواكت
 اليه المجازة
 ام لا صح

اي صورة في الرفع والاحضار هذه هي هذا الكتاب واثبات
 ثلث الخبر وهو قوله روايتي عن فلان او ساعى عن فلان
 طاروة عن فلان اجزئت لك رواية غني وشرطه بصيغة
 المصدر مرفوع على الاستدراك والغير الى الرفع وفي نسخة
 شرط بصيغة المجهول ايضا اي مع ما تقدم ان يمكن
 تشديد الكاف اي يجعله متكاملا من الاصل
 والمحذو كما يشترط ان تراعى بالاذن بالرواية بشرط
 ان يمكن الشيخ الطالب من اصله او فرع القاب مقامه
 بان يقدم على الاستفاد به اما بالملك وهو اعلى وفي
 معناه الوقت عليه وعلى العام والنظر وبالعارضة
 لينقل منها اي يستخرج منه بنفسه او غيره ويقابل علم
 اي مقابلة مصححة والا اي وان لم يمكن منه واحدة فان
 واجاز له روايته واشترده في الحاد نقوله ان نقوله بدل
 من الادكان الظاهر ان يقول كما اشرنا اليه او يقول فان
 ما اوله واشترده في الحال فلا تتبين ارفعته لعدم احتوا
 الطالب عليه وعينية عنه الا انما الصحيحة ويحوز الطالب
 روايته اذا وجد ذلك الاصل او نقابله وعلت على طه
 سلامته من تغير هذا وفي نسخة واما ان ناوله الى اخر
 وهو ظاهرا فان شرطية واما ترديد شارح بقوله
 الظاهر ان شرطية فالصواب ان يقال انما يكلف
 الاستدراك وان قرئ بالفتح على ان مصدرية اي بان ناوله
 لم يتوجه ما ذكره الا انه غير شرط الظاهر من كلامه انه
 مشط واما بلسن المزة فترقم فيما وقع ولا علم لكن لها

روايتي
 عن فلان

اي

اي لهذه الصورة من صور المناولة في زيادة مزينة بفتح الميم
 وكسر الراء وتشديد القيسية اي موشة من الرخمان على
 الاجازة المعينة اي عند اهل الحديث قد يروى حديثا
 خلافا لجماعة من المحققين من الفقهاء الاصوليين فانهم
 قالوا لا فائدة في هذه المناولة ولا تأثير لها وهي اي
 الاجازة المعينة ان يحجزه السلف برواية لكتاب
 معين اي قبل التفتيش المشهورة او بالاحاديث
 المعروفة المعينة المسطورة وقال ابن كثير راي انما
 يشترط ان يقول اجزئت لك رواية البخاري غني وتعين
 اي الشيخ له اي للطالب كيفية روايته اي الشيخ له
 ان الكتاب بان يبين له ان روايتي هذا الكتاب غني
 لمقتضى مثلا اي اجازة او ساعا او قراءة قال
 شارح واما ما في نسخة فلا تتبين لها زيادة موشة
 على الاجازة المعينة لم يثبت على ما لا ين الصلاح
 بسفنه القاضى عياض وهو انه لا يثبت ويظهر في هذه
 المناولة حصول مزينة على الاجازة المرفوعة الواقعية
 في كتاب معين واذا دخلت المناولة اي جزئت عن غلاد
 اي بان ينادى الكتاب ويقول هذا من حديثي اي ساعى
 ولا يقول له ارفعني اجزئت لك رواية غني ونحو ذلك
 لم يعتن بها في يجوز الرواية بها عند الجمهور اي من
 الفقهاء الاصوليين وطائفة من اهل العلم مشهورها
 واجازة الرواية بها قال ابن الصلاح هذه اجازة
 مختلفة لا يجوز الرواية بها قاله وعلمها غير واحد من الفقهاء

والاموليين على المحدثين الذين احادوها وسوءوا الرواية
 بها وجمع بين جميع وثوب بحقيقة وجماعة اي حال
 وفي نسخة واحدة اي لئلا من اعينها اي المناولة
 المبردة الى متعلق بجمع على الاصح ومتعلق بمقدار على
 نسخة اي لئلا في اعتبارها ايها حال كونها متنها
 ومديلا الي ان من اولته ايها اي مناولته لشم الطالب
 يقوم مقام ارساله اي تنزل منزلة ارساله اليه
 بالكتاب اي في بخاري او اصل من الاصول او حديث
 من الاطاريث من بلد الى بلد متعلق بارساله وفي حاشية
 التليد قالنا اي في كتابه الشيخ وارسله الى الطالب
 حال اذ بالكتاب الشئ المكتوب هو المعبر عنه بالكتابة
 اي كاتبات وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة
 المبردة بان يكتب اليه ولا يقول اجزيت لك ما كتبت لك
 او خود لك جماعة من الامة بل كثير من المتقدمين
 والمتأخرين منهم ابوب السيمستاني ومنصور واللبث
 ابن سعد وغيرهم وهو الصحيح المشهور عن اهل الحديث
 ولو لم يفتروا بالادب ما نكروا به ولو سلمت في الاحتجاج
 الى الجواب كما هم اي الجماعة الكفو لما ذكرنا بالقرينة
 وهي انه لا غاية في ارسال الكتاب هو كيد الادب بالرواية
 كما صحت الرواية بالكتابة المبردة مع هذا اقول الشيخ
 ولم يظهر في فرق قوي اي عين بين بيننا ولبه
 الكتاب للمطالعين ارساله بالكتاب من موضع
 الى اخره اخل كل منها عن الادب ان لم يتدارك صحة

بعضه

ذلكم

الرواية

الرواية في اقرها دول اللقن لانا الظاهر ان حاشية
 الارسله والمناولة هو الاذلة بالرواية لا مجرد اعطاه
 الكتاب لكن قد يقال في كتابة الشيخ وارساله الى الطالب
 هي سيرة التوفيق على الامور بخلاف سيرة الكتاب وجوب
 في نقله واسه اعلم وكذا اشترطوا الاول بالرواية
 وهو الاطارية في الوجاهة هي معبر ومؤكد لو جد يرد غير
 مسموع من العرب العربا نظام من المولد من في نظريتهم
 بين مصادر وجه للتعيين بين المعاني المختلفة كونه فعال
 وحرانا مطلوبه وجود اقولوا هذا المصطلح الخاص
 لهذا المصطلح وهو ان يندى الطالب بخط اي لا يندى
 الشايع احاديث او كتابا مستغفروا بها يعرف كاتبة
 بصيغة المعروف او المجهول اي بعلية الظن من غير اقتراح
 اليقينة ومن غير ان يروى الواحد عن ذي الخط لا بالساع
 ولا بالاجارة ولا بخوفه بل قد يكون الواحد وركم
 اخلاصه فظوله وجدنا بخط فلان اي من المحدثين او من
 بخط فلان او في كتاب فلان بخط فلان ويصوب في
 الاشاد والمثنى او بقوله قرأت او وجد بخط فلان عن فلان
 ويذكر الباقي وهذا الذي عليه العمل قد ساء بعد بسفا
 ويصوب من باب المنقطع او التوصل لكن لم يثبت الانصاف
 لذلك من باب المقيدين في النسبة في الجملة وان لم يكن كافيا
 لمن شرط الانصاف في وجه انكاله كانه من المحدثين او من
 وليس بعضهم قد كرا الذي وجد بخط فلان عن فلان
 او قال فلان وقد ذكر في غير موضع ان اوهم من غير مصادره

المعنى

والبطله ثم فلم يجوزوا الاعتقاد على الخط واشتروا البينة
على الكات برويته وهو يك ذلك أو بالشهادة عليه أنه
خطه أو بمعرفة أنه خطه للاستنباط في الخطوط بحيث
لا يثبت أحد الكاتين على الآخر قال ابن الصلاح إنه
غير حجة لثبوتة الشهادتين فيكون باب الرواية أو مع
الشهادة ولا يسوع أي لا يجوز فيما في الرواية فإدنى
هذا النوع إطلاق الخبر في خبره ذلك أي ما ذكر من
الوجاهة إلا إذا كان له في المعاجد منه أي في الخط
اذن بالرواية عنه وأطلق قوم ذلك أي خبري
وعنه فقلوا بثبت به اللام أي نسوا إلى غلط قال
ابن الصلاح وجاز في بعضه ما أطلقه حديثا وخبره
بأنه ذلك على فاعله وكذا الوصية بالكتاب أي كما استمر
الآن في الوجاهة اشتراطه في الوصية بالكتاب وكان الأولى
أن يقول في الوصية مراعاة للتابع واللاحق وهي أي الوصية
أي يوصي بالتصديق والتشديد عند موته أو صفوه
الحاقالة بالموت لا ينفذ معين بأصله أو بأصوله
أي مركب الحديث فقد قال قوم من الآية المتقدم
يجوز لمراده يروي تلك الأصول عنه فخر هذه الوصية
لأنه في فعله نوعا من الأذن وشهدا من العرض والمأولة
وهو عليه الخطيب بل ينفذ من كافة الصلوات ذلك أنه لا فرق
بين الوصية بها وبينها بعد موته فجد عدم جواز الرواية
الاعتماد على الرواية قال وعلى ذلك أدركنا كافة
أهل العلم وتبعنا المصنفين لأننا لا نرى حمل الرواية

بالوصية

بالوصية على الوجاهة وقال هو غلط فاهو الرواية
بالوجاهة لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية فمن هذا
أرفع رتبة من الوجاهة فلا خلاف واستشكل المستحاضون
بأنه قد عمل بالوجاهة جماعة من المتقدمين وأبو بكر
ما ذكر من الوصية المبرمة الجمهور إلا أنه كان له منه حجة
منها ثبتت بخلاف لا إجمالا ولا تفصيلا ولا يستقيم إجمالا
لأصحاها ولا كتابية وكذا اشتراطوا الأدب أي العبارة
بالرواية في الأعلام كسر المنعني الأخبار وهو أن
يعلم الشيخ أحد الطلبة أي مثلاً بالتقارير أن كتاب
الفلا في البخاري عن فلان كالمعتاد في مقتضى العمل
ذلك كان كان له أي الطالب منه أي من الشيخ جازة أي
نوعاً من الجازة اعتبر أي ذلك الأعلام والأيوان
لم يكن له الجازة منه ولا عبرة بذلك أي بذلك الأعلام
اعلم أنهم اختصوا في جواز الرواية بغير الأعلام فجوز الرواية
بغير كسر من الحديث والفقه والاحتوايين منهم من جرح
وأبى الصباغ والصبغانية لا يجوز الرواية بغير الأعلام
وبد قطع الشبهة وأخضاره المحققون لأنه قد يكون سمع
ولا ياذن له في الرواية بخلاف يعرفه كالأجازة العامة
أي لعدم احتياط جازة العامة وقنه شاذح بقوله
علي الأصح وقنه بحث في المحار له أي لا يذني إيجله وهو
التبيين لا في المحار له وهو الحديث أي عدم الاعتقاد
في الأعلام هو الأجازة العامة بخلاف المحار له إنما
في المحار بغير الأعلام أي اعتباره وجوازها سواء كان عامة

او خاصة فان في الشيء يفيد الاثبات وعقل عن ذلك شارح
 فقال لا في المجازيه فانه لا عبرة به في غير الاصح مثل ان يقول
 اجزيت جميع مسموعا في بلاد رواية هذا الكتاب فلان راتا
 مثالا لمحمد لم يضره فيكون المجازيه خاصا او
 عامتا لم يضره فيقول كما به يقول اجزيت جميع المسلمين
 اولين ادرك حيا في اول اهل الاقليم بكرين القلاني
 كاهل خراسان اول اهل البلدة القلانية كبحاري
 وهو اي الاجير اعز اهل البلدة القلانية اقرب
 الى الصحة لقربها الى مختصا فان ثرت بوضف خاصر
 كالمسلمين اذ انعموا من اهل الشجر لا مسكنه في قاله ابن
 الصلاح ومثله القاصو عيا في يقول اجزيت لمن هو الان
 من طلبة العلم يسلمه كذا او لمن قرأ علي قبل هذا وقال فما
 اجسبهم اختلجوا في جوارحه من تحت عنده الاجارة ولا
 رات منعه لاحد لا تقرب موصوف محصور كقول اولاد
 فلان او اخوة فلان كذا ذكره العلي وكذا الاجارة او لا تقف
 للجهول او بالجهول فالاول كقول اجزيت لجامعة من الناس
 مسموعا في والشا في كقول اجزيت لك بعض مسموعا في
 كما فيكون اي المجاز له او المجاز به مبهما او ملاقا
 التاميد تقدم ان المهم من لم ينزل والمهم من سمي ولم ينزل
 انتهى قال العلي ومن امثلة هذا النوع ان يسمى شخصا
 وقد يسمى به غيره واتخذ في ذلك الوقت كما جاز في حاله
 المستفي مثلا او يسمى كتابا كقول اجزيت لك ان تروى طي
 تكلما في السم والسموي في عنده من السم المسموع قد يذك

ولم

ولم يتضح مراده في المثالين فان هذه الاجارة غير صحيحة
 اما اذا البقي مراده بقوله بان قيل اجزيت لجامعة من الناس
 ابن علي بن محمود المستفي مثلا بحيث لا يتبين فقال
 اجزيت لمحمد بن خالد المستفي او قيل لجامعة من الناس
 كتاب السنن لابي داود مثلا فقال اجزيت لك رواية
 السنن فالظاهر صحة هذه الاجارة وان الجواز خرج
 عن المثل عند ذكر الاجارة اي لا تقتدر للمعدوم كان
 يقول اجزيت لمن سمي له فلان حاله ابن الصلاح
 هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجارة في حكم
 الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجارة
 وقد قيل ان القائل ابو بكر بن جلد او د السنين الى
 وابو عبد الله بن منية ان عظمه علم هو جوفه كان
 يقول اجزيت لك ومن يقول لك كقول اجزيت لفلان
 ولولده وعقبة فاسلو اقال النبوي وغيره الاقرب
 الجواز وقد شبه بالوقف على المعدوم لئلا قد يقتصر
 شاعرا لا يقتصر استقلا في قولنا لمع والمقرب محسوم
 الصحة ايضا ولعل وجهه ما ذكره ابن الصلاح من ان الاجارة
 في حكم الاخبار سوا عطف على موجود ام لا وكذا ان لا يقتصر
 الى اجارة الموجود او معدوم عطف على التعلق بامر
 عطف على الاجارة فيمكن ان يشرى بالامر والادب في
 بار اليه كما ان يقول اجزيت لك ان تقرأ فلان او اجزيت
 لمن تقرأ فلان في ظاهر اجزيت لمحمد بن خالد
 ليكون مثلا للمعدوم عطف على اجزيت لمحمد بن خالد

الذي ذكر الشيخ فالنظرة صرنا متا للبر الذي هو الاعم
 لا للمعدوم فتأمل وكذا ان علقته بمشبهة المجاز له من
 كقول من ثاب ان اجبر له فقد اجزت له او اجزة لثابت
 فتوكلت فيها بمشبهة الغير قال ابن الصلاح بل ان هذا
 فيها لا يشترط انما هي انما متعلقة بمفيدة من لا يجرى
 عدوهم فاما ان علقته بمشبهة المجاز له مبنيا على
 صحة لا ينقل الجمل والاشارة والى هذا اشار المص
 بقوله الا ان يقول انما علقته اجزت لك وفي نسخة
 مبهمة لان يقول وموداهما واحدان شين اي على
 المعتمد كما ذكره العرفي وان علقته الرواية لا الاجارة
 كقولنا اجزت لمن ثاب الرواية عني ان يروي عن قال
 ابن الصلاح هذا اولها المجاز من حيث ان مقتضى كل اجارة
 تقر بنظر الرواية بها الى مشبهة المجاز له فكان هذا
 كونه بصيغة التعليق تقر بها بما يقتضيه (ما طلاق
 وسكانا للمحال لا تعليلنا في الحقيقة وهذا الى ما ذكر
 من عدم اعتداد الاجارة انما علقته على الاصح في جميع ذلك
 وقد جوز الرواية بجميع ذلك سواء المجهول من لم
 يثبت المراد منه الا من المجهول منه انما طلب فاعل
 جوز ومرجع صير قوله وحكاة عن جماعة من مشايخه
 قال المص واستعمل الاجارة للمعدوم من القدر
 ابو بكر بن الجرداود وابو عبد الله من كندة بفتح
 وسكون نون وحكاة القاضى عياض عن معظم الشيخ
 المتأخرين لانها اذا نعت الرواية لا المحادثة حتى لا يجرى

للمعدوم

للمعدوم واستعمل المعلقة الى مشبهة الغير من غير
 ان من القدر ما ايتى ابو بكر بن جيثمة بفتح جيثمة وسكون
 لثابت وفتح مثله وروى بالاجارة العامة
 جميع كغيرهم بعد ان الحفاظ في كتابه اي تصنيف
 على صفة لا يجرى على حروفها المص ابو بكر بن جيثمة
 التميمي فان قال مثله بالاجارة احدى جمل لكثير
 متعلق بجموع ودرهم على طريق التثنية وكل ذلك
 مستداه وجميع ما ذكر من التثنية كما قلنا ابن
 الصلاح الا ان ما خبره عن قوله توسع غير مرضي
 فانه خبره الفيلسوف لا يكون الا جملة فبعد تحققه في التثنية
 ثم جعل بقوله لا ان الاجارة الخاصة المعينة
 الى بلا قرارة شئ على المجهول بفتح جيمها في جملة
 فويل عند القدماء وان كان القدر لا يقر على اعتبارها
 اي الاجارة الخاصة عندنا من حروف بن جيثمة في تحصيل
 الرواية وجميعها المشبهة للاسناد الذي عليه مدار
 الرواية لا يرون السماع بالاعتقاد للبلد المعقود
 الحقيقة والطريق البقنى والاجارة بما رواه الناهي وسيله
 اليه ومروية وطية لديه فكيف زاد الحصول فتم
 اي في الاجارة الاسترسال للمدلول في التوسع البسيط
 من التسمية والعلية والاعلام والاجارة فلهذا
 تروى انما علقته اي على ضعف كثرنا في الاجارة الخاصة
 كقوله في الجملة كثرنا في الحكم بقطع او من حال
 او من حال خبر من اراد الحديث بعبارة هو من

والكسبة كانت في ضمتها من اتفاق البصري الى الجليلي
ومثال الجمع بينهما ابو عمران الجوني بفتح الجيم وسكون الواو
ثم يوثق احدهما عبد الملك بن جيب الثاني والثاني موسى
البن سهل الجعفي ومن اقسم ايهما من شق اسماءهم
فاستلوا يا امير وانشاءهم كهد من عبد الله الانصاري اولهم
المقامي المشهور ومن روى عنه البخاري والثاني ابو طه صنف
وكذا من اتفق في الاسم وكسبة الاب كصالح بن ابراهيم
اربعة مولي التومة والذي يابوه ابو صالح البسمان السدي
ومولي عمرو بن حويث وهو النوع الذي يقال له التفرق
والتفرق بالكسر فيلما اي المتفق من وجه وهو اللفظ
والتفرق من وجه وهو المعنى المراد ومن اقسم ايهما ان يتفق
الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط بهلا من فكتو
ايده او كسبة ثمة مثالها ان يطلق حماد بن عثمان بنب
هل هو ابن زيد او ابن عمرو وكذلك ان يتفق الكسبة
فقط ويذكرها في الاسناد من غير تبيينها ومثله
ابن الصلاح ما في حمة قال وذكر بعض الخطاة ان سبعة
روى عن سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس وكلهم بالخوار
الا واحد فانه بالجيم والواو وهو ابو حمزة بن عمران
الصنعوقي فائدة معرفة حصة من لا يظن الشخص
مرفوع الحسنة على الخبر في اي الرواية حوي ان يظن ان
المسندان شخص واحد او خاص كذا ان السجدة
معرفة هذا النوع وعرفه اللام من من اللبس في ما يظن الاسماء
بشيء واحد كما وقع لما عرفت من الاثر في هذا الوجه وربما

سان
ذكر

من

يكون

يكون احد المشتركين تفت والاخر ضعيفا فيضعف ما هو
مصحح او يصح ما هو ضعيف وقد صنف في هذا
النوع الخطيب كتابا سماه الموضح لا وهام الجمع والتفريق
بحا فلا يجا معا ومع هذا فانه بعض تراجم كان ينبغي
له ذكرها وذكرنا لا لتعلق ضرورة يراها ولذا قال
المصنف وقد احسننا في حذفت الروايد واثبتت بخلاصة
الفوايد وزدت عليه شيئا كثيرا اي من مميزات الفوايد
قال الشيخ ويوهو نوع جليل يعظم الانتفاع به صنف
فيه الخطيب كتابا نفيسا شرح شيئا مما تالعه
فكنت منه حبا رفقت عليه شيئا يرا مع قوله في شرح
التحفة انه لحقه وزاد شيئا كثيرا وقد شرعت في تكملة
مع استدراك اشيا فاقته وهذا الي النوع المذكور
عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل المذكور
بمنه من مقدمه من غير تمييز لانه يختص فيه
اي في ذلك النوع ان يظن الواحد اثنين وهذا
اي النوع يختص منه ان يظن الاثنان واحدا
وهذا النوع صحيح لثبوت العكس كما هو ظاهر وانما اتفق
الاسماء الي اسم الرواية مطلقا شاملا للاسم والاحد
وكذا الالتقاء والكفر والاسماء بخطا اي من جهة
الكتابة واختلاف نطقها اي من جهة الرواية سواء كان
موجعا الاختلاف النقط او في الوجود او غير ما وزيادة
ونقصا او اشكلا اي اعراما وينا فهو اي هذا النوع
هو المختلف والمختلف بالكسر فيما الي المسمى بهذا

٤

٣

والا يشك في اعتبار الخط والاختلاف باعتبار المنطق
ومعرفة من سمات هذا الفن الى مهابا لغوا في الاهتمام
به حتى قال علي بن الحسين اشهد التخصيف انما صيغ
واحدة ما يقع في الاسماء اي اسما الرقعة ووجهه
اي قوله هذا يخصهم بانه اي التخصيف الذي يوجد
في اسم الراوي شي لا يدخله في قياس القولية
ولا قبله على اي من المعنى يدل عليه اي على المقصود
منه ولا بعده فيكون اشهد انواع التخصيف حيث لا يتلصص
عنه بالعقل وهذا وهم كثير من الناس في الاسماء لجل
الانسان بخلاف التخصيف الذي يوجد في متن الحديث
فان الوقت المعنوي يدل عليه وكذا سابقه ولا حجة
في التخصيف باليد وقد دنفك اي في نوع المؤلف
والمختلف ابو احمد العسكري لكن اختلف في كتاب
التخصيف المصنوع باليد والمعنى اللام ولم يحفل بتخصيفه
مختصا بتخصيف الاسماء وانما هو انما كان سببا لافراد
غيره اياه بالتخصيف كاسياني قال التليد قوله في
اي في المؤلف وفيه تنبيه على خلاف ما اشهر ان اول
من صنف فيه عبد العز ووجه ما اشهر ان عبد العز اول
من صنف فيه مطروا انتهى وفيه ان التنبيه غير مفهوم من
عبارة المصنفين لم يستفاد من بيان قوله ثم اقرده اي
تخصيف الاسماء بالكتاب في عبد العز في جميع فيه
اي في التليد كتابين اي في التليد ان يكون تصنيفين او
الادب بالكتاب في النوع والفسه من مجموع تاليفه وهو

الظاهر

الظاهر لقوله كتاب خبر مشد لعدوفا اي احدها كتاب
في مشتمه الاسماء بكر الموجد في كتاب اي وثانها
اي والاخر كتاب في مشتمه النسبة ويصح ان يقدر المشد
هذا ويلاحظ الربط بعد العطف وجمع يتبعه اي في
الغنى الدار فطني والظاهر هو انه بعده فكان الاولي ان يقول
جمع وتعلل ايراد الواو اشارة الى وقوع الجمع قبل الافتراق
بالموت وتظهره ما وقع لصلح الشكا انما صنفه
شخصه شخصه الطبي في ذلك اي في استيفاء هذا النوع
كتبا باخا فلا اي طبعها شاملا لجمع الخطيب ذلك
اي مفرد ايا ان استدرك ما فاته اذ اي ما وقع بعده ثم
جمع الجميع اي جميع ما ذكر من الدليل وما قبله بونصور
ان ما كولا بالث بعد اليهم وضم كاف وسكون واو ثم لام
بعده الف مقصور هو ما فقط جليل في كتابه الاكمال بكر
المنزوا استدرك عليهم اي على جميع من ذكر في كتاب اخر
جمع فيه اوها مهم وبيضا اليه ذكر بيان اوها مهم
وعلمها وكتابه اليه هذا وهو مشد اخره من اجمع ما جمع
من ذلك اي الباب او النوع وهو عدة كل محدث اي محل
اعتاد وكل محدث جابعه وقد استدرك عليه اي على اي
نصرا بوبكر بن نقطة بضم نون وسكون قاف بعد هاء طاء مملو
اسم جارية بنت جندب ام ابي عوف بها واسم محمد بن القتيبي
بن ابي بكر وهو الخلف الشهير ما فاته منقول لاندرك
في انا ما فاته ابا نصر واما تفسير محش استدرك بمعنى اعترض
فصير جميع بظاهره ادخله عطف على ما فاته اي اوها

تتدرج بعده من الاشياء او يمنع الخلو في محله متعلق باستدراك
ضخم اي عظيم الجثة بل يزيل بتشديد الياء اي كذا يلا
محلقا عليه اي على مستدركا اي بكر وفاقا على منصور بترسيم
بفتح السين في محله لطيف متعلق بذيلا وكذلك وفي
نسخة صحيحة وكذا اي قبل على اي بكر او على منصور
او عليها وهو لا يظهر ابو حامد من القنابون وجمع
الذهبي في ذلك اي النوع والفن محتمل احرا الي
سالفات اخضا ولفظ وسبه انه اعتمد فيه اي في تصنيفه
على الضبط بالقلم اي مجرد كتابة القلم لا يانه بالقلم
فكثرت فيه الغلط والتصحيف اي من السامح بعده وانكنا
المباين اي المماثل المغاير المصاد لموضوع الكتاب هو
ازالة الغلط والتصحيف وبيان الصواب قال المصنف
يسر الله تعالى اي وقود سهل يتوضيح اي توضيح
كتاب الذهبي بكتاب اي بكتاب تصنيف سميت
بتقدير المشتبه اسرنا على من الاستباه وكان الانب ان يقول
بتقدير المشتبه وعلمنا بقوله بتقدير المشتبه وهو محله
واحد اي هم وصنطه بالحروف على طريقة المراجعة
وهو ان يكت مثل الانب المنب وما لحق الهمزة مع كبت
الحركات والسكنات ايضا بخلاف ضبط القلم الذي هو
غير صحيح في جزا الى الناس وهو ان يكت الى مثلا والنظ
والجاء في كتاب الحركات ايضا بخلاف القلم من دونها
فتح وهم وكسر وسكون وفيه لتفصيل لا يخفى وادناه عليه
اي على التوفيق بين العبر اما اهله وكذا قبل ثم ترك الامر

للاخر

للاخر ولكن افضل المتقدم اولم يغف عليه لعله يغف
بما وقع بعده والافكيد وقت على انه ما وقع عليه ولله
الحمد على ذلك اي على هذا الجمع وعلى جميع النعمان هناك
وان انقضت الاسماء اي اسما الرواة خطا ونظما اي
معا واختلفت الروايات اي اسما الرواة نطقا وتنوعا في النسبة
مع استلافها اي اتفاق الابهام كما هو من عقيل بفتح العين الي
المسئلة بعد ها قاف ومحمد بن عقيل بضمها وهما روايان هـ
منقار قان بالنسبة الاولى يسا بوري بفتح يون وسكون
تحتية وسين مبدلة والثاني قريبا بي بكسر قاف وسكون راء تحتية
بعد ها الف فوحدة بعد ها يا النسبة منسوب الى قرياب مبدلة
ببلاد الترك بخلاف الي الاولى يعني فيقال قرياب وقرياب
اليابا شتا يعني باليات الي الاولى فيقال قرياب كذا في جامع
الاصول واما قوله محسن بخلاف خدي ياء النسبة بها تامل
كذا في جامع الاصول فخطا فاحسن لما عرفت المفهوم من جامع الاصول
ولان ياء النسبة يكون مستدرة لامزة لا ترقد تحذف ولكن عا
مراد هنا وهما الي الروايات المذكورة استبروان اي ان
معروشان بنسبتهما او بصحة روايتهما وطبقتهما منقار
اي لقرب عمرهما وبفتح معنى الطيقة وبالعكس اي اولئك الامر
بفتح كسر ياء ذكر كان مختلفا لاسما نطقا وبفتح
الابهام خطا ونطقا اي سماء وبفتح ياء قاف ياء محسرة في
المعروف وبالعكس مما يحذف فان عكس ذلك خلاف الاسماء
خطا ونطقا واتفاق الابهام نطقا لا يندركه تامل القارئ
ان الهمان بضم اليون ويخرج من السمان كذا في شرح

بلغ

في الصور بين بالتفصيل اوله بالشير المعزول الحاء المهملة
وهو تايي يروي عن كرم الله وجهه والثاني بالسين
المهملة والجميع وهو من شيوخ البخاري يروي ما ذكر
من الاتفاق المستور وعكسه هو النوع الذي يقال له
المستثاب في الرسم وقد صنف فيه الخطيب كتابا ماحليا
اي عظيما في الكثرة والكيفية سماء لبعض المستثابة
اي بتدريسه ومختلفيه واغرب شارح حيث قال وهو من
كنهه كنه لم يعرف باسمه الذي سماه به انتهى وعزايته لا تقى
ثم ذيل عليه ايضا اي بنفسه بما فانه اول وهو كثير القايه
اي وشبهه القايده ثم في بعض النسخ هنا في المتر عارة زايه
وقعت في نسخة بعد قوله المستثاب وكذا اي يكون من نوع
المستثاب وان وقع ذلك اي الاتفاق كما في نسخة يعني
نطقا وخطا في الاسم واسم الاب والاضلاع بالرفع الرفع
الاختلاف بالنسخة الي في النسخة كما في نسخة انتهى وتركب
به اي من نوع المستثابة وما قبله اي من نوع الموثق
والمختلف النوع اي اصناف اخرين في تفصيلها وقال
بشارح يعني اي المستثاب مركب من الموثق والمختلف
وما قبله اعني الموثق والمختلف حيث اعترض فيه اطلاق الاسما
خطا واختلافا في نطقها مع اختلافها في رسمها كما قال
ابن الصلاح وغيره هذا النوع يتركب من النوعين اللذين
قبل وهما الموثق والمختلف والموثق والمختلف انتهى وهو
خطا فاحش لم يزل يامل فيه وفيما قبله واما ما نسب
ابن الصلاح وغيره فاختصه صاحبنا ثم قال في قوله انواع

دعي

اي

اي المستثاب انواع انتهى وقد بين لك من تقدم لنا ان قوله
انواع فاعل ليس بركب وكانه وهما ان قوله يتركب على بنا المجهول
فبني عليه كلامه ولم يعرف عرض المعنى ومما فيه من جملة
الانواع ان يجعل الاتفاق اي في الخط والخط والاشتباه
اي فيها يعرف او حرفين فاكثرا لا بالتقدم والتأخير فتقوله
الانواع او بالتقدم والتأخير عطف بحسب المعنى وفي نسخة
او الاشتباه فاعلم ان الخط في الاسم اي اسم الراوي واسم
الاب اي اسمه مثالا للحار متعلق بالمصدرين لفظا وشرعا
او متعلق بالتأخير منهما والتقدم برما اشتباه في جميع الفاظ
الاسمين الا في حرف او حرفين فاكثرا اي من حرفين من احدهما
اي احد الاسمين من اسم الراوي واسم الاب او شبهه في نفسه
او كنيته او منتهى اي جميعا وهو اي هذا النوع على قسمين
لان ما ان يكون الاختلاف بالتغير مع ان تعدد
الحروف ثابته الظاهر ثابته ولعله اكتسب التماسك من المعنى
التي في الجهتين اي في اسم الراوي او يكون الاختلاف
بالتغير مع نقصان بعض الاسماء من بعض اي في عدد
الحروف فمن امثلة الاول اي من القسمين محرم من كان
يكنى لسير المهملة ويونين بينهما الف وقد منبط بالانفراق
وعومره وهم اي المسمون بهذا الاسم اهل نجد نسيان
جاعة الي كثره منهم القوي يعني العون اي المهملة والراء
فقط على العين ثم الاتفاق قطعه في النسخ اي بعده
نسبه ترك في القوفه لظن من عبد القيس قسيت التثنية
ينحج البخاري جيبا مضافا ومورر بن سيار ينحج الي بن المفضل

ويستند يد اليها المتخطاة بينة وبعد الالف راقلا محتر
 فيان اليها مستندة فليسا متساويين في العدد انتهى وهو
 خطا اذ اليها المستندة ساقطة اشتق بخلاف المدغم
 مع ان السكوت في عدد الرسم متايق عليه وهم اي
 المسمون به ايضا جماعة كثيرة منهم اليامي يفتح اوله
 ميسوبا اليامي شيخ عمر بن لونس والمحاسب كانه اتفق
 على الاسم وهو محمد واختلفوا في اشتبه اسم لامه نظما مع
 ايتلافه خطا الا في حرف وهو النون حيث كان في الراوي على
 هذا فقرر غيره من الامثلة ومنها اي من امثلة الاول
 محمد بن حنين بن نعم الحارم المملوك ونونين الا في مفتوحة
 بينهما يا مختصة اي ساكنة تابعي يروي عن ابن عباس
 وغيره ومحمد بن حبيب بن الجهم اي المضمومة بعد ها
 با موحدة اي مفتوحة واخره را اي بغير ساكنة وهو محمد
 ابن حبيب بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك
 اي من القليل الاول او سادة كرم من امثلة الاول معروف بن
 واخيل بن مطعم ويستند يد را بكسرة كوفي مشهور ومطمر
 ابن واصل بالطال بدل العين شيخ اخبر برواية عن ابو
 حذيفة الهندي اي يفتح النون وسكون الهاء وسكوت
 ذلك ايضا احمد بن الحسن بن جابر بن ابراهيم بن سعيد
 واخرون سقطت على صاحب اي المسمون يا احمد بن الحسين
 عن صاحب ابراهيم واحمد بن الحسين مثله اي مثل احمد
 ان المثل لكن نزل اليه يا مختصة وهو شيخ بخاري بالوصف
 يروي عنه عبد الله بن احمد السكندري بكسر الهمزة وسكون

المنها

المنهاه الخفيفة ثم كاف مفتوحة ولون ساكنة معهما وال
 ذكرهما السكوت ومزد لكر اي القليل الاول محض من مشيرة
 يفتح فيهم وسكون مختصة وفتح سكر مملوك وراسها
 شيخ يروي عن طيفه سكا لكر ويحضر من جيرة
 شيخ كعبه ابن موسى الكوفي الاول بلحا المهملة
 اي المفتوحة والملا امثلة ساكنة وبعد هاء صا و يملأ
 والساكني بالفتح اليه المخرجة والعين المهملة لوالله
 بعد هذا فاعلم راقلا محسن هذا معضرا لا يفتني
 خصص راقلا التاميل لا يحج الا يكون منه لانه عدة
 الحروف منه لم تكن ثابتة في الجوهري وقاله شاذ
 الصواب انه من امثلة القسم الثاني كما صرح السجواني
 في شرح الالف انتهى بالتحقق ان عدده الحروف في صورة
 الخط ثابت في الجوهري وان كان غير ثابت في امثلة الخط
 بمقتضى الحروف فان الشيخ محمد بن عبد الله بن علي بن محمد
 السامعي عن الخط واقعه لا شك من هذه عدة من المقسم
 الا انه قد اقبل وهو امثلة الثاني اي للسكوت الكافي عما
 يكون الاختلاف بالفتحة مع بعض ما يفتقن الا منحا
 عن بعض عدة الحروف عند ابن من يد جماعة اي هم
 جماعة منهم المسمون بدعهم الصغرى اما جده القليل
 اي الذي يروي كنيته بالفتحة في التاميل وكوفي بالفتحة
 فقررهم في الخط واللام والهمزة لانه في هذا الاصل
 عندهم وايضا في القليل اليه يروي عن حدث الوصف
 واسم جده تعلية ولا يستند بجده خاصه وعامه

صاحب الاذنة وراوى حديثا الوضوء انما يقرأ يا ايها
 الى الانصار وعبد الله بن يربيع بزيادة يا ايها
 مفتوحة في اول اسم الاب والزاى هي سورة اي في
 اسم الاب هنا وكذا في مفتوحة فيما سبق وهم اى السور
 به جماعة منهم في السجدة الخطمي اي يفتح الحاء للجمعة
 وسكون الطاء المملة ويسمى نسبة لخطه بطن من الدرس
 يتحاي صغير وكي الكوفة لا بن الزبير كذا ذكره شارح
 وقال صاحب المسكاة في اسماء رجاله هو الخطمي الاصل
 ثم بدل الحاء بيمية وهو ابن سبع عشرة سنة يكنى بالشهدية
 والتحقيق ابا موسى وحديثه في الصحيحين اي ان يكون
 في ارجلها والقاري اي ثبتته يداليان عندهم يسو
 المقابلة وهو اسم رجل الى قبيلة له اي القاري ذكر في
 حديث عائشة وقد روى بعضهم انه ايد القاري هو
 الخطمي اي لا يشبهه الا بيمية واسم الاب وصرفه الى الاكل
 وهو السمر المذكور المسمى ببيت الكمال وفيه نظير ذكر التلمذ
 ان الله تعالى في تفسيره هذا عندك من زعم ان القاري
 هو الخطمي ان القاري كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم فكيف يكون مذكورا ووجه النظر انه لو كان صغيرا
 لما ذكر في حديثي الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سمعه في الليل فيقول هذا كذا كذا فيقول النبي صلى الله عليه وسلم
 لقد ذكر في رواية ثبتت او كما قال صلى الله عليه وسلم
 ولما ذكره قال بعض من يروي عن علم هذه القصة فقال لا ما كان
 بين كونه صغيرا وهو مذكور في القران ولو قرر وجه النظر

كان

كان ادي اذا يلزم من ذكره ان لا يكون صغيرا انتهى قلت
 الظاهر ان من قال صغيرا انما اراد انه لم يكن بحيث يحضر
 النبي صلى الله عليه وسلم ومن احاب انه لو كان صغيرا ليجي
 بالحديث لما كان له ذكره على هذا الوجه وهو انه يقدر
 القران في الليل انتهى يعني ثبتت المسافة في الجملة بين
 كونه صغيرا وبين كونه مذكورا ومنها اي ومن امثلة
 الثاني عبد الله بن يحيى وسما جماعة وعبد الله بن يحيى
 بن النون وفتح الجيم وتشدد بالياء تايعي مع وقف
 بروي عن علي بن كرم الله وجهه وفيه اشارة الى ما ذكرنا
 من ان العبرة بصورة الخط فان يحيى زيد بن يحيى في الروي
 لاني عدد الحروف المملوطة فانما فيه سول وحصل
 الاتفاق في الخط والنطق اي بالنسبة الى الاسم لكن
 يحصل الاختلاف والاشباه عطف ثبته وفي بعض
 النسخ او الاشباه ولا وجه له الا ان يقال الاختلاف باعتبار
 النطق والاشباه باعتبار الخط والاذن والالتفات في ذلك
 اعتراض شارح بان الاختلاف جعل فيما سبق اذ اجزا ما نصب
 المتشابهة فليس في غير الاشباه حتى يعطى ما وما تقدم
 والثاخر ما في الاسم من جملة اي جملته ليس في المشبه المقول
 والمطابقة افع الا يشابه في القلوب من الاسماء والاشباه
 وقاعدة ضبط الاسماء من قولهم القلب وهذا النوع مما يقع
 الاشباه في الزهر لاني متورة الخطوة لئلا يكون اسم
 احد الراويين كما سئل في الاخر خطا للفظ واسم الاخر كما سئل في
 الاول فتعجب على بعض اهل الحديث على انقلب على النسخ

ن

ترجمة مسلم بن الوليد فجعل الوليد بن مسلم في الوليد بن مسلم
الدمشقي المشهور أو نحو ذلك كان يقع التقديم والتأخير
في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى
ما يتبعه به مثال الأول أي التقديم والتأخير
في الأسماء إلا سود بن يزيد ويزيد بن الأسود
وهو ظاهر فالأول الأسود بن يزيد النخعي التابعي
والثاني أشكان بن يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي
ويزيد بن الأسود الجرسني المحض ومما ينفرد به هذا القيل
وقد اختلفوا في هذا الفصل عنه حتى يقال ومنه عند
الله بن يزيد والخطمي ويزيد بن عبد الله لم يحضر في
الآن ما يميز به عن غيره ومثال الثاني التقديم
والتأخير في الاسم الواحد أي يوم بن حيار بن حيار
مهملة وتشديد حية وآخره واليوم بن يسار
بن حية ويزيد مهملة مخففة الأول بن مشهور
أي معروف ليس بالقوي أي في الرواية تحذفه ضعيف
والآخر مهملة مخففة غير مشكوك وأما علم خامسة
أي هذه المسائل لاينة المهمة في الرواية والرواية خاتمة
باعتبارها في الكتاب يعرف بها ذلك الوهاب وقد
اشتهر في كتابه طائفة من هذه عن فكر ضروريات بقوله
ومن المهم عند الحديث أي التقاد الذين لهم هم في معرفة
الأسانيد معرفة طبقات الرواة أي مراتب معرفة
وأما في مختلف الرواة باعتبار ما تعدد وفائدة
أي هذا النوع من المعرفة الأمن من إدخال المشهور في الشبهة

ويجوز

ويجوز الجمع قال السخاوي وكان المتفقين في اسم أو كنية
أو نحو ذلك كما في المتفق والمفترق وأما في الأسماء
بالرفع على الأمن أي وقايدته أمان الوقوف على تميز
التدليس منها صانعة المصدر إلى مفعوله والوقوف
بالجر عطفًا على الإطلاع وهو معناه لكن باعتبار التقنين
والألو الكني يتولد على حقيقة المراد بالألفاظ
لكن من العنقصة وهو الانتقال وعدمه قال السخاوي
يعني هل هي محولة على السماع أو مرسلة أو مستقلة
والطبقة وهي في اللغة النظم للشاهدين على ما ذكره
السخاوي في أنه لا حرم أي الحديث وغيره جماعة
أي من أهل زمانه أشركوا في السماع ولو لم يتركوا
كما صرح به السخاوي ولما الشايخ أي المحقق عنهم
وربما اتفقوا بالاشتراك في التلاقي وهو غالبًا لازم
للاشتهار في السيرة عليه السخاوي وربما يكونان أحدهما
شيخًا للآخر وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين
باعتبارين أي بناء على المصنفين مختلفين كما محققين
كما شرح مالك أي لا يتقاربان في حاله متواتر عليه ولم
وعنه عشرين وخمسة عشر سنين وكثيره من أهل الصحابة
فإنهم أي السابقين حيث ثبوت صحته للشيء على الله عليه
وسلم بعد أي يجب في طبقة العشرة أي المباشرة
وعنه من كبار الصحابة كتاب من مسعود مثلاً قيد الحدود
والمعد أو فيه ومن حيث صغر السن بعد أي من قبله
في طبقة من بعدهم أي غير العشرة من أمثال الصحابة

عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير عن نظر الى الصحابة
 باعتبار الصفة اي مظهرها جعل الجميع اي جميع من
 الصغير والكبير طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
 وغيره فكل واحد يكون الصحابة اسرهم طبقة اولى التابعين
 طبقة ثالثة والتابعين طبقة رابعة وطبقة خامسة وهما جارا
 وهذا هو السلف من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون
 قرني ثم الذين يلونهم ثم يلوونهم الحديث ومن نظر اليهم اي
 الى الصحابة باعتبار قدر زرايد اي رتبته وقبيلته
 فليدة لبعضهم كالشيوخ الى الاسلاف او الى الصحابة
 او شيوخ المشاهير عطف على السبق الخاص كغير واحد
 وبيعة الرضوان جعلهم طبقات بحسب ما يقتضيه
 من درجات والى ذلك اي لا يفرق بينه جميع اي ماله
 وذهب صاحب الطبقات اي المشهور ابو عبد الله محمد
 ابن سعد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع اي من
 الكتب في ذلك اي في ذلك الباب من استيعاب الصحابة
 فجعلهم خمس طبقات والعالم عشرة طبقة الذين هم
 ملكة الخلفاء الاربعة ثم اصحاب دار الندوة ثم مهاجرة
 الحبشة ثم اصحاب الحفنة الاولى ثم الثانية والذين هم
 من الانصار ثم اول المهاجرين الذين لقوه ليقابل
 دخول مكة ثم اهل بدر ثم المهاجرين بين بدر والخديجة
 ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم مهاجرة بين الخديجة وفتح
 مكة ثم الذين الوليد ثم ملكة الفتح لعائشة وابي بكر
 ثم المهاجرين والاطفال الذين رآوه صلى الله عليه وسلم

يوم

يوم الفتح في حجة الوداع وغيرهم كالسابقين يزيدوا في
 الطبقة قال السجستاني ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير
 كل طبقة اربعين سنة وقد يستشهد له بما يروي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات
 كل طبقة منهم اربعون سنة فطبقتي وطبقة اصحابي
 اهل العلم والايان والذين يلوونهم الى الثمانين اهل
 البر والتقوى والذين يلوونهم الى العشرين ومائة اهل
 السراحم والتواصل والذين يلوونهم الى الستين ومائة
 اهل المقاطع والذين يلوونهم الى المائتين
 اهل الفرج والحرب ذواتهم الرقاصي ابو حنيفة
 وملاها في ابن ماجة وكذلك من جاء بعد الصحابة
 وهم التابعون من نظر اليهم اي الى التابعين باعتبار
 الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع اي جميع
 التابعين طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ان يقسم
 اي لا جعل الصحابة جميع طبقة واحدة ومن نظر
 اليهم باعتبار اللقب اي من حيثية كثرته وقلته واحد
 فنقسمهم وعده قسمهم بتخفيف الالباب فيعلم بتقسيم
 الى طبقات كما فعل ابن سعد اي اصحاب ثلاث
 طبقات وكذا في كتاب الطبقات وما يبلغ اليها ربيع
 طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث لم خمس طبقات
 ايهم من اهل البيت مائة من اهل البيت مائة من اهل البيت مائة
 من اهل البيت مائة من اهل البيت مائة من اهل البيت مائة

جعلهم

المشرقة بالسماح منهم ولكل منهما اي من الناظرين اوه
 النظر او الاعتقادين وجهي وتوجيه نفسه
 ومن المهم ايضا معرفة مواعيدهم جمع البلاد كفتح
 ومغاراتهم وطول المولد بمعنى وقت الولادة ووفياتهم
 بفتح الواو وكسر الفاء فتشديد الضميمة هو ما قبله
 فرد ان من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت الذي
 يضبط به الوقايع والموايد ويعلم منه المجرى من الكبر
 والكمل من الشاب وما يلحق بكون الحوادث والوقايع
 التي من افراد هذه الولايات كالخلافة والملك وخو
 كاستيلاء على البلاد والعباد لانه يعرفها يحصل
 الامن من دعوى المدعي ليقا بعضهم اي من الضمان
 والتابعين وهو في نفس الامر ليس كذلك اي كما اذ
 وقد اعمى قوم الرواية عن قورم فظنوا المحققون في التاريخ
 فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم وانفتحت
 بهذه المعرفة والمعرفة السابقة ثغور المروءة المنطق
 من المنقول ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم بضم الواو
 جمع بلدانهم واطانهم جمع وطن وهو اعم من الاول وقادتهم
 الامن من ثغور الاسمين اذا اتفقا اي لفظا وخطا
 لكن افتراقا في النسب فيقتضيان وفي نسخة بالنسب
 ويمكن ان يكون يكتسب ولمع نسبة وتوبه ملا في نسخة
 بالنسبة اي يثبت ملكا لبلد فيما المختلفين بمحض
 التميز بين الراويين ومن المهم ايضا معرفة احوالهم
 بعد بلدهم وهو ما بعده منصوصا على التمييز في تركيبة

وخرجنا

نخرجنا

وخرجنا وفي نسخة جرحا بفتح الجيم وجمالة بفتح الجيم
 ولا يختصا على الثلاثة لان الراوي اما يعرف
 عدالة او يعرف فسقه بما يكون مشهورا بالرياسة
 او مشهورا بالفسق والخيانة او لا يعرف فيه شيء من ذلك
 اي مما ذكر من العدالة والفسق حيث لم يكون مشهورا باحدهما
 فيكون مجهول الحال ومن اهد ذلك اي مما ذكر من المهاد
 بفتح الهمزة على الوقوف على الحالات ومنها الاطلاع
 على فضل الجرح معرفة موثبات الجرح اي من التقديم والتأخير
 يعلم ان الجرح مقدم على التقديم كما ينبغي التفرغ بذلك
 وانما يحتاج الى معرفتها لانهم اي المحدثين من جرحاتهم
 قد يخرجون بتشديد الرأي يسبون الى الجرح
 الشخص اي الراوي وفي نسخة يخرجون ليكون الجرح
 بفتح الراوي يجعلونه يخرجوا ويحيوا اي يثبت من عيوب
 لا يستلزم رد حديثه اي يروى الشخص كله بل يستلزم
 رد بعضه ولا يستلزم شيئا من رده وقد بينا الى ذكرنا
 من غير الامور انساب ذكر اي الجرح فيما مضى من الكلام
 في صدر الكتاب وخصرنا هذه الانساب في عشرة ايام
 من المرات وتقدم شرح مفصلا في المرات في التصود
 من ذكره هذا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم
 على تلك المرات اي المذكورة هناك وفي كلامه في
 على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على المرات
 وبعضها على الادب وبعضها على ما بيننا وبيننا
 اما هي تحت اصطلاحهم والافن حيث اللغة لا يكون

انما لا يخفى على السبب ومن المهم ايضا معرفة مراتب التذلل
 وازفقتا بالرفع اليه ارفع مراتبه الوصف ايضا اي كما سبق
 بخاضل على الجالفة وصرح ذلك التعبد يا فضل كما وثق
 الناس اي اكثرهم اعتمادا وفي معنى اعدله الناس او اشأ
 الناس اي حفظوا عدالة او الى المستز في الستة اي
 التيقظ والاحتياط في الديانة والرواية وفي معنى ثلاثة
 لا يبال عنه ثم ما اي بلفظ تاكده بصفة من الصفات
 الدالة على التميز بل يات بذكر بعينه او صفته ان
 متغايرتين فثالثه الاولى كثرة ثقة بكثر المكنة فثالثها
 وحذف الواو منها كقوة ودية من لا يتوق وهو الاعتماد
 والحيل للمبالغة كمن جعل عدول او يحدف مضاف او ذو ثقة
 والتكرار للتأكيد او ثبت ثبت قال السجادي بسكون الواو
 الثابت القلب واللسان والكتاب الحجة واما بالفتح
 لما ثبت قبل المحدث سموعه مع اثباته كمن لا يبال
 لانه كالحجة عند الشيخ لسماحه وسماع غيره ومن جنيح
 هذه المكنة كما في مصنف ومثال الثاني قول او ثقة
 حافظ او عدله صابك وخوف ذلك كقوة ثبت وعكسه
 والحاصل ان التاكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام
 الحالي وهو على هذا ما زاد فيه على مرتين مثلا يكون اشأ
 كقول ابن سعد في الحديث ثبت ما سئل عن حجة صاحب
 الحديث قال ليس لي حديث ولا أثر ما وقعنا عليه من ذلك
 قول ابن عدي في حديثنا عرو من ذلك ان كان ثقة ثقة
 سبع مرات وكانه سكت لا يقطع نفسه اشأ في الجواب

التكثير

بالتكثير التاكيد دون الحصر والتعديدا فاحا اي اقل
 مرات التكثير ما استعراي وصفه شاربا القربا يكون
 قريبا من اسهل التخرج وفي نسخة من اهل التخرج والظن
 انه تصحيف فاذ الاستا يتبين باعتمادها الشيخ بالرفع
 اليه هو صحيح ويجوز جره اي كشيخ في قولهم فاذ شيخا وكبريا
 حديثا ويعتبر به اي وكهذه وتكون لك اي ما ذكر من العبادات
 وسط او صالح او مقارب الحديث بفتح المراء كسر هاء
 الحديث او صولح بالتصغير ارضدوق ان غنا الله اي مقيد
 بالانشاء وليس ذلك اي المذكور من الارتفاع والادنى مرات
 كقولهم يحويه لا يخفى بل فله ثمة الثالثة بل الرابعة
 ما افرده بصفة لم يركب كثرة او حافظ او حجة او صابك
 والرابعة قولهم لا يسهل او ليس به بأس او صدوق او مأمون
 او خيار فكل من قيل في المرات الثلاثة الاولى يجتمع حديثه
 ومن قيل في الرابعة والخامسة يكت حديثه ونظر فيه
 قال ان الصلاح لان هذه الصلابة لا تستمر بشرطة
 القسط فنظر في حديثه ويختار حتى يعرف ضبطه واعلم
 انه جعل المم هنا المنة الاولى ما ذكر فيه انظر وهم
 لم يقرضوا ذلك بل جعلوا المنة الاولى هنا ما افرده
 بصفة كثرة او شئ في مرات الجرح ما جعله ثابته
 وايضا وقع منه الخلل في بعضه فقولوا ما هو في المنة
 الثالثة مرتبة ثالثة وبعضهم فكسروا في المقال
 والله اعلم بصفة الحال وهذه اي السائل لا يثبت
 بجود ذلك وهو قول التركيب من عارف باسما ايضا

الخ احكام تتعلق بذلك اي بما ذكر من مسائل الجرح والتعديل
 والنواحيها وذكرتها في المسائل الاربعة ههنا
 اي بعد مسائل الجرح لتكملة القابلة المتعلقة
 لاحدهما بالآخرى فاقول اي في المتن تفصيل التكميل
 والتأنيث وفي نسخة صحيحة وتقتل التركيبة من
 عارف بأسبابها اي اسباب التركيبة من مراتب الجرح
 والتعديل لا من غير عارف تفصيل بما علم منها واعاده
 لبيان قوله لئلا يترك اي غير العارف الجرح بما يظهر
 له ابتداء من غير محارسة من بيانه ما واحدا لئلا يوحده
 وعطفه للنفس بما هو مقتضى في الراوي هو كذا الحكم في
 الجرح ولطه سكتا عنه لانه هو الاصل في باب الرقابة
 وان كان الاصل في باب الشهادة فمكرر في قوله ورواية
 اي وروايات التركيبة صادرة من ترك واحد
 تأكيد اشارته الشارح الحاشية موصوف بحذف
 على اللاحق اي بناء على القول بالاصح اشارة الى ما قبل ان
 الشهادة تقتل بمرك واحد الى ما قبل الشهادة
 في الرواية ويدخل فيه تعديل الحلة في القاضي ابو بكر عن
 اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم انه لا يقتل تعديل
 النساء في الرواية ولا في الشهادة واختار القاضي انه
 تقتل تركية المرأة مطلقا في الرواية والشهادة
 في نسخة اخرى وايضا تركية للعبد فقد قال القاضي ابو بكر
 قتلها ولو كانت الشهادية لان حيرة خبره وشكائه غير
 مقبولة خلافا لمن شرط اهتداه الى التركيبة لاقتل

في المسائل
 الرابعة
 ٤

في الرواية
 والعدل
 في الرواية
 في الرواية

الامن اثنين اي تركيز الحاقا لها اي للرواية او التركيبة
 وهو ظاهر عبارة فقوله بالشهادة اي بالتركية في الشهادة
 كما في كلام ابن الصلاح وغيره في الاصح ايضا فان الاصح
 ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وقال بعضهم يكفي واحد
 واحد وتقل عن ابي حنيفة وابي يوسف الاكتفاء بالواحد في التركيبة
 في الشهادة وكذا في الرواية فانما اكتفاء بالواحد لانه ان كان
 المذكر للراوي ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار وان كان اخراجه
 من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالين لا يشترط التعدد
 والفرق بينهما اي بين مذكر الراوي ومذكر الشاهد ان التركيبة
 تقتل بشد يد الزايم لفتوحه منزلة الحكم بالنصب على المدربة
 فلا يشترط فيها العدد اذ يحصل بها عدالة الراوي ولا يحتاج
 فيها الى حكم احد الشهادتين من الشاهد عند الحاكم فافترقا
 وطأصل الفرق ان تركية الراوي حكم بركانه وتركية الشاهد شهادة
 على ركانته فلا بد من العدد في الاخير وفي الاولى فامل ثم اشار
 الشيخ الى ما ائتمه عنده من تخصيص محل الخلاف اذ كانت التركيبة
 مستندة الى العقل فقلد ولرقتل بفصل بالتخفيف او التثديد اي
 يفرق في غير ما اذا كانت التركيبة في الراوي مستندة
 بكسر الباء او ففتها من الزكي الى اجتهاده او الى النقل اي الرواية
 عن غيره لكانه يمتنع بغيره من التثديد بدالك وكسر الجيم اي متوجها
 وموجها وفي نسخة من حاشية نسخة اسم القاضي من باب يقتل من الجرح
 وتكلف بخبر في معناه بناء على ما اصله قتل القدر حيا لمخافة
 وبالجيم كسبه في علم يعني الوصول الى العلم والظاهر
 انه يتصرف في تعجيله لتكليف لايته اي التركيبة

وذكرنا معنى التعديل ان كان اي التعديل الاول اي
القسم الاول وهو المستند الى الاجتهاد فلا يشترط
العدد اي فيه اصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم
حيث يحكم باجتهاده ورايه لا يتقلد عن احد فلا يحتاج
الى عدد وان كان اي التعديل الثاني اي القسم الثاني
وهو المستند الى التقليد فيجري فيه الخلاف اي المذكور
فيما سبق وبين اي ظاهرا الفرق المذكور انه اي الثاني ايضا
اي كالأول لا يشترط العدد اي فيه لان اصل النقل اي في
الرواية وبوجهه كلام يحسن اي نقل الحديث اي وقال الشيخ
سواء كان في الرواية او التركيب لا يشترط فيه اي في المراك
العدد فكذا اي لا يشترط العدد ما نقره عندي فيما يترتب
عليه من التركيب او النقل الخاص وحاصله انه لا يشترط
العدد في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله
بخلاف الشهادة والله اعلم ويفهم من قوله وبين في اخره
ان قوله كان مجتمعا ليس بمعنى عده بل الرضي عنده ان الواحد
يكفي في الاجتهاد والنقل والله اعلم وبين اي يجب ان لا
يقبل الجرح اي التزج والتعديل اي يخرج احدهم بتعديله
الا من عدل متيقظ لا سرفاعل من النقطة من باب النقل
اي من سرفاعل نقطة تخلف على التري والصبط فيما يصد عنه
ولا يقبل الصبط للمعقول جرح من اقرط من اضافة المصدر
الى المعقول ليعمل الضمير في قوله فيه راجعا الى الراوي
المذكور ضمنا وقوله جرح من وضع الظاهر موضع
الضمير العائد الى الامانة المصدر في الغافل وهو الاول

ليان

لأنه

ليان الكلام من ساقه ولحاقه وقوله بما لا يقتضي متعلق بافرطه
والمعنى لا يقبل جرح من تعدي في جرح راو وهو ممن يدعي انه
يجرح بجرح لا يقتضي رد اي نوما من الرد حديث الحديث
لا يقبل تركيبة من احد بحود لفظ صرفا لظن التركيب
اي من يغير يتيقظ ويحرق وتحفظ والظاهر بهذا المنصب العظيم
فايز ما اشر به الجسيم قال ام اكرم قال لا يخاور بي
رجل عند موت ابن معين النبي صلى الله عليه وسلم وتبعه
مجتعين فشا لهم عن سب اجتماعهم قتله النبي صلى الله عليه
وسلم حيث لا صلى على هذا الرجل فانه كان يذنب الكذب عن
حديثه ونود به زنا فاشته هذا الذي كان ينفى الكذب عن
الله صلى الله عليه وسلم ثم روي في المنام فقيل له ما فعل الله
بك قال عقرني واعطاني دجاني وزوجني ثلاثمائة حورا
وادخله فليس عقرني وقيل فيه شعر
ذهب العلم بعينه ككل محدث من كل مختلف من الامانة
وبكل وهو في الحديث ومشكك بعينه علمنا كل بلاد
اشهر هو الذي وقع لما نه حين لقوله الله الا الله حدث
حديث من كان الامانة الله الا الله وحده وقبض روحه
خبر وحواله الى الله ووقع له انه غسل على السرير الذي غسل
عليه النبي صلى الله عليه وسلم فنهال ثم نهاله ثم نهاله
وبالاله هتج وهو اي الدهر من اهل الاستقامة التام
تبع الكامل في نقل الخبر انما صرحوا وقد قال في الخبر
اشان اي عدلان متيقظان من علم هذا الشأن قط على
توثيقه عطف اي ان شئتم تصفحناه لم يوجد فيه

يكون ضم

الرجل اذا اجمع على تركه انسان لا ما ذكره من قوله جميع
الجميع على تركه انتهى وقد ذكرنا شرح هذا ما لا يطائل
عنه ولما كان منشا تضعيف الثقة وتوثيق الضعف
انما هو الساهل في تحقيق شبهه والا للموقع الخلاق
فيما يتعلق به قال ولا يحذر المتكلم اي من اهل التصحيح
والتعديل في هذا الفن اي من الحديث من الساهل اي
من ساهله وعدم تحقيقه في المخرج والتعديل اي لا يدر
من الرواة فانما في المتكلم ان يعدل كالشديد اي ثبت
راويا الى العبد انه لا يعبر كثبت اي يعبر دليل ويرى هذا لا يعبر
ويان كان اي المتكلم كالثبت حكما ليس ثابت وانما قال
عالمات لانه يبنى حكمه على حيث يمكنه ساهل ثم يقتضي
عليه ان يدخل عليه في امرأة من روي في هذا وهو يظن
انه كذب لانه مع الساهل فيعلم يحصل له عليه الظن على
عدالة فيصدق عليه انه ظن انه كذب وانما هو توهم انه
صدوق فلا ينبغي حمله فاما بعض الظن في المخرج
بالشديد اي ثبت راويا الى المخرج يعبر عزرا فيقول من المخرج
لا خير الراي عن الراوي هو الضمير والظن الثاني او معناه
يعبر اخيرا انهما ساط او معناه يعبر بحفظ قائم يقال عزرا
فمنه ان جعله في حوزة المقول يحسن في الروايات كالمسألة
والثاني المعجزة اي الحديث وهو كمال المعنى لا اوضح الحق
اقد مر اي دخل امرأة على الظن في المخرج في مسأله
يتم ان يكون مسأله مستندة على ربه فمطلوبه يكون في المسألة
فان ثبت لك الراي في امرأة شجرة من ذلك اي في غير الامور

ارباعا على غلبة الظن ووجه عطف على اقدم او حال
 من فاعلمنا في اعلم وشهره ونقصه بحسب سواي بعد
 مذمومة والمسمى على المسمى الذي اريد به العلامة
 الخاصة بها بما لا يبق عليه اي حال حياته وماتة على
 اشاعة وذرية عارة اي ما يعبر به ابا اي دايما
 يحب الظاهر عند الناس وان كان شرافي الحقيقة عند
 الله وكذا عند العارفين بحاله وحسنه والافان اي
 الكثير يدخل في هذا اي هذا الباب تارة من الهوي
 اي هوي النفس من الحسد والغل والنفس الكامنة في الباطن
 والفرس الفاسد من العداوة والتعصب المذهبي
 والرياء والسمعة مما ينشأ من تركيبة النفس كما هو مشاهد
 في كثير من المتأخرين وعلام المتقدمين من اهل السلف والخلف
 الصالحين من سبيلهم في هذا عما يشاء اي مع احتمال غيره نادرا
 وتارة من الحجة القوية في العقائد فان بعض اهل السلف
 يطعنون في الراوي اذا كان لا يقرب او خارجا او غيرها
 فيكون ظاهر العدالة تظلالا في بعض الروايات
 والبراهين فعلمنا واهلنا بغيره ورواة اهل السنة بالكلية
 لا يقولون بغيره الاكثر الصواب فضلا عن غيرهم
 ولما لم يلقوا في الحديث الشريف عنهم واما حلفهم
 فيكونوا اهل السنة انما في اعتقادهم لا في افعالهم
 الكثرة على من يرضى به وهو اي ما ذكر من اهل الظن
 في الراوي تارة في بعض الروايات العديدة من خود
 كثير من رواة الحديث في كلام المتقدمين والمتأخرين

في المصنف
 في المتن

وان كان في الحديث حديث اكثر ولا ينبغي اي لا يجوز اطلاق
 الجرح بذلك اي بما ذكرناه من مخالفة العقيدة فانه
 يحتل به الرواية وكذا وجه الشبهة والناصب في رجال
 الشيخين فقد قد منا تحقيق الحال اي وبسط المقال
 برؤية المتباعدة اي وان كانوا هم الجاهل والضلالة قال
 ابن رقيق لوجه الذي يدخل فيها لا يدخل فيها الا قد حسمه
 احدها الهوي والفرس وهو شرها وفي توارخ المتأخرين
 كثرة والثاني مخالفة في العقائد والثالث الاختلاف
 بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة فوقع شافرا وجب
 كلام بعضهم في بعض الرابع الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم
 واكثره في المتأخرين لا شرفا لم يعلموا الا ابل وفيها الحق
 كالحساب والهندسة والطب وفيها الباطل كالطبيقات
 وكثير من الاوصاف واحكام العزيم والخامس لاخذ بالذم
 مع عدم الورع وقد عقد عند البرية كتاب العلم بابا
 للأقران والمتعاصرين بعضهم في بعض واري انا اهل العلم
 لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح الجرح يقع الجيم على الجرح
 مقدم على التردد بل اي عند التنازع والافاضل ان يكون
 الراوي على غلبة الظن بالسليم واطلق ذلك الى التقديم
 المقتضى بوقت التنازع من عدم من الاصول ولكن محله
 اي محله تقدم الجرح على التمهيد ثابت عند المحققين على وجه
 التفصيل وهو ان صدق اي الجرح مبني اي مفسر لمن
 عارف باسما به اي الجرح لان كان غير مفسر لم يقدح
 ومن ثبتت عدالتنا وان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله

لا يحد باب
 الرواية
 هو
 اهل

كما ينبغي في كلامه فانما لم يقدح من غير بيان في ثبات
العدالة لان الناس يختلفون فيما يخرج وما لا يخرج بناء على
امراعتهم جرحا والحال انه ليس يخرج في نفس الامر
فلا بد من بيان سببه وان صدر اي الجرح من غير عارفا
بالاسباب لم يعتبر اي جرحه به اي بالاهمال من غير تقدير
ايضا كما لم يعتبر من العارفين بها بل هذا بالاولى كما لا يخفى
فان خلا الجرح عن التعديل وفي نسخة صحيحة عن تعديل
قبل الجرح فيه بحمل لا غير مبين السبب بان يقول متر و
وليس بالتعدي نحوها اذا صدر من عارف احتراز من غيره
علي المختار لانه اذا لم يكن فيه اي في الراوي تعديل اي
ما بعد له بكان وفي نسخة كانه وفي نسخة فهو كانه في حيز
المجهول والظاهر ان يقال في حيز الجمالة او كان مجهولا واعمال
قوله المخرج اي اعتبار حيث زاوي من اهماله اي
تركه بخلاف ما تقدم من انه اهماله اولى من اعماله في حق
ثابت العدالة لما سبق من العلة وماله ابن الصلاح
في مثل هذا الى التوقف اي فيكون متوقفا في هذا ايضا
او المثل زائد كما زيد في امثاله فيكون اشارة اليانه غير
المختار فحصل في هذا المبحث الالهي نوع من جنس هذا الباب
مقتضوه عما قبله لمعايرة ما بينه وبينه او لغيره الفصل
عن ذكر المصنف وهو اظهر الا في ابعده عطف على ما قبله
متناويزها كما اشار اليه بقوله ومن المهم في هذا الفن
معرفة كني المسمى من ضمن الكاد وقضاهاون جمع كنية
وهي ما صدرت بايها من المسمى جمع المسمى في المسمى المشدود

ة

من

ممن ايد من جملة من استمر باسمه وله كنية لا يوم من الم
مشتاخرى لمن ان ياتي اي المسمى ~~في نسخة~~
في بعض الروايات ملكي بصيغة اسم المفعول اي بكتبه
ليلا يظن انه اخر علة تكون معرفتها من المهم ~~فصل~~
ومثاله حديث رواه الحاكم من رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة
عن موسى بن ابي عمير عن عيسى بن عبد الله بن شاذان عن ابي
الوليد عن جابر مرفوعا من علي خلف الامام فان قرأته
له قراءة قال الحاكم عبد الله بن شاذان هو لنفسه ابو الوليد
بينه علي بن الحسين قال الحاكم ومن رواه عن جابر
الاسامي اوردته مثل هذا الوهم فليس يمكن دفعه
بان يقال ان عن زائدة من متوقف الناسخ او وهم بعض
الرواة ومنهم الحاكم فانه كثير الوهم على ما ذكره عليه
وهذا علي تقدير تسليم انه يكون المراد بالابن الوليد هو
نفس شاذان والافلا محظوظ ان يكون شاذان يكتي بالابن
الوليد ويروي عن غير المكتي بالابن الوليد وفي تقدير
وجود عن وعلم معايرتها يمكن ان يكون بذلك عن
شاذان باعادة الجار لزيادة البيان والجمع من شاذان
حنفي ذكر هذا المثال بصيغة الجرح وليست عن جوابه
وتخصيصا له ومعرفته اسما المكتي اي المسمى بالكنية
وهو عكس الذي قبله واعلم انه العلم بما يعرف به من جعل
علامة عليه من الالاسم والكنية واللقاب قال اسم ما وضع علامة
عليه المسمى والكنية ما صدر في باب اوام واللقب ما دل على رتبة
المسمى او صفته وهذا علي الاختار فالسيد الشريف وانما ذكر

العلامة المتعارفة في الاسم اعم من اللقب والكنية وهو الذي
 يوافق قوله ومعرفة من اسمه كنيته كابي بلال وابي حصين
 بفتح الحاء وهو في هذا النوع ومن اسمه كنية قليل وفي نسخة
 صححة وهم بناء على ان من جمع المعنى مفرد اللفظ وتقليل
 اما بناء على لفظه او كونه فعلا يستوي فيه المفرد والجمع وان
 كان قد يقال قليلا وهو ضربان الاول من لا كنية له غير الكنية
 التي هي اسمه كابي بلال المشعري الراوي عن شريك وغيره وكابي
 حصين بفتح الحاء المهملة ثم مهملة مكسورة الراوي عن ابي حاتم
 الرازي فقال كل واحد ليس له اسم اسمي وكنيته واحد والثاني
 من لا كنية اخرى غير الكنية التي نزلت منزلة الاسم وصارت
 الثانية كنية لها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية
 اخرى ومثاله ابو بكر محمد بن عمرو بن حزم الانصاري فقبل اسمه
 ابو بكر وكنية ابو محمد وعموه ابو بكر بن عبد الرحمن الحارثي
 احد القضاة السبعة اسمه ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن علي ما قاله
 ابن الصلاح وذكر الخطيب لا يفرق بين الاسمين في تسميته
 بلغة الكنية مع اخرى قال ابن الصلاح وقد قيل لا كنية لابن
 حزم غير الكنية التي هي اسمه التي وكذا ضعفه العربي فهو من
 قيل من اسمه كنية وفي حزم ابن ابي حاتم وابن حبان والجمهور
 الطبري ومنه المزي وقيل اسمه محمد او المعيرة وكنية ابو
 بكر ومعرفة من اختلف في كنيته اي دون اسمه بان قيل
 كنيته كذا وقيل كنيته غير ذلك وهو بصيغة الجمع هنا
 ليشير بها جمع له من الاختلاف كنيته كذا قال ابن الصلاح
 ولقد اوردنا في الامام ابراهيم الرازي من المحدثين من جمع

ودللك

وذلك كما سامة بن ربيعة الح فالاخلاق في اسمه واختلفت
 في كنيته فقيل ابو يزيد وقيل ابو محمد وقيل ابو خازجة
 وكاين بن كعب بن المزدق وقيل ابو الطفيل وكذا امر الخلف
 في اسمه دون كنيته وهو عكسه كابي بكرة الغفاري اسم
 جميل يضم الحاء المهملة مصدر اعلى الاص وقل زيد وقيل
 بكرة بن الحارث بكرة ومعرفة من كثرته كان جمع كنية
 مضاف الى التسمية اي لكنية او اكثر كما في جريح بالجمع
 وراسينها مصغرا كنيته ابو الوليد وابوخالد وهو
 عبد الملك بن عبد العزيز وكنصور بن عبد المنعم الفزاري
 بفتح الفاء على المشهور وقال ابن السعائي وغيره بضمها
 نسبة لبلدة من نجر خراسان له كني ثلثة ابو بكر وابو
 العتيق وابو القاسم حتى يقال له هو الذي اقول لو قيل له ابو
 الكتي لكان بالخطا فاولي او كثرته لغوته والقاب
 اي ومن المهم معرفة القاب المحدثين اذ ربما وهم المعاطرة
 تعرفه باللقاب فحصل الرجل الواحد اثنين كانه قد يكون
 ذكر مرة باسمه ومرة بلقبه فالمراد بالقبول الالقاب
 كذا قيل والظاهر ان القبول اعم من الالقاب فيمثل الشيء
 الى القبيلة من البلد والصناعة وقد وقع ذلك في قولهم جماعة
 من الحنابلة كعلي بن المهدي وعبد الرحمن بن يوسف بن حراس
 وقواير بن عبد الله بن المصالح احي سميل وابن عباد بن علي
 صالح كات بلعت عباد او ليس عباد باج له انتم سئلوا ذلك
 امه بن حنبل وغيره سم الالقاب بالمعنى الاعلى فيسمى الى
 ليكنوز ذكره في الرواية وغيرها سوا عن كبره ام لا

في علمها النون
 فقال الخطيب في الترمذ
 وعبد الله ابن ابي حاتم

وهو ما لا يكرهه صاحبه كما في تراب لعت علي بن ابي طالب لعت
 نبأ النبي صلى الله عليه وسلم على سبل الملاطعة لما خرج من
 عند قاطنة عقبات ورقدة في موضع علي التراب فقال
 له قم يا ابا تراب وما كان له رضي الله عنه أحب اليه منه
 مع انه من القابيل الحمر والواغيل والي ما لا يجوز ذكره
 ان كان معروفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدونه للضرورة
 ويغدر الحاجة كالا عثر والاعرج وكعاوية بن عبد الكريم
 احدا كابر المحدثين قيل له الفضالة لانه ضل في طريق مكة
 ثم لا القاب ايضا قد يعرف سبب التقلب بها وقد كان يعرف
 ومعرفة من وافقت كنيته وهي ما صدر بالاب وعنه
 اسم ابيه اي موافقة جزئية كما في اسحاق ابراهيم
 ابن السجستان المدرك في مجمع الدلائل قال المم المديني نسبة
 الي مدينة ما والمديني نسبة الي مدينة الرسول صلى الله عليه
 وسلم ولم يثبت من هذا الا في المديني فان وانه من
 اهل المدينة نقله ثمة هذه الجدا نقاع التالعين بالجريد
 من بله اسحاق ويجوز الرفع والتعب في كاهنوا مرونه
 في امثاله وقابضة معرفة الي معرفة المواقف المذكور او من
 هذا النوع المستورد في الخلط عن نسبة الحديث لعلوا في
 الابهام اي الي الراي فقل له اي من نسبة اخبرنا ان اسحاق
 في بيعة المجهول اي فنسب لاهل بيعة الناسب
 العالم بميراثي التتبع في اظهار الترتيب واي في القول
 بان الصور اي ان يقال اخبرنا ابو اسحاق قال حاله بلها
 صواب ولا يخفى في الاشياء او بالاعكس كما في ابن ابي اسحاق

وذا يكون

وقا به من الامن من القلب والتبدل وكانا كثر عن كثر
 التقليل باشارة العكس المبيد في بعض السير الممثلة وكثر
 الموحدة بعد هاتئذ فعمل مملكة مشوب الى الخيلة من
 اليهم سلكوا الكوفة او وافقت كنيته كنيته رويته
 كما في ابوب الانصاري وامر لونه في حيايات مشهور ان
 طانه يخاف من التزييف او التبدل او وافق اسم شيخه اسم
 ابيه اي الي الراي كما لربيع بن السري عن اخيه كذا ياتي
 في الروايات فيمن اي الطان انه يروي عن ابيه كما
 وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد اي ابن مالك
 الي وقاص وهو اي سعد ابوه اي ابو عامر وليس اي ذكر
 او الحال ان ليس السري في الربيع بالرفع على انه بدل او غلط
 بيان والده بالنصب خبر ليس بالابوة اي السري المذكور يروي
 بنحو موحدة فوسكون كاذب منسوب الي بكر بن وايل وسبحه
 انصاري وهو اي السري ان طالك الانصاري المشهور
 اي بان خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس الربيع
 المذكور من اولاده اي من اولاد اخيه المشهور ومنه ما يظنه
 الجمل من معرفة الرجال ان مالك بن النضر صاحب المذهب هو ابن
 السري مالك ومعرفة من نسب الي عمر ابيه اي اجتناب سبب
 كالمقداد بكسر الميم ابن الاسود نسب الي الاسود الي الانصاري
 الزهري اي السري لكونه في نسخة لانه نسب الي يقال مصوغ
 من الماين قاله محب وكذا ساج لانه كالمقداد وروى رويته
 الاسود انه في قوله ان مثله يقال له السري قالوا التتبع
 الي المصوغ في الولد الاجنبي يحمله اسم التتبع وقع له صلى الله

وليس كذلك
 ح

عليه وسلم بالنسبة الى ذبيحة القفنة مشهورة والاليات
 في القفنة مسطورة وانما القفوي المقداد بن الاسود في القفنة
 المقداد بن عمرو اي ابن عليمة الكنية هي من اهل التيمم قال المصنف
 ويدرب عمرو الى كنية وليس منها وانما هو يراى ترك كنية
 فنسب اليه فانفق له ما اتفق لولده ثقله التلبيد او نسب
 الى امه كما بن عليمة بنهم ملة وفنح لام ونشد يد تخنية
 وهو اي ابن عليمة اسما عمل بني ابراهيم من مقسمه
 كبر ليله وسكوه القفان وفنح المملة لحد الثقات ذكره على
 سبيل الاستطراد ولما قد حكر له في المراد وعليه اسم امه
 وكيل ام امدا شتم بها وكان اي مع اشتباه التكرار
 لذكره يجب ان لا يقات وفي نسخة لا يجب ان يقات ابن عليمة
 ولعله لذكر امه فانه يكرهه طبعاً ومروءة وعادة او لكون
 النسبة اليها موهم لخلل النسبة وعلى التقديرين يستكمل
 بعليلة بنولده ولما كان يتولى الشافعي اخيراً اسما عمل
 الذي يقال ابن عليمة اي بصيغة غير الجرم والظاهر ان يقال
 وهذا اي لكونه اشتمر بها وكان للجب ان يقات له كان يعبر
 الشافعي عنه بنسبة التلقب الى غيره براه لزمه ايضاحاً
 لروايته هذا وجعل ابن الصلاح والنووي من نسب الى غير امه
 شافعي للاقسام الاربعة اشارة ما ذكره المصنف والآخران من
 نسب الجدده ومن نسب الى جدته الاول كما في عبدة بن الجراح
 والثاني كما في علي بن سبه بنهم مسم وسكون لود وعنتية
 مفتوحة على ولان ركنه وهي ام امه وكان المصنف على
 القفنة وحصل القسم الثالث في خلافتهم نسب الى امهم اسبق
 الى

له
 ٥

الى الفهم وبقي القسم الرابع من ههنا كما قاله شارح والمصنف
 انه جعل القفنة الاخيرة من اهلين في قوله او نسب الى غير
 ما يسبق بفتح لوله وكسر ثا فيه اي يقبضه راي القفنة
 اي منه يات نسب الى نسبه من يلد او وثقة او قبيلة او
 صنعة وليس الظاهر الذي سبق الى الفهم مراد امه بل نسب
 الى غير المتبادر للعادى عرض من نزول في ذلك المكان او
 تلك القبيلة او نحو ذلك كما جعل في فنح المملة ونشد
 الذا المعلقة الذي يخرج من الفصل طافه كره انه منسوب
 الى صناعتها اي صناعة الحد بالكر وهو النعل والقمير
 رجع اليه باعتبار انه مفهوم من الحد او انشأ بالنظر الى معنا
 وهو النعل لانه موصوف سماعي واما قول شارح انه بنا ويل
 الصنعة فغير صحيح لانه يصير التقدير معاً عند الصنعة
 او بيعها اي بيع الحد او هو النعل فانه فعلاً كالتسمية كتمار
 ولبات وليس اليه الحد اهذا كذا في اي في بعض الامور واما كان
 بك السهم اي الحد امن بدلالة الحد افسب السهم اي السويين
 الى صناعتها او بيعها وكسليمان التيمم بفتح التيمم وسكون
 التيمم منسوب الى قبيلة بني تميم وهو الذي قاله النبي صلى الله
 عليه وسلم في النور وقد سئل من السواد الاعظم من اهل البيت
 انه هو السواد الاعظم لم يكن من بني التيمم اي حبيبتهم ولكن
 ترك فيهم اي وسكن عندهم فنسب اليهم محاراً وكذا من نسب
 الى جدده فلا يؤمن التباسه من واقعه اسمه الى اسم
 النسب واسم امه اي الى الواقف اسم الحد المذكور قال
 المصنف من يدرى محمد بن النسيب ابو يسر الاول ثقة

ل

ه

١

تتله تليده العطار اي بايع العطر والطب او صانعه
مشهور بالرواية عن ابي علي الاصفهاني تقدم في
الحداد اي صانع الحديد وكل منها اي من الراوي والشيخ
اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد فافترقا في الكنية
فان احدهما ابو العلاء والاخر ابو علي والنسبة الي العلاء
اي الاصفهان والوردان والصفاء عنه تكون احدهما حداد
والاخر عطار او صنف فيه اي في هذا النوع ابو موسى
المديني بالاجزاء فلا يتركه احد مجلد اجامعا لأمثلة
هذا النوع و معرفة من اتفق اسم شجرة والراوي
اي اسم الراوي عنه اي عن اتفق والمراد شجرة فقه شاة
لا يتحقق هو نوع لطيف لم يفرص له ان الصلاح اي
وكان ينبغي له ان يفرصه وكانه للطيف حتى عليه فالتفت
المير وفان يد رقع اللبس يفتح اللام اي الخلط والاشباه
تتم بطن ان فيه تكرار ابي اوله واثلا بانه اقات
متلا عن تليده مسلم عن البخاري عن مسلم فيمن فيه التكرار
ما يكون الراوي من المسلمين واحد ولا انقلاب باعتبار ان
التليد كيف يكون شخا فمثلة امثلة هذا النوع
البخاري روي عن مسلم وروي عنه اي عن البخاري
مسلم فشيخه اي شيخ البخاري مسلم بن ابراهيم الفراء
كسر القامه وبقعه الف اسم الامثلة في خمسة سالكين
فمن مملكة في النسبة البصري بفتح الموحدة ونسبها
والراوي عن البخاري مسلم بن الحجاج بفتح اوله وتليده
الحسين الاول القسري بالتصغير نسبة لقدر وهو قبيلة

عنه

صاحب

صاحب الصحيح اي المشهور وهو خذ الصحيحين او جملة
الصحيح الست وكذا وقع ذلك اي وقع مثل ذلك من
اشراك الاسمين المخصوصين بالمسلمين واختلاق الجسيمي
لعبد بن حميد بالتصغير احد المخرجين ايضا اي كما وقع
للبخاري روي اي ابن حميد عن مسلم بن ابراهيم وروي
عنه اي عن ابن حميد مسلم بن الحجاج في صحيحه عن تليده
الترجمة بعينها كحدثا عبد بن حميد عن مسلم ومنه
اي ومن امثلة يحيى بن ابي كثير روي عن هشام
وروي عنه هشام اي وهما متغايران فشيخة هشام
ابن عروة وهو من اقربائه اي من طبقة والراوي عنه
هشام بن ابي عبد الله الدستواي بفتح الدال وسلا
السين المهملين وفتح الفوقية ثم واو بعد ها الفصل
وبالمناسبة وفيها ابن جريح بالحيمة من معن الاطهر
ان يقول وكذا وقع ذلك لابن جريح روي عن هشام
وروي عنه هشام والاعلى اي شيخه بن عروة
والادنى اي تليده ابن يوسف الصنعاني بفتح
الفصل المهملة وسكون الون الاول في فقه من الجرح
فشيخ ابن عبيدة روي عن ابن ابي ليلى روي عنه
وروي عنه ابن ابي ليلى والاعلى عبد الرحمن الاول في
ابن عبد الرحمن المذكور في المصون بالاعلى وامثلة اي امثلة
هذا النوع كثيرة وفما ذكرناه كفاية ومن الجرح في هذا
الفن معرفة الاسماء التي في من الكني والالفاظ التي
ان يكون احدها بالثبات او ضعفا فذكر في كتابه

م

وسكون را اوله وال مهمله وسكون تحته فجمع فبانته قد ذكر
 اشيا كثيرة كما في نسخة تعقبوا الي اعترض النقاد عليه
 اي على الحافظ المذكور وتصنيفه المستور بعضها اي في بعض
 الاشياء من ذلك اي من جملة قوله صنفه اي ابن سنان كسر
 اوله اخذ الصنف اخره بقدر اوله وهو بعض الفناد المهملة وقد
 كثر سنا مهمله وسكون العنصر المعجمة بعد هاء ال مهمله
 اشيا كذا المصنف وهو اسم علم يحفظ النسب اي اصله
 هو الذي ولد من نسله فيكون له في نسخة واحدة ابل هو نوع
 منها تولد العلم من نسلها فعلامات الصنف عليه غير صحيح
 وقد اختلفوا على هذا فقال له ابن الصلاح ان الحاكم في علم
 من الخطا والاشياء حق فانه مصر في باب واسع شديد الاشياء
 في الجرح والتعديل لان ابن حاتم صنف الكون
 وثقة بنسبه في التلخيص اي في كتابه ابن معين يفتح الميم
 احد الاله النقاد من وفرقة التلخيص او التلخيص اي
 يعني اي في نسخة هذا او في نسخة الميم في قوله اي المذكور في
 نسخة هذا او في نسخة الميم في قوله بالضعف قال التلخيص يعني اي في
 حاتم التلخيص ان الضمير راجع الى حاتم التلخيص علي بن علقمة
 فنامل فانه تعالى معبر في تاريخ العقلي بالضعف
 صنفه اي بن عبد الله يروي عن قسادة قال العقلي
 بنسبه في نسخة هذا او في نسخة الميم في قوله اي صنفه اي ابن عبد الله
 هو الذي ذكره ابن حاتم يعني وثقة قال التلخيص
 يعني صنفه الكوفي التلخيص هو ظاهر لان سابقه هو صنفه
 ان سنان صنف الكون وشيخ ابن حاتم في نسخة كان يفتقد

الشيخ

الشيخ بقوله واما كون العقلي ذكره اي صنفه الكوفي
 الصنفه اي مع توثيق ابن معين وتقرير ابن حاتم فانما
 هو اي صنفه لسان العقلي للمحدث الذي ذكره او ذكره
 العقلي عنه وليست الاقوة اي اقوة الضعف وعلته وسببه
 صنفه من الصنفه بل هي اي الاقوة من البر او كونه
 اي عن الصنفه ويعني بالزاوي علة منه فجمع محله ونحو
 تون وثقة موقدة ابن عبد الرحمن واليه اهل اي بحقيقة
 الاقوة والصنفه ومن ذلك اي ومن جملة ذلك التلخيص
 بالمهمله واليون تون جعفر هو صنفه وساع بكره اي
 وسكون تون توحدة المحدث اي بضم الحيم لم يرد صحة
 ودوا به اي في نسخة المصنفه وجمع بينها لانه لا يخلو
 من الصحة الرواية والمصنفه وانه يفتقر للصحة المجهولة مشددة
 ومحققة اي بنسبه اليه الكثرة لاجل عدم التدرج وهو امر قد
 نالوصف لم ينضم بفتح حرفه المضارعة وتشد بفتح الميم
 وفي نسخة التلخيص التلخيص كسر التلخيص بضم التلخيص
 فيما علم ان خطه اهل جلا لا يخلو لكن ذكره ابو موسى في التلخيص
 اي في كتابه التلخيص بالذي لم يرد في نسخة التلخيص
 مندة بفتح الميم وسكون تون توحدة المحدث اي بضم الحيم
 الاسود وروي اي ابو موسى له الميم توحدة المحدث
 بالياء المجهول اي اعترض عليه ذلك اي المذكور بانه
 بان سنده رآه هو الذي ذكره ابن حاتم في نسخة هذا او في نسخة
 الميركوي الذي رواه ابو موسى في نسخة التلخيص بالراء
 الموحدة الجيزي بكر الحيم وسكون الضميمة بفتح الهاء

الى جيرة موضع معروف بمصر في تاج البحر السماوية الذين تزلوا
 بمصر في ترجمة سند رسول زباج وقد حررت اي بيت
 ذلك في كتابي في السماوية في معرفتهم وكذا معرفة الكني
 المجردة والمجردة كاي العبيد من النصارى واليهودية
 وابهم موعود من سيرة يضم المملوكين في الوحدة والراولان
 مثل الضعيف لقب به عبد الله بن محمد لانه كان ضعيفا
 في حقيقته ومثل القوي لقب به الحسن بن زيد لقب بذلك لقوة
 على العادة والطواف حتى قيل انه يركب حتى يصلح حتى حده
 وطاف حتى اقعده كاي يطوف كل يوم سبعين شهرا كونه
 السخوطي وهي ايام القاب تارة تكون بلفظ الاسم كانه قد
 التافوا سرت وكسطينة سميت في قوله يلقب بول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليقب بذلك لكثرة ما جهل في بعض
 القروا من سيفه ترس وغيره مما لا يحسن كقصة عن حله فاستمر
 مهران وتارة بلفظ الكنية فاستمع بلفظ الكنية عابها
 اللقب في المعنى من اجل الرفعة او الصفة كاي يلقب في تراب
 فليق ايام القاب مرة ليسب عاصدا ايا افعه كالا عشرين العشر
 وهو صنف النصارى في بلاد الروم في اكثر اوقات كالا عشرين
 والاعلى حرقا كالا عشرين والاعلى حرقا كالا عشرين
 وند ان كلامنا الاسم والكنية واللقب قسم للآخر وتقديم
 حواشيهم بروند كروا كروا معرفة للاسما بوهي تارة تقع
 الى القبايل مع قبلة وهم بنو امية واحد وقوة في نسخة
 وهذا ايام الاسماء وفي نسخة وهي ايام الاسماء الى القبايل
 في المتقدم من الكثر وفي بعض النسخ الكثر اي منسوب الى الكثر

بالنسبة

بالنسبة الى المتأخرين قال المصنف المتقدم من كانوا
 يعشرون بمقتضى اسماهم ولا يسكنون المدن والقرى عاليا
 بخلاف المتأخرين نقله التلميد وتارة الى الاوطان يجمع
 وطن وهو محل الاسكان من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق
 بين منسب الى محل يزل به يكون اصليا منها وتارة لا فيه بل
 بجوار له ولذلك يتعمد النسبة بحيث الاشتغال
 واحد للاقامة الموعودة بمرور ان ضبطه ابن الماوراء في ربيع
 سنين فقد توقف فيه ابن كثير وهذا اي الاسماء الى الاوطان
 لمسود التمييز بين الاقوال التي في النسبة الى المتقدمين
 وهذه القرى مما يعتقد اليه حفاظ الحديث في تفرقاتهم ومضيق
 فانه قد يتحقق به الممهل ويتبين به الممهل ويظهر الراوي
 المدرس ويعلم من التلاية بين الراويين وغير ذلك من مطالب
 الطبقات وتواريخ البلدان ومعرفة التاليف وفيها تناسيف
 كثيرة وقد كانت العرب تنسب الى قبائلها عاليا فيقال القرى
 الكري فلما جاء الاسلام وغلب عليه سكنى القرى والمدائن
 وضاع كثير من اسماهم فلم يبق لهم غير الاسماء الى البلدان
 انشأوا اليها ثم منهم من كان نقله من بلد الى بلد فارتد
 الانشاء اليها فيقال المصري الدمشقي والاحمر ان يقال
 ثم الدمشقي لمرعاة الترتيب ومن كان من اهل قرية من
 قرية بلدة ويجوز ان ينسب الى القرية فقط او الى بلدة تلك
 القرية او الى ناحيتها او الى قلعها وله الجمع فيقال لاهم
 وهو الاقل من الناحية ثم البلدة ثم القرية فيقال الخري
 الصعيدى المتادى الحصورى الحصورى قرية والميمية بلدة

ن
تم

والصحيح ما تحت النسبة ويجوز العكس اذ العكس هو التعريف
وليس من وجه واحد بل فكلما اتى النسب الى القابل سيدا بالعام
ثم بالخاص ليحصل بالثاني فائدة قلنا لا ضرورة من الاول
فيقال ان القرينة هي التي لها قسم دون العكس لعدم الفائدة حينئذ
لاستلزامها لها شي من القرينة فان قيل فكيف ينبغي ان لا يكون
لا غير بل يقتصر على الخصوصات استلزامه قد يحق على الناس
كونها شريفا لانا قاله شارح وهو منقوض لعدم جواز
العكس فالصواب في البراءة ان يقال يستلزم ذكر الاسم
معنى عام ثم ذكر الخاص بقيد زيادة فائدة لم تكن مستفادة
من الاسم على وجه الاجمال الذي هو او وقع في القصر
وليس كذلك ذكر الاسم بعد ذكر القصر الا بالنسبة الى الماهل
بفضية الاعمى والاختصاص لا عبرة به عند اهل العلم نعم
قد يظهر هذا القفا في البطلان الحق كما استدل من الانصاري وغيره
هذا وقد يقتضون على العام وقد يقتضون على الخاص وهو
تليل والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بعينه التذليل
في النسبة الصحيحة بناء على ان النسبة مقصد يستلزم فيه
الذكر كالمرتبة او تباين الاستلزام كما بعد ان يكون القصر
راجعا الى الوطن بلادا جمع بلدا وخصا بكمرا العباد جمع
صبيحة فخر وهي المزرعة او سكرها بكمرا المملو وفتح
الطاف جمع سكر وهي المحلة والطريق لكثرة اوسع من الزقاق
وكان الاول ذكر هذه الاشياء بصيغة الافراد للنسبة
الوطن فاعادة ذكرها ومجاورة وهي كالمثل ما منصوبة على
التميز ويكره ان تكون خبر يكون يتقيد بمضاف اي نسبة

بلاد

بلاد الى ما كان يشكك ان المجاورة مقابلة للموطن اللهم
الا ان يراد به المعنى اللغوي والظاهر ان النسبة لا تتغير
من الاوطان اي تقع الانسبة تارة في الاوطان من جهة
توطين البلاد والضياع او السكنى لو من جهة المجاورة
في احد يما لكن اختل الكلام بمرج الشرح في المرام وانما جمع
الاوطان لا زيادة الانواع ومقابلة الجمع بالجمع والا فلا
ينسب احد الى الاوطان الا نادرا وكذا قوله ويقع اي
تارة الى النسبانية والضياع بل يقتصر من الحرفة
لان الضياع لا كيد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة
كذا قيل وانما بالسر فهو معطى الاصطلاح الثاني على الصيغة
المعروفة من العلوم العقلية والتجريبية كالحياطة اي ما يشتر
الحياطة والحرف بكسر ففتح جمع حرفة كالبراز اي يباع البر
من غير مباشرة في تحصيل وجوده من القرية والشر ويقع
فيها اي في المناسبات المشروطة بالانتماء والاوطان والضياع
والحرف او في النسبة اليه هذه الاشياء وفي النسبة
ويقع فيه اي في المناسبات المذكورة الاتفاقي خطأ كالقرية
والقرية في الاستنباه اي لفظ فان احدها بفتح القاف وقع
لان نسبة القرية الى القرية لا يقع فكل من النسبة الى موضع من
بلاد ما في النهر وهذا النوع كثير في الضياع والحدود والضياع
والضياع فلا اول بالوحدة والثاني بالجمع والبراز في
راي البراز في اخره راي في الجملة والحق بالجمع والحق بالاسماء
اي كونهما في الاسماء على ما تقدم هذا ما ظهر في المرام
في حل الكلام وقال شارح بناء على ان اصله بلفظ فيه

كما في نسخة عندنا اي يقع للبراهين واكثر اشياء هم
 في النب كما يقع في الاسماء وذلك كالنسيان يقع التوك
 والسير وبعد الالف هزة نسبة لمدينة بخراسان يقال
 لها نسا وهم جماعة منهم صاحب السراة انتهى وبعد بين
 المعنى لا يخفى وقد يقع الاسباب انما الى ان من يقع
 راجع اليها فيشعر في التاشيت فاي بعض النسخ المصححة
 بالفتح كبر فاما هو وعقلة فاما ما على ان المترج الشرح
 مكسفة فاحد فانت تعلم ان هذا مما لا ضرورة اليه ولا
 مما يوجد باعث عليه القابا اي قد يقع اللب تبصيرة
 النسبة كخالد بن محمد يقع ميم ويكون فمعة القطو
 بفتح اللغات والنظا الهللة كان كوفيا وبلغت بالقطو الى
 وهو غلاب بالتركيب نسبة مأخوذة من القطون وهو
 مقاربة الخطوم مع المشاط كذا ذكره محرو وهو غير صحيح لان
 معتق النغلا ان كون النون زائفة ومقتضى العمل كونا
 اصلية فاختلقت ما بينهما وهي خائفة منسوب الى بلد
 وهو على تقدير صحة غير مناسب للمقام اللهم الا ان يقال
 انه كان كوفيا وكان ينسب الى غير بلده او الى بلاد مذكورة
 وكان يعقبت منها او من تلك النسبة وذكر في المعنى نقلا
 عن مقدم من العسقلاني انه لم يرد منسوباً فيه وراى في
 محرو النسبة له بواو وفتح الطاء خالد بن محمد القطواني شيخ
 البخاري ومحمد بن ابي الحسن القطواني شيخ لسان عفة
 وكذا اعلم ان بن عمر القطواني وهذا منسوب الى قطوان بن
 قري بن قند والله اعلم وفي القانون من قطا نقل مشد والمناشي

في

قارب

قارب في مشقة هو قطوان وتترك وهو موضع والطويل
 الرحيل المنظر له الخطو وقطوان بالنسبة موضع بالوقوف
 انتهى فالوجه ما بيناه والله اعلم ومن المهم ايضا معرفة
 اسباب ذلك اي ما ذكر الى اللقب بالفتح يفتي اسباب الانساب
 اللقب كالحال اسم فاعلم من قبل والضعيف منه القوي كما
 تقدم ذكرها وتبين وجهها وكصاعقة وهو ابو يحيى احمد
 شيخ البخاري لقب بذلك لشدة حفظه والنسب بكسر ففتح
 جمع نسبة الى اسباب النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها
 كمحمد بن سنان العموي بفتح العين والواو وبالقفاف باهلي تزل
 في العوفة بطن من عبد القيس نسب اليها وكابي مسعود
 عصفرة بن عزم الانصار بن البدر في لم يشهد بدرا في قول
 لاكثر من بل تزل بها اوسكنا نسب اليها ومعرفة المولى
 اي ومن المهم معرفة المولى من العلماء والرواة وهي جمع المولى وهو اسم
 من ان يكون من ولا العاقبة والمعاقدة والاسلام ويطلق
 المولى على معان غير مرادة وهنا يطلق على كل من طر فيه ولزائفة
 بقوله من الاعلى كالحق بكسر الخاء والمخالف بالفتح والاسفل كالحق
 بالفتح والمخالف بكسر الخاء اي بسبب الرق الذي نشأ منه
 الاعتاق وفيه ان الرق انما ينسب الى الاسفل والملك الى الاعلى كما
 الاول ان يقول بالاعتاق ليسل الاسفل والاعلى كالحق او بالمخالف
 بكسر فيكون واصلة المعاقدة على التعاضد والنسب عدو منه قوله
 تعالى والذين عاتقت ايمانكم فانتوهم بغيرهم او بالاسفل للم
 كاري على الحسن عيسى كان نصرانيا فسلم على يد ابن الباركة
 فقتله مولاي ابن الباركة لان كل ذلك اي جميع ما ذكر من كونه

محرر موضع بالكوف
 منه الاكسية ان
 وقال محسن نسبة
 القتلوات

والعاملة هو

اعلموا واستقل بالرق والحلف والاسلام وغيره كقول القيلة
 يطلق عليه مولى ولا يعرف تميز ذلك الذي عن الآخر الا
 بالتعيين اي في رواية او من امام معتد عليه اي في
 ما يميز به احدى عن الاخر واهم ذلك ما يثبت الي القيلة
 مع اطلاق النسب كقوله القريشي وكلمة ياقوت السبيعي
 ومثقال الحسيني وياقوت الكيزواي وغيره فيقولون
 لهم موال لهم معنى المقتن في زمانه من صليته بحكم
 ظاهر الاطلاق ووقوعه في ذلك خلافا للاحكام الشرعية
 في الامور المشروطة في النسب كالامامة العظم والكفاية
 في النكاح ويحذف ذلك من التوارث والتقديم في الصلاة
 وغيره مما وقع من ذلك في زمانه ادعي واحد من
 اهل البيت من بني شيعة وهو المحالي وكان يفتاد الى الشيعة
 ايضا في بلاده وهو يحتمل ان نسبته صليته حقيقة
 ويحتمل انها اضافية مجازية لعلاقة عنقه او خدمة ويحتمل
 انها نسبة الى شيب او شيعة غير جدي شيعة فاشبهه عند
 بعض جماعة السويجماة شريفا وانه يشيبي في تصوير
 دعوي امامته له عند غيره واباؤه دفع الامانة الابعاد
 بوثب نسبة انه شبيبي فاعتمد القاض بناء على ثبوت صحة
 النسب بالجماع على مجرد قول اليهود انه شبيبي من غير تحقق
 انه من نسل شيبة النجدي وحكم بانه شبيبي واثبت انه ابن
 اولاد بني شيبة الموجودين بكرة الكلمة اصحاب مقتاد الكه
 المفظة وكانت القادة القديمة كلما استمراد المفتاح
 يكون لا كبرهم لا اقلهم ولا اصغرهم فاختار المفتاح ولم يستخ
 من

من

من المفتاح لكن مات قبل ان يري الفلاح ورجع الامر
 بعد الفساد الى الصلاح وكان هذا اثبتة قوله في كونه
 عليه وسلم لجدي شيبة حين دفع المفتاح خذها خالدة
 تالفة بنزولنا منكم الا بد ظالم فحقوا الله كذا الاستخاء
 بمقتضى صورة ما يري على لسانه في الاشياء هذا وقد مضى
 في الموال ابو عمر الكندي ولكن بالنسبة الى المصيرين لا مطلقا
 ثم الموال المسويجماة في القبايل منهم من يكون المراد به مولى العتاة
 وهذا هو الاغلب كما في المختري لطاوي ومنهم من يكون المراد
 ولا الحلف كما امام مالك بن النضر هو اصبح صليته وقيل كذا ينبغي
 ايضا لان نفر من اصحاب سواي لتيمم في حلف الجلف ومنهم
 من يناديه ولا الاسلام كالا امام محمد بن اسماعيل البخاري
 قبله الجمع في بضم حيم فيسكن عن مملعة فملا لان حرة
 كان مجوسا فاشبهه على كيد اليمان بن الحسن الجعفي ومنه
 الاخوة كسر الهمزة والاشوات اي ومن المرم معروفة
 الاخوات والاشوات من العلماء والرواة مثل ابي الصمطانية
 عبد الله وعقبة ابن مسعود وفي التابعين عمرو وارثم ابنا
 سرجيل وهما من افاضل ابن مسعود وقائده دفع توهم اتحاد
 التعدد بظن الغلط حيث يكون البعض مشهورا دون غيره
 ومنها دفع ظن من ليس له اخا لاشداد ابوه كما في الاعم كاهل
 ابن اشكاب بكرهه ويصح وسكونه معجه وتكاد وموحدة
 في اخرها من غير انفراد وقيل صيرف على ما ذكره مالك بن النضر
 في مقدمة المم بضم اوله وعلى بن اشكاب ومحمد بن اشكاب
 قالوا لمحمد بن علي ما نكرة المعنى والاشوات غيره وقد

ق

ق

ق

ق

صنف فيها في هذا النوع القدر ما جمع فلم يبق اي بعض
 المتقدمين كعلمي من الدين ومن المهم ايضا معرفة اهل
 الشيخ والطالب وذلك ان علم الحديث علم شريف لكونه
 معناه ان الله صلى الله عليه وسلم فينا مع صاحب وطالبه
 ان يكون موسوما بحكماء في الاخلاق وعلم من الشيم والسنن
 في تصحيح النبوة اي تحريدها عن الريا والسفاهة والخلل
 لا يتعلم الاكفا والقربة بالتوجه الى المراتب العليا بسبب
 تحصيل العلم والعمل وتكيد التعلم في حصول العقبي
 قال سفيان الثوري قلت لعنيد بن ابي ثبات حدثنا
 قال حتى غي النبوة وقد ورد من تعلم علما فما يبتغي وجه
 الله عز وجل لا يتعلمه الا ليصيب غرضا من الدنيا
 لا يجد عرف الجنة يوم القيامة في ربحها والحال انما توجد
 من مسيرة خمسمائة سنة والنظير في تطهير القلب
 من اغراض الدنيا من المال والمادة واشباع الهوى وتبخير
 الخلق بضمير وبصر وهو القيام بعاشرة الخلق ومتابعة
 الحق قال تعالى في حق النبي انك لعلى خلق عظيم وسبقت
 عائلته رضى الله عن خلقه صلى الله عليه وسلم فقال
 كانت خلقنا الظل واشار الشا طمي رحمه الله الي معنى الحديث
 بقوله في وصف ما قاله فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اهل القرآن اهل الله وخاصته ويؤخذ من ان اهل الحديث
 اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفون بكونهم اهل الله والاهل
 والصبر واليقين حاله ما جاء القرآن مفصلا ثم قال علمك
 ما عشت في اناسك ونفع نفسك الدنيا بالعبادة والعلامة

ن
 حها

المذكور

ويشرح

ويتفرد الشيخ بان ليس بصرا وله وكسرتا لمة اي الطالب
 الحديث اذا اجتهد اليه اي الشيخ او الى حديثه الماحض
 انما هو ادب الشيخ خاصة ان من اجتمع اليه ما حقه جالس
 للاسماع وجوب ان تغير عليه او استجابا ان كان مثله
 وهو الصحيح فقد خسر الامانة لذلك الناس وهو شريف وعظيم
 ستة والناس من تضررون ويخسرون جانا وكذا جلس الامانة الكافر
 واهل علم العلم في من الحديث تحت حمل عنها بعض شيوخهم
 ومن اس منها واقدم عليها ومن انكر التقييد بسبب تحصيل
 القاصي عيان ومن انه كم من السلف قد بعد في لم يثبت الى هذا
 السن ونشر من الحديث بالاجمعي وقال ابن خلاد وتفيد
 للاسماع اذا بلغ الخبر كافي انما الكهولة وفيها مجمع
 الاستدلال ولا ينكره الا اربعين لهما هذا الاستدلال في
 الكمال وعند ما ينهي عزم الانسان وقوته ويتوفر
 عقله وجمع ابن الصلاح بينهما بان ما قاله ابن خلاد يحل
 في المسدين غير البارعين في العلم فانه لا يحتاج اليهم الا عند
 السن المعين ونحوه ومن نقل عنه القدي في العداثة
 عنهم البارعون الذين اجتهدوا عندهم ولا يحدث اي لا ينبغي
 ان يحدث ببلد فيه اولي كنه بان يكون مرتبة في الاسناد
 اعلى او في معنى الحديث وحلدا حري وقيل لسنه واهله
 وعبر ذلك من وجوه ترجيح بل يربط اليه بله الطالب
 اليه اي اليه الاول من ان اطلع عليه فانه الدين المنصحة
 في الاولوية ان لا يحدث بحضرة من هو اولي منه بالحديث
 ولا يترك اسماع احد لنبوة قاسدة اي لا يمتنع من تحديث احد

ي

لكونه غير صحيح السنة فانه قد يرحي له صحته لما قال بعض
 السلف طلبت العلم لعن الله ما ياتي به يكون الاثمة وهذه
 هو الغالب في علم الكتاب والسنة بان مالها وتبينها
 لما فيها من الخير حاله ويحتمل بالحسن بآله وان ينظر
 الى طهارة كاملة من عمل او وصو وتستول وينطبق ديسر
 لميته ويتوب اليه وينتصر عليه ويجلس اي متكنا على صدر
 فرائضه لو كان اي يسكن و هيبة ولا يحدث قايما اي الا
 ضرورة ولا عيلا يفتح فكسرا في مستحجلا في تلفظ الحديث
 يفتح السامع في بعضه فان كلامه صلى الله عليه وسلم كان قولا
 بل كان احيا ناكرا قولا فقد روي عن عائشة رضي الله
 عنها في قولها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسرد الحديث
 كسرهم كما كان يحدث حديثا لوعده العاد لا محصلة او
 المعنى ولا يحدث حال كونه مستحجلا في امر من اموره فانه
 هيبة يكون مستقولا بالبال فربما يقع له خلل في المقال
 ولا في الطريق ان يقعد فيه او يقعد في غير الان اضطر
 بضم الطاء فيجوز كسر النون وضمه الى ذلك اي الى ما ذكر
 من المهمات سواء يكون الضرورة شرعية او فردية قال
 الكازم روي شارح البخاري فقد روي عن ابن النضر
 كان اذا زاد يحدث قوصا وجلس على صدره فرائضه
 وسرع لميته وتكن في جلوسه بوقار وهيبة وحفظ
 قيل له في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا اخذت الا على طهارة كاملة
 وكان يكره ان يحدث في الطريق او هو قائم او مستعجل

وقال

منه

وقال اخبرنا انهم ما حدث به عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم روي عنه انما كان يغتسل في الماء ويغتسل
 وينظف ما ذرعه من صوته بخره وقال قال الله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي صلى الله
 عليه وسلم واما تمسك اي يمتنع عن الحديث اذا اختلقت
 اي في لسانه او لسانه اي في حفظه وصنطه كمن
 اي يمتنع به مزاجه وعقله ولا فقد تقدم ان ابن معين
 حدث عنه زرعة وانه كان اذا كان في كلامه لا يلهي الله
 وقبض روعه قبل ان يدخل الجنة او ضرره بغيره او كبر
 من مود اليه خرق قاله الله تعالى ومنكم من يرد الى اذنه
 العمر لكيلا يعلم من بعد علمه لكن في ارك القرآن يحفظ
 عنه وكذا الحديث قالوا والناس في بلوغ هذا السر متفاوت
 عجب اختلاف احوالهم ومسط ابن خلاد من المهرم بالناس
 ما ذكره في التبيين والذكر وثلاثة القرآن اولى بالناس
 فان كان عقله ثانيا ولا يجمعها يعرف حديثه
 ويقوه به ويحري ان يحدث احتسابا رويته خير كثيرا
 كما لحضرمي مومي بن عبدان فقد حدث بها بل حدث بعد
 لما ينهاه عن الصحابة والتابعين من بعدهم قلت
 قد حدثني بعض المعتمد في سنة ربيعة الاولى وعلمه العلي
 السيد زكريا ويقول يحيى بن عيسى وعشر وثلاثة من طو
 عمه وحسن عمله كما ورد في السنة ثم الاولى الحديث الثاني
 بل قد يحملها لامل الحديث فانها علاما رايته الروحانية
 عند الجمهور بان يكون الحديث بلفظ الشيخ مع تحريم

وتذكره وكون الطالب يتلقاه من مع تنقطه وضبطه
 وتحققه ما يسمع ويكتبه وايضا الاعلان في الفاتحة
 اتم ولتجيب الطالبين اعم واذا اتخذ مجلس الاملا ان
 يكون له كان حقا ان يقول او ان يكون له اذا اتخذ مجلس
 الاملا ثم قوله مستعمل اسم فاعل من الاستلا وفي نسخة
 بتشديد اللام من الاستلا فان الاملا والاملا بمعنى
 واحد فتلوه هو اول من يطلب الحديث من تلامذة الشيخ وقبل
 هو من يركب اسمي حضا والمجلس والصواب ان المراد به
 المبلغ للحديث اذا كثرا لجمع وعند تكاثر الجمع بحيث لا يكتفي
 بمستمل واحد اتخذ مستملا فكثر وقوله فقط بعينه
 فكثير ان ينقط حاضر القلب حافظ لفظ الحديث من
 غير تغير في نيائه واغرابه عما سمع من مقلبه وينبغي ان يكون
 المستملي عند كثرة الناس على موضع يرتفع مركزه او نحو
 ذلك والافتقار بما على قد يسهل لكون ابلغ للسامعين
 وعلى المستملي ان يسمع لفظ الململي وانما من المخذ على يده
 ولم يتغيره الا ان من يسمع لفظ المستملي لا يجوز له الرواية
 عن الململي الا ان يبين الحال على وجه ما ساعد له ذلك
 الحديث او ليعقوب الفاضل من المستملي كما فعله الامام ابو
 بكر بن عروبة وغيره من الائمة وهذا هو الاحوط والا
 قال في حكاية العمل ان من سمع المستملي دون سماع الململي
 جاز ان يروي به عن الململي كما تعرضوا له المستملي في حكم
 من يقرأ على السمع ويعرض حديثه ولكن بشرط ان يسمع
 الشيخ الململي لفظ المستملي كالمقارن عليه ومع هذا فيس

لمن

لمن لم يسمع لفظ الململي ان يقول سمعت فلا يقول واستحسنوا
 افتتاح مجلس الاملا بقراءة قارئ من القرآن العظيم اية
 او سورة يتركها بالقرآن الكريم فاذا فرغ القارئ من السجدة
 المستملي اهل المجلس اذا اتموا السجدة ثم يقول صلى الله عليه
 وسلم يا جبريل استمعتم النذر ثم يمشي ويصل على النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم اقبل على الشيخ المحدث قائلا له من ذكرت
 اي من الشيخ او ما ذكرت من الاحاديث رحمك الله وعظم الله
 لك واذا انتهى المستملي في الاسناد او في الحديث الى النبي
 صلى الله عليه وسلم استقبله الصلاة في عليه رافعا صوته
 وانما انتهى الى ذكر الصحابة قاله رضي الله عنه وارسلوا
 الله عليه وان يفتح الشيخ مجلسه في محبة محمد بن عبد الله تعالى
 والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
 بما يليق بالحالة وينبغي الطالب ان يوقر الشيخ اي يعظم
 من سمع منه الحديث واخذ منه العلم لما روي مرفوعا عن
 من لم يحل كبره ما روى برحم صغيرا ولم يعرف له المناخفة
 لا يفتخره بضم اوله اي لا يوقعه في محبة الصغير والملاحة
 بان يطول عليه بل ينبغي للطالب ان لا يتعدي القدر الذي
 يشير اليه من حيث او كما يشاء ولا لانه مما كان ذلك سبب
 حرمان الطالب والعلم يكون ما يعلى من القول فيحصل
 سبب اشتغال قلبه في القبول وقد قال الزهري
 ان طالت المجلس كان للشيطان فيه نصيب ورشد اي وانما
 غيره لما سمع اي من العلم فان كثرة يوم من فاعله ومذموم
 فعليه عناية وقد ورد فيه وعيد شديد من النبي المختار من كنتم

علم الخ لجام من نار وانما يقع فيه جملة الطلبة لظهور ذلك
 انهم يتفردون به عن اقرانهم ويتفردون به لا على اقرانهم
 وامثالهم وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما اخواني
 فيما صموا في العلم ولا يكتفون بغيركم يعني ان خيانة الرجل
 في علمه اشد من خيانة غيره في ماله وروي عن مالك قال
 ركز الحديث افادة بعضهم بعضا ونحوه عن ابن المبارك
 ويحيى بن معين فان الجمع بين المكافاة والتكليف بالعلم
 والتعليم صفة الاوليا للماصفين والعلماء ورثة الانبياء
 وفي الحديث العيسوي من علم وعمل ويرعى في الملكوت
 عظيما اقول ويسمى الدينا والآخرى كرميا قال تعالى
 وما رزقناهم يفتقرون وقال صلى الله عليه وسلم ان علما
 لا يقال به اكثر لا يفتقرون ولا يستكفون البخل كل البخل
 من لا ينفق مما لا يفتقر بالانفاق بل يزيد فيه وفي غيره
 بالانفاق وما روي انه فعل ذلك جماعة الامة المتقدمة
 كسبعة وسبعين النوري وهشتم واللبث وابن جرير
 ابن عسيرة وابن ابي عمير وغير الرزاق قال الرازي قال الله اعلم
 بما تصدروا في ذلك ولا يدع الاستعداد ذاي ولا يترك طلب
 العلم واحدة من هود ومنه في نسب اوسا وغيره بما فانه الحما
 يمنح الرزق وفي رواية يفتح العلم وقد قالت عائشة رضي
 الله عنها من قومها او موقوفات انما كانت الانصار لم يكن
 يمنح الحما ان يتفقه في الدابة او تكبر قال الله تعالى
 شامروا عن ايمان الذين يتكبرون في الارض لغير الحق
 ولان من تكبر على نعمة حرم خيرها وقد ذكر البخاري عن عمار

قال

قال لا يتناول العلم مستحق ولا متكبر ولا الطالب الصادق
 فالمحب العاشق لا يمنع عن مطلوبه ويحبونه عائقا ويكتب
 ما سمعه تاما اي وان يكتب جميع ما وقع له من سماع كتاب
 او خبر او حديث طويل شتم لفصوله من الكلام على وجه الكمال
 والتمام ولا ينتفعه فانه يقتصر في المرام وربما يحتاج الى رواية
 شيء منه مما لم يكن فيها انتجده منه فيندم حيث لم ينفعه
 القدم قال ابن المبارك ما انتجعت علم عالم قط الا ندمت
 وقال ما طامن متفق خير قط وقال ابن معمر صاحب
 الانتخاب يندم وصاحب النسي لا يندم فان احتاج الى الاستحباب
 لفتن وقتا او لكونه في الحركة واجاز الشيخ به تولاها نفسه
 ان كان متميزا عارفا بما يصلح للانتخاب والا استعان بحافظ
 متيقظ في هذا الباب ويعتني اي يهتم بالانفاق بشكل الحما
 وانما تالروا يا متابعي اي بتقيد لما سمع من يابيه
 واعرابه وبيان حروف هجائه فان العلم صيد والكتابة صيد
 ولئلا يقع في التقصير وينقله على وجه التبريد من كلامه
 المشهور لا يحملوا العلم عن متحف ولا اقران عن متحف في قيل
 الصحيح الذي يروي الخطا عن قراءة الصحف باستنباط الآراء
 وقيل ان اصل هذا ان تومئ انوا اخذوا العلم من الصحف
 من غير ان يتلفوا فيه من العلم فكان فيما يرويه التقدير فقيل
 عند هذا قد صحفوا اليه روه عن الصحف وهو مصحف وروي
 عن ابي العباس قال حضرت بعض مشايخ الحديث من المتعلمين فقال
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل
 قال فنظرت فقلت من هذا يصلي ان يكون شيخا فاذ هو

د

ن

٢

الذي

قد صحفه واذا هو عز وجل كذا ذكره الكا زروني شارح البخاري
 لكن في نظره ونزده ان يكون احد شيخ الله نظر ظاهر لا ينجي
 وروى ان شيخنا قال في حديث فقال لشيخ النبي صلى الله
 عليه وسلم واعطى الحجام اجرة بالمد وضع الحجام ريشه الرأه
 وبالمشاة من فوق وانما هو تصفيف اجرة يسكون الحجام
 وبالمها وروى ان امير المؤمنين عليا قال الا ان حوا بهر ترك
 هذه يكون بالزنج قصصهوا وقالوا يا الزنج لما اقلصوا اسر
 هذا التصفيف الا بعد ما في سنة عند معاشته امر
 الزنج وروى ان عليا كان رجلا غنيا بالعين المعجمة لقراه
 بعضهم غنيا بالعين المهملة والنون وهو خطأ فاخر العين
 هو الذي يعين وقال بعضهم غنيا بكسر الميم او شدا كسا
 الموحدة في الاول وبالمثلث في الاخر اي كان يعيت كثيرا اي
 يخرج وهذا اقرب معنى من الاول وهو على وزن سكتت وخرج
 وقصد يعقر اهل الحديث شيئا ليسمع منه وكان في كتابه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهم غنيا فقال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم غنيا بالعين المعجمة
 والوحدة وبالعين المهملة بعد النون وهو الخطأ الصحيح
 وصحف بعضهم الحديث المشهور زرعيا نرد دحيا فقال
 زرعيا نرد دحيا قص قصة طويلة ايا قومنا كانوا وروى
 عشر غلاتهم ويتصدقون فصار زرعهم كلهم خا والقسط
 اي يقسط لستوعه بال تكرار والعطف في صدره او تقصير
 السائده ومتونه في كتابه فان من اعني يجمعه دون
 اهلالة ترجي له في مدة قليلة مشاركة اهلها وزيا ذمة

انصالة

٢١

افضلهم وفي كلام الشيخ اشارة لطيفة بان لا يستعمله
 في طلب العلم وان يتحفظ الحديث على التدرج قليلا قليلا
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من طلب العلم
 فانه حيلة فانه يدر كنهه او حديثه او قوله واعلمه
 مقتبس من قوله تعالى وقالوا لولا نزل علينا القرآن فجعله
 واحدة كذلك لنتنبه فوادك ورتلناه ترتلنا وقوله
 عز وجل وقدا يانر فانه لم يقرأه على الناس قل مكث
 وقوله سبحانه لا تقرأه لسانك لتعجل به الايات وقطع
 اي من اجده من شركا به او غيره او بنفسه بان يتد كثر
 بمسوطه ليس يفتح السبع ايم يثبت في ذكركه
 اي في نفسه وحفظه من جهة فانه لا يحفظه لكون من
 الراسخون في العلم والكامنين في الحلم وقد روي عن علي
 كرم الله وجهه قال تذكروا هذا الحديث ولا تغفلوا به
 وروى عن ابن مسعود وهو اده عند قال تذكروا الحديث
 فان حياتكم هذا كثرتم التثنية معلوم من انما متذكر كنه
 ومنهم من يعرف من التثنية اي سماع الحديث فاخذوا
 لان ينسبوا غيره والاول اي من انما سمعوه وروايت
 واحدا في سائر التثنية فقال الجمهور ان الله حسن سنن وقاله
 جماعة من العلماء ليس في سماع الحديث بعد لا يشر
 يستند حكمي محمد بن خالد الرازي في كتابه الحديث الا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من التثنية انه قال يستند كنه
 الحديث في الحديث لانها مجتمعة العقل قال وطه ان
 يستعمله رعا حفظ القرآن والشرائع وقال الشوكلي

الطهر

صلى

كما قال الرجل اذا اراد ان يطلب الحديث بعد قبل ذلك عشر سنين
 سنة كذا في سنن الروي في اصول الحديث النبوي وقال ابو حنيفة
 بن عمارون اذا عرق بين البقرة الدابة اي بين المخصوص والعموم
 ايضا الساقية وانما صحفت على النسخ فالمراد بالبقرة بين
 حيوان وحيوان وهو ادنى مراتب التميز واما معرفة العام
 والمختص فانما هي مرتبة التخصيص قال السجستاني من السماع على التمييز
 كان يعرف الجمرة من التمرة ويحصل بها في خمسة درج
 يتخلف بل قد يحصل قبلها وقال الكاظمي شارح البخاري
 وبلغنا عن ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رأت شيئا في اربع
 سنين قد حمل الى المأمون وقد قرأ القرآن ونظر في الراي عند
 انفاذا طاع بكى وقال الحافظ ابو محمد عبد الله بن محمد الاصبهاني
 حفظت العرب والمغربين وحملت الي لي بكرين المترين استمع
 منه ولما اربع سنين فقال بعض الحاضرين لا تشبهوا له فيما تركي
 فانه صديق قتال له ابن المرقية قرأ سورة التكاثر فقرأها
 ولم اغلط فيها فقال ابن المرقية سمعوا له والعهد على والام
 اعتنا من التحمل بالتميز وهو من فهم الخطاب ورد في الجواهر
 كان ميمرا صحيح السماع وان كان له دوله خمس الاف لا يصح
 ان كان ابن حنيفة سنة هذا في السماع اي دون المخصوص
 للبركة والاحازرة بعد الاصلية وقد حوت عادة المحدثين
 ان يظنوا سلفا وقدما وحديثا باحتنازهم الاطفال اي
 اطفال النفس وظهر من لم يتأهل للسماع بقرينة قوله هذا
 في السماع محال الحديث مفعول فيه اي روايته ودرأيته
 ليحصل لهم من مكانه فان عند ذكر الصالحين تزل الهمزة وكيف

بلغت

محمد

عند ذكر الصالحين بنوالتا بعين روايتهم من العلماء العاملين
 وذكر احاديث سيد العالمين ويكتنون الى المحدثون لهم
 للاطفال انهم يحضروا الى المجلس الغلابي ولا يدعي مثل ذلك
 اي ولا يدعي من اعشار الرواية بعد الكبر ليس في مثل ذلك المخصوص
 احاد الطفولية والصغير من احازرة المسمع بكسر الميم اي السمع
 لهم اي للاطفال احازرة خاصة او عامة لان رواية الحديث
 لا تصح بدون السماع والاحازرة ولا سماع هنا ولا بد
 من الاحازرة ومنع قوم رواية الصبي مطلقا قاله
 العلامة وهو خطأ سرد واد علم لان الصغير وغيرهما ممن
 يحل له حال صلبه قبل الناس روايتهم من غير فرق بين ما يملوه
 قبل البلوغ وبعده ولذلك كان اهل العلم يحضرون للمباني
 اجالس العلم ويعتدون بروايتهم لذلك بعد البلوغ انتهى ويقوم منه
 ان مجرد اصدار العلم للصبيان يستلزم اعتداده هم بروايتهم
 بعد البلوغ ولو بلا احازرة لكنه متعقب بانه يمكن ان يكون المخصوص
 لاجل التمرين والبركة الحاصلة لاهل البيت والاصح في بيان
 الطلب اي طلب علم الحديث بنفسه بانه اشتغال بمكنته
 الحديث وتحميله وضبطه وكذا الرجل فيه قال التلميذ اشارة
 الى ان الطلب قد يكون بغيره كما لاطفال يحضرون بها المجازات
 يتأهل لذلك اي يستفهم لما ذكرنا من معتقدات الطلب لان
 يعرف على الاحاديث والنكات واختلاف الروايات ولا بد من عقل
 المعاني واستنباط الدلالات لان هذا ليس شرط الاطفال
 عن الطلب وذلك يختلف باختلاف الأشخاص وليس يعم في من
 مخصوصه قال عبد الله بن احمد بن الزبير يطمع زاي وهو الذي

عليه اهل الكوفة يستحب كتب الحديث في العشرين وقال
 اهل البصرة في العشرة وقال اهل الشام في الثلاثين
 ويصح تحمل الكافر ايضا اذا اذاه بعد اسلامه
 اي كاتل شهداءه ثم مثاله حديث جبير بن مطعم المتفق
 على محتثه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الغزاة
 بالطور وكان جله في هذا اساري يدر قبل ان يسلم وحدثه
 النجاشي وروى ذلك اول ما ذكره الايمان في قلبي وكذا الفاضل
 اي يقول بحمله من باب الاول اي من تحمل الكافر اذا اذاه
 بعد توبته اي من نسفه وثبوت عدالته اي بعد ظهورها
 بظهور غلاشته فاسم اعلم واما الاداة فتقدم انه
 لا اختصا ضرر من ميتين بل يقيد زمان تعينه
 بالاجتاج اي باحتياج الناس اليه هو اية اوداية والاشارة
 لذلك والمدار عليه كما صرح به السيوطي في الالتفات في اقر القل
 ورواية الحديث والافتاء والتصنيف لان من له اهلية ذلك
 بالاستحقاق التام وقلة خطابه في المرام يجوز له ان تصدق
 وان لم يكن له اجازة ومن لم يكن اهلا لذلك فلا يفيد ولو
 الف اجازة وسماع ودعاية قاله التلميذ هذه زيادته
 عليها صحاح النووي في التتبع والتيسير حيث قال انه مني
 اجتمع الى ما عده جله له اي لاسماعه وتاديبه ونشره وجوبا
 ان يكون عليه اجتهاد اذ كان ثم مثله في اي من كان وهم
 اي المشاهير يختلف باختلاف الاشياء حركتها وحفظها
 ونطقها وما يكون صغرها او قبحها عليه علم الكبرياء وما يكون كبر
 واعلى عليه شيئا سيرا وقال ابن خلدون اذ بلغ التفسير اي

بسريرة ونية
 هو

ناهل

ناهل لذلك وتصدى للاهنا انتها الكهولة ومجتمع الامم
 ولا ينكر اي الاداء عليه عند الاربعين لا شأنا هذا الاستواء
 ومثله الكمال وعندها ينتهي عزم الانسان ويوفر عقله ويحور
 رايه وفساده ظاهر عند اهل اليقين وتفتت اي
 واعترض عليه في ذلك وتوقف من حدث قبله في قبل
 الاربعين كماله امام المحدثين من الائمة المتقدمة من قال
 المصنف واجيب عنه بان مراده اذ لم يكن هناك امر
 يقتضي التحدث كان لم يكن هناك امثل منه وكان يكون
 قد صنف كتابا واريد تسميته منه قال النامد فاذا
 لم يكن هناك ما يتوجب التحدث بما ذكرنا من مظهر التكاليف
 عنده والله اعلم ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث
 اختلف الصحابة والتابعون في كتابة الحديث فكرهه
 ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وطلحة بن عبيد الله وابو
 سعيد الخدري واخرون من الصحابة والتابعين ورضي الله
 عنهم اجمعين لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عن شيء الا ان
 ومن كتب عن شيء غير القرآن فليحرقه فخرجه مسلم وجوزد او
 فعله جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمر
 ابن العاص واسر وجابر وابن عباس وابن عمر ايضا واخرون
 من الصحابة واللاحقين رضوان الله عليهم اجمعين لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا تكتبوا الا في شاة وروى ابو داود ومن حديث
 عبد الله بن عمرو قال كنت اكتب كل شيء سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه انه ذكر للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال له اكتب وقد اختلف في الجواب فقيل ان حديث

٢

ن

الى سعيد مسوخ باحاديث الاذن والكتابة وكان النبي في
 اول الامر لحوق اختلافه بالقرآن فلما امن ذلك اذن فيه
 وجمع بعضهم بينهما باذنه في حق من وثق بحفظه وخيف
 انكاله على خطه اذا كتبت والا اذن في حق من لا يوثق بحفظه
 كما في شاة المذكور وحمل بعضهم النبي على كتابة الحديث معه
 القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يسمعون تأويل
 الآية فربما يكتبوه معه فتموا عن ذلك خوفا من الاشتباه
 وهو اي صحة كتابة الحديث ونعتة ان يكتبه اي الحديث
 وكذا القرآن ومن في معناها مينا بنية التخصيص حاد من
 المفعول ويمكن كسرهما على انه حال من الفاعل وكذا قوله
 مفسرا وهو عطف بيان او التبيين بالنسبة الى جوهر
 الحروف والتعريف باعتبار عوارض من الشكل والنقطة قالوا
 يستلزم امانة الخط وتحقيقه دون مشقة وتعليقه والمشفة
 قيمة اليد وارسالها مع تغير الحروف وعدم اقامة الاسنان
 والعلق هو كما قيل خلط الحروف الذي ينبغي تفرقها واذهاب
 اسنانها ينبغي اقامة اسنانه وطرس ما ينبغي انظر ريبا صفة
 لما قد يشاغل كل منها عدم التمكن من قرائته خالما وبشكل
 بفتح حرفه المصارعة بضم الكاف اي ويعرب المستكمل اي
 المعلوم منه وهو الذي لا يغيره كل احد واما يدركه العلم
 وفيه اشارة بطريق المعوم انه لا يشكك غير الشكل لانه
 تضييع العمر وتكثير العمل الدال على تقليل العلم والمراد بالشكل
 الحركات والسكنات وهي علم من الحركات البناءية المرفقة
 والاعرابية المتوالية قالوا للتشويح في قوله او ينقطه

اي

الى في الشكل منها او مطلقا لان الغالب فيه الاشكال قالوا
 يستلزم لطالب العلم ضبط كتابه بالنقطة والشكل ليؤدي به
 سورة لقوله صلى الله عليه وسلم انظر العزائم اوسع فقالوا
 مؤعاهها وادها كما سمعها والمسا في الخلاصة عن الاصح يقول
 ان اخوف ما اخاف على طالب العلم ان لا يعرف الحق وان يدخل
 في جهالة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليوشع
 من النار فلو صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحق فيها رديت
 عنه ولحيث فيه كذب عليه ثم الشكل يقتضيه الاعراب قال
 الجوهري شكله في الكتاب ان اخذته بالاعراب ثم اخذته
 هل يقتصر على ضبط الشكل من الفاظ المتن والاسناد او على
 ضبط هو وغيره فقال علي بن ابراهيم البغدادي في
 كتاب سمات الخط ورفومه ان اصل العلم بكون الامام
 بكر الهزلي النقطة والاعراب الا في الملتبس وقال الفاضل
 عما من النقطة والشكل فيما يشكك ويشبهة وقال ابن جلال
 قال اصحابنا النقطة فلا بد منها لانه لا يضبط الا شيئا
 المشكك الا به وقالوا انما يشكك ما يشكك ولا يحتاج الى
 الشكل مع عدم الاشكال قال وقال اخرون الاول ان
 يشكك الجميع قال القاضي عياض وحده هو الصواب لاسيما
 للمشيدي وغيره المخرج في العلم فانه لا يميز ما يشكك مما لا
 ولا صواب وجه الاعراب للكلمة من خطابه قال ابو اسحاق
 اولي الاشارة بالضبط اسم الناس لانه لا يدخل القياس ولا
 قبله ولا بعده شي يدل عليه فيرفع الالتماس واما قوله
 ضبط الشكل فقال القاضي عياض من رسم المتأخر ولعل الصواب

الما

في الحروف المشككة والكلمات المشبهة اذا ضبطت وصحت
 في الكتاب ان يرسم ذلك الحرف المشكك مفردا في حاشية
 الكتاب قبالة الحرف وعلى ذلك يان الاثر اذ يرفع اشكال
 الالتباس بضبط ما فوقه وتحت من السطور لاسيما مع رقة
 الكتاب وصنع الاسطر وذكر ابن الصلاح ولم يتعرضوا لقطع
 حروف الكلمة المشككة ^{في بعض النسخ} التي تكثرت
 في هذا الكتاب وقال ابن رجب العبد ومن عادة المتقنين
 ان يبالغوا في اوضح المشكل فيفروا حروف الكلمة في الحاشية
 ويضبطوها حرفا حرفا قال العمري وهو حرس وفائدة
 ان يظهر مشكل الحرف بكتابة مفردة الى بعض الحروف كالنون
 والياء المشابهة من تحت بخلاف ما اذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور
 اولها او وسطها فاما ضبط الحروف المهملة فقد اختلف فيه فقيل
 يجعل تحت الدال والراء والسين والمصاد والطاد العيز المهملات
 النقطة التي فوق المعجمات ولا بد من استئثار الحامد لذلك لاسيما
 بالجمع وقيل يجعل فوق الاحرف المهملات صورة هلال كقائمة
 النظر مضمومة على قفاه وقيل يجعل تحتها حرف صغير مثلما
 عليه عمل اهل الشرق والاندلس ويوجد في كثير من الكتب القديمة
 فوق الاحرف المهملة خط صغير كفتحة وربما نشأ عنه الالف
 حيث قرأ بعضهم منون بالفتح اي يفتح والراء في بعض الكتب
 تحتها مثل الهزة ويكتب اي وان يكتب الطالب الساقط
 الي المزدك من اصك في الحاشية اليهني مادام في السطر
 اي سطر الساقط بقية اي من الحاشية بان يكون بعد الساقط
 كلمة او اكثر والا اي وان لم يكن بقية بان يكون الساقط من آخر

السطر

السطر في اليسرى اي يكتب في الحاشية اليسرى ومفهومه
 انه لا يكتب بين السطر وهذا الحكم بظاهره عام في الصفحات
 ولعله كان ذات المتقدمين ان يجعلوا طرفي الاسطر متساويين
 في التوسع فاما على المعتاد في زماننا ان حاشية اليمن من
 الصفحة الاولى اوسع عكس الصفحة الثانية فيكون
 في الحكم لتفصيل تمامه فانه موضع زلل ثم رأت في كلام عيا
 نضر عيا بذلك والحمد لله على ذلك ثم اعلم بانهم قالوا ان اهل
 الحديث والكتابة يسمون ما سقط من اصل الكتاب فالحق
 بالحاشية او بين السطور بالحق بفتح اللام والحاشية
 معا اخذا من الاحاق والزيادة قال الجوهر في الحق بالحق
 شي يلحق بالاول وقال صاحب المحكم الحق الشئ الزايد وكيفية
 كتابته ما سقط من الكتاب ان يخط من موضع سقوطه في السطر
 خطا صاعدا معطوفا الى فوق معطوفا بين السطرين عطفه
 بسيرة الى جهة حاشية الحق وقيل يد العطفة من محل
 السقوط الى اول الحق والاول اولى لئلا يسود الكتاب لاسيما
 عند كثرة المحاقات ثم يكتب الساقط في الحاشية اليمنى
 ان سقط من وسط السطر لاحتمال ان يطرأ في بقية السطر
 سقط اخر فيخرج الى جهة اليسار ولو كان خرج الاول اليها
 ايضا استثنى موضع هذا الساقط بموضع الساقط الآخر
 وان خرج للمشاغ الي اليمنى تقابل طرفا التخرج وربما
 التقابل قرب السقطتين فيظن ان ذلك ضرب عليهما سيما
 وان سقط بعد تمام السطر يكتب في اليسرى قال القاسمي
 عياض وتبعه ابن الصلاح لادجه لذلك ان قرب التخرج

من

يد

من المتوهم من تخالف النظر به ولانه من يفرج جردت بعده
فلادحة الى تخريج الى اليمن وهذا اي التخرج من جهة
اليسار فيما اذا كانت الساقطة من الصفحة اليمنى حيث السمع
ها مثل اليسار لطريقة المتقدمين في السوية بين الكهاتين
والاخرجه لجهة اليمنى قال العراجه وقد رايت ذلك في
في خط غير واحد من اهل العلم ثم الاول ان يكتب الساقط
صاعدا الى اعلا الورقة من اي جهة كان لان ازاله
الى اسفل كما احتمال حدوث سقط اخر فيكتب الى اسفل فلو
كتب الاول الى اسفل لم يجد للساقط الثاني موضعاً يقابل في الحاشية
ويكتب في انهاء اللوح مع فقط وقيل يكتب مع مرجع وقيل
تحويل ويكره الخط الذي قيل لانه لا يتفق به في اخرج ما يكون
اليه وهذا اذا كان بغير عذر فانه كان بعد ركعتي الوقت
وقلة الرق الذي يكتب فيه او كان رطبا لا يقبل العلم يريد
حمل كتبه معه فيكون خفيفة الحمل فلا يكره له ذلك وصفة
عرضة اي ومن المهم صفة عرضة وهو مقابله اي تقابلة
الطالب او سموعه ولو كان من غيره مع الشيخ المسمع اي
المحدث سواء يكون معاصله وهو الاول او لا يكون معه
اصله او لا يكون معاصله اصلا وهو ما حفظ ضابط او مع
ثقة غيره اي غير المسمع او مع نفسه اي مع اصل الشيخ
في السور من شيا فبا اي على جهة التدريج للاحتياط
في المقابلة وهو قيد للاخير وقد للكل واعلم ان على الطالب
كما قالوا مقابلة كتابه بكتاب الشيخ الذي يروي عنه سماعا
او اجازة او باصل اصل شيخه المقابلة به اصل شيخه او بفرع

شبهة

مقابل

مقابل باصل السماع تقابله بمقتضى توفيقها او بفرع قول
كذلك في فرج ولو كثر العدد يستعمل في المقابلة
ان يكون كتاب الطالب مطابقا لاصل مرويه وكتاب شيخه
وقال الفاضل عياض مقابلته الشيخة باصل الشيخ متعينة
لا بد منها فافضل العرض ان يقابل كتابه بنفسه مع شيخه كما
حين سمع من الشيخ او قرأ عليه ما فيه من وجود الاحتياط
والاقتناء من الجانبين بمعنى ان كلاهما اهل لذلك
فان لم يتجمع هذه الاوصاف نقص من قيمة بقدر ما قلنا
منها وقال الوافي في الجارود في تحرير العرض ما كان من نفسه يعني
خرفا حرقا لكونه جديدا لم يغلط غيره ولم يحصل يسهل
وبينه كتاب شيخه واسطة وهو بذلك على ثقة ويقان
من مطابقته قال ابن الصلاح انه قد هتمت بذلك وهو
من مزايا اهل الشريعة الموقوفة في عرضها وصح عدمه
لا سيما والفكر يستعمل بالنظر في الشيخين على الاول
قال الشيخاوي والحق في قال ابن دقيق العيد ان ذلك
يتم كثره من عارضة لزيد بخطه وحفظه عدم السهو
عند نظره حينما هما تقابلته مع خطه او في اعادة
لجود ذكره وقلة حفظه في زمانه كما يلزم مع غيره في
قلت وهذا هو الصواب على اكثر الناس في معظم الاحوال
صفة بها على اي ومن المهم صفة سماع الطالب او مسمع
المحدث باصل اصناف المصدر الى فاعلموا منقول فاعلموا
بشأنه على ما الاول والثاني والثالثية منبذة من خلقة
بالعمل لا يسبب شي يحل به من كسبه الى كتابته ومن كان

ما يعني بحت يمنع معه لما يفرا يكمله حتى يكون الواصل
 الى سمعه كأنه عقل ويصح اذا كان بحيث لا يمنع منه الفهم
 كقصة الدار فطبق اليه حضرة واحدة تجلس اليها عيل
 الصفا فجلس بيشيخ فزاد كان معه فقال له بعض الحاضرين
 لا يصح بما عملك وانت تفشي فقال لهم للاصلاح فمك
 ثم قال تحفظكم املي الشيخ من حديث الي الان فقال له او قلني
 ثمانية عشر حديثا فوجدت كما قال الحديث الاول منها عن
 فلان عن فلان ومثله كذا ولم يترك اسانيد الاحاديث علي
 ترتيبها في الاملا حتى اتى الى اخرها فغير الناس منها حديث
 الى تكلم بكلام ما مما يمنع من الفهم او تغاير وهو مقدمة
 التوهم المسمى بالسنة بكسر السين وهو يوه خفيف غير محمل
 غالباً فلا يكون له احد من الفطن وهذا التفصيل ذكره
 ابن الصلاح وذهب الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وابراهيم
 الخوافي وغير واحد من الامة الى منع الصحة مطلقاً وهو
 الا حوط ويقتوي به ان الحكم للذكر وذهب موسى بن هارون
 الجراي الى الصحة مطلقاً وهو بعيد جداً خصوصاً حال الشيخ
 الانادرا كما سبق وقد رايت بعض مشايخي كان يعمل
 الصغار وكانوا قريباً من ثلاثين وكان يكتب القرآن غيباً
 ويقرهم ويستمع لهم وذكرا ما وجد غلطاً في صحفهم
 المكتوب تلكها كما لم يزل من اولها الى سورة الشعراء
 اسماعه الي اتمام الشيخ او الحديث بالغير كذلك اذ كان لا
 يثبت على ما لا يحل به من نسخ او حديث او نقل عن الاطلاق
 المذكور حتى لو لم يحل به يصح الاسماع كالنحاس الخفيف ولهذا

صوت و

يذكره

كان

كان المزي والصنف ينحسان حين سماعه او رد ان على
 القارئ اذا دل وكذا وقع في النسخ منها او
 الاسماع ايضاً ان يكون ذلك في الاسماع من اصله اي
 الشيخ الذي يسمع الطالب فيه او من ذرعه يوصل اليه
 مقابلة ثقة وليس له ان يحدث من اصل شيخه الذي لم يسمع
 منه او من نسخة كتبت من نسخة شيخه ولو كتبت ثقة
 اليها لانه قد يكون فيها زوائد ليست في نسخة من اصله الا ان يكون
 له اجازة من الشيخ بذلك الكتاب او بما يرويه عنه بحسب
 يجوز الرواية ان لا يفسد في اكثر من رواية تلك الزيادة
 بالاجازة لا بلفظ اخر نالوا من اجازة شمس في الاجازة فيهما
 وهذا معنى قوله فان تعدد راي كل من الاصل وخرجه
 المتأبل به بان غاب عن الكتاب باعادة او ضاع او سرقة
 او غوشت له فلا بد من الاجازة كما ذكره ابن الصلاح في جواب
 المخالفات والتغيير في فقه يرويه بضم الموحدة اي ليجبر
 الشيخ نقصان الطالب ما الاجازة لما خالف اي لشي
 خالفه بان نقل ما ليس من سماعه ونقص عنه ونقل لفظ
 اخر ان خالف اي الطالب بمخالفة ما ضعفه الرحلة
 بكر الرازي اعيه ومن المهم كيفية الارحام في طلب سماعه
 الحديث حيث ينبغي ان يسمع ان يسمع الحديث الله بلده
 فيستوعب اي فيأخذه جميعاً ويعمل به كما لو سمي بذكر
 بفتح الحاء المهملة على سبيل الاستحباب فيعمل بالشديد
 في الرحلة ما ليس عنده والرحلة من الرجل لاجل يحصل اليه
 عنده من الاسانيد والمتون وغيرها فقدر رجل جازعاً

مسيرة شهر في حديث واحد والتخصيص بشدة الرجل لما هو الغا
 فينا ولدينا الى ان المسافة البعيدة لا نغتنم منها والا
 فلو توجهنا الى السفينة كان محصلا هذه السنة
 في الحديث عن كثرة ترقيس قال كنت جالسا مع اليه
 الذريرة في دمشق فجاءه رجل فقال يا ابا المردود انا
 بعثت من سيد الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث بلغني
 انك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جيت لخاصة قال
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سلك
 طريقا يطلب فيه علمك اسلك الله به طرقا من طرق الجنة
 وانه الملائكة لتظن اجتمع رعايا طالب العلم وان العالم
 ليستقر له من في السموات ومن في الارض والعشائر في
 جوف الماء فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر
 على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء وان
 الانبياء لم يورثوا دينا ولا درهما وانما ورثوا العلم
 فمن اخذه اخذ بحظ وافرواه احمد والترمذي وابوداود
 وابن ماجه والدارمي قال الطبري في حديث ابن الدرداء
 ما حدثه بحديث ان يكون مطلوب الرجل بعينه وان يكون بيان
 الاستغنية مشكورا عند الله تعالى ولم يذكر ههنا ما هو مطلوب
 والاول اعزب واقرب والله اعلم ويكون اعتناؤه اي ينبغي
 ان يكون اهتمام الطالب بتكثير المتنوع اي من الحديث
 اكثر من اعتناؤه بتكثير الراي ولا سيما بعد لاد الفصول لاهما
 هو الالفة لا مجرد الزطية نعم قد يحتاج الى تكثير الرواية
 لتجميع الراي من اقتصر على تكثير الجوخ قد دون المتنوع

سجد

الشيخ في شرحه

الشيخ

محتجا

محتجا صيغ ورقة ولا موضع يتحققه صنيع الاصل وقد قال
 العلم بتقبل الفضول تصنيح الاصول وصحة تصديقه
 اي ومن المهم معرفة كيفية تصنيح الطالب او تصنيح
 مسهره وذلك اي التصنيح اما على المسانيد او ترتيبها
 بان يجمع مسند كل صحابي على حدة بتكرار مملته وتخصيف
 الثانية كعدة اي منفردة بان يجمع ما عنده واحدا واحدا
 من غير نظر لصحة وضعف ومنا سعة باب وفصل ودراما
 ترتيب حروف هجا وغيرها وان اختلف انواع احاديثه
 في ذلك كسند الامام احمد ومسانيد الامام ابو حنيفة
 ومسند الامام الشافعي والدارمي وغيرهم ولم الاكثر من
 ومنهم من يقتصر على الصالح للجهة كالصبي القدسي فانه شاء
 رتبها في مسنده على سوانهم اي من سبق من الصحابة في الاسلام
 فالاول ابي بكر وعلي وحذيفة وبلال وهم بعرا اولى
 الفضل فيسبوا العشرة المبشرة ثم باهل بدر ثم باهل
 المدينة ثم بمرسلهم وهاجر بين المدينة والفتح ثم بمرسلهم
 يوم الفتح ثم بغيرهم باصاغر الصحابة سيما كابي الطفيل والاسود
 ابن يزيد ثم بالنساء وان شاء رتب اي مسنده على حروف
 المعجم في اسم الصحابة كما ان يبتدئ بالمرأة ثم ما بعد ها
 على ترتيبها فيسبوا ابي بكر واسر وخوها ثم بالمرأة ثم ما
 وبلال وغيرهما وجمع ما صنف فيه كذلك العلم الكبير
 للطبراني غير متفقد بالتميز وغيره قال ابن الصلاح
 وهو اصل ترتيب الاول والاخر ثم شيخنا شيخنا السيوطي
 رحمه الله ترتيبا معية الصغير والكبير على حروف المعجم

عراقيل

٥

٢

باعتبار ادراك الاحاديث العقلية كعمل ابن ماهر في احاديث
 الكامل لابن عدي وجعل الاحاديث العقلية في جامع الكبر
 مرتبة على اساسه ومنهم من رتب على الكلمات لكنه غير
 متقيد بحروف المعجم متقيد على الفاظ النبوة فقط كالشرا
 والمشارك للصفايا وتصنيفه بالرفع عطا على ذلك
 على الابواب الفقهية الى الابواب المشتملة على احكام الفقه
 كالمصايح وفرعه من غير تقيد في الترتيب الى حروف المعجم ومنهم
 من رتب الابواب على الحروف كجامع الاصول ونيسر الوكيل
 وتبعها شيخنا لانها هي الترتيب الجامع للوقوف على هذا
 المراجع او غيرها اي غير الابواب الفقهية كالصحيحة وكذا
 السنن وغيرها بان يجمع اي على الترتيب في كل باب ما ورد
 فيه مما يدل على حكمه اسانادا ونقلا بحيث يبرز ما يدخل في
 الجواز مثلا مما يتعلق بالصيام واهل هذه الطريقة منهم
 من يتقيد بالضميمة كالشيخ ومنهم من لم يتقيد بذلك كما في
 الكتب الستة والاولى انه يقتصر على ما صح او حسن فانه
 جمع الجميع فليست هذه الضعف اي نسبة قال التلميذ
 مثل الانتظام والوقت ونحوها فقال بعض من يدعي علم هذا
 الفن ويوب عليها قلت ليس هذا من تقدير ما ذكرته وفيه
 انه لا شك ان الترتيب عليها اسهل للوصول اليها ويقتصر
 من يقريرا ذكرنا لظننا اننا لا نحتاج في ترتيبها وتصنيفها
 اي في الترتيبين السابقين كما صرح به النووي على العمل
 بكثير العيون جمع علمه في ذكر المتن وطرقه اي اساناده
 وبيان اختلاف عقلية بغيره من جمع ناقل وكان الاولي

ب

ال

ان يقول وبين اختلاف عقلية فيه يعني بحيث يظهر ارسال
 ما يكون متعللا وقوم ما يكون مرفوعا وغير ذلك كما فعل
 يعقوب بن شعيب في مسنده وهو غايته في ما به الكسب كمال
 ويخوه للدارقطني كما فعل ابن بكاشم في علله المبررة
 وهو على مرتبة من كثرة الرواية فان معرفة العمل
 من اهل انواع علم الحديث حتى قال ابن مهدي لان اهل
 علم الحديث هو عندي اهل الحديث من اهل الكتب عشر حديثا
 ليس عندي والاحسن ان يرتبها اي العمل على الابواب
 ليشهد تناولا لها اي احدها وتعملها او يحصرها
 بنفسه بجمعه على الاطراف فيذكر طرف الحديث
 في اوله منتدال على يقينه ويجمع اساناده في ذلك
 الحديث مستوعبا بمر العين اي مستوفيا لذلك الاسانيد
 ولم يتقيد بترتيب اسانيد المذكورة في كتب مخصوصة
 واما من اعتدل ابكت مخصوصة اي غير متقيد بالاسانيد
 والله اعلم بالصواب ومن المهم معرفة سبب الحديث
 اي باعث وروده قال التلميذ يعني السبب الذي لا حجة
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن
 ذكرتم النبي وفيه نوادر كثيرة واما كان العبرة بعلم اللفظ
 لا بخصوص السبب وقد صنف فيه بعض شيوخ الفقه
 الى يخلي بفتح الياء واللام اسم الفرائض الفاضلة
 الزايع الغروا ومنايعه الخليل مشوب اليه هيا الامام
 احمد بن حنبل وهو ابو حفص المكي في بعض المملكات الجيدة
 وسكون الكاف في بينها وقد ذكر الشيخ تقي الدين وفيه

اقا

العبد ان يحصل اهل عصره شرح في جمع ذلك
 اي سبب ورود الحديث وكأنه طار اليه اي ابراهيم
 او بعض اهل عصره تصديق الحكيم في المذكور وبذلك
 انه لو اراد زيادة على جمعه وصنفها اي العلم
 في غالب هذه الانواع اي اكثرها وهي زائدة على الثمانين
 بل على المائة كما ذكره السخاوي على ما اشرنا اليه ائمة
 تصنيفهم غالباً وهي اي هذه الانواع المذكورة
 في هذه الخاتمة نقل محض بالتوصيف ظاهرة
 التعريف بالاصناف مستغنية عن التمثيل اي عن
 اتيان الامثلة لظهورها وعدم توقفها على معرفة جزئياتها
 وفي نسخة زيادة على المتن وحصرها مقتضياً لاجتماع
 الامثلة اذ الانواع فليراجع بفتح الجيم كما اي للانواع
 اول الامثلة مبسوطاً اليها اي الكتب المبسوطه ليحصل
 الوقوف على حقايقها اي ويظهر الاطلاع على دقائقها
 وقد ذكرنا بيته بسيرة مشتملة على فوائد كثيرة فالتحقيق
 ما لا يدرك كله لا يتركه بعضه بل حب التناهي على وجه
 الامور الوسط والله الموفق اي للتحقيق والهادي اليه
 سوا الطريق لا اله الا هو اي ليس غيره بل الالهية حقيقة
 عليه توكلت اي في قبول عبادتي واليه انيب اي ارجع
 في تقصيري ومعصيتي وحسبنا الله اي بما فينا من الشؤر
 ونعم الوكيل اي هو الوكيل اليه الامور والحمد لله رب
 العالمين الذي يحب من عباده الشكور ولا حول الا في
 معيونه ولا قوة الا في طاعته الا بالله اي بمعاونته

العلي

العلي العظيم وصلي الله علي سيدنا محمد النبي الكريم المصطفى
 ارضتمنا بعبادته في الدنيا وشفاعته في العقبين وراقبتم
 في الرقيق الاعلى على الوجه الاتي والله تعالى اعلم
 تم هذا الكتاب بحمد الله وعونه وحسن
 توفيقه وكان الفراغ من كتابته
 يوم الثلاثاء المبارك في سنة

عشر حلت من ذي الحجة
 من شهر محرم سنة ثمانية
 عشر والف من الهجرة
 عفا الله مولاه
 وكاتبه وطلوع
 فيه والسليمان
 ابراهيم

بلغ تقابله على نسخة منقولة
 من اصل المصنف مقابلة
 عليه بركة الشرف
 وهو محمد شفيق
 ذلك

في نسخة من مصنفه
 في نسخة من مصنفه
 في نسخة من مصنفه